



جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DC/04/15

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان

أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

-دراسة تحليلية-

من إعداد:

هاجر مزوار

تاريخ المناقشة: 2021/01/14

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
عمران عبد الحكيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
ولهي بوعلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
صاطوري الجودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريبيج	ممتحنا
نوي نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا
جبار عبد الجليل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	ممتحنا
تريش نجاد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021



جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: DC/04/15

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان

أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

-دراسة تحليلية-

من إعداد:

هاجر مزوار

تاريخ المناقشة: 2021/01/14

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
عمران عبد الحكيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
ولهي بوعلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
صاطوري الجودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريبيج	ممتحنا
نوي نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا
جبار عبد الجليل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	ممتحنا
تريش نجاد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَهَذَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً "

صدق الله العظيم

سورة الإسراء جزء من الآية (85)

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من حاضرت معادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وهقى لأنعم بالراحة والمناة

الذي لم يبخل عليّ بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح، وعلمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة

وصبر إلى والدي العزيز.

إلى زوجي الذي كان سنداً لي طيلة إمداد هذه الأطروحة

إلى ثمرة قلبي ولدايا: وائل ومارية

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج

بذكراهم فتأدي إلى إخوتي:

لمين، منال، علي، ريان، هيثم

إلى رمز البراءة والطهارة أبناء أخي وأختي:

محمد، أيهم، أنس، خديجة

إلى عائلة زوجي

إلى كل صديقاتي

إلى من علمونا حروفنا من ذهب وطلماة

من درر وعبارة من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من طامخوا لنا علمهم حروفنا ومن فكرهم

منازة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام.

هاجر مزوار

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" مَنْ اصْطَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَبَارِئُوهُ فَإِنَّ عَجْرَتَهُمُ عَنْ مُجَازَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّكُمْ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ يُجِزُّ الشَّاكِرِينَ "

أشكر المولى عز وجل الذي وفقني وسهل لي كل أمر صعب علي، والحمد لله الذي مدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي " بوعلام ولهي "، الذي تكرم بالإشراف علي، وقدم لي النصح والإرشاد طيلة مدة إعداد أطروحة الدكتوراه، فجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا، وتفضلوا بقراءة هذه الأطروحة وتحملوا عناء مناقشتها وتقييمها وتقويمها، في سبيل تحصيل أكبر فائدة لها.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الذين طوقوني بجميل صنيعهم من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة ما بعد التدرج

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث. أخيراً أسأل الله العليّ القدير أن يتقبل عملي ويجعله في ميزان حسناتي.

وما توفيقي إلا بالله

هاجر مزوار

الملخص:

قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي يستند على معايير المحاسبة الدولية بهدف توفيق البيئة الاقتصادية والمحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى توفيق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة المحاسبية الدولية بما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومحاوله جذب المستثمر الأجنبي المباشر؛ من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، باعتبار معايير المحاسبة الدولية عنصرا هاما من البنية التحتية المؤسسية التي تؤثر بشكل كبير على معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى هذا أساس هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه تم القيام بتحليل كل من واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي، بعد ذلك تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان لمعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين حول الموضوع، وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- غالبية أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته بعضا من مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، فهو بذلك يسمح بتوفير مناخ استثماري ملائم من الجانب المحاسبي، من خلال توفيره للمعلومات ذات جودة؛ كما يعزز حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية؛ بالإضافة إلى تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها؛
- مناخ الاستثمار الأجنبي من الناحية المحاسبية لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، فوجود المعلومات المحاسبية قريبة من المتوسط، وحوكمة الشركات ضعيفة، إضافة إلى ركود بورصة الجزائر وبعدها كل البعد عن معايير الكفاءة؛
- لا يمكن أن نتظر أي نتيجة بخصوص تأثير النظام المحاسبي المالي على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي خاصة في ظل غياب مناخ استثماري ملائم من جميع النواحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المحاسبية، حوكمة الشركات، كفاءة سوق رأس المال، الإفصاح والشفافية

Résumé :

L'Algérie a adopté un système de comptabilité financière basé sur les normes comptables internationales dans le but d'harmoniser l'environnement économique et comptable afin de répondre d'une part aux exigences de l'économie de marché, D'autre part, Harmoniser l'environnement comptable national avec l'environnement comptable international afin de faciliter le processus d'intégration dans l'économie mondiale, et essayez d'attirer l'investisseur direct étranger; grâce à l'internationalisation des procédures et transactions financières et comptables, considérant les normes comptables internationales comme un élément important de l'infrastructure institutionnelle qui influencerait significatif sur les transactions de l'investissement direct étranger.

Sur cette base, l'objectif de cette étude était de connaître comment le système de comptabilité financière influencerait l'attraction l'investissement direct étranger, et donc, une analyse a été faite à la fois de la réalité du climat de l'investissement direct étranger en Algérie et de la réalité du climat de l'investissement du côté comptable , après cela, en se fondant

principalement sur le questionnaire pour obtenir les opinions des universitaires et des professionnels sur le sujet, et cette étude a conclu ce qui suit:

- La majorité des répondants conviennent que le système de comptabilité financière comporte certaines des composantes du climat d'investissement qui intéressent l'investisseur étranger, permettant ainsi la fourniture d'un climat d'investissement approprié du côté comptable, par la fourniture d'informations de qualité ainsi que l'amélioration de la gouvernance d'entreprise par l'établissement de la divulgation et de la transparence, en plus de revitaliser la Bourse d'Alger et d'accroître son efficacité ;
- Le climat d'investissement étranger dans la comptabilité n'a pas encore atteint le niveau requis, car la qualité des informations comptables est proche de la moyenne, et la gouvernance d'entreprise est faible, en plus de la récession de la bourse d'Alger, elle est loin des normes d'efficacité ;
- Nous ne pouvons attendre aucun résultat concernant l'impact du système de comptabilité financière sur l'augmentation des flux d'investissements étrangers, en particulier en l'absence d'un climat d'investissement approprié à tous égards.

Mots clés: l'investissement direct étranger, Climat d'investissement, système de comptabilité financière, les normes comptables internationales, La qualité des informations comptables, la gouvernance d'entreprise, l'efficacité du marché des capitaux, la divulgation et la transparence

Abstract:

Algeria has adopted a financial accounting system based on international accounting standards with the aim of harmonizing the economic and accounting environment in order to respond to the requirements of the market economy on the one side, on the other side the national accounting environment is compatible with the international accounting environment, to facilitate the process of integration into the world economy, and trying to attract the foreign direct investor through the internationalization of financial and accounting procedures and transactions, considering international accounting standards are an important component of institutional infrastructure that significantly would influence foreign direct investment transactions.

On this basis, this study aimed to know the mechanism through which the financial accounting system would influence the attraction of foreign direct investment, and accordingly, an analysis was made of both the reality of the foreign direct investment climate in Algeria, and the reality of the investment climate from the accounting side, after that, The questionnaire was mainly relied to find out the opinions of academics and professionals on the subject, and this study concluded the following:

- The majority of the sample members agree that the financial accounting system carries with it some of the components of the investment climate that are of interest to the foreign investor, thereby allowing for the provision of an appropriate investment climate from the accounting side, through the provision of quality information, and enhancing corporate governance by establishing disclosure and transparency, in addition to activating of Algeria stock exchange and ncreasing its efficienc;

- *The climate of foreign investment in terms of accounting has not yet reached to the required level, as the quality of accounting information is close to the average and corporate governance is weak, in addition to the recession of Algeria stock exchange, it is far from efficiency standards;*
- *We cannot wait for any result regarding the impact of the financial accounting system on increasing foreign investment flows, especially in the absence of an appropriate investment climate in all respects.*

Key words: *foreign direct investment, Investment climate, financial accounting system, international accounting standards, The quality of accounting information, corporate governance, capital market efficiency, disclosure and transparency*

الصفحة	العنوان
I	آية قرآنية
II	إهداء
II	شكر وعرافان
III	الملخص
VII	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال
XIV	فهرس الملاحق
XV	قائمة الاختصارات
أ- ر	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
03	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
17	المطلب الثالث: آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
23	المبحث الثاني: ماهية مناخ الاستثمار ومؤشراته وقياس جاذبيته
23	المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار
25	المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار
31	المطلب الثالث: مؤشرات قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر
39	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار لبعض الدول وآليات نجاحه
39	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعية مناخ الاستثمار لبعض الدول
46	المطلب الثاني: آليات تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
53	المطلب الثالث: مقومات نجاح آليات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر
57	خلاصة
الفصل الثاني: نحو نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية	
59	تمهيد

60	المبحث الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية
60	المطلب الأول: التوحيد المحاسبي ومبررات الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية
64	المطلب الثاني: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية
67	المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية
71	المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومتطلبات التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة الدولية
71	المطلب الأول: انتشار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف أنحاء العالم
76	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية
77	المطلب الثالث: التجربة الجزائرية وحتمية الاصلاح المحاسبي
83	المبحث الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي، آثاره وصعوبات تطبيقه
83	المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
90	المطلب الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي
98	المطلب الثالث: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي
107	المطلب الرابع: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي
112	خاتمة
الفصل الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مقومات المناخ الاستثماري	
114	تمهيد
117	المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية
117	المطلب الأول: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر
123	المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في توفير جودة المعلومات المحاسبية
126	المطلب الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية
129	المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات
129	المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
137	المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية
146	المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة الشركات
152	المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر
152	المطلب الأول: أهمية سوق رأس المال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
156	المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته
162	المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في النهوض ببورصة الجزائر
170	خاتمة
الفصل الرابع: دراسة تطليلية وميدانية للواقع الجزائري	
172	تمهيد

173	المبحث الأول: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)
173	المطلب الأول: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
184	المطلب الثاني: تحليل وتقييم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي
190	المطلب الثالث: تحليل وتقييم مكانة الجزائر ضمن مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري
205	المبحث الثاني: تحليل واقع مقومات المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية
205	المطلب الأول: تحليل واقع جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر
212	المطلب الثاني: تحليل واقع حوكمة الشركات في الجزائر
217	المطلب الثالث: تحليل واقع بورصة الجزائر
226	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية
226	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
239	المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الاستبيان
258	المطلب الثالث: تحليل تباين الإجابات لكل محور
269	المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة
274	خاتمة
276	الخاتمة العامة
289	قائمة المراجع
310	الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
36	تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر	01
43	بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لبعض الدول الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر	02
47	سياسات تعزيز الاستقرار الاقتصادي	03
141	علاقة مبدأ الإفصاح المحاسبي مع باقي مبادئ حوكمة الشركات	04
173	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2018)	05
184	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	06
186	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2018	07
186	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	08
187	مقارنة مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2018	09
187	توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصروح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	10
188	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المناطق خلال الفترة (2002-2017)	11
189	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2017)	12
191	مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009-2018)	13
194	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2005-2018)	14
195	مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2019)	15
196	مكانة الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)	16
198	مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2011-2018)	17
203	تقييم الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية خلال الفترة (2007-2018)	18
205	مكانة الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية (قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية في الجزائر حسب مؤشر التنافسية)	19
208	المسار المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر ومقارنته بمتطلبات معايير التعليم الدولي	20
213	مكانة الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات (ضمن مؤشر التنافسية)	21
217	تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2019)	22
219	عدد الشركات المدرجة في مختلف البورصات العربية	23
219	تطور معدل رسملة بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	24

221	معدل الرملة في بعض البورصات العربية خلال لسنة 2019	25
221	تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	26
223	حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية لسنة 2018	27
224	حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر لسنة 2018	28
227	محاور وأجزاء الاستمارة	29
228	مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان	30
229	الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستثمارات	31
230	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	32
231	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	33
232	مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الأول من المحور الثالث	34
233	مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثاني من المحور الثالث	35
234	مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثالث من المحور الثالث	36
235	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	37
236	معامل الثبات لفقرات الاستبانة (معامل ألفا كرونباخ)	38
237	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	39
238	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	40
238	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	41
238	توزيع أفراد العينة حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية	42
239	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)	43
244	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية)	44
250	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الأول من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية)	45
254	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)	46
256	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)	47
259	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالمحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)	48
260	نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد	49

	العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)	
261	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية)	50
262	نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية)	51
263	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالجزء الأول (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية)	52
264	نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الأول (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية)	53
265	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)	54
266	نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)	55
267	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)	56
268	نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)	57
269	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبيان	58
270	نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الأولى	59
271	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة للفرضية الثانية	60
272	نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الأولى	61
273	نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الثانية	62
273	نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الثالثة	63

رقم الصفحة	منوان الشكل	الرقم
41	الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2015	01
41	الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2016	02
41	الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2017	03
41	الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2018	04
115	العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	05
169	انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر	06
197	وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	07

رقم الصفحة	موضوع الملحق	الرقم
310	قائمة لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي	01
313	معايير التدقيق الجزائرية وما يقابلها من معايير التدقيق الدولية	02
314	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الرئيسة والفرعية لمؤشر التنافسية خلال الفترة (2007-2019)	03
316	قائمة المحكمين	04
317	استمارة الاستبيان	05
322	مخرجات SPSS.V22	06

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	معنى المختصر باللغة العربية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	منظمة التجارة العالمية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
FMI	Fonds Monétaire Arabe	صندوق النقد العربي
OLI	Theory of Ownership, Location, Internal Advantage	نظرية الموقع ونظرية الاستيعاب الداخلي للمزايا الاحتكارية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية للبورصات العالمية
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
NAA	Normes d'Audit Algériennes	المعايير الجزائرية للتدقيق
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
SVM	Société des Valeurs Mobilières	شركة القيم المنقولة
BVM	Bourse des Valeurs Mobilière	بورصة القيم المنقولة
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة لعمليات البورصة

SGBV	<i>Société de Gestion de la Bourse des Valeurs</i>	شركة لتسيير بورصة القيم
TCC	<i>Teneur de Compte Conservateur</i>	ماسكي الحسابات-حافظي السندات
OPCVM	<i>Organismes de Placement Collectif en Valeurs Mobilières</i>	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
APSI	<i>Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement</i>	وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها
CNI	<i>Conseil National d'Investissement</i>	المجلس الوطني للاستثمار
GU	<i>Guichet Unique</i>	الشباك الوحيد
ANDI	<i>Agence Nationale de Développement de l'Investissement</i>	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
SPSS	<i>Statistical Package for the Socioal Sciences</i>	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

متحدة كالة

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تنامي ظاهرة العولمة وما تقتضيه من تفكيك الحواجز بين الدول وزيادة التشابك بين الاقتصاديات من خلال تعاضم حجم التجارة الدولية، واتساع نطاق التكتلات الإقليمية والدولية، واكتساح أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات للمجالات الإنتاجية والمالية والتسويقية، فأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بعالمية الطلب والعرض وعالمية المنافسة، وفي ظل هذه الظروف تحاول العديد من الدول التفاعل مع محيطها الخارجي، قصد التكيف مع متطلبات الوضع الجديد عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد مؤشرا على درجة انفتاح اقتصاد أي دولة.

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي يؤديه في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة، وزيادة إيرادات الدولة من القطاع الجبائي، ومما لاشك فيه أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر ليست عملية عفوية أو ارتجالية، وإنما عملية تخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في مسارها. هذه المحددات والعوامل تشكل في مجملها ما يسمى مناخ الاستثمار، فكلما كان ملائما ساهم ذلك في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعكس صحيح. وفي ظل تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، أصبح لزاما على الدول المضيفة توفير مناخ استثماري موافق بأبعاده السياسية والاقتصادية والقانونية لترفع من ترتيبها ضمن مؤشرات قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم من تنامي وتطور حجم الأنشطة الاقتصادية، وانفتاح أسواق رأس المال الدولية على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، وزيادة الاستثمار عبر الحدود، أدت في مجملها إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة؛ وذلك بهدف ترشيد القرارات المتخذة من طرف مستخدمي هذه المعلومات، فالمعلومات المحاسبية أصبحت تُشكل القاعدة الأساسية التي يُعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات خاصة الاستثمارية منها. كون المستثمرين - بما فيهم الأجانب - هم أكثر المستخدمين لهذه المعلومات، لأنهم الأكثر ارتباطا بالشركة وأكثرهم تحملا للمخاطر.

إن المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية هو الأنظمة المحاسبية المطبقة في الشركات عبر مختلف الدول، وباعتبار أن مستخدمي هذه المعلومات ينتمون إلى جمهور دولي غير متجانس، إضافة إلى اختلاف البيئة المحاسبية

التي تنتج فيها المعلومات المحاسبية، فإن القوائم المالية الناتجة تفتقر إلى القابلية للمقارنة، وبالتالي يحتاج متخذ القرار إلى طريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا ما يُحمّله تكلفة إضافية، وعلى هذا الأساس أصبح تحقيق التوحيد في القوائم المالية في مختلف العالم هي الحاجة الملحة في هذا العصر.

كنتيجة لذلك، تم صياغة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973، من أجل الوصول إلى توحيد محاسبي يسمح بالقضاء على الاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية بين مختلف الدول، والعمل على إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية الناتجة عن هذه الاختلافات التي تعيق انتقال المستثمرين والشركات الأجنبية والدولية عبر الحدود.

على ضوء ذلك، أخذت هذه المعايير مكانا لها في العديد من دول العالم، ولم تكن الجزائر في منأى عن هذه التطورات، خاصة مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني الذي يترتب عنه دخول مستثمرين أجنب. الأمر الذي يتطلب وجود لغة محاسبية مشتركة تضمن درجة عالية من الشفافية والجودة في المعلومات المفصح عنها، وبما أن القوائم المالية الموجودة بالمخطط المحاسبي الوطني لا تفيد المستثمرين ولا المقرضين بقدر ما تفيد مصلحة الضرائب، وتلبي حاجيات المحاسبة الوطنية، فإنه من الضروري إحداث تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، لذا عملت الجزائر ابتداء من جانفي 2010، على تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات المحاسبة الدولية؛ وذلك بتبني نظام محاسبي مالي يهدف إلى إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين الشركات، وبهذا جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر للعمل على توفيق البيئة الاقتصادية والمحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة، ولتوفيق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة الدولية مما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من جهة أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

إن قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي يستند إلى معايير المحاسبة الدولية لم يكن وليد الصدفة، بل كان ما يبرر ذلك في الواقع، ولقد كان للإصلاحات والخيارات التي قامت بها في ظل انتهاجها لاقتصاد السوق دور مهم في استبدال المخطط المحاسبي الوطني نظرا لعدم مسابته للتطورات الاقتصادية الجديدة، فهي بذلك تبنت نظاما محاسبيا يتوافق والمتطلبات الدولية كأحد الأساليب التي تسهل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الأجنبي الذي يقف مع اختلاف الطرق المحاسبية كحجر عثرة أمامه ووجود صعوبة في التأقلم والتعامل مع المخطط المحاسبي الوطني، ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

" ما أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟ "

يرتكز هذا التساؤل على مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- هل يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية؟
- هل النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذبة من الناحية المحاسبية؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد تبني النظام المحاسبي المالي؟
- ما هو واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في الجزائر؟

2- الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على الأسئلة المتعلقة بها، تم تحديد الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الثانية: تعد كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى كفاءة سوق رأس المال من المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية.
- الفرضية الثالثة: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذبة من الناحية المحاسبية.

تدرج ضمن الفرضية الثالثة ثلاث فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية.
- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية.
- يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها.
- الفرضية الرابعة: مناخ الاستثمار من الناحية المحاسبية في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور البعد المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بذلك تمثل إحدى الدراسات التي تعالج آثار النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المستوى الكلي، باعتبار أن أغلب الدراسات تتمحور حول آثار هذا النظام على المستوى الجزئي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على العوامل والمحددات التي تتحكم في حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- معرفة مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية؛
- معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية.
- معرفة واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في الجزائر، وأهم المشاكل والعراقيل التي تواجهه.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تتبع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية مرتبطة بتخصص الطالبة، أما الأسباب الموضوعية فتكمن في محاولة إبراز دور النظام المحاسبي المالي في توفير مناخ استثماري - من الناحية المحاسبية - جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

6 - حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- أ- حدود الدراسة المكانية: إن الدراسة تشمل ولايتي المسيلة، وبرج بوعريريج.
- ب- حدود الدراسة الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، ولقد استغرقت خمسة أشهر ابتداء من شهر نوفمبر 2019، إلى غاية نهاية شهر مارس 2020.

7- المنهج المتبع:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من الدراسة.

أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات، فقد تم الاعتماد على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالدراسة، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في أطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث والاحصائيات المنشورة على شبكة الأنترنت، كما تم الاعتماد

على الاستبانة مع الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والممارسين للمهنة، وهذا للإحاطة بجوانب الموضوع واختبار صحة الفرضيات.

8- الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تقاطعت مع موضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

أ- الدراسات باللغة العربية: تشمل ما يلي:

- دراسة هائل أورايد بعنوان " أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية

- دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية-، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم

الاقتصادية، قسم المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التقارير المالية لكافة المستخدمين على المستوى المحلي والدولي، وأثرها في اتخاذ القرارات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد وتوزيع استمارات استبيان على المدراء الماليين لـ (310) شركة مساهمة سورية، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن اتخاذ قرارات الاستثمار في سوريا يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية. هذه الأخيرة يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما جعلها تلي احتياجات كافة مستخدميها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وبذلك منح الشركات السورية القدرة على المنافسة في ظل العولمة المالية، وبهذا فإن التقارير المالية المعدة وفق أسس عالمية موحدة وفي ظل المناخ الاستثماري المناسب في سوريا تلعب دوراً أساسياً في تشجيع الاستثمارات وتوجيهها.

- صلاح الدين سوايم، مدى مساهمة الالتزام بتكليف معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار

الأجنبي المباشر - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة

العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS) في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على حقيقة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، والذي تمخض عنه استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي مالي متوافق ومنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية في مختلف الجوانب، وإمكانية تفعيل هذا الإصلاح باتجاه تحسين وتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، ولقد توصل في الأخير إلى أهمية المتغير المحاسبي كأحد المتغيرات الحاسمة ذات التأثير على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين المحليين أو الدوليين، على

اعتبار أن المعلومات المحاسبية المنتجة في ظل الأنظمة المحاسبية المعدة على قاعدة التوحيد الدولي تخدم الموقف القراري الذي يواجهه المستخدم أو تخفض درجة عدم التأكد المتعلقة بهذا القرار.

- دراسة هوام جمعة، لمزاودة عمار بعنوان "أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34 (1)، تشرين الأول، 2014، فلسطين، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام نموذج انحدار موسع يتضمن مجموع العوامل والمحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى متغير آخر وهو اعتماد معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية، ولقد شملت الدراسة ستة دول عربية تغطي الفترة (1996-2011)، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من حجم السوق ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لهم تأثير معنوي موجب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي موجب لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؛ ذلك أن تطبيقها يساعد في الحصول على قوائم مالية تتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي (الشفافية، والمصدقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنياً ومكانياً) وهذا ما يحد من تكاليف المعلومات بين الدول، وعليه فهو وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية.

- دراسة هشام دغموم بعنوان "دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حتى يجعل المناخ الاستثماري للجزائر أكثر جاذبية واستقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد قام الباحث بتوزيع استثمارات استبيان على ممارسي مهنة المحاسبة كما تم توزيع استثمارات أخرى على بعض المستثمرين الأجانب العرب، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر سيلعب دوراً هاماً في ترقية مناخها الاستثماري وجعله أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التأثير بشكل إيجابي على كل من جودة المعلومات المحاسبية، وإرساء مبادئ حوكمة الشركات وتنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية:

- Galina G, and Robert W. *The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia*, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, May 28-31, 2003.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه معايير المحاسبة الدولية في الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، ولقد أكدت هذه الدراسة على أن أحد العوامل التي تؤثر سلباً على القدرة على جذب رأس المال الأجنبي هو الافتقار إلى مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، حيث بدأت بعض الشركات الروسية تدرك بأن رداءة نوعية قوائمها المالية تجعل من الصعب جذب رأس المال الأجنبي، إضافة إلى صعوبة اقتراض الأموال دولياً، أو وضع أسهمها في البورصات الأجنبية، فقوائمها المالية الحالية لا تلي احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين على حد سواء، نتيجة لذلك فقد أدرك بعض المديرين التنفيذيين لهذه الشركات ضرورة إعداد قوائم مالية تستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، ذلك أن أحد الأسباب في تردد المستثمرين الدوليين في وضع الكثير من الثقة في معايير المحاسبة الروسية هو عدم الإلمام بها، بينما يشعر المستثمرون بمزيد من الارتياح في قراءة القوائم المالية، التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

-Laura Márquez-Ramos, *The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments*, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association,, Portugal, May 23, 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آثار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على الأنشطة التجارية من منظور الاقتصاد الكلي، ووضحت الدراسة إلى أن عملية تنسيق المحاسبة في أوروبا هي طريقة لتقليل تكاليف المعلومات وعدم الإلمام بين البلدان، وبذلك أصبح التنسيق وسيلة مهمة لتشجيع التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أن عدم تماثل المعلومات الناتج عن الاختلافات في القوائم المالية يؤثر على الاستثمارات الأجنبية لأنه يؤثر على أداء الشركات في تحديد مكان الاستثمار في الخارج، وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد مجموعة عالية الجودة من المعايير المحاسبية المنسقة يعزز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المعلومات المحاسبية وهذا بدوره يعزز الشفافية المالية وقابلية المقارنة ، ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في مختلف البلدان.

- Lawrence Gordon and Martin Loeb, « *The impact of IFRS adoption on Foreign Direct Investment* », *Journal of Account Public Policy, Elsevier, Science Direct, N 31, 2012.*

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحليل أكثر من (1300) مشاهدة تغطي (124) دولة خلال الفترة (1996-2009) باستخدام اختبار (Difference in Difference)، والذي يستند إلى الفرق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية قبل وبعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- *Charles J.P Chen and, Yuan Ding-Bin Xu « Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment », International Journal of Accounting, University of Illinois, 2014.*

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التقارب في معايير الإبلاغ المالي الدولية وتطور أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم استخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ (30) دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي؛ وذلك خلال الفترة (2000-2005)، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن التقارب نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية له تأثير إيجابي على نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن تطبيق هذه المعايير يقلل من تكاليف معالجة البيانات للمستثمرين الأجانب، ويوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية تزيد من كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص رأس المال عن طريق الحد من تباين المعلومات بين الأطراف المشاركة في الصفقة.

09- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

- باعتبار معايير المحاسبة الدولية المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي فمن الأجدد معرفة مدى قدرة هذا النظام على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية ؛
- معرفة الصعوبات التي تعرقل دور النظام المحاسبي المالي في تهيئة المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي؛
- محاولة معرفة المشاكل خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي، والتي تعاني منها كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، وبورصة الجزائر.

10- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة عامة، وفي آخر الفصول الخمسة توجد خاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري

يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني لماهية مناخ الاستثمار ومؤشرات قياس جاذبيته، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لتحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار لبعض الدول وآليات نجاحه.

الفصل الثاني: نحو نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية

يحتوي الفصل الثاني على ثلاثة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول للإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، والمبحث الثاني للتجربة الجزائرية ومتطلبات التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لمستجدات النظام المحاسبي المالي، آثاره وصعوبات تطبيقه.

الفصل الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مقومات المناخ الاستثماري

يحتوي الفصل الثالث على ثلاثة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، والمبحث الثاني لانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

يحتوي الفصل الرابع على ثلاثة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتحليل وتقييم واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمبحث الثاني لتحليل وتقييم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لتحليل وتقييم مكانة الجزائر ضمن مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية وميدانية للواقع الجزائري

يحتوي الفصل الخامس على ثلاثة مباحث، وفي كل مبحث ثلاثة مطالب، تم تخصيص المبحث الأول لتحليل واقع مقومات المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية، والمبحث الثاني للإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري

تمهيد:

في ظل النشاط الكبير للعلاقات الاقتصادية الدولية، وزيادة حدة التنافس الاقتصادي بين مختلف دول العالم، ظهرت تغيرات جذرية في المفاهيم والسياسات الاستثمارية، فبعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً من عوامل الشك ومصدراً من مصادر القلق لدى الدول النامية. باعتبارها أحد أدوات السيطرة والهيمنة، واستنزاف الثروات. أصبحت الآن أحد الحلول الممكنة لهذه الدول لتتجاوز مشكلاتها الداخلية في توفير الاحتياجات التمويلية للتنمية، ويرجع السبب إلى الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة في تضيق مجالات الدعم المباشر والمساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية، كما ساهمت صعوبة الحصول على الاقتراض من المؤسسات الدولية إلى لجوء هذه الدول إلى توفير الظروف الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل العجز المزمن في موازينها.

وعلى أساس ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثاني: ماهية مناخ الاستثمار ومؤشرات قياس جاذبيته؛
- المبحث الثالث: تحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار لبعض الدول وآليات نجاحه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأضحى يشكل أحد ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. مما جعله محل اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين حاولوا تفسيره وتحديد أشكاله وعوامل انتقاله، والبحث عن آثاره المحتملة، فتعددت بذلك الرؤى والأفكار التي تبلورت في إطار نظريات تفسر انتقال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أشكال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة بعد فشل أشكال التدفقات الأخرى، وخاصة القروض التجارية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإسهامها في تراكم المديونية الخارجية، وكان أول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Herbert Feis) عام 1930¹.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر سنورد بعضها منها فيما يلي:
يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل، ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيقة، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية المستثمر الأجنبي لجزء، أو لكل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة عن المشروع وتحويلها لموارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية².

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعيا أو خدميا..... الخ، وموزع على عدد من الدول

¹ - أثمار أمين حاجي، محمد نايف محمود، أثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من

الدول الآسيوية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77، 2005، ص 134.

² - منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيبي، مقدمة في المالية الدولية، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007، ص 162.

الأجنبية، ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى¹.

كما يعرف أيضا بأنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقية؛ حيث يمارس المستثمر دورا مهما في إدارة أمواله، وأنه تحويل مالي لا يمثل عبء مديونية، كما أن الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات متعددة الجنسيات².

يعرف وفقا لمنظور منظمة التجارة العالمية (OMC) بأنه قيام مستثمر مستقر في دولة ما بامتلاك أصل موجود في دولة أخرى مع توفر النية لديه في إدارة ذلك الأصل، وعلى هذا فإن البعد الإداري هو أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار المحافظة³.

تعرفه الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيئة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها⁴.

وفقا لصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس علاقة طويلة الأجل واهتمام دائم لكيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير في إدارة الشركة المقدمة في الاقتصاد الآخر وتطبق نسبة (10%)، أو أكثر من ملكية الحقوق (رأس مال الشركة المستثمرة) حتى يمكن وصف الاستثمار بأنه استثمار أجنبي مباشر⁵.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 233.

* عند تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركة متعددة الجنسيات تبين أن الشركة متعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة، إلا أنه لا يمكن اعتبار كل استثمار وافد من الخارج صادر بالضرورة عن الشركة متعددة الجنسيات، إذ يمكن أن يتم من طرف شركة لا تضي عليها صفة الدولية (أي تنتقل من دولتها الأصلية إلى بلد مضيف واحد فقط)، وفي المقابل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تدخل أي دولة بدون استثمار، بل تساهم بالاسم التجاري فقط (أنظر: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2013، ص 45).

² - قحطان السامرائي وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الدول النامية، بحث في كتاب العولمة وأبعادها الاقتصادية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010، ص 121.

³ - أحمد هادي سلمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 21، 2009، ص 152.

⁴ - سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد التاسع، 2008، ص 196.

⁵ - خزامي عبد العزيز الجندى، عبد الرحيم بوادقجي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 633.

تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري¹. يعرفه تقرير الاستثمار الدولي على أنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار ويشمل الاستثمار الأولي وأي استثمار لاحق يترتب عليه². من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود للاستثمار في أصول حقيقية؛ وذلك من خلال إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة أجنبية من طرف مستثمر أجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا يحمل جنسية تختلف عن جنسية الدولة المضيفة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يمكن استخلاص بعض مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل ما يلي:

- يمتلك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين؛
- يقوم المستثمر الأجنبي بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني إذا كان الاستثمار مشتركاً؛
- يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل التكنولوجيا والخبرة الفنية إلى البلد الذي يستثمر فيه، ولا ينحصر التحويل في رؤوس الأموال فقط.

للإشارة يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفطي) في مسألة السيطرة على المشروع المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على المشروع بصفة مطلقة أو قيامه بالمشاركة في إدارته يعتبر استثماراً مباشراً، بخلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يحصل فيه المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع، كما يعد الاستثمار المحفطي استثماراً قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - سامي عبيد التميمي، مرجع سابق، ص 196.

² - يوسف مسعداوي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية"، يومي 22 و23 أكتوبر 2007، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 2.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الأجنبي الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع الدولة الراغبة في جذب واستقبال هذا المستثمر، وفيما يلي بيان لأهم الدوافع بين الطرفين.

أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمر الأجنبي من خلال ما يلي¹:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها؛
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية التي لا تستطيع تسويقها في موطنها؛
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية، حيث تكون تكلفة الأيدي العاملة في العادة منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع أيضاً للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه؛
- تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج، وانخفاض الأسعار، ونوع الخدمة، وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
- تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من تقليل المخاطر، حيث كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة

يرجع سبب تشجيع الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة الدول النامية بعدما كانت تمنعه، للتغلب على مشكلة نقص التمويل، واستخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تغطية هذا النقص، بدلا من اللجوء إلى

¹ - حلا سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 80، 2010، ص 141.

- القروض الخارجية، وكذلك لرغبة هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرة الادارية والتنظيمية، والتي تساعد في عملية التنمية الاقتصادية¹. كما توجد هناك أسباب أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:
- انتهاج سياسة اقتصادية معتمدة بالدرجة الأولى على قواعد السوق وبالتالي المنافسة. الأمر الذي يترتب عليه ضرورة الاعتماد على خبرة وكفاءة المستثمر الأجنبي كونه يملك تقنية ادارية وتسويقية متطورة يمكن أن تساهم في تطوير القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية؛
 - العولمة ومحاولة هذه الدول الالتحاق بالاقتصاد العالمي، وبالتالي إمكانية الولوج للأسواق العالمية والالتحاق بركب الدول المتقدمة²؛
 - نقص تراكم رأس المال في الدول النامية، وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للدخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلا عن انخفاض مستوى الدخل فيها، وهذا ما يخفض الحافز على الاستثمار.
 - انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات كون الهيكل السلعي لصادرات هذه الدول أحادي الجانب؛ أي يعتمد على تصدير مادة واحدة فقط، وغالبا ما تكون من المواد الأولية الخام، وهو ما أدى إلى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية³.

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت وتباينت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب النظرة إليه، لذا يمكن تصنيفه وفق معايير عدة نذكر منها ما يلي:

أولاً: من حيث طريقة إنشاء المشروعات في الدول المضيفة

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طريقة إنشاء المشروعات إلى:

- 1- **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد

¹ - أحمد هادي سلمان، مرجع سابق، ص 154.

² - سعيد علي العبيدي، ممدوح عطا الله فيحان، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2010، ص 114.

³ - أحمد هادي سلمان، مرجع سابق، ص 154.

أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية¹، وبالتالي هي استثمارات تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي العام أو الخاص².

إن هذا النوع من الاستثمار يقدم لكل شريك الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلية، وباللوائح والروتين الحكومي، والفهم لأسواق العمل المحلية، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدم، والخبرة الإدارية، وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير، كما أنه بالنسبة لكلا الطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد مع شركة أخرى تقلل من رأس المال المطلوب إذا ما قورنت بإقامة المشروع من جانب أحد الطرفين بمفرده³.

كما يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع يساعد في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين⁴.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته⁵، كما تمثل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي، أو الخدمي بالدول المضيفة، فهذا الشكل من الاستثمار مفضل لدى هذه الشركات. بينما نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفضه في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي⁶.

¹ - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 100.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 38.

⁴ - عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 223، 224.

⁵ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 34.

⁶ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص

3- الاستثمار عن طريق الاندماج والتملك: يعد الاندماج عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الداجمة وهو ما يسمى بالاندماج عن طريق الضم، أو بانحلال شركتين لتكوين شركة جديدة، وهو ما يسمى بالاندماج عن طريق المزج، أما التملك فهو السيطرة على مؤسسة ضعيفة وتغيير طاقمها الإداري عن طريق الاستحواذ.

4- الاستثمار في المناطق الحرة: تعتبر المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وهي تمثل جزءاً من أراضي الدولة يقع عادة بالقرب من ميناء بحري، أو مطار جوي، أو طريق بري دولي يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة، وفي الوقت نفسه يخضع لهذه الدولة إدارياً وأمنياً¹.

ثانياً: من حيث الأهداف المكتسبة

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهداف المكتسبة إلى:

1- الاستثمار الباحث عن الموارد: يهدف إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمل، أو وجود عمالة ماهرة ورخيصة.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، لاسيما تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة²، ويعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة احلال الواردات³، كما أن وجوده في الدولة المضيفة سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في هذه الدولة، مما يجعل الاستثمار فيها أفضل من التصدير إليها.

¹ مظفر حسني علي، دينا طلال صبيح، المناطق الحرة في العراق (الواقع والتحديات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 42، 2014، ص 188.

² عبد اللطيف شهاب زكري، تغريد سعيد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن اقليم كردستان العراق)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة المستنصرية، العدد 41، 2014، ص 8.

³ سامي عبيد التميمي، مرجع سابق، ص 197.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما ترغب الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية، ومن ثم ربحيتها من خلال تحويل أنشطة هذه الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات الكثيفة العمالة إلى بعض الدول النامية ذات الأجور المنخفضة والمهارة العالية، وجعلها موقعا لتصدير منتجاتها إلى مناطق شتى من العالم¹.

في سياق آخر توجد تصنيفات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر الدولة المصدرة، أو الدولة المتلقية للاستثمارات، فمن وجهة الدولة المصدرة، نجد ثلاث أنواع هي: الأفقي، العمودي، والمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة لسلع منتجة محليا. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما. أما من وجهة نظر الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، وإلى زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية².

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، واختلفت فيما بينها لتركز كل نظرية على متغير أساسي في تفسيرها، وانطلاقا من أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتاج لظروف غير طبيعية تميزت بوجود عراقيل ومحددات وقفت في وجه التبادل الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج المختلفة بين الدول عن طريق عمليات التجارة الدولية، الأمر الذي يستوجب انتقال رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج الأخرى إلى الأسواق الأجنبية الدولية عن طريق هذا النوع من الاستثمارات، وبناء على ذلك يمكن التطرق إلى أكثر النظريات شيوعا بخصوص ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدين على التدرج من التفسير الكلاسيكي إلى التفسير الحديث.

¹ جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015، ص 19.

² يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، اثر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 77.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

ترى النظريات الكلاسيكية أن تدفق استثمارات الشركات الأجنبية، وإقامة فروع خارجية لها، تخضع لنفس القواعد العامة التي تحكم تدفق التجارة الخارجية، والحركة الدولية لرؤوس الأموال.

أولاً: نظرية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

لم يتطرق آدم سميث في نظريته للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمفهوم السائد اليوم لكنه ساهم في خلق البيئة المثلى، والمشجعة على ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مطالبته بتحرير التجارة الدولية، ورفع القيود والحد من تدخل الدولة، كما شجع على التبادل التجاري بين الدول، والتوجه نحو الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى ساهم "دافيد ريكاردو" في تفسير الأسباب المكونة للاستثمار الدولي، ذلك أن من بين أهم فرضياته هي فرضية عدم انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، فإذا ما تم إلغاء هذا الافتراض، واعتماد تحليل "ريكاردو" في تغيير التجارة على مستوى دولي، فإن الاختلاف في تطور التكنولوجيا في الدول قد يكون ذا معنى في حدوث الاستثمار الدولي، فالتباين في التطور التكنولوجي وما يترتب عنه من تفاوت في إنتاجية كل من العمل ورأس المال الناجمين عن ذلك قد يترتب عنه ليس فقط حركة في السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بل أيضا انتقال وتبادل ملموس لعوامل الإنتاج فيما بينها، وهذا ما يفسح مجالا واسعا لحدوث الاستثمار الدولي¹.

على خلاف ما هو عليه في نموذج "ريكاردو" فإن نظرية "هيكشر أولين" تعتبر أساليب الإنتاج المستخدمة ومستوى التكنولوجيا المدججة هي نفسها في كل دول العالم، فالتكنولوجيا يمكن اكتسابها، وأساليب الإنتاج يمكن تطويرها، وعلى اعتبار أن عوامل الإنتاج لا يمكن انتقالها فإن هذه النظرية لا تفسح مجالا للاستثمار الدولي².

ثانياً: نظرية التحركات الدولية لرأس المال

ارتكزت نظرية التحركات الدولية لرأس المال في تفسيرها للاستثمار الأجنبي (الدولي) على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال، وحسب هذه النظرية يتدفق رأس المال بين الدول على أساس الفروق الموجودة بين عائد رأس المال فيها، فإذا كانت الشركة على مستوى الدولة الواحدة لا تتوقف عن الاستثمار إلا

¹ - عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 104.

² - المرجع نفسه، ص 105.

عندما يتساوى الربح المحقق من عملية الاستثمار مع التكلفة الحدية، فإنه على المستوى الدولي، وفي ظل افتراض تساوي التكلفة الحدية بين دولتين، يكون انتقال رأس المال من الدولة ذات العائد المنخفض إلى الدولة ذات العائد المرتفع لرأس المال¹، بمعنى اتجاه الاستثمارات من الدولة التي تتسم بوفرة رأس المال إلى دول أخرى تتسم بندرتها النسبية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الدولة الأخيرة منها في الدولة الأولى.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من تعدد النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن التحليل الدقيق لجوهر وأساس كل نظرية أظهر وجود عوامل مشتركة بينهما، وبالتالي يتناول العرض الموالي تحليلاً لبعض النظريات دون أخرى تجنباً للتكرار.

أولاً: نظرية عدم كمال السوق (نظرية الميزة الاحتكارية)

تمت صياغة هذه النظرية من قبل الاقتصادي الكندي (Stephen Hymer) في سنة 1960، وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية (المضيفة)، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع فيها، كما أن الشركات المحلية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة²، وهذا يشكل أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية، ففي ظل سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة الأجنبية على التأثير أو التحكم في السوق، نتيجة توفر الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق. كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة الأجنبية أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من نماذج السوق³.

على أساس ذلك وضع (Stephen Hymer) أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات الأجنبية في تعظيم العائد اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

¹ - عمبروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص 44.

² - سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته)، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2015، ص 59.

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 393.

وعلى هذا الأساس فإن حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية ما هو إلا نتيجة لهروب الشركات الأجنبية من المنافسة الكاملة في أسواقها الوطنية إلى أسواق الدول النامية، التي تتميز بعدم اكتمالها للبحث عن تعظيم أكبر عائد ممكن نظرا لما تملكه من مزايا احتكارية تكنولوجية وإنتاجية وتسويقية وإدارية وتمويلية.

بالرغم من أن هذه النظرية ساهمت في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات الأجنبية في وضعية المحتكر إلا أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع حالاته، ووجهت إليها عدة انتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

- تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، وبالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر¹؛
- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكتملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- لم تقدم هذه النظرية تفسيراً لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية².

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري، وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال)، حيث تحتفظ

¹ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007/2008، ص 88.

² - نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010)، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، أستراليا، 2012، ص 73.

الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة¹.

تمت صياغة هذه النظرية من قبل الاقتصادي (Raymond Vernon) سنة 1966، الذي استطاع أن يقدم تفسيراً لأسباب توسع وإقبال الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وانطلق في تحليله من الاحتكار التكنولوجي المرتبط بابتكار المنتج الجديد ومتابعته من خلال دورة حياته، كما ساهمت هذه النظرية في تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، وفيما يلي عرض لمراحل دورة حياة المنتج.

1- مرحلة المنتج الجديد: في هذه المرحلة يبتكر فيها المنتج، ويعرض للبيع لأول مرة، وتتم عملية ابتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها ووفرة اليد العاملة الماهرة وإنفاق الشركات مبالغ ضخمة على بحوث الابتكار والتطوير، كما ينتج ويسوق المنتج -في هذه المرحلة- في نفس بلد الابتكار لعدم استقرار الشكل النهائي للمنتج الجديد لاحتمال إدخال تغييرات عليه، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة، مما يجعل سعر المنتج مرتفع لا يشتريه من السوق المحلية إلا أصحاب الدخول المرتفعة، حيث يكون المنتج بمثابة سلعة كمالية².

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة تستقر الأبحاث المتعلقة بالمنتج بحيث يصبح كامل النضج من ناحية المواصفات التجارية فتدخل الشركة في الإنتاج الفعلي بعد الفترة التجريبية في المرحلة الأولى؛ كما ينخفض سعر المنتج لإنخفاض تكاليف البحث والتطوير المتعلقة به، وبهذا تتوسع دائرة الاستهلاك³، مما يدفع بالشركة زيادة كميات الإنتاج استجابة لزيادة الطلب المحلي، ومن هنا تبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة الامتلاك بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتبدأ بالتصدير إلى الخارج.

3- مرحلة النضج: تبدأ هذه المرحلة عندما يظهر المنتجون المنافسون أولاً في الأسواق المحلية من جراء ظهور منتجين جدد للمنتج نفسه، ثم في الدول المتقدمة المستوردة لذلك المنتج من جراء فرض البلد المستورد لقيود

¹ مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 15، 2006، ص ص 98، 99.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 83، بتصرف

³ موسى كاسحي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي - حالة الجزائر، مصر ومنطقة الخليج العربي - أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015/2016، ص 49.

ورسوم جمركية عليه، وفي هذه الحالة يصبح الفن الإنتاجي للمرحلة الأولى أكثر شيوعاً، وبالتالي أقل تكلفة بالنسبة للمنافسين، مما يرغم المبتكر على اتخاذ قرار بإقامة وحدات انتاج عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار المستوردة، إذ تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى المستويات¹.

4- مرحلة الانحدار والتدهور: تبدأ هذه المرحلة عندما يصبح المنتج قديماً، ولم تعد وسيلة انتاجه الفنية مملوكة للمبتكر حصراً، وتفقد الشركة الأصلية تحكمها بسلعتها، وتبدأ مبيعاتها بالانخفاض ففي هذه الحالة يصبح عامل التكلفة مهماً، وتتحول المزايا النسبية للدول تنخفض فيها التكاليف (كثيفة العمل ومنخفضة الأجور) عندئذ تقرّر الشركة المبتكرة القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول من أجل إعادة التصدير إلى القطر الأم²، وفي الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع منتج جديد تغزوا به الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية"³

من خلال ما سبق فإن دورة حياة المنتج بينت أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عملاً دفاعياً ينشأ كرد فعل على التهديدات وخوف الشركات الأجنبية من فقدان الأسواق لمنتجاتها خلال وبعد مرحلة النضج، وبالتالي تعمل هذه الشركات على البحث على أرخص عوامل الإنتاج في بلدان أخرى لمواجهة المنافسة المحلية من جهة وخلق أسواق خارجية لتصريف السلع من جهة أخرى، والبقاء في دورة حياة المنتج لأطول فترة ممكنة.

بالرغم من أن النظرية قدمت تفسيراً لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات لعل أهمها:

- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه ومن خلال تحليل دورة حياة المنتج تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون إلا في المرحلتين الأخيرتين والتي توافقان بداية فقدان الشركة صاحبة الابتكار الميزة النسبية التكنولوجية، إذ تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً؛
- هذه النظرية ركزت على المنتجات الصناعية، وأهملت جزء كبيراً من التجارة الدولية (المنتجات الزراعية والخدمات)؛ كما لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تتطلب قيام الشركة منذ البداية في الدول المضيفة؛

¹ - مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، مرجع سابق، ص 99.

² - المرجع نفسه، ص 99.

³ - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص 168.

- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس مراحل دورة حياة المنتج كصناعة تكنولوجيا الاتصال، فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية.

ثالثا: النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية اختيار (انتقاء) الشركات بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص، وفي هذا الإطار قام (Dunning)* بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية الميزة الاحتكارية، ونظرية الموقع ونظرية الاستيعاب الداخلي للمزايا الاحتكارية، ليشكل في الأخير نموذجا سمي (Advantages OLI) (Ownership, Location,) Advantage Internal الذي يعني (مزايا التملك، مزايا الموقع، مزايا الاستيعاب الداخلي)، وقد أوضح (Dunning) سنة 1976، من خلال هذا النموذج بأنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

1- امتلاك المزايا المرتبطة بالملكية التي تمنح الشركة قوة احتكارية لا تمتلكها الشركات المحلية المنافسة في القطر المضيف ولا في الأسواق العالمية مثل امتلاكها ل¹:

- مزايا احتكارية تتمثل في امتياز وصول الشركات إلى الأسواق من خلال ملكيتها المحدودة للموارد، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية؛

- التكنولوجيا والمعرفة بالمعنى الواسع والتي تتضمن كل أشكال أنشطة الابتكار؛

- اقتصاديات الحجم الكبير مثل اقتصاديات الحجم، اقتصاديات النطاق.

2- امتلاك المزايا المرتبطة بالموقع والخاصة بالدولة المضيفة التي تجعلها موقعا أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تختار الشركة موقعا بدلا من الآخر للأسباب الآتية²:

* جون هاري داينينغ (26 جوان 1927 - 29 جانفي 2009) اقتصادي بريطاني معترف به على نطاق واسع كأب في مجال التجارة الدولية. بحث في اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات منذ الخمسينيات، وقد توصل في الثمانينيات إلى النموذج الانتقائي (OLI) هذا النموذج ما زال سائدا حتى وقتنا الحاضر في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - Vintila Denisia, **Foreign direct investment theories (an overview of the main FDI theories)**, European journal interdisciplinary studies, European center for science education and research, volume 2, issue, 2, December 2010, p 108.

² Ibid. p 108 .

- مزايا اقتصادية: الاستفادة من الاختلافات في عامل التكلفة (نفقات النقل والمواصلات، أسعار الطاقة، والمواد الأولية)، والتوزيع الجيد للموارد والأسواق، إضافة إلى السياسات المتحررة للدول المضيفة، والحجم الكبير للأسواق الخارجية.

- مزايا سياسية: سياسات الحكومة العامة، والخاصة التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مزايا اجتماعية: وتشمل المسافة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، التنوع الثقافي، الموقف اتجاه الأجانب.

3- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

حسب هذه النظرية فإن توفر المزايا الاحتكارية لدى الشركات الأجنبية هي الشرط الأول الذي يدفعها إلى تدويل نشاطها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو التراخيص، غير أن دافع الاستخدام الداخلي لهذه المزايا تجعل هذه الشركات تتمتع عن منح التراخيص للغير، وبالتالي يبقى أمامها خيارين فقط لغزو الأسواق إما الاستثمار الأجنبي المباشر إما التصدير، فمتى كانت مزايا الموقع للدولة المضيفة أفضل مقارنة بالدولة الأم فإن الاختيار يقع على الاستثمار الأجنبي المباشر أما إذا كان العكس - مزايا الموقع للدولة الأم أفضل مقارنة بالدولة المضيفة - فإن الاختيار سيكون التصدير بدلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وكذلك عدم توافر مزايا الموقع فإنه من الأفضل لهذه الشركات القيام بإبرام عقود التراخيص.

في الأخير يتضح بأن النظرية الانتقائية تمكنت عن غيرها من النظريات من تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منطقي، نظرا لإدماجها عدة عوامل في نموذج واحد في تفسيرها لهذا النوع من الاستثمار.

المطلب الثالث: آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

إن الأهمية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت محل جدل كبير، فمن ناحية فإن المؤيدون لتلك الاستثمارات يجذبونها نظرا لدورها في نقل التكنولوجيا، واستحداث المزيد من فرص العمل... الخ، أما المعارضين لها فإنهم يحذرون من تشجيعها ويرون بأنها نوع من أنواع الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفوائد الاقتصادي للعالم النامي، ومن هذا المنطلق يمكننا من خلال العرض الموالي بيان لأهم الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيفة.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التكوين الرأسمالي

إن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات الفوائد المرتفعة، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتظهر أهمية هذه الأخيرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية، فمن المتصور أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل المحلي، الذي يمكن أن يدخر جانبا منه، ويتحول بالتالي إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي¹.

من جهة أخرى تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد بعض الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول النامية من أهمها²:

- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة؛
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية؛
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حصول الدول المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

كما يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤثر سلبا على معدل التكوين الرأسمالي من خلال ما يلي³:

- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، وهذا يرجع إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تشويه الأنماط الاستهلاكية لمواطني الدول النامية حيث يظهر أثر المحاكاة والتقليد من خلال إقبالهم على منتجات الشركات الأجنبية التي في الغالب تنتج سلعا عالية الجودة لا تتناسب مع حاجات مواطني الدول النامية، وبالتالي يرتفع حجم الاستهلاك الترفي على النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي.

- نادرا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم تكوين رأس المال في البلد المضيف، فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات الأجنبية في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 406، 407.

² - ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

³ - كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافع والمساوي، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد السابع، 2009، ص 87.

على أنه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل أغلبها مقنع وغير مباشر، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي، فهناك العديد من الفقرات التي تنطوي تحت مظهر التكاليف لكنها تتضمن أرباحا فعلية، مثل نفقات الإدارة والمهارة التقنية، وتكاليف الرخص، والعلامات التجارية وبراءة الاختراع.

تجدر الإشارة إلى أن عملية التحويل للأرباح المحققة من قبل هذه الشركات، وتحويلات استعادة رأس المال وكذلك مدفوعات الفائدة عليه، بالإضافة إلى تحويلات العاملين والخبراء لجزء من مرتباتهم إلى ذويهم في الخارج هي في مجملها عملية تدفق عكسي للموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما يعني عبئا لا يستهان به على كاهل الدول النامية خاصة إذا ما كانت هذه الاستثمارات تمثل النسبة الأغلب من إجمالي الاستثمارات الموجودة في البلدان النامية.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما أن تلك الاستثمارات قد تمكن الدول المضيفة من غزو الأسواق الخارجية نتيجة لتزايد السلع المنتجة محليا، وبالتالي سيؤدي تصدير الفائض منها إلى زيادة حصيلة إيرادات الصادرات¹. إلا أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لا يلبث أن ينقلب إلى أثر سلبي، نتيجة التدفق العكسي لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك ثمن استخدام التكنولوجيا. هذا إلى جانب زيادة الواردات نتيجة ارتفاع الميل للاستيراد عند هذه الشركات، خاصة استيراد مستلزمات الإنتاج. كما تقوم الشركة الأجنبية بالمغلاة في تسعير المستلزمات الداخلة في السلعة، وعند تصديرها تبالغ في تخفيض قيمة السلعة سواء عن طريق خفض المحاسبي لقيمة الصادرات، أو بالاستفادة من الإعفاءات، والامتيازات مما يؤدي إلى المزيد من الأرباح لها وخسارة في النقد الأجنبي².

¹ - حسنة أفايم، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 / 2012، ص 54.

² - يحي سعيدي، مرجع سابق، ص 182.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

قد تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص للعمل في الدول المضيفة، وذلك من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية¹، الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف، فضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل، فإنها تساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع مستوى الأجور².

من جهة أخرى قد لا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير فرص العمل بسبب تحيزها للمشروعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة، أو أن هذه المشاريع تتطلب نوعية عمالة ذات مهارة عالية لا تتوفر في الدول المضيفة، وبالتالي تلجأ هذه المشروعات لاستيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يجد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة.

تجدر الإشارة إلى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها، وأيضا مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة³.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه يساهم أيضا في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة⁴، فالاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات الهامة للحصول على التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال أربع قنوات تشمل ما يلي⁵:

¹ - محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، العدد الأول، السادس الثاني، 2004، ص 138.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 425.

³ - محمد زيدان، مرجع سابق، ص 139.

⁴ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 448.

⁵ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 109، 110.

- 1- قناة المنافسة:** تركز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.
- 2- قناة التدريب:** تنشأ هذه القناة إذا تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب هذه التكنولوجيا وتطويرها محلياً، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية بشكل مباشر في فروع الشركات الأجنبية والتي تنقل خبراتها فيما بعد إلى الشركات المحلية أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الشركات المحلية على تأهيل عمالتها لمواجهة المنافسة المفروضة عليها من الشركات الأجنبية.
- 3- قناة التقليد:** تقوم هذه القناة على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة، وتقليد التكنولوجيا، والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وستعزز من فرص استمرارها في السوق.
- 4- قناة الروابط:** تركز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتحدث من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تحسين منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي وتشجع هذه المنافسة الشركات المحلية على زيادة إنفاقها على البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات. أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الوحدات المحلية (موردون، مقاولين....) في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خامات ومكونات محلية وسلع وسيطة لازمة لعمليات التصنيع والتجميع، وبالتالي فالعلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات المحلية من أجل تحسين جودة منتجاتها.

إن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة من الآثار (إيجابية وسلبية) تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المصاحبة لهذا الاستثمار، فبالنسبة للآثار الإيجابية فتمثل فيما يلي¹:

- إن التكنولوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجارياً، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكاراً على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق منافسة بين فروع الشركات الأجنبية، والشركات المحلية مما يشجع هذه الأخيرة على زيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب العمالة، إذ لا يمكن للشركات المحلية في البلدان النامية تحقيق ذلك بكفاءة عالية بسبب فجوتها التكنولوجية؛

- إن استخدام تكنولوجيا مرتفعة المستوى في مجال إنتاجي معين سوف يؤدي إلى توفير قدر كبير من العمالة، بحيث يمكن توجيه فائض العمالة إلى قطاعات و مجالات إنتاجية أخرى.

في المقابل هناك آثار سلبية لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل فيما يلي:

- قد ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية، بمعنى أن التكنولوجيا المستخدمة تكون وفق استراتيجية الشركات المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وليس وفق حاجة البلد المضيف؛ وقد تكون طبيعة التكنولوجيا المنقولة قديمة تجاوزتها التطورات التقنية وبالتالي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف؛

- احتفاظ الشركات المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر بسرية التكنولوجيا قدر الامكان بحيث لا تسمح لشركاتها الوليدة بممارسة نشاط كبير في مجال البحث والتطوير رغبة منها في الحفاظ على موقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة.

¹ - فتيحة الجوزي، يسمين دروازي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول (الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية)، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص

المبحث الثاني: ماهية مناخ الاستثمار ومؤشرات قياس جاذبيته

إن لجوء المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا، أو معنويا إلى استثمار أمواله، أو خبرته الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الوطنية، إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للاستثمار في الدولة التي يتوجه إليها، فكلما كان ذلك ملائما ساهم في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية، وتوفر بدائل استثمارية متعددة أمام المستثمرين الأجانب تجعلهم يختارون المناخ الأفضل بمكوناته الاقتصادية، والقانونية، والإدارية، والسياسية، مع مراعاة وضع الدول المضيفة ضمن المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار التي تصدرها هيئات متخصصة تساعد الشركات الأجنبية على اختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتها.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار

إن انتقال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية وهذه العوامل تمثل في مجملها مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول.

يقصد بمناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة وتؤثر وتتأثر فيما بينها، لتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له¹، كما يعرفه البنك الدولي بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة².

كما يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية، والقضائية وقوانين الضرائب والعمل

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، الكويت، 2002، ص 2، 3.

² - البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 2.

والإطار التنظيمي العام. أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار، وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار¹.

كما يعرف بأنه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في دولة ما مؤشرا على توافر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني².

من خلال عرض هذه التعاريف يتضح بأن المناخ الاستثماري هو مفهوم مركب ومعقد يشير إلى جوانب متعددة متداخلة ومتراصة فيما بينها تشكل في مجملها البيئة المحددة للاستثمار، بحيث لا تشكل الحوافز بمفردها العامل الأساسي المؤثر في القرار الاستثماري، ذلك أن الواقع يؤكد وجود عوامل أخرى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وقانونية.

تجدر الإشارة إلى أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات، ولا تتوقف على الأوضاع الحالية فقط، وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها، إضافة إلى أنه مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطرة³.

¹ - ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، العدد 31، 2009، ص 59.

² - أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمار العربية الأوربية، ط 1، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، لبنان، 2001، ص 288.

³ - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 55.

المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار

يقصد بمحددات مناخ الاستثمار مجموعة المتغيرات التي تحيط بالمشروع وتؤثر في قراراته لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فإن القرار الاستثماري في أية دولة يعتمد على هذه المتغيرات، والتي تعمل على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار أو عدم الاستثمار أو قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة، ويمكن تقسيم محددات مناخ الاستثمار إلى محددات اقتصادية ومحددات غير اقتصادية.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

تشمل المحددات الاقتصادية مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

أولاً: حجم السوق واحتمالات نموه

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹، ذلك أن حجم السوق الصغير لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، والمقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية الناتج الداخلي الخام (PIB)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام²، يستخدم المقياس الثاني لقياس الطلب الفعال (القدرة الشرائية) على السلع والخدمات، أما المقياس الثالث فيستخدم للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي، كما يشكل عدد السكان مقياساً لحجم السوق إلا أن هذا المقياس يبقى مضللاً إذا تم أخذه بمفرده، فقد يكون عدد السكان كبيراً، ولكن القدرة الشرائية لهم، أو مستوى الدخل متدني، فهو يؤدي بذلك إلى تضخيم الحجم الكلي للدخل، وبالتالي يعطي صورة غير صحيحة على حجم السوق.

تجدر الإشارة إلى أن حجم السوق في ذاته لا يهم بقدر ما يهم تطوره ونموه في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار³.

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 35.

² - Nigel Driffield and others, **How attractive is the UK for future manufacturing foreign direct investment?**, Government office for science, Aston business school, Birmingham, England, 2013, p 6.

³ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 62.

ثانيا: توفر الموارد

إن توفر الموارد البشرية والطبيعية والمالية في أي دولة مضيضة يجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب، فاليد العاملة منخفضة الأجر تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها، وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري، بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية لا تهتم برخص العمالة فقط، ولكن تهتم بمعدل تكلفة العمالة قياسا بإنتاجيتها، وهنا تبرز ضرورة وجود نظام تعليمي وتكويني كفاء قادر على إفراز عمالة مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الوافدة من الخارج، والتي يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالي المنافسة في السوق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين وبخدمات متنوعة يسمح للشركات الأجنبية الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الاستثمارية في ظل شروط إقراض مناسبة، كما أن توفر الموارد الطبيعية تساعد هذه الشركات على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلال هذه الموارد كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها¹.

ثالثا: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة مستقرة تعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التغيير المستمر في هذه السياسات يؤثر على مصداقية الدولة المضيفة، ويجعل المستثمر الأجنبي في حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرار الاستثماري، وينظر إلى السياسة الاقتصادية من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية.

1- السياسة المالية: تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية؛ وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي، وبالتالي في مستويات النشاط والمستوى العام للأسعار، وغيرها²، وينظر للسياسة المالية من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي.

فقد تتسم السياسة الضريبية في الدولة المضيفة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإمام بها من قبل المستثمر الأجنبي أمرا عسيرا، كما أن الإفراط في فرض الضرائب نظرا لتعددتها تبعا لأغراضها أو التطبيق المعقد لها نتيجة عدم كفاءة الإدارة الضريبية يشكلان عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي

¹ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 60.

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 60.

إلى هذه الدولة¹، فالسياسة الضريبية تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي كلما كان المعدل الضريبي مناسباً لا يحمل عبئاً كبيراً يثقل المستثمر الأجنبي، وكلما كانت أيضاً السياسة الضريبية واضحة ومستقرة.

كما أن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي واعتداله، أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة، فالإعفاءات الضريبية بحد ذاتها لا تجذب إلا أسوأ أنواع المستثمرين ففي حال توفر المقومات الأساسية للاستثمار فلا حاجة لإعطاء امتيازات خاصة أو منح إعفاءات ضريبية، إلا إذا كانت هذه الاستثمارات معرضة للمخاطر². أما بالنسبة لتأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر، فيظهر من خلال تطوير البنية التحتية، والابتعاد عن تشويه هيكل الأسعار.

تجدر الإشارة إلى أن من نتائج السياسة المالية وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العامة، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي، إذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة بحيث لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ولا يؤدي إلى انكماش كبير، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال³.

2- السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، المهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار⁴.

3- السياسة التجارية: تساهم السياسة التجارية في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريف جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

¹ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 60.

² - يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص 139.

³ - عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 60.

⁴ - المرجع نفسه، ص 61.

وتنعكس آثار السياسة التجارية إيجاباً أو سلباً على الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة، وبالتالي تجذب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة وتكون منفرة للمستثمرين¹.

رابعاً: معدل التضخم

إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا بدوره يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن القرارات الاستثمارية هي في النهاية قرارات تقارن بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدر بالنقود، وإذا لم تكن قيمة النقود مستقرة بدرجة ما، فإن كافة هذه القرارات تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها².

ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز (10%) سنوياً، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل³.

خامساً: سعر الصرف

بما أن المستثمر الأجنبي يقوم بالاستثمار بالعملة المحلية للدولة المضيفة، فإن سعر صرف عملتها يؤثر عكسياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين هما⁴:

1- الناحية الأولى: تتعلق بانخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته في الدول المضيفة؛

2- الناحية الثانية: تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدول المضيفة، حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية.

¹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 61.

² - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 58.

³ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 61.

⁴ - موسى كاسحي، مرجع سابق، ص 69.

الفرع الثاني: المحددات غير الاقتصادية

تشمل المحددات غير الاقتصادية العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي لكنها تؤثر فيه من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، وفيما يلي نورد أكثر العناصر أهمية.

أولاً: الاستقرار السياسي والأمني

يشكل الاستقرار السياسي والأمني أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي دولة من دول العالم، وهذا نتيجة للأخطار (المصادرة، التصفية، التأميم، عدم القدرة على تحويل الأرباح... الخ) التي قد تنجم عن القرارات الاستراتيجية لحكومات الدول المضيفة أو الأحداث الجوهرية التي تمر بها هذه الدول (مثل الأيدلوجية السياسية، الصراع الديني، الصراع العرقي، الانقلاب العسكري)، كما قد ينتج الخطر السياسي كمحصلة لأثر السياسات الحكومية للدول المضيفة، أو تغيير هذه السياسات على بعض القطاعات الخاصة بالنشاط الاقتصادي، أو تأثيرها على نوع معين من الاستثمارات أو المشروعات الأجنبية كفرض ضرائب على نوع معين من النشاطات الاقتصادية دون غيره من النشاطات الأخرى أو القيام برفع الرسوم الجمركية على الواردات على سلع معينة¹.

إن الاستقرار السياسي يتبعه استقرار السياسة الاقتصادية، وهذا ينعكس بدوره على استقرار الاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراره بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس العوامل الاقتصادية فحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في الدولة المضيفة²، ذلك أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى الأوضاع السياسية والأمنية فيها، فرأس المال بطبيعته يبحث عن الأمان والاستقرار، ولا يمكن لأي مستثمر أجنبي أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات وحالة من الفوضى السياسية، مهما قدمت الدولة المضيفة من حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ومهما ارتفع معدل العائد على الاستثمار فيها، وعلى هذا الأساس فكلما كان المناخ السياسي أكثر استقراراً وأماناً كان ذلك في مصلحة المستثمرين.

¹ - عمار زوردة، مرجع سابق، ص 129، بتصرف

² - فائز هليل سريح الصبيحي، دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة 1990-2010)، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد الثامن، العدد 15، 2016، ص 124.

ثانيا: كفاءة النظام الإداري

يجب أن يعتمد النظام الإداري للدول المضيفة على أنماط الإدارة الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة والوضوح والسرعة لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد¹، وبالتالي تصبح عملية إقامة هذه المشاريع مكلفة جدا نتيجة دفع المستثمر الأجنبي للرشاوى، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في مثل هذه الدول، كما ينبغي أن تتميز الأجهزة والهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار بالكفاءة مع إعطائها التفويض الكامل دون التدخل في صلاحياتها، وأن تضبط مهامها كما يلي²:

- وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن: فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار (أو ما يمكن تسميته ببنك المعلومات الاستثمارية)؛
- تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين، وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين؛
- الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

ثالثا: فعالية النظام القانوني المنظم للاستثمار

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لآلياته، ولكي يكون الإطار التشريعي والتنظيمي جاذب للاستثمار لابد من توافر ما يلي:

- توحيد قوانين الاستثمار وجعلها تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة³؛
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية، والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم، ونزع الملكية، والمصادرة، والتجميد، والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب، والاضطرابات الداخلية، وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي⁴؛

¹ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 59.

² - المرجع نفسه، ص 59.

³ - حسنة أفسام، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - فائز هليل سريح الصبيحي، مرجع سابق، ص 125.

- ضرورة استكمال كل ما تقدم بتشريعات قانونية مبنية على سياسة ضريبية رشيدة تأخذ بعين الاعتبار تقديم التسهيلات والحوافز الضريبية، وبما يشكل عامل جذب وتشجيع للاستثمار الأجنبي المباشر¹؛

- كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص، ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر².

كخلاصة فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي حزمة متكاملة من العناصر التي قد تكون عنصر جذب وتجعل من البلد حاضنا للاستثمار الأجنبي المباشر، أو عنصر طرد إذا حدث العكس، ورغم ذلك ينبغي الانتباه بأن المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه المحددات مجتمعة وليست منفردة، وقد تختلف الأهمية النسبية لهذه المحددات من مستثمر لآخر، نظرا لاختلاف ظروفهم، وأهدافهم، وإستراتيجياتهم، والعلاقات السياسية التي تربط بلد المستثمر مع البلد المضيف للاستثمار.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل مؤشرات قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر معطيات رقمية صادرة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة بهدف تحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما، وهو ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استنادا إلى ترتيب هذه الدولة ضمن هذه المؤشرات.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995، عن معهد "Heritage Fondation" وصحيفة "Wall Street Journal"³، ويقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على (12) عاملا موزعا على أربع مجموعات تشمل⁴:

¹ - كمال عبد حامد آل زيارة، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مع الإشارة للتطبيقات التشريعية في العراق)، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد الأول، 2011، ص 48.

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 66.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 70.

⁴ - <http://www.heritage.org/index/about>, date of view 12/10/2017, on the clock 13:39.

1- سيادة القانون: وتشمل حقوق الملكية الفردية، ونزاهة الحكومة (من خلال غياب الفساد، شفافية صنع السياسات الحكومية، الحوكمة، الثقة العامة في السياسيين)، بالإضافة إلى فعالية القضاء (من خلال استقلاليتها، واحتمال الحصول على قرارات قضائية موثوقة، جودة العملية القضائية)؛

2- حجم الحكومة: ويشمل حجم الانفاق الحكومي، والعبء الضريبي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام، الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، ووضع الإدارة المالية لميزانية الدولة (عدم وجود عجز في ميزانية الدولة)؛

3- الكفاءة التنظيمية: وتشمل حرية الأعمال (مدى تقييد البيئات التنظيمية، والبنية التحتية للتشغيل الفعال للأعمال التجارية، والتي تؤثر على سهولة بدء وتشغيل وإغلاق الأعمال التجارية)، حرية العمل (الإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل، واللوائح المتعلقة بالأجور الدنيا، والقوانين التي تمنع التسريح)، الحرية النقدية (استقرار الأسعار)؛

4- انفتاح الأسواق: وتشمل حرية التجارة (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وحرية الاستثمار (لا قيود على تدفق رأس المال الاستثماري)، بالإضافة إلى الحرية المالية (من خلال الكفاءة المصرفية والتي تنتج من خلال الاستقلالية من سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي، تخصيص الائتمان على أساس السوق المالي).

تمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويتكون دليل المؤشر من خمس مستويات تشمل: حرية مطلقة (80-100)، وأغلبها حرة (70-79,9)، متوسطة الحرية (60-69,9)، أغلبها غير حرة (50-59,9)، ومكبوتة (0-49,9).

الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979، هذا المؤشر يقيس قدرة الدولة على توفير بيئة أعمال موثوقة للاستثمار قصد إنتاج سلع وتقديم خدمات قادرة على تلبية حاجات الأسواق الدولية من جهة، وتحقيق نمو سريع في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد على مدى فترات طويلة من جهة أخرى، مما يسمح برفع مستوى معيشة الأفراد¹.

¹ - محمد راتول، أسماء سي علي، دراسة تحليلية لآداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 13، 2015، ص 66.

ومنذ عام 2005، يدمج مؤشر التنافسية العالمية مؤشري تنافسية النمو وتنافسية الأعمال، ويحتوي في مكوناته مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات نوعية/جودة بيئة الأعمال المحلية (الاقتصاد الجزئي)¹، ومؤشر التنافسية العالمية يعتمد على (114) عاملاً لقياس التنافسية يتم تصنيفها ضمن (12) مجموعة أساسية تشمل ما يلي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الابتدائي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور بيئة الأعمال، والابتكار.

الفرع الثالث: مؤشر التنمية البشرية

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مقياس هام وضعته منظمة الأمم المتحدة لقياس رفاهية الشعوب في العالم، وتخصص له هذه المنظمة تقريراً يصدر سنوياً منذ عام 1990، ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية بالمتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة التالية²:

1- البعد الصحي: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين (20 - 85) سنة؛

2- البعد التعليمي: ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة للكبار الذين تبلغ أعمارهم (25) سنة فأكثر (متوسط السنوات يكون ما بين 0 و 15)، والسنوات المتوقعة لتعليم الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة (السنوات المتوقعة تكون ما بين 0 و 18 سنة)؛

3- بعد المستوى المعيشي: يقاس بالدخل القومي الإجمالي للفرد ويتراوح ما بين (100 - 75.000) دولار.

يتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية جداً (من 0,800 فما فوق)، وتنمية بشرية عالية (من 0.700 إلى 0.799)، وتنمية بشرية متوسطة (من 0.550 إلى 0,699)، وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 0,550)، وتمنح هذه المؤشرات أوزاناً متساوية.

¹ - محمد راتول، أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 67.

² - Human Development Index, Available on: www.undp.org, date of Date of view: 18/10/2017, on the clock 14 :44

الفرع الرابع: مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية منذ سنة 1995، عن منظمة الشفافية الدولية ليعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية، والشركات العالمية، بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات، ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة، وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في الدولة المعنية، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل هذه الدولة للحد من الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية غير مسجلة لرصد الرشاوى والإنفاق غير المبرر¹.

يستند المؤشر إلى (14) مسحا ميدانيا قامت به سبعة مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين، والأجانب، والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء، والمحللين حول الإجراءات المتبعة، ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ هذه الإجراءات، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر أن يكون قد تم فيها إجراء ثلاث مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل²، وتراوح قيم المؤشر بين (0-100)، ويعني صفر درجة فساد عالية، أما (100) فتعني درجة شفافية عالية³.

الفرع الخامس: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتم إصدار مؤشر سهولة أداء الأعمال منذ عام 2004، من طرف البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة له، ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية الاحدى عشر⁴، والتي تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، وتشمل تلك المؤشرات مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار، ومؤشر توظيف العاملين.

¹ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 67.

² - المرجع نفسه، ص 67.

³ - <https://www.transparency.org>, date of view: 30/10/2017 15 , on the clock 15:11

⁴ - <http://www.doingbusiness.org>, date of view: 30/10/2017 , on the clock 16 :11

الفرع السادس: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

مؤشرات تقييم المخاطر القطرية هي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري لدولة ما، نجد من بينها المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر اليورمني، ومؤشر كوفاس للمخاطر القطرية.

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث محددات فرعية هي¹:

1- مؤشر تقييم المخاطر السياسية: يندرج فيه (12) متغير تشمل درجة استقرار الحكومة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وخريطة الاستثمار، ووجود نزاعات داخلية، ووجود نزاعات خارجية، والفساد، ودور المؤسسة العسكرية في السياسة، ودور الدين في السياسة، وسيادة القانون والنظام، والاضطرابات العرقية، ومصداقية الممارسات الديمقراطية، ونوعية البيروقراطية؛

2- مؤشر تقييم المخاطر المالية: يندرج فيه خمس متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، وعدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، واستقرار سعر الصرف؛

3- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: يندرج فيه خمس متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الخام، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الخام.

تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص ص 56، 57.

الجدول رقم (01): تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نسبة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79.9 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69.9 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59.9 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49.9 - 0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص 57.

ثانيا: مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

يقيس مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية قدرة الدول على السداد، وهو يعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي، وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال، ويستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية والخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس الأموال الضخمة للخارج، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى¹، ويميز دليل المؤشر بين درجتين هما درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات من A1 إلى A4، درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات: B، C، D².

ثالثا: المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر اليورومني عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية كخدمة الديون الأجنبية، وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى (100) نقطة مئوية، بالاستناد إلى نتائج عملية ترميطة تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص 59، 60.

² - المرجع نفسه، ص 60.

مختلفة تتمثل فيما يلي: المخاطر السياسية (25%)، والأداء الاقتصادي (25%)، ومؤشرات المديونية (10%)، ومتأخرات الدين الخارجي أو معاد جدولته، و(10%)، والتقييم الائتماني للقطر (10%)، وتوافر الائتمان المصرفي (5%)، وتوافر التمويل للمدى القصير (5%)، والنفاذ لأسواق رأس المال (5%)، ومعدل الخصم عند التنازل (5%)¹. حيث كلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات الدولة.

الفرع السابع: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يتم إصدار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ عام 2013، وهو يعتبر من المؤشرات الدولية الأكثر شمولاً من حيث عدد المتغيرات المعتمدة، والتغطية الجغرافية لقياس جاذبية الدول العربية وبعض دول العالم للاستثمار الأجنبي المباشر، وبما يعزز من قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة والضعف في المناخ الاستثماري، واقتراح السبل الفعالة لمواجهتها.

يستند مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى ثلاث مجموعات رئيسة يندرج تحتها إحدى عشر مؤشراً فرعياً تنفرج بدورها إلى (58) متغيراً كميًا غالبيتها العظمى تقاس بمتوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث، وذلك لتعزيز قوة النتائج، وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية، والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي²، وتتمثل المجموعات الثلاثة فيما يلي³:

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية

تتضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المضيفة على العمل لجذب الاستثمار، وبدونها قد تكون هناك استحالة، أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين لأن عدم توافرها يعني أيضاً استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار، وتضمن المجموعة أربعة مؤشرات هي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، ومؤشر البيئة المؤسسية، ومؤشر بيئة أداء الأعمال.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص 58، 59.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2017، ص 26.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2016، ص 36-40.

ثانيا: مجموعة العوامل الكامنة

تستند مجموعة العوامل الكامنة إلى المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين، وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في دولة معينة من عدمه، وتضم هذه المجموعة خمس مؤشرات هي: مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر عناصر التكلفة، ومؤشر الأداء اللوجستي، وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

يقصد بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي، والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم، وتضم المجموعة مؤشرين هما: مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات جاذبية الاستثمار لبعض الدول وآليات نجاحه

من خلال ما جاء به المطلب الأخير من المبحث الثاني اتضح بأن المؤشرات التي تم استعراضها تعتبر وسيلة مهمة يستعين بها المستثمرون الأجانب لتحديد وجهتهم الاستثمارية استناداً إلى ترتيب البلدان في هذه المؤشرات، والتي تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري بها إن كان ملائماً أم لا، وعليه يجب على كل دولة ترغب في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تحسن وضعها في هذه المؤشرات من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية بعناصرها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية، وعلى هذا الأساس جاء المبحث الثالث لتفسير العلاقة السببية بين مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع عرض أهم الآليات والمقومات التي تمكن من تحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعية مناخ الاستثمار لبعض الدول

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، بما في ذلك الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى، مع تحليل أهم مؤشرات قياس جاذبية الاستثمار لهذه الدول.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي

لقد جاء في تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه في سنة 2014، انخفضت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (5,16 %) فهبطت إلى (1 357 239) مليون دولار من مستواها البالغ (1 431 164) مليون دولار في سنة 2013، وهذا يفسر في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن لدى المستثمر، وبمخاطر الجغرافيا السياسية¹.

إلا أنه في سنة 2015، شهدت تدفقات الاستثمار على الصعيد العالمي ارتفاعاً مقارنة بسنة 2014، بنسبة (49,84 %)، حيث بلغت حجم هذه التدفقات (2 033 802) مليون دولار²، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة 2008-2009.

أما سنة 2016، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة (5,66 %) لتصل إلى (1 918 679) مليون دولار، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش الكامل للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال مليئة بالعثرات، بعد 2016، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعها لتصل سنتي

¹ - UNCTAD, World Investment Report 2019, **Special economic zones**, New York and Geneva, 2019, p 212

² - Ibid, p 212.

2017، و 2018، (1 497 371) مليون دولار، (1 297 371)¹، أي بانخفاض (21,95%) و(32,38% (مقارنة بسنة 2016.

حسب الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية حول (670) مليار دولار، لكن مع ارتفاع حصتها من التدفقات العالمية إلى (46,9%) مقارنة من سنة 2017، حيث بلغت حصتها (35,9%) في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة (37,1%) لتمثل (49,8%) من إجمالي التدفقات العالمية، أما اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بنسبة (27,1%) لتبلغ (47) مليار دولار سنة 2018².

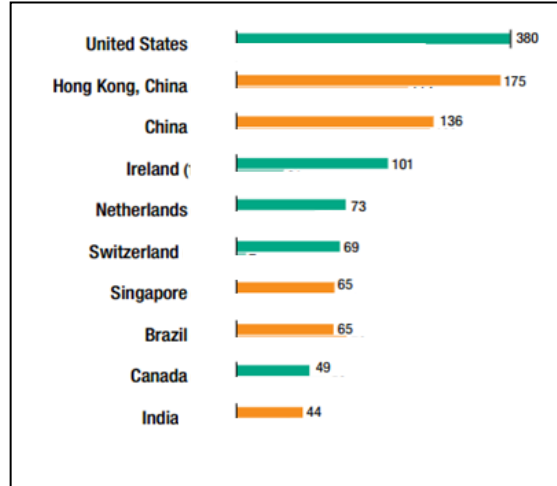
فيما يلي أشكال توضح الاقتصاديات التي احتلت المراتب العشرة الأولى من حيث استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر (بالبيون دولار):

¹ – UNCTAD, World Investment Report 2019, Op,Cit, p 212.

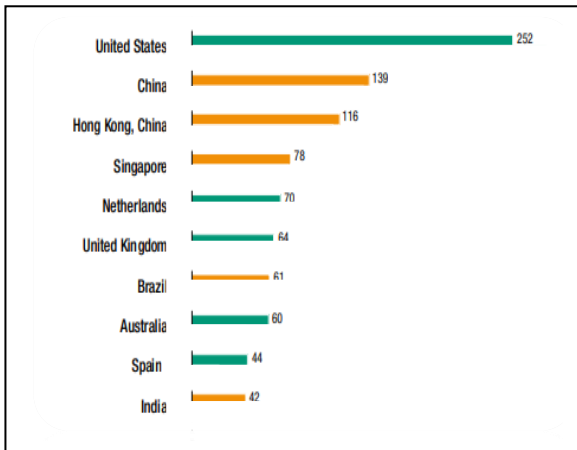
² – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2018، ص 6.



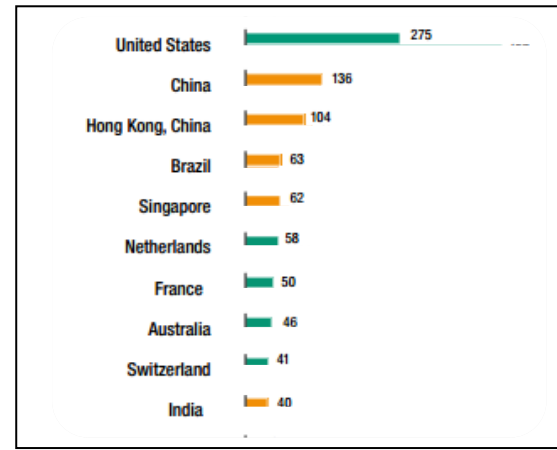
الشكل رقم (2): الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2016



الشكل رقم (1): الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2015



الشكل رقم (4): الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2018



الشكل رقم (3): الاقتصاديات العشرة الأولى في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2017

الاقتصاديات المتقدمة (خضراء) والاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (برتقالية)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- UNCTAD, World investment reports 2016, 2017, 2018, 2019.

أظهرت التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، هونغ كونغ، بريطانيا، البرازيل، هولندا، الهند، سنغافورة، أستراليا احتلوا المراكز العشرة الأولى من الدول

الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر من مرتين خلال الفترة (2016-2018)، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: استطاعت اليوم أن تحافظ على المركز الأول خلال الفترة (2016-2018)، إذ بلغت حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2015، (380) بليون دولار، في حين كانت تحتل المرتبة الثالثة سنة 2014، بمقدار (92) بليون دولار أي تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بأربع مرات. ليشهد بعد ذلك تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ليصل سنة 2018، (252) بليون دولار.

2- الصين: احتلت المرتبة الثالثة مرتين على التوالي في سنتي 2015، 2016، إذ بلغت حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال هذه السنوات (175) بليون دولار، (134) بليون دولار، بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في سنة 2014، بمقدار (103) بليون دولار. لتحتل المرتبة الثانية في سنتي 2017، 2018، بمقدار (136) بليون دولار، (139) بليون دولار على التوالي.

3- هونغ كونغ: قد تراجعت إلى المرتبة الرابعة سنة 2016، حيث بلغ حجم الاستثمار الوارد إليها ب (108) بليون دولار، بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية سنة 2015، بمقدار قدره (175) بليون دولار، أي تراجعت بنسبة (38,28%) بالمقارنة مع سنة 2015. لتحتل بعد ذلك المرتبة الثالثة سنتي 2017، و 2018، بمقدار (104) بليون دولار، و(116) بليون دولار.

4- بريطانيا: قفزت من المرتبة (12) سنة 2015، إلى المرتبة الثانية سنة 2016، وقد قدر حجم الاستثمار الوارد إليها سنة 2016، ب (254) بليون دولار، بينما في 2015 فقد قدر ب (40) بليون دولار، أي تضاعف سنة 2016، بستة مرات. لتحتل في سنة 2018، المركز السادس بمقدار (64) بليون دولار.

5- هولندا: قفزت من المرتبة التاسعة سنة 2014، إلى المرتبة الخامسة على التوالي لسنتي 2015، 2016، بحجم استثمار وارد بلغ سنة 2016، (92) بليون دولار سنة 2016، ليتراجع ترتيبها سنة 2017، إلى المرتبة السادسة بمقدار (58) بليون دولار، بعد ذلك تحسن ترتيبها إلى المرتبة الخامسة ب (70) بليون دولار، وذلك سنة 2018.

6- سنغافورة: احتلت المرتبة السابعة سنة 2015، بحجم استثمار وارد قدره (73) بليون دولار، لتتقدم بثلاث مراكز سنة 2018، بمقدار تدفق (78) بليون دولار.

7- أستراليا: حافظت على المركز الثامن خلال السنوات 2016، 2017، 2018، بعدما كانت في المركز (17) سنة 2015.

8- الهند: حافظت عن المركز العاشر خلال السنوات 2015، 2017، 2018.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات قياس جاذبية الاستثمار للدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر بعد عرض لأهم الدول التي احتلت المراتب العشرة الأولى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال الفترة (2015-2018)، سيتم فيما يلي عرض بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لبعض الدول الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لبعض الدول الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر

هونغ كونغ					الولايات المتحدة الأمريكية				
2018	2017	2016	2015	السنوات	2018	2017	2016	2015	السنوات
				الترتيب حسب مؤشر التنافسية	الأولى	الثانية	الثالثة	الثالثة	الترتيب حسب مؤشر التنافسية
				الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	18	17	11	12	الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية
				الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء	الثامنة	السادسة	الثامنة	السابعة	الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء
14	13	15	16	الترتيب حسب مؤشر الشفافية	22	17	18	15	الترتيب حسب مؤشر الشفافية
A2	A3	A1	A1	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)	A2	A2	A1	A1	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)
سنغافورة					بريطانيا				
2018	2017	2016	2015	السنوات	2018	2017	2016	2015	السنوات
				الترتيب حسب مؤشر التنافسية	الثامنة	الثامنة	السابعة	العاشر	الترتيب حسب مؤشر التنافسية
				الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	الثامنة	12	10	13	الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية
				الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء	التاسعة	السابعة	السابعة	السادسة	الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء
				الترتيب حسب مؤشر الشفافية	11	الثامنة	العاشر	العاشر	الترتيب حسب مؤشر الشفافية
A2	A3	A1	A1	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)	A3	A3	A2	A2	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)

أستراليا					هولندا				
2018	2017	2016	2015	السنوات	2018	2017	2016	2015	السنوات
14	18	19	21	الترتيب حسب مؤشر التنافسية	السادسة	الرابعة	الرابعة	الخامسة	الترتيب حسب مؤشر التنافسية
الخامسة	الخامسة	الخامسة	الرابعة	الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	17	15	16	17	الترتيب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية
18	14	15	13	الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء	36	32	28	28	الترتيب حسب مؤشر سهولة الأداء
13	13	13	12	الترتيب حسب مؤشر الشفافية	الثامنة	الثامنة	الثامنة	الثامنة	الترتيب حسب مؤشر الشفافية
A2	A2	A2	A2	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)	A1	A1	A1	A1	مؤشر المخاطر القطرية (كوفاس)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات التالية:

- world economic forum, **The Global Competitiveness Reports** 2015, 2016, 2017, 2018, Available on: <https://www.weforum.org>.
- Terry Miller and others, **index of economic freedom** 2015, 2016, 2017, 2018, The Heritage Foundation, Available on: <http://www.heritage.org>.
- World Bank Group, **Doing business**, 2015, 2016, 2017, 2018, Available on: <http://www.doingbusiness.org>
- <https://www.transparency.org>, Date of view (05/11/2017 on the clock 20:20)
- Coface for Trade, **Coface handbook country and sector risks 2018**, INCREA, France, 2018.

سيتم تحليل مؤشرات الجدول أعلاه كما يلي:

1- تحليل مؤشر التنافسية:

نلاحظ أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة سيطرتا على المراكز الثلاثة الأولى ضمن مؤشر التنافسية، وذلك خلال الفترة (2015-2018)، حيث احتلت اليوم أ المرتبة الأولى سنة 2018، وسنغافورة المرتبة الثانية، بينما نجد كل من هونغ كونغ، وبريطانيا، وهولندا، احتلت المراتب العشرة الأولى، بينما نجد أستراليا صنفت ضمن (20) دولة الأكثر تنافسية.

2- تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية:

حسب مؤشر الحرية الاقتصادية نجد هونغ كونغ، احتلت المرتبة الأولى خلال الفترة (2015-2018)، وسنغافورة المرتبة الثانية، في حين نجد أستراليا حافظت على المرتبة الخامسة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، بينما

نجد بريطانيا تقدمت بستة مراتب عن سنة 2015، حيث احتلت المرتبة الثامنة سنة 2018، أما بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا قد صنفتا ضمن (20) دولة الأكثر حرية.

3- مؤشر سهولة الأداء:

نلاحظ أن كل من هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، بريطانيا، سنغافورة، احتلت المراتب العشرة الأولى في مؤشر سهولة الأداء، فنجد مثلا سنغافورة احتلت المرتبة الأولى 2015، لتحافظ على المرتبة الثانية في السنوات 2016، 2017، 2018،، بينما نجد أستراليا قد صنفت ضمن (20) دولة الأولى من حيث سهولة الأداء في حين هولندا احتلت مراكز مقبولة مقارنة مع قيمة المؤشر الذي بلغ سنة 2018، (76,04).

4- مؤشر الشفافية:

نلاحظ أن كل من سنغافورة، هولندا، بريطانيا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، صنفت ضمن (20) دولة التي لديها أدنى مستويات متصورة من الفساد خلال الفترة (2015-2018). حيث احتلت كل من سنغافورة وهولندا المركزين الثالث والثامن على الترتيب وذلك سنة 2018.

5- مؤشر المخاطر القطرية (مؤشر كوفاس):

نلاحظ أن درجات مؤشر كوفاس للدول المدرجة في الجدول تراوحت في أغلبها بين المنخفضة والمنخفضة جدا.

من خلال ما سبق تبين بأن الدول التي احتلت المراتب العشرة الأولى للدول الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر، قد صنفت أيضا في المراتب العشرة الأولى وأحيانا في المراتب (20) الأولى ضمن المؤشرات السابقة، وهذا يؤكد على حقيقة وجود علاقة سببية بين توفر مقومات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لأي دولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتصنيف تلك الدول في المراتب الأولى حسب المؤشرات السابقة دليل على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار.

المطلب الثاني: آليات تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، فقد أصبح لزاماً على الدول المضيفة توفير مناخ استثمارية ملائم بأبعاده السياسية والاقتصادية والقانونية يرفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات الاستثمار التي تصدرها أهم المؤسسات والهيئات الدولية، ليجعل منها مناطق جذب استثماري، وفيما يلي آليات تحسين المناخ الاستثماري.

الفرع الأول: الآليات المتعلقة بالإطار التشريعي والمؤسسي

عموماً يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان والضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي، وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما ترتبط معاملة وحماية الاستثمار الأجنبي بموقف الدولة من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية، والتي يجب أن تكون نزيهة ومنصفة، وإضافة إلى عدم التمييز في تحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات¹.

كما تتوقف كفاءة الإطار المؤسسي للاستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات، وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات².

الفرع الثاني: آليات تدعيم الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي* عنصراً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن قرار الاستثمار الأجنبي هو قرار اقتصادي قبل أي شيء يتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الدولة المضيفة من خلال تأثير هذه المتغيرات على تقلبات العوائد الاستثمارية في هذه الدولة، نتيجة ارتفاع مستويات عدم اليقين.

¹ - نذير غانية، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات

الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، العدد 11، 2016، ص 52.

² - المرجع نفسه، ص 52.

* يعرف صندوق النقد الدولي بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية، كما نذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف، ومن ثم ضمان

بما أن الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق من تلقاء نفسه، فإن الدول المضيفة تسعى لتحقيقه وتدعيمه من خلال مجموعة من السياسات والآليات، والتي تعرف بسياسات الاستقرار الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): سياسات تعزيز الاستقرار الاقتصادي

سياسات تعزيز الاستقرار الاقتصادي	
<p>- تحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل؛</p> <p>- قدرة الاقتصاد على تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية حال حدوثها؛</p> <p>- تحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في حجم القوة العاملة، مع تقليل التباين في توزيع الدخل؛</p> <p>- وجود إطار مؤسسي داعم للاستقرار الاقتصادي.</p>	<p>على صعيد النمو الحقيقي</p>
<p>يتعلق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة من خلال ما يلي:</p> <p>- رفع كفاءة الإنفاق العام وتنوع مصادر الإيرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها؛</p> <p>- ضبط الموازنة العامة للدولة بما يسمح بخفض العجزات المالية وإبقائها في حدود نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي متعارف عليها دولياً تتراوح بين (3-5%) من الناتج المحلي الخام، وإدارة الدين العام لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الخام وفقاً للاتحاد الأوروبي، أو (85%) من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لبنك التسويات الدولية؛</p> <p>- وجود سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يجنب النشاط الاقتصادي التقلبات الحادة في مستويات الاستهلاك والاستثمار.</p>	<p>على صعيد المالية العامة</p>
<p>- تحقيق الاستقرار السعري: الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية كفؤة لا تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم، وسعر الصرف، والفائدة، وهذا ما يعزز النمو الاقتصادي؛</p> <p>- تنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون التوسع المفرط في الائتمان بشكل يؤدي إلى تركيز وتراكم المخاطر الائتمانية وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار؛</p> <p>- استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ويتوقف</p>	<p>على صعيد الأوضاع النقدية والمصرفية وأسعار الصرف</p>

تعاني الاقتصاد منها بسرعة. أنظر) هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 3، 4.

<p>ذلك على سياسة سعر الصرف المتبعة، ومدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة؛ - خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية.</p>	
<p>- تحقيق مستوى مقبول من التنوع في الهياكل التصديرية؛ - تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية لا يتجاوز (4%) من الناتج المحلي الخام؛ - تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من انتقالات رؤوس الأموال المعززة للاستقرار الاقتصادي، ومن أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بمستويات أعلى من المخاطر؛ - خفض معدلات الدين الخارجي للناتج المحلي الخام، وتعزيز الاحتياطات الدولية بما يكفل تغطية ملائمة للواردات بالأشهر تتراوح بين (3-6) أشهر</p>	<p>على صعيد الوضع الخارجي</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص 7-10.

الفرع الثالث: آليات تطوير الجهاز البنكي

يعتبر مدى تطور الجهاز البنكي من المؤشرات المهمة في درجة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن تطوير الجهاز البنكي لهذه الدول من خلال ما يلي¹:

- تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي (سياسة التحرير المالي): هذه السياسة تسمح للبنوك والمؤسسات المالية كسب الاستقلالية التامة في إدارة أنشطتها، وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي من خلال تحرير معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وكذلك التخلي عن سياسة توجيه الائتمان وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وكل أشكال السياسة النقدية المباشرة، وإلغاء حواجز الدخول أمام البنوك والمؤسسات المالية الخاصة إلى جانب العمومية منها الأمر الذي يسمح بخلق بنوك ومؤسسات مالية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية قوية².

¹ - تقرير صندوق النقد العربي، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، متاح على: (www.amf.org)، تاريخ الإطلاع: 2018/01/22، على الساعة 14:30.

² - بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (2011/1990))، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 279.

- استقلال البنك المركزي يعد من أهم العوامل الاستراتيجية الدافعة الى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، كما يعد استقلال البنك المركزي الحلقة الأهم في نجاح الصياغة الجديدة لحملة الاصلاح الهيكلي للجهاز البنكي كي يتاح له إمكانية تفعيل نشاطه الائتماني في ظل بيئة سليمة ومستقرة؛
- ضرورة تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالاضافة إلى تنظيم النشاط البنكي مما يدعم التحول نحو البنوك الشاملة؛
- ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي؛
- استخدام الوسائل الالكترونية في مجال نظم الدفع والمقاصة والتسوية داخل الدولة الواحدة وعبر الدول؛
- إنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان البنكي من خلال توفير معلومات هامة عن طالبي الاقتراض، بهدف الحيطة والحذر في منح البنوك للائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الاقتراض؛
- إنشاء نظم لتأمين الودائع من مخاطر إفلاس البنوك التجارية، بحيث يتم تأمين الحسابات بسقف معين، وعلاوة على ذلك فإن وجود هذه النظم تسمح بالحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الأزمات البنكية؛
- حوكمة القطاع البنكي، ويقتضي ذلك تحسين الشفافية، ووضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يحدد استراتيجية البنك، ويحافظ على حقوق المودعين، ولذلك فمن المهم أن يحظى مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وأن يخضع لمراقبة ومحاسبة المساهمين في رأس المال، وعادة ما تفرض السلطات الرقابية على البنوك اتباع المعايير المحاسبية الدولية، والقيام بنشر كافة البيانات عن حساباتها المجمعة وعن مجلس الإدارة.

الفرع الرابع: آليات تدعيم الحوكمة الرشيدة*

توفر الحوكمة الرشيدة تصورا أفضل لوضعية بيئة الأعمال المحلية، فهي تمكن من تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة المضيفة، وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات موثوقة أكثر عند اختيار الدولة المضيفة، وعليه فإن على هذه الدول أن تسعى لتحقيق ما يلي¹:

* الحكم الراشد يعني إشراك جميع أطراف مؤسسات الدولة في عملية صنع السياسة العامة، أي لا يكون القرار مقتصرًا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة والمواطنين بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية وحقوق المسؤولين، وواجباتهم عن إدارة الدولة أو المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات. أنظر (نعيمه بن ديبش، محمد بوطلاعة، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة

الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد السابع، جوان 2017، ص 416-417)

¹ - نعيمه بن ديبش، محمد بوطلاعة، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد السابع، جوان 2017، ص 431.

- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي؛
- تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني؛
- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين؛
- إصلاح النظام القضائي، وفقا لمبادئ تبسيط الإجراءات والكفاءة لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القضائي، وكذلك تفعيل هذا النظام في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية ممتلكات الأفراد؛
- تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب، وأيضا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- العمل بمبدأ الشفافية في جميع المرافق والمؤسسات الحكومية.

الفرع الخامس: آليات تطوير سوق رأس المال

- حتى تكون سوق رأس المال للدولة المضيفة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيجب العمل على تطويرها من خلال ما يلي:
- تطوير الجهاز البنكي؛
- تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بسوق رأس المال، بهدف تعزيز فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي لهذه السوق؛
- حماية حقوق المستثمرين من خلال تعزيز عمليات الإفصاح بتوفير معلومات مالية ملائمة بصورة دورية وفورية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الغش والتلاعب في عمليات التداول، وتخفيض تكلفة التداول ما أمكن؛
- تحرير السوق المالية بإزالة المعوقات التي تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛
- القيام بالحملات الترويجية تبرز من خلالها مزايا وفرص الاستثمار التي يمكن أن توفرها سوق رأس المال¹؛

¹ - محمد كمال أبو عمشة، الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية (دراسة حالة بورصة قطر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61، 62، شتاء - ربيع 2013، ص 81-83، بتصرف.

- العمل على تعزيز قواعد الحوكمة، وتطبيقها في سوق رأس المال نفسها، وفي شركات الوساطة، وفي الشركات المدرجة في هذه السوق؛

- إيجاد نظام الكتروني يسمح للمستثمرين الأجانب بالتداول من خلال الأنترنت؛

- تشجيع شركات الوساطة المحلية على تطوير نفسها، وخاصة في مجال التداول بواسطة الأنترنت، وعلى توسيع شبكة علاقاتها الخارجية من خلال التواصل مع شركات وساطة عالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية¹.

الفرع السادس: آليات تطوير القدرات العلمية والبشرية

إن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تطوير العنصر البشري وتوعيته، والارتقاء بمستوى مهارته، وبصفة خاصة تطوير وخلق القدرات العلمية والكفاءات والكوادر القادرة على توليد التقنية الملائمة للظروف المحلية، وتؤكد دراسة نشرها صندوق النقد الدولي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعاً لما يطلق عليه "محددات رأس المال البشري" وبتعبير مبسط فإن المعنى الذي ينطوي عليه هذا المصطلح مفاده أن القوى العاملة في دولة ما إذا ما كانت ذات تعليم جيد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي².

إن توافر القدرات العلمية يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي³:

- توافر القدرات العلمية والكفاءات والمتخصصين في دولة ما يمثل حافزاً للشركات الاستثمارية العالمية من أجل اختيار تلك الدولة كمكان لتوظيف أموالها وفتح فروع لها، وذلك لأنه من السهل تدريب العمال والمتخصصين ذوي التعليم الجيد، وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة أقل من العمال والمتخصصين ذوي المستوى التعليمي المنخفض؛

- استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من قبل الشركات العالمية من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار ما لم تتوفر لديها قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات؛

¹ - محمد كمال أبو عمشة، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

² - عدنان فرحان عبد الحسين، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (ماليزيا أنموذجاً)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد الثامن، العدد 32، ص 2013، ص 62.

³ - المرجع نفسه، ص ص 63، 64.

- يؤدي توافر القدرات العلمية في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المستثمرة، نتيجة القدرة على مواكبة التطورات في أساليب الإنتاج التي تقدمها المعطيات الجديدة في مجال العلم والتقنية.

الفرع الثامن: آليات تطوير البنية التحتية

إن تخلف هياكل البنى التحتية في الدول المضيفة كخدمات الطرق والمطارات والموانئ والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه والخدمات المصرفية، وكذلك الخدمات المرتبطة بإقامة المستثمرين والخبراء والموظفين والعمال الأجانب مثل المساكن والمستشفيات. كل ذلك يشكل عامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن ذلك يؤدي إلى إعاقة تنفيذ المشاريع وفق الخطة المحددة لها، أو زيادة تكلفتها التي تنعكس سلباً على إيرادات المشروع وعلى رغبته في الاستمرار أو توسيع نشاط أعماله في الدولة المضيفة مستقبلاً¹، ولتجنب ذلك وجب تطوير البنى التحتية من خلال ما يلي²:

- توجيه الاستثمار المحلي نحو قطاع البنية التحتية الذي يعتبر الدعامة الأساسية لنمو القطاعات الاقتصادية؛
- ضرورة إيجاد مصادر بديلة لتمويل الإيرادات للتخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الميزانية العامة للدولة، وتتمثل في المشاركة في تمويل المشروعات باستخدام نظام البناء والتشغيل (B.O.T)*، وإيجاد الأطر القانونية المناسبة لتفعيل هذا النظام، وإفساح المجال أمام المستثمر الأجنبي في تمويل، وإنشاء مشروعات البنية التحتية؛
- تبني نظام الشراكة مع القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي وقطاع التعدين.

¹ - صباح نجاح مهدي، قراءة قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد الرابع، العدد الأول، حزيران 2011، ص 361.

² - مي موسى سليمان علي، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهرى، الإصدار 17(2)، 2016، ص ص 46، 47.

³ (B.O.T) اختصار لثلاث كلمات باللغة الإنجليزية هي: البناء (Building)، والتشغيل (Operating)، ونقل الملكية (Transferring)، وهو نموذج أو تركيب من شأنه أن يوكل للاستثمار الخاص تطوير البنية التحتية التي كانت في الماضي من شأن القطاع العام. أنظر (مي موسى سليمان علي، المرجع السابق، ص 31)

المطلب الثالث: مقومات نجاح آليات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد الاطلاع في المطلب السابق على أهم الآليات التي تجعل من مناخ استثماري معين جاذب ومحفز للمستثمرين للإقبال والاستثمار فيه، إلا أنه توجد مجموعة من المقومات يؤدي توافرها إلى نجاح تلك الآليات.

الفرع الأول: توفر الإرادة السياسية

إن توفر الإرادة السياسية عامل أساسي لنجاح استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، شرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية؛ ذلك أن التشريع هو الأداة التي تعبر بها الدولة عن سياستها الاستثمارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إصدار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر لتوفر الأمان والضمان للمستثمرين الأجانب بأن استثماراتهم تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية، وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة. أما على المستوى التنفيذي فيجب على الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذه التشريعات لتسهيل وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما نستطيع تفعيل هذه القوانين يجب أن تتوفر فيها الشفافية والوضوح والاستقرار كي يضمن تنفيذها، ويجب أن تغطي على هذه القوانين صفة الاستمرارية والتحدد حسب الظروف التي تستجد، وبما يؤمن تحقيق مصالح مشتركة للدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي والمحلي¹.

الفرع الثاني: تحديد الأهداف الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر

لابد أن تكون الأهداف الموضوعية واضحة ومحددة، فهل يراد من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الصادرات أو اشباع السوق المحلي، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية، أو استثمار المواد الأولية، فالغرض الأساسي من تحديد الأهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم لتحقيقها، وعلى أساس ذلك تكون الحوافز المقدمة حسباً لهذه الأهداف؛ فالحوافز ما هي في الحقيقة سوى تكاليف مالية تتحملها خزينة الدولة، وبالتالي لابد أن تكون المكاسب النهائية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق هذه التكاليف².

كما يجب أن تكون سياسات دعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سياسات داعمة ومكملة لسياسات دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناقضة معه، فالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني خصوصاً في أوقات الأزمات العالمية والمحلية³.

¹ - سعيد علي العبيدي، ممدوح عطا الله فيحان، مرجع سابق، ص 118. بتصرف

² - المرجع نفسه، ص 119. بتصرف

³ - المرجع نفسه، ص 119.

الفرع الثالث: الترويج المستهدف

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار الأجنبي المباشر على استخدام أساليب ترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام¹، فالترويج يمثل مجموعة الأنشطة، والمعلومات، والمهام المتعلقة بتحفيز، واستقطاب جهات الاستثمار المحلية، والإقليمية والدولية للمساهمة في بعث المشاريع الجديدة، وتطوير المشاريع القائمة، ويشكل الترويج بهذا المعنى المنشط أو العامل المحفز للجمع بين الفرص الاستثمارية وجهات التمويل التي تبحث عن تلك الفرص².

إن أولى خطوات الترويج للاستثمار وبيئة الأعمال أن يكون هناك قرار بسياسة التسويق، فيما إذا تم التحرك على المشاريع بالجملة أم تحديد عدد معين من المشاريع ذات الأولوية للاقتصاد، والمجتمع مع التشخيص الدقيق للموقع، حيث يمثل هذا التوجه عنصر جذب جديد يسهل على الشركات الاستثمارية أخذ فكرة عامة عن واقع العمل والبيئة المحيطة³.

أما باقي خطوات الترويج فتنتقل من بناء الانطباع العام عن الدولة أو الاقتصاد، وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، مروراً باستهداف المستثمر وتوليد الاستثمار وانتهاءً بخدمة المستثمر.

أولاً: بناء الانطباع العام عن الدولة

يتم بناء الانطباع عن الدولة من خلال ما يلي⁴:

- تجسير الفجوة بين الانطباع السلبي الذي قد يتكون لدى المستثمرين المحتملين عن الدولة كموقع مضيف للاستثمار، والواقع القائم، أو تحسين الصورة العامة عن الدولة كموقع مضيف للاستثمار؛
- توضيح سياسة الحكومة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- معالجة نقص المعلومات ذات الصلة بالاستثمار والقطاعات والإنتاجية والإنتاج عن الدولة؛
- إبراز أي تطور ملحوظ في بيئة الاستثمار سواء على المستوى التشريعي أو الإجرائي.

¹ - طلال زغبة، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 112.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية والواقع والتحديات، السنة (30)، العدد الفضلي الثالث (يوليو - سبتمبر)، الكويت، 2012، ص 6.

³ - <http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=116514>, consulté: 21/11/2017, à l'heure 14:15.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية والواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 7.

ثانيا: استهداف المستثمر

على هيئة الترويج أن تقوم بدراسة وتحليل مصادر، واهتمامات، وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي، ودرجة وطبيعة اهتمام كل مصدر للاستثمارات بالقطاعات الاقتصادية المشمولة بالترويج ودرجة التحسس من المخاطر، لتكون هذه الهيئة على دراية وإدراك بواقع المستثمرين المستهدفين، ليتسنى عليهم وضع خطط التسويق الفعالة لاستهداف وجذب المستثمرين، والنجاح في تحقيق اتفاقيات نهائية معهم¹.

ثالثا: توليد الاستثمار

تكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات، كما تتأثر بعدة عوامل منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية، وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، ودقة قاعدة البيانات التسويقية، ودرجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والحاليين².

رابعا: خدمة المستثمر

تعتبر هذه المرحلة شخصية الطابع أكثر من المراحل الأخرى لأنها تتضمن تطوير علاقة على أساس "شخص- لشخص" بين كل من المستثمر وهيئة تشجيع الاستثمار³، ويجب على هيئة الترويج تهيئة جميع مستلزمات البدء بالمشروع بنجاح عند الاتفاق مع المستثمر تفاديا لأي ردود أفعال سلبية ناجمة عن صعوبات المباشرة كتخصيص الموقع أو تهيئته ليكون جاهزا للاستلام، وتوفير الصور وفيلم عن الموقع، وضمان موافقة جميع الأطراف والوزارات ذات العلاقة ليكون الفريق كالفائدة الواحدة، وكذلك التهيؤ من خلال الممارسة، ودراسة المعوقات التي واجهت المباشرة بمشاريع أخرى لغرض مراعاتها في الحملات اللاحقة⁴.

من أهم تقنيات ترويج الاستثمار الحديثة التي يمكن استخدامها بصورة شاملة، وسريعة في تنفيذ كافة أوجه أنشطة الترويج للاستثمار هي بناء موقع شبكي تتوفر به أفضل المواصفات التي تؤهله للعمل بفعالية وكفاءة،

¹ - <http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=116514>, consulté: 21/11/2017, à l'heure 14:15.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية ضمان الاستثمار، السنة (24)، العدد الفصلي الثاني (أبريل - يونيو)، الكويت، 2009، ص 6.

³ - المرجع نفسه، ص 6.

⁴ - <http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=116514>, consulté: 21/11/2017, à l'heure 14:15.

ويقف وراءه مجموعة من الكوادر المؤهلة القادرة على التواصل مع المستثمر الأجنبي، والرد على استفساراته وتقديم الخدمات اللازمة له خلال فترة ما قبل وما بعد قرار الاستثمار¹.

تجدر الإشارة بأن الجهود الترويجية للفرص الاستثمارية لدولة ما تعتبر من الشروط المكتملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر أولاً عوامل الجذب الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، لأن عدم توفرها لا يساعد على نجاح استراتيجيات الترويج المعتمدة، فالمستثمر الأجنبي يقوم باتخاذ قراره الاستثماري بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية، والتي عادة ما تكون قابلة للقياس، وليس على مجرد ترويج تقوم به الدولة، وهذا الوضع كمن يسوق لسلعة عديمة القيمة وفاسدة وغير قابلة للاستهلاك².

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 6.

² - نذير غانية، مرجع سابق، ص 52.

خلاصة:

من خلال ما سبق تبين بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تعبر عن علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة، وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، كما لا تقتصر فقط على تدفق رأس مال كما يبدو للبعض بل تشمل بالدرجة الأولى نقل التكنولوجيا الحديثة، والأساليب الحديثة في الإدارة، وبذلك تعددت النظريات المفسرة له واختلفت فيما بينها، وتعتبر كل نظرية على حدة غير كافية لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يقتضي إيجاد عملية ترابط بينها حتى يمكن الاستفادة منها، فكانت محاولة (Dunning) سنة 1979، في نظريته التي عرفت بالنظرية الانتقائية كنظرية شاملة تكون لها القدرة على تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تبين بأن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر هو قرار اقتصادي يتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، من خلال تأثير هذه المتغيرات على تقلبات العوائد الاستثمارية في هذه الدولة، نتيجة ارتفاع مستويات عدم اليقين، وعلى هذا الأساس يعد الاستقرار الاقتصادي عنصراً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يرتبط قرار الاستثمار بدرجة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته إلى دولة ما، إلا إذا اطمأن إلى الأوضاع السياسية والأمنية فيها، فإس المال بطبيعته جبان لا يختار إلا المناطق الآمنة، كما يفضل المستثمرون الأجانب الدول التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان والضمان، كما يجب أن تطغى على هذه القوانين صفة الشفافية والوضوح والاستقرار كي يضمن تنفيذها، كما توفر الحكمة الرشيدة تصور أفضل لوضعية بيئة الأعمال المحلية، فهي تمكن من تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة المضيفة، وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات موثوقة أكثر عند اختيار الدول المضيفة، كما لا ننسى ضرورة توفر بنية تحتية متطورة، بالموازاة مع ووجود جهاز بنكي وسوق مالي متطورين.

وعليه يجب على كل دولة ترغب في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تطور مناخها الاستثماري بعناصره الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية لتحسن وضعها في المؤشرات التي تصدرها أهم المؤسسات والهيئات الدولية لتحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما، وهو ما يمكن المستثمرين الأجانب من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استناداً إلى ترتيب هذه الدول ضمن هذه المؤشرات.

الفصل الثاني:

نحو نظام محاسبي عالي مستمد من معايير

المحاسبة الدولية

تمهيد:

إن لتنامي وتطور حجم الأنشطة الاقتصادية، وانفتاح الأسواق المالية الدولية على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، دور في زيادة الحاجة إلى المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛ وذلك بهدف ترشيد القرارات المتخذة من طرف مستخدمي هذه المعلومات. لكن المشكل يكمن في أن هؤلاء ينتمون إلى جمهور دولي غير متجانس هذا من جهة، ومن جهة أخرى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تعاني الكثير من القصور نتيجة اختلاف البيئة المحاسبية التي تنتج فيها، حيث تفتقر هذه القوائم إلى القابلية للمقارنة، وبالتالي يحتاج متخذ القرار طريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا ما يجمله تكلفة إضافية، وعلى هذا الأساس أصبح تحقيق التوحيد في القوائم المالية في مختلف العالم هي الحاجة الملحة في هذا العصر.

ومن أجل الوصول إلى توحيد محاسبي يسمح بالقضاء على الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول، والعمل على إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية الناتجة عن هذه الاختلافات التي تعيق انتقال المستثمرين والشركات الأجنبية والدولية عبر الدول، كان لابد من إيجاد مرجع محاسبي يكون قابل للتطبيق دولياً، هذا المرجع يتمثل في معايير المحاسبة الدولية.

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما حتم عليها إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني الذي لا يتماشى مع متطلبات التوجه الجديد، وسعيها منها في إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة لجأت إلى ترميط، وتكييف منظومتها المحاسبية مع متطلبات المحاسبة الدولية، لمسايرة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، ولذلك عملت على تبني نظام محاسبي مالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية؛
- المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومتطلبات التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة الدولية؛
- المبحث الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي، آثاره وصعوبات تطبيقه.

المبحث الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

في ظل العولمة وزيادة أسواق المال عمقا واتساعا تخطت المعاملات فيها المجالين المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي، وأصبحت الشركات الدولية والأجنبية تتحكم بالفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي. مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة لمعلومات مالية مفيدة تلبي احتياجات مستخدميها في مجالات مختلفة، الأمر الذي تطلب ضرورة إيجاد مرجع محاسبي يكون قابل للتطبيق دوليا، هذا المرجع يتمثل في معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: التوحيد المحاسبي ومبررات الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية

في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وظهور التكتلات الاقتصادية أصبح التوحيد المحاسبي مطلب أساسي لمواكبة التغيرات الاقتصادية، باعتباره خطوة هامة لإيجاد لغة محاسبية موحدة ومفهومة من طرف جميع الأطراف الناشطة في بيئة الأعمال الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التوحيد المحاسبي

يعتبر التوحيد المحاسبي أحد أهم إفرزات ظاهرة العولمة في الجانب المحاسبي، وأهم مطلب للشركات الدولية والأجنبية، والمستثمرين، وأصحاب المهنة، لما يحققه التوحيد من فوائد، وعليه فإن التوحيد المحاسبي يعبر عن الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق، ومتجانس، أو غير متباين، فهو يحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة¹، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة، وهو ما يسمى بالتوافق، والذي يشير إلى عملية يتم من خلالها تضييق الفجوة، أو تقليل الاختلافات الجوهرية في التطبيقات المحاسبية بين الدول قدر الامكان لزيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة²، فالتوافق هو شكل مبسط للتوحيد ومرحلة أولى باتجاهه.

إن التوحيد المحاسبي يعبر عن نظام محاسبي مالي يمكن إقراره، وتطبيقه في كل الدول، وذلك لكونه يمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا كمرجع ومرشد للممارسات المحاسبية العملية، وهذا كله بغية

¹ - محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط 1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 267.

² - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 368.

خدمة ومساعدة المستثمر المحلي والأجنبي عن طريق مده بمعلومات واضحة، وسهلة الفهم، ومفيدة في اتخاذ القرارات¹.

يستند التوحيد المحاسبي على أسس واحدة تشمل الأطر الفكرية والممارسة العملية على حد سواء، فتبدأ بتحديد المفاهيم والمصطلحات والتعاريف، وتستكمل من خلال إيجاد قوانين وفروض منطقية علمية، ثم مبادئ ترشد الممارسة العملية ثم قواعد منطقية تسهم في استخدام المبادئ عند جمع البيانات وتشغيلها، وعند إعداد المعلومات وعرضها، وفي الممارسة العملية يمكن أن تشمل هذه الأسس جوانب مختلفة مثل تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها المعلومات، وزمن تقديمها وتبويب الحسابات وتصنيفها، وأشكال القوائم، ومحتوياتها، وحتى المجموعة الدفترية وغيرها².

الفرع الثاني: مبررات التوحيد المحاسبي

يعتبر الاختلاف في الأنظمة المحاسبية من أهم الأسباب، والمبررات التي دعت إلى عملية التوحيد المحاسبي، خاصة في ظل تداخل الاقتصاديات مع بعضها البعض، إضافة إلى عدم اقتصار النظم المحاسبية على حدود الدولة بل تعداه إلى دولية المحاسبة خاصة في ظل انتشار الشركات الدولية والأجنبية، وندرج فيما يلي أهم المبررات الداعية للتوحيد المحاسبي:

أولاً: انفتاح الاقتصاد العالمي

تماشياً مع انفتاح الاقتصاد العالمي، واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية، ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة إصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق رأس المال، هذا فضلاً عن ما يلي³:

- ارتفاع معدلات التجارة والمبادلات الاقتصادية الدولية إذ تزيد تلك المبادلات على (15) ترليون دولار تقوم بها شركات دولية وأجنبية منتشرة في كل أنحاء العالم، وتتطلب تلك الشركات معايير للقياس والإبلاغ المحاسبي، بالإضافة إلى أن من أهم متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يستند على مبدأ الشفافية في توفير

¹ - محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 23.

² - تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 16.

³ - عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق - مجلة أبحاث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حلب، المجلد الثاني، العدد 35، 2003، ص 7.

المعلومات للمستثمرين، وكذلك تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، حيث يؤدي التزام الشركات بمجموعة من المعايير الدولية إلى اتساق أكبر في المعلومات المالية المقدمة في تقارير الشركات السنوية؛

- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة، وحاجة المستثمرين، والممولين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها، أو لإقراضها، ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين الدوليين؛

- ضغوط الشركات الدولية باتجاه الحاجة إلى معايير متوافقة على مستوى العالم للإفصاح عن مراكزها المالية، إذ أن فروع هذه الشركات منتشرة في أرجاء العالم، وتعمل في بيئات متباينة، وتواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية لتلك الدول العاملة فيها. لذا فإن مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة لتسهيل أعمالها؛

- زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا، ويتطلب ذلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم؛

- اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات معايير المحاسبة الدولية، وكان قد حدد مارس 1998، كموعد نهائي لاستخدامها كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود.

ثانيا: الحاجة لإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه

ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية، واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. حيث تعددت وتناقضت المعالجات لنفس الحدث للشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات)، وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة)، إضافة إلى الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي، ومن أمثلة التناقضات في المعالجات المحاسبية نجد ما يلي¹:

¹ - محمد الصالح زويته، معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجديد في الجزائر الأهمية ومتطلبات التطبيق، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25 و 26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، ص 3- 5.

- معالجة مشكلة الإيجار التمويلي: مرة يعتبر أصلا وأحيانا مصروفا دون ضوابط؛
 - تقييم المخزون السلعي آخر الدورة، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية وجود (15) طريقة مختلفة للتقييم تؤدي إلى أرباح مختلفة؛
 - وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة .
- كما ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية؛ أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا (مثلا اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة)، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة المعلومات، وغير قابلة للتوحيد، وعقد المقارنات، باختصار كانت معلومات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة، لذلك جاءت معايير المحاسبة الدولية لتحدد مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية، وكذلك القوائم المالية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين)، وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم.

الفرع الثالث: فوائد التوحيد المحاسبي

يحقق التوحيد المحاسبي العديد من الفوائد تتمثل فيما يلي¹:

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في دول مختلفة، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض، ويسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي دولة فهم وإدراك هذه القوائم؛
- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة، وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط؛
- عدم الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها، فالمعايير الموحدة تزيل هذا الاشكال وهذه الحاجة؛
- تحسين القرارات الإدارية في الشركات الدولية والأجنبية، فالمعلومات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات، ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر اعدادها؛
- إزالة الغموض والتناقضات والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة؛

¹ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008/2007، ص ص

- إمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم مما يؤدي إلى زيادة الوثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها، كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين؛

- يؤدي إلى توفير المال والوقت في توحيد، وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف.

المطلب الثاني: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية

إن البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية ترجع إلى عام 1973، حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشرة من الدول الرائدة في هذا المجال، وهي: أستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة، وإيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية¹.

بالرغم من أن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي قد بدأت مع بداية القرن العشرين، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904، في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة²، بحيث تناول المؤتمر إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، إلا أن للأزمة المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام 1929 و 1933، دور كبير في التفكير في إيجاد معايير محاسبية تضبط العمل المحاسبي على المستوى العالمي، خاصة بعدما باءت جميع محاولات الجمعيات المهنية (منها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA) خلال الفترة 1933-1972، بالفشل في صياغة نظرية محاسبية، وفي استبعاد الممارسات المهنية غير المرغوب فيها والسائدة في الحياة العملية³، والمتمثلة في قيام الشركات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع⁴.

على إثر ذلك تم تكثيف الجهود على المستوى الدولي للتقليل من هوة الاختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، ومن خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة، والذي عقد بمدينة سيدني بأستراليا

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، ط 1، دار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2000، ص 36.

² - المرجع نفسه، ص 33.

³ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط 2، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 41.

⁴ - محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 61.

سنة 1972، انبثق عنه انشاء منطمتين محاسبيتين تهتمان بالتباين والاختلاف المحاسبي على المستوى الدولي، وهما لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 1977. كان الهدف من تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها عام 1973، وحتى إعادة هيكلتها في عام 2001، مقتصرًا على مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي، مع طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير محاسبية دولية تُخدم المصلحة العامة، لتحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة، مما يسمح بالقابلية للمقارنة، وبهذا تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير¹.

لقد اتبعت لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهدافها من خلال هذه المرحلة منهجية تمثلت بممارسة دور تنسيق وتوحيد آراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة، أو ما يسمى بالتناغم الدولي، وذلك عن طريق اختيار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دولة معينة، ثم تتبنى هذه المعالجة مع إدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر، والسعي للحصول على قبول دولي لها، وبالتالي لم تمارس لجنة معايير المحاسبة الدولية أي دور ينطوي على بحث وابتكار وتطوير معالجات محاسبية تلي الحاجة لمعيار محاسبي معين، وتعالج قضية محاسبية لا يوجد لها حل محاسبي مقبول، وبالتالي تمثلت إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخطوات التي كانت تؤدي بالنهاية إلى إصدار معايير غير متكاملة ولا تعكس المصلحة العامة لمختلف المشاكل المحاسبية ولا متابعة لتطبيق المعايير وتفسيرها².

إن الطريقة التي كانت تصنع بها معايير المحاسبة الدولية جعلت منها ضعيفة القبول على المستوى الدولي، فوجد مثلا المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO)، وبالرغم من إعلانها بأن عملية القيد والاستثمار خارج الحدود الإقليمية يمكن تسهيلها عن طريق معايير محاسبية دولية، إلا أن ذلك لم يسمح بقبولها للمعايير الصادرة عن (IASB)، وبدأت بمراجعة تلك المعايير والطلب من لجنة معايير المحاسبة الدولية بضرورة إجراء تغييرات جذرية حتى يمكن قبول ما تصدره من معايير محاسبية وتفسيرات لتشكل في مجموعها عصب المحاسبة يفي بأغراض التقرير المالي، حتى يمكن مطالبة الشركات المقيدة في أسواق المال الدولية الالتزام بها.

¹ - حسين يوسف القاضي، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالي، ج 1، عرض البيانات المالية، ط 1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص ص 21، 22.

واعتباراً من عام 1997، بدأت اللجنة في تبني الدور التطويري للمعايير، وابتكار المعايير الخاصة من خلال العمل باتجاهين: الأول استكمال مجموعة المعايير المتفق عليها، والثاني إعادة النظر فيما أصدرته من معايير سابقاً وتعديل ما تستدعي الضرورة تعديله منها حتى تكتسب القبول العام¹.

على هذا الأساس، وفي سنة 2000، قبلت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) (30) معياراً دولياً، وسمحت للشركات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في البيانات المالية كمتطلب للقيّد، والتداول خارج حدود موطنها الأصلي، ولم يتوقف قبول معايير المحاسبة الدولية على هذه المنظمة فقط، ففي نفس العام أعلنت لجنة بازل (الخاصة بالشؤون المصرفية) دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية، كما حثت المنظمة الأوروبية للخبرة الاستشارية الشركات الأوروبية على استخدام مجموعة معايير المحاسبة الدولية وكان ذلك سنة 1999².

في سنة 2001، حدث تغيير في هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مما أدى إلى تغيير اسمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد جاءت رغبة التغيير في عام 1998، من قبل فريق عمل الاستراتيجية، والذي أنجز تقريراً يوصي بإعادة هيكلة اللجنة الدولية بشكل يربطها بصورة أقرب من مجالس معايير المحاسبة الوطنية، فالغرض الأساسي من إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية هو بغرض اصلاح لجنة معايير المحاسبة الدولية التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي.

على هذا الأساس فإن الهيئة المسؤولة عن اعداد واعتماد المعايير الدولية هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمعايير التي تصدر من قبله في المستقبل ابتداء من أفريل 2001، تحمل اسم المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS)، أما المعايير القديمة غير المعدلة تبقى تحتفظ باسم (IAS) الى حين تعديلها اذا لزم الأمر مع تغيير اسمها، وقد بلغت عدد المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معياراً حتى سنة 2000، ليتم بعد ذلك دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها لينخفض عددها إلى (22) معيار، أما المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية فقد تم اصدار (17) معيار ومع الغاء المعيار رقم (4) عقود التأمين أصبح لدينا (16) وذلك إلى غاية 2020، والملحق رقم (01) يوضح ذلك.

¹ - حسين يوسف القاضي، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير اعداد التقارير المالي، مرجع سابق، ص 28.

² - المرجع نفسه، ص 31، 32.

المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية

من المعروف أن المحاسبة بشكل عام تهدف إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

لقد جاءت كلمة المعيار ترجمة لكلمة (Standard)، ولغويا تعني النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، أي كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة، والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم، لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين¹.

أما في المحاسبة فإن المعيار المحاسبي يعد بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة، ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها²، وهنا تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الارشاد العام والتوجيه. بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة³، والمعايير المحاسبية تعد بمثابة قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة وتستخدم في تطوير الأساليب والتقنيات المحاسبية⁴، بمعنى أن المعايير تعد حلقة الوصل بين كل من الأهداف والمفاهيم من جهة، وبين التطبيقات العملية من جهة أخرى.

المعايير المحاسبية هي أداة للاسترشاد العام، تعبر عن كيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين، فنظرية المحاسبة هي الإطار الفكري، والمعايير هي الإطار التطبيقي لتنظيم الممارسة العملية⁵، حيث أن المعايير هي أولى أدوات التطبيق العملي، وتمثل بذلك حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق⁶.

1 - محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 58.

2 - عماد محمد كندوري، دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية الدولية مع القواعد المحاسبية العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة 35، العدد 93، 2012، ص 261.

3 - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 33.

4 - عماد محمد كندوري، مرجع سابق، ص 261.

5 - مرزقي مرزوقي، محمد حوي، مجلس معايير المحاسبة كهيئة منادية للتوحيد، الملتقى الدولي "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 11.

6 - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط 1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 121.

أما معايير المحاسبة الدولية، فتعبر عن الإطار المنظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها الجمعيات أو اللجان التي تتخذ الطابع الدولي مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية، لتلتزم بها الشركات عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية، بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة¹؛ أي أن المعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام من معظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية².

وعليه فإن معايير المحاسبة الدولية عبارة عن مرشد وقانون تصدره هيئات رسمية، لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات المالية، وإثباتها، والإفصاح عنها بصورة عادلة في القوائم المالية، بما تفي احتياجات مختلف مستخدميها، وهذه المعايير تحظى بالقبول على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية

اكتسبت معايير المحاسبة الدولية أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، التي تربطها علاقة بالشركة والمهتمة بمعلوماتها، فمعايير المحاسبة الدولية تعمل على التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات الشركات من أسواق رأس المال الدولية من خلال ما يلي:

- تساهم معايير المحاسبة الدولية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غيابها إلى الاجتهاد الشخصي، وما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة، كما يؤدي ذلك إلى زيادة تباين الممارسات، مما ينتج عنها بالضرورة عدم القدرة على مقارنتها؛
- وجود غطاء موضوعي من معايير المحاسبة الدولية تحكم القياس والإفصاح يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية، والمصلحة العامة من ناحية أخرى³؛
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والذي يؤدي إلى الرفع من أداء الإدارة، والوصول إلى اتخاذ قرارات ملائمة؛

¹ - صلاح الدين سولم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS في تطوير مخرجات نظم معلومات محاسبية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي المختار، العدد 38، 2014، ص 86.

² - ناظم شعلان جبار، أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق -دراسة مقارنة-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 18، العدد الثالث، 2016، ص 234.

³ - بالرقى تيجاني، موقف المنهج المعياري والمنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد الخامس، 2005، ص 82.

- إتاحة الفرصة للدخول في أسواق رأس المال العالمية؛
 - الحصول على محاسبين ذو كفاءات عالمية يمكن استخدامهم في الشركات الدولية¹؛
 - تدعيم المستثمرين بالمعلومات المحاسبية ذات النوعية والشفافية العاليتين. الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار، والتخفيض من تكلفة رأس المال؛
 - سهولة إجراء عمليات المقارنة، مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة فتزداد الرفاهية الاجتماعية²؛
 - إمكانية تصميم قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات مما يحفز ذلك على انفتاح أسواق رأس المال الوطنية، وتنمية الاستثمارات الإنتاجية، والمالية محليا ودوليا، مع حماية المستثمر من خلال التقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال والمركز المالي؛
 - اعتماد هذه المعايير سيدعم المركز التفاوضي للدولة لدى (IASB) عند مشاركة ممثلي تلك الدول في وضع المعايير المحاسبية الدولية، كما يدعم موقفها عند التعامل مع المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات؛
 - تسهيل مقارنة القوائم المالية وتخفيض التكلفة (الجهد ، المال والوقت لوضع معايير وطنية للدولة)³.
- إن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤدي حتما الى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة مع وجود اختلاف في الأسس التي تحدد وتعالج العمليات، والأحداث المحاسبية للشركة، مما ينتج عنه زيادة احتمال الخطأ والتعقيد في اعداد القوائم المالية وصعوبة اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من تلك القوائم، وبالتالي وجود حالة عدم التأكد في القرارات التي يتخذونها.

الفرع الثالث: متطلبات بناء وتطوير معايير المحاسبة الدولية

إن معايير المحاسبة الدولية يتم بناؤها وتطويرها اعتمادا على ثلاثة مصادر رئيسية: النظرية، والبيئة، والعرف، بحيث تمثل نظرية المحاسبة المصدر الأساسي والدائم لمهمة بناء المعايير. أما العوامل البيئية فهي التي تعطي المعايير الصبغة العملية حتى تأتي هذه المعايير ملائمة للظروف والاعتبارات الخاصة بالزمان والمكان. أما بالنسبة

¹ - هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي

الدولي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، السنة الثانية، العدد الثاني، 2011، ص 32.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 125.

³ - فاطمة الزهراء رقايقية، إصلاح و تكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني حول معايير

المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25 و 26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، ص 7.

- للعرف المحاسبي يكون له تأثير واضح بالنسبة لنوع معين من المعايير، وهو ما يعرف بالمعايير الاجرائية¹، وعلى هذا الأساس فإن من متطلبات بناء وتطوير معايير المحاسبة الدولية ما يلي²:
- يجب أن تكون المعايير ملائمة لواقع التطبيق العملي، وما قد يفرضه هذا الواقع من اعتبارات خاصة اقتصادية كانت أو سياسية، أو اجتماعية، أو قانونية؛ أي يجب أن يكون المعيار عملياً الأمر الذي يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومقتضيات التطبيق؛
 - أن لا تكون للمعايير المحاسبية صفة الثبات أو عمومية الاستخدام، فالمعايير تعتبر أقل ثباتاً من المبادئ، ونتيجة للربط بين المعايير، وبين الاعتبارات البيئية نجد أن عملية بناء المعايير المحاسبية تعتبر عملية مستمرة؛
 - ضرورة حيادية الهيئة المسؤولة عن وضع وإصدار المعايير، ويقصد بالحياد عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً أو الدفع إلى أسلوب سلوكي معين، وبالطبع يستحيل تحقيق درجة مطلقة من الحياد. فالحياد هنا نسبي، ويقصد به استقلال النظام بقدر الامكان من أي افتراض مسبق لقيم وأهداف مستخدمي القوائم المالية؛
 - إبعاد عملية وضع المعايير عن الاتجاهات السياسية القومية، وما يعترضها من تغير مستمر.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

² - المرجع نفسه، ص 123-127. بتصرف

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومتطلبات التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة الدولية

لقد اكتسبت معايير المحاسبة الدولية الصبغة العالمية بعد أن أصبحت أكثر انتشارا على الساحة العالمية، كونها تساهم في توفير معلومات محاسبية تتسم بالموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة، وعلى هذا الأساس سعت العديد من الدول إلى تبني هذه المعايير، أو تكييف ممارستها المحاسبية من خلال التوفيق بين معايير المحاسبة الوطنية (محلية) لهذه الدول مع معايير المحاسبة الدولية، والجزائر واحدة من هذه الدول، حيث عملت على تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات المحاسبة الدولية؛ وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: انتشار تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعوقات المرتبطة بها

سعت العديد من الدول إلى تبني معايير المحاسبة الدولية، أو تكييف ممارستها المحاسبية من خلال التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية لهذه الدول مع هذه المعايير، إلا أن تحقق العالمية لهذه المعايير يواجهها بعض المشاكل التي تعرقل تطبيقها.

الفرع الأول: مدى انتشار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف دول العالم

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف، واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي عام 2002، أصدر الاتحاد الأوربي تشريعا يتطلب من الشركات المدرجة بالبورصة في أوروبا أن تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية في قوائمها المالية، وقد بدأ سريان هذا التشريع في 2005، حيث طبق في أكثر من (7000) شركة في (28) دولة، تتضمن دولا مثل فرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة¹، هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى، ويعني هذا التشريع أن تحل في أوروبا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض المعلومات المالية المجمعة للشركات المدرجة في أوروبا.

في الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية، والبورصات، والمستثمرين، ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في ثلاثينات القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973، ثم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وصدور العديد من المعايير المحاسبية والنشرات للمفاهيم المحاسبية، ورغم أنها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها

¹ - طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 11.

لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية¹، ومن أجل تحقيق تقارب بين المعايير المحاسبية الدولية، والمعايير المحاسبية الأمريكية، تم التوصل في أكتوبر 2002، إلى أحد المعالم الهامة نحو إنجاز هدف إيجاد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، عندما دخل كل من مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في مذكرة تفاهم باسم اتفاقية نورولك (Norwalk)، والتي شكلت خطوة هامة نحو التقارب الدولي بين المعايير المحاسبية الدولية، والمعايير المحاسبية الأمريكية، وفي إطار هذا التقارب تم تعديل الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية الصادر سنة 1989، بإصدار إطار تصوري جديد مشترك بينهما في 2010، ليعوض الإطار السابق، وفي 21 ديسمبر 2007، اتخذت اللجنة الأمريكية لتداول الأوراق المالية (SEC)، قرارا بإعفاء الشركات الخاصة الأجنبية المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية، من تقديم حالة لتقارب عن قوائمها المالية مع المعايير المحاسبية الأمريكية، بشرط أن يتم تقديم هذه القوائم وفق معايير المحاسبة الدولية، كما حث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على السماح للشركات الأمريكية العامة بخيار تبني معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية، لتسهيل المقارنة بين هذه الشركات، والشركات المنافسة لها خارج الولايات المتحدة الأمريكية².

كما أن هناك دولا كثيرة أخذت تتحرك نحو العمل بالمعايير الدولية (IAS/IFRS)، وفي الوقت الحالي هناك أكثر من (130) دولة اعتمدت هذه المعايير، مما يعني أن هدف وجود لغة محاسبية واحدة في العالم يتجسد تدريجيا³، وفيما يلي عرض لبعض الدول في مختلف أنحاء العالم التي تطبق هذه المعايير.

أولا: أستراليا

معظم دول أستراليا في حالة متقدمة من تطبيق المعايير الدولية (IAS/IFRS)، وذلك بالتبني الكامل لهذه المعايير، أو أنها في المراحل الأخيرة من التبني فنجد مثلا أستراليا اعتمدت نموذج معدل من هذه المعايير، وكان ذلك سنة 2005، أما نيوزيلندا فابتداء من 2007، اعتمدت (IAS/IFRS) في جميع جوانبه⁴؛

¹ - مرزقي مرزوقي، محمد حوي، مرجع سابق، ص 17.

² - عبد القادر بكيجل، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح بيورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسينية بن بوعلج، الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص ص 45، 46.

³ - Agus Fredy Maradona, Parmod Chand, The Pathway of Transition to International Financial Reporting Standards (IFRS) in Developing Countries: Evidence from Indonesia, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Elsevier, issue 30, 2018, p 57.

⁴ - Naif Mansour M. Mathkur, Worldwide Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRSs), Research Journal of Finance and Accounting, International institute for science, technology and education, Vol.6, No.7, 2015, p 231.

ثانيا: آسيا

معظم الدول في آسيا في المراحل الأولى من اعتماد المعايير الدولية (IAS/IFRS)، وهناك دول أخرى في مراحل متقدمة من تقارب معاييرها المحلية مع هذه المعايير، فنجد مثلا:

1- سنغافورة: في سنة 2001، صدر قرار حكومي من وزارة المالية بإلزام الشركات بالمعايير الصادرة عن المجلس الوطني، والمبنية على أساس (IAS/IFRS)، وذلك ابتداء من سنة 2003¹؛

2- اليابان: يعمل مجلس معايير المحاسبة في اليابان (ASBJ) جنبا إلى جنب مع مجلس (IASB) لتحقيق التقارب بينهما، وعليه يتم الإبقاء على المعايير الوطنية مع التأكيد على ضرورة التأكيد على التنسيق بين معايير المحاسبة اليابانية، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي²، كما سمحت اليابان سنة 2010، لعدد من الشركات التي لها أنشطة عالمية اعتماد (IAS/IFRS)³؛

3- الصين: هناك تقارب بين معايير المحاسبة الوطنية و (IAS/IFRS)، ولقد كانت آخر مرحلة للتوافق سنة 2006⁴.

ثالثا: افريقيا

اعتمد عدد كبير من الدول الافريقية (IAS/IFRS) في جميع جوانبه دون تعديلات بسبب الخضوع لضغط من المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي، فنجد مثلا كينيا قامت بتبني (IAS/IFRS) سنة 2000، أوغندا سنة 2003، ملاوي وجنوب افريقيا سنة 2005، تنزانيا سنة 2009⁵.

رابعا: أمريكا الجنوبية

لقد قامت جميع بلدانها إما بالتحول الكامل إلى (IAS/IFRS)، أو كانت في طور القيام بذلك باستثناء البارغواي وغيانا⁶، فنجد مثلا البرازيل طالبت بتطبيق (IAS/IFRS) ابتداء من 2010/12/31،

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صناعة معايير المحاسبة الدولية، التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، 2005، ص 52.

² - Naif Mansour M. Mathkur, Op.Cit, p 230

³ -Gorgieva-Trajkovska and others, **Implementation of global IFRS in the national accounting regulations, with special reference to Macedonia**, p8 ,available on : <http://eprints.ugd.edu.mk/id/eprint/7201>, date of Date of view: 13/10/2018, on the clock 09:00

⁴ - زينب حجاج، مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014/2015، ص 55.

⁵ - Naif Mansour M. Mathkur, Op.Cit, p 231

⁶ - Ibid, p 231.

بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للبنوك والشركات المدرجة في البورصة أما الشركات الفردية يتم الالتزام بـ (IAS/IFRS) تدريجي منذ سنة 2008، أما المكسيك والأرجنتين فتبني هذه المعايير سنة 2012¹.

خامسا: بعض الدول العربية

1- مصر: يتم إعداد المعايير المحاسبية المصرية عن طريق ترجمة معايير المحاسبة الدولية مع إدخال بعض التعديلات التي تتناسب مع الظروف المصرية، وكان ذلك سنة 1997²؛

2- السعودية: في سنة 1992، تم تطبيق معايير محلية متوافقة مع معايير المحاسبة الأمريكية ثم انتقلت للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية سنة 2017³؛

3- الأردن: اعتمد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية سنة 1997، بصفة إلزامية وبشكل مطلق بعد ترجمتها⁴؛

4- الجزائر: بداية تطبيق نظام محاسبي مالي يستند على معايير المحاسبة الدولية في 2010.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

هناك بعض العقبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتتمثل فيما يلي:

- اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم؛
- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي، حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي من دولة لأخرى، كما يختلف كذلك مستوى التدريب المهني والتعليم المستمر، ونادرا ما نجد نظام لرقابة الجودة على منظمات المحاسبين القانونيين في دول العالم⁵؛
- صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى؛
- التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة⁶؛

¹ -Gorgieva-Trajkovska and others, Op. Cit, p p 7, 8

² - فتيحة بكطاش، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 119.

³ - باهية زعيم، عبد الغني دادن، واقع ومعوقات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي -دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد السابع، 2016، ص 94.

⁴ - المرجع نفسه، ص 94.

⁵ - برجوياني بن برداي، أيمن هشام محمود عزريل، دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد الثامن، 2017، ص 145.

⁶ - صلاح الدين سولم، مرجع سابق، ص 87، 88.

- التباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة والدول النامية)؛
- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير؛
- الابقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي أو بدائل أخرى، ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين، مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وليس ثمة مشكلة لو كان الأمر يتعلق بالعرض، ولا يؤثر على النتائج المحاسبية بل تكمن المشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية، والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة، مثل أساليب تقييم المخزون وفقا للمعيار (IAS 2) المتعلق بالمخزون، وأساليب الاهتلاك وفقا للمعيار (IAS 16) المتعلق بالتملكات والمصانع والمعدات¹؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية، والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما؛
- التوجه الضريبي والحكومي لبعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي، أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على اعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط، واتخاذ القرارات على المستوى القومي؛
- مشاكل الترجمة إذ أن معايير المحاسبة الدولية تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية انجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا أن التراجع قد تصل إلى مقابلة المصطلح من اللغة الوطنية، ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس نفس المضمون المقصود في معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها².
- وجود هذه المعوقات يرجع أساسا إلى أن معايير المحاسبة الدولية وضعت على مقاس الدول المتقدمة، فهي تعزز هيمنة هذه الدول على الدول النامية، إضافة إلى أن هذه المعايير وضعت لخدمة أسواق الأوراق المالية والشركات متعددة الجنسيات على حساب الدول، فوجود محاسبة موحدة يقلص تكاليف تلك الشركات ويزيد من

¹ - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، ط 1، إثراء، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

² - منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 354.

درجة رقابتها على فروعها، ويزيد من إمكانية تلاعب تلك الشركات بالمحاسبة، وخصوصا فيما يتعلق بأسعار التنازل بين مختلف فروعها عبر العالم¹.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

يقصد بمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية استعدادا لتطبيق هذه المعايير، من أجل تفادي الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيقها.

الفرع الأول: متطلبات تتعلق بالجانب الأكاديمي والعلمي

يقصد بمتطلبات تتعلق بالجانب الأكاديمي والعلمي ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها الأكاديمية منها، والعلمية من جامعات، ومدارس وغيرها، لإعداد الطلبة والخريجين ليتمكنوا من مسايرة ومواكبة التطورات العلمية لمعايير المحاسبة الدولية، وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي²:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية، ويمكن الاستعانة في هذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال؛
- إعادة النظر في مواضيع المواد الخاصة بالمحاسبة، بحيث تكون جميع الأطروحات النظرية والتطبيقية متفقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية؛
- إعادة النظر في الكتب الدراسية، والعمل على تحديثها بما يتلاءم مع المستجدات والتحديات الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية.

¹ - حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (متطلبات التوافق والتطبيق)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013/2012، ص 38.

² - العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة: (ISA) التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص ص 10، 11.

الفرع الثاني: متطلبات تتعلق بالجانب التطبيقي

يقصد بمتطلبات تتعلق بالجانب التطبيقي ما ينبغي على الجمعيات المهنية، والمؤسسات المهنية، والمؤسسات المهتمة بمهنة المحاسبة، ومكاتب التدقيق، وغيرها. أن تقوم به من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي¹:

- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات خاصة في كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل يتلاءم مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها؛
- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وتطبيقها؛
- تقوم مكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يرتبط بها؛
- تقوم الشركات التي ينبغي عليها تطبيق معايير المحاسبة الدولية بإشراك العاملين لديها في أقسام المالية بدورات خاصة في هذا المجال.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية وحثمية الإصلاح المحاسبي

في إطار سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبداية التحول إلى اقتصاد السوق الذي يترتب عنه دخول مستثمرين أجنب. الأمر الذي يتطلب وجود لغة محاسبية مشتركة تضمن درجة عالية من الشفافية والجودة، وبما أن القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني لا تفيد المستثمرين ولا المقرضين بقدر ما تفيد مصلحة الضرائب، وتلبي حاجيات المحاسبة الوطنية، فإنه من الضروري إحداث تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي بما يتوافق ومتطلبات المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: نقائص المخطط المحاسبي الوطني

ينطوي المخطط المحاسبي الوطني على العديد من النقائص، والتي أصبحت واضحة خاصة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وتمثل هذه النقائص فيما يلي:

أولاً: نقائص من الجانب المفاهيمي

تشمل نقائص المخطط المحاسبي الوطني من الجانب المفاهيمي ما يلي:

¹ - عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، مرجع سابق، ص 10.

- 1- غياب الإطار التصوري:** يعمل الإطار التصوري في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والأهداف التي يستند عليها المحاسب عند إعداد القوائم المالية، وإذا ما طبقنا هذا على المخطط المحاسبي الوطني، فإننا نجد أنه يفتقر إلى هذا الإطار، وهذا ما أضفى سكونا على العمل المحاسبي، وفي كثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين، لكن عدم استنادهم على إطار عام موحد جعل من حلولهم مجرد اجتهادات شخصية كثيرا ما لا تكون متماثلة¹.
- 2- عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية:** يعاب على المخطط المحاسبي الوطني عدم تحديده لمستخدمي القوائم المالية، حتى وإن كان الاستنتاج المنطقي يبين أن كل من المحاسبة الوطنية، وإدارة الضرائب هما المستخدمان الأكثر أهمية، إلا أن الأمر يختلف خاصة إذا علمنا أن تطور الاقتصاد الجزائري حول الشركة من أداة في يد الدولة إلى عون اقتصادي يخضع لقواعد المنافسة، وبالتالي يجب أن تلبى المحاسبة احتياجات المستخدمين المباشرين، وهم المستثمرون والمديرون والبنوك، والزبائن والموردون، وبالتبعية الدولة وإدارة الضرائب.
- 3- عدم إعطاء تعاريف للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف:** إن غياب الإطار التصوري في (PCN) أدى إلى انعدام أية إشارة إلى تعريف الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف، ولقد تم الاستناد إلى الطابع القانوني للعقود التجارية القائم على مفهوم الملكية للأصول، والخصوم وليس على الطبيعة الاقتصادية للعمليات وآثارها على الشركات²، وهذا ما يفسر عدم إدراج الأصول الثابتة المحصل عليها بقرض إيجاري ضمن الأصول، بمعنى إعطاء أولوية الشكل القانوني عن الجوهر الاقتصادي.
- 4- غياب فكرة الحسابات المجمعة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني:** يقتصر المخطط المحاسبي الوطني على الشركات التي نشاطها في الجزائر؛ أي أنه لا يشير إلى المجمعات التي من أجلها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية³.

¹ - مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، 13 و14 ديسمبر 2009، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 8.

² - سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 / 2010، ص 237.

³ - عمار بن سالم، محمد العربي بن خضر، النظام المحاسبي والمالي الجديد في الجزائر مفتاح الشراكة الأجنبية، ملتقى دولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - تجارب، تطبيقات، وآفاق - يومي 17 و18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص

ثانيا: نقائص من الجانب التقني

الجانب التقني يتعلق بالإطار المحاسبي فيما يخص نقصان بعض الحسابات، وتصنيفها، إضافة للقوائم المالية، وقواعد التسجيل والتقييم، وهنا تعرضنا لأهم النقائص التي تتعلق بأسس القياس، والإفصاح في القوائم المالية، إضافة إلى بعض النقائص الأخرى.

1- أساس القياس المحاسبي: لقد تم اعتماد التكلفة التاريخية كأساس في القياس المحاسبي، حيث يقوم هذا المبدأ على تقييم أصول والتزامات الشركة على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات قوة الشراء للوحدة النقدية المعدة أساسا لهذا القياس، لكن مع انتشار ظاهرة التضخم جعلت المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا القياس تفقد الكثير من ملاءمتها، وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للشركة، ما دامت عناصر الذمة المالية مسجلة على أساس أسعارها التاريخية، وإهمال تطور أسعارها في المستقبل¹.

2- ضعف الإفصاح المحاسبي: إن المخطط المحاسبي الوطني لا يوفر كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون، كما لا تملك قوائم المالية قيمة تجانسيه تسمح بقابليتها للمقارنة زمانيا ومكانيا، إضافة إلى أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذا المخطط من ناحية هذه القوائم تتمثل فيما يلي:

- لا يوضح المخطط المحاسبي الوطني بشفافية الوضعية المالية للشركة؛ وذلك بسبب الغموض في مفهوم دورة الاستغلال، حيث أخذ بالمفهوم الضيق لها، وحصرها في العمليات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء؛
- إن تصنيف المصاريف والإيرادات على أساس طبيعتها يوفر مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف وظائف الشركة، في المقابل يسمح التصنيف الوظيفي بالحصول على تكلفة الإنتاج ومختلف الأعباء الأخرى التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات المحاسبية²؛
- إن تصنيف عناصر الميزانية حسب الطبيعة يستجيب لمتطلبات إعداد الحسابات الوطنية، ولا يتماشى إلا بشكل محدود مع الاحتياج إلى معلومات محاسبية ذات مستوى مقروئية وقابلة للاستغلال، ومن الواضح أن التصنيف حسب المعيار الوظيفي هو الأصلح للوصول إلى مجموعات مالية ذات معنى تسمح بتحديد مؤشرات تحليل الأداء والوضعية المالية، كما أن الطابع القانوني للميزانية نتج عنه تصنيفات خاطئة تحد من قابلية القوائم

¹ - فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق، ص 3.

² - زوينة بن فرج، إشكالية الإبداع والإصلاح المحاسبي في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 17.

المالية للقراءة والفهم الصحيحين، وكمثال على ذلك تصنيف سندات المساهمة والتوظيفات المالية لأغراض الاحتفاظ طويل الأجل مثلا ضمن الحقوق، بينما هي عمليات استثمار وتوظيف مالي للحصول عوائد مستقبلية¹،

- القوائم المالية الناتجة عن المخطط المحاسبي الوطني تعبر عن الذمة المالية للشركة، فهي قوائم ذات صبغة قانونية².
- غياب قائمة مهمة تتمثل في قائمة التدفقات النقدية، يؤدي إلى استحالة معرفة كيفية تشكيل هذه التدفقات، وعدم القدرة على متابعة وضعية التغيرات الحاصلة عليها، كما لا يمكن وضع تنبؤات مستقبلية عن قدرة الشركة على الحفاظ على توازنها المالي.

- لا تبدو للجداول الملحقه أي فائدة على الشركة، لأنها تعطي تحليلا مفصلا حسب طبيعة عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وبالتالي تعتبر أكثر نفعاً للمحاسبة الوطنية، لتزويدها بمعلومات تساهم في إنجاز مجاميع الاقتصاد الكلي³.

3- انتقادات تقنية أخرى: وتتمثل فيما يلي:

- المخطط المحاسبي الوطني لا يعالج بعض العمليات كما ينبغي مثل: القرض الإيجاري، والعمليات بالعملة الأجنبية، والعقود طويلة الأجل، والضرائب المؤجلة، وتكاليف البحث والتطوير، وتغير الطرق المحاسبية، وإعادة تقييم الاستثمارات.....الخ؛

- إظهار المصاريف الإعدادية ضمن الأصول، بينما هي لا تمثل قيمة مالية قابلة للاستخدام، لأنها أعباء تدخل ضمن تكلفة الأصول التي تم الحصول عليها، أو مصاريف تتعلق بالدورة التي حدثت فيها؛

- المخطط المحاسبي الوطني لم يعط الأهمية التي تستحقها شهرة المحل على الرغم من وجود حساب لها؛

- معالجة مصاريف البحث والتطوير كمصاريف إعدادية حتى وإن كانت تؤدي في المستقبل إلى توليد تدفقات نقدية.

¹ - سفيان بن بلقاسم، مرجع سابق، ص 238.

² - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 161.

³ - توفيق جوادي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 5.

الفرع الثاني: مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني

إن أولى محاولات تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني كانت سنة 1998، من قبل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، والذي توصل في الأخير إلى تعديل المخطط دون استبداله، وبالرغم من أنه في أحد توصياته أقر بضرورة الأخذ بالمعايير، والممارسات المحاسبية الدولية، إلا أنه لم يأخذها بعين الاعتبار، لعدم إتاحة المهنيين الذين تعودوا على المخطط، إضافة إلى التكلفة المرتبطة التي يتطلبها الإصلاح الجذري.

بعد ذلك توقفت أعمال (CNC)، وفي أبريل 2001، بدأت عملية الإصلاح حول المخطط المحاسبي الوطني، والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع (CNC)، وتحت إشراف وزارة المالية، وقد تم اقتراح ثلاث خيارات ممكنة تتمثل فيما يلي¹:

- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني، وتحديد الإصلاحات تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني - الاقتصادي في الجزائر؛ أي إجراء تعديلات بسيطة على المخطط تسمح بتحديثه دون تغييره؛

- الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، لكن مع مرور الوقت سيتكون نظامان محاسبين مختلفان يعطيان نظاماً معقداً، وبالتالي يمكن أن يكون مصدراً للتناقض والاختلاف؛

- الخيار الثالث: يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني (يتمثل في النظام المحاسبي المالي) مع عصرنة شكله، ووضع إطار تصوري محاسبي، واعتماد المبادئ والقواعد، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية.

إن الخيار الأخير هو الذي تم اعتماده من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر تم بشكل مفاجئ؛ أي بأسلوب الصدمة بإحلال نظام محل نظام آخر على عكس ما كان متوقع، وهو أن يتم بشكل تدريجي، إضافة إلى ذلك نجد أن عملية الإصلاح المحاسبي تمت دون مشاركة الفاعلين في البيئة المحاسبية كإدارة الضرائب وممارسي مهنة المحاسبة².

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 14، 15، بتصرف.

² - مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 10، بتصرف.

اختيار نظام محاسبي مالي يستند إلى معايير المحاسبة الدولية يعتبر انقلاب كامل في النظام المحاسبي، سواء تعلق الأمر بالمفاهيم، أو بالثقافة المحاسبية، أو في محتويات التكوين والتعليم، إضافة إلى أنه يعتبر تحدي بالنسبة للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثالث: أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي

يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي مستمد لمعايير المحاسبة الدولية إلى ما يلي¹:

- **السبب الأول:** يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية، والذي يسمح بالعمل على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- **السبب الثاني:** التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- **السبب الثالث:** يتعلق بالإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- **السبب الرابع:** يتعلق بالشركات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- **السبب الخامس:** تلافي بعض النقائص، والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني، الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي الاشتراكي لا اقتصاد السوق؛
- **السبب السادس:** محاولة جذب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية؛ لوقايتها من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات، أو من حيث إعداد القوائم المالية.

¹ - عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلوي، العدد السادس، 2009، ص ص 295، 296.

المبحث الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي، آثاره وصعوبات تطبيقه

يحمل النظام المحاسبي المالي في طياته فلسفة جديدة تغاير تماما لما كان معمولا به سابقا، مما أحدث عدة تغييرات سواء على مستوى الشركات الملزمة بتطبيق هذا النظام، أو على مستوى النظام الجبائي، أو على مستوى مهنة المراجعة الخارجية، إضافة إلى تغييرات على مستوى المؤسسات المالية وكذلك فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، وفي نفس الوقت تطبيق النظام المحاسبي المالي يكتنفه بعض الصعوبات، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي من خلال إطراره القانوني والتنظيمي، وتعريفه، وأهدافه ومكوناته.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

أولا: القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي¹:

يحتوي القانون 07-11 على سبعة فصول تتضمن التعاريف ومجال التطبيق، والإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية، وتنظيم المحاسبة، والقوائم المالية، والحسابات المجمعة والحسابات المدججة، وتغيير التقديرات والطرق المحاسبية، وأحكام ختامية.

ثانيا: الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 رجب 1429 الموافق 27 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008:

يهدف الأمر رقم 08-02 إلى تعديل أحكام المادة (41) من القانون 07-11، وذلك بتأجيل موعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى أول جانفي 2010².

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر 25 نوفمبر 2007، ص 3.

² - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 08-02، المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 27 جويلية 2008، المادة 62.

ثالثا: المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي¹:

يحتوي هذا المرسوم على (44) مادة تضمنت كيفية تطبيق القانون 07-11، مع إعطاء شرح مفصل تخص العناصر التالية: الإطار التصوري للمحاسبة، وتغير التقديرات المحاسبية، وفرضيات المحاسبة والخصائص النوعية للمعلومات المالية، والمبادئ المحاسبية، والقوائم المالية، وتعريف وشرح عناصر القوائم المالية، وتحديد المعايير المتعلقة بالأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات، بالإضافة إلى المعايير ذات الصلة الخاصة أساسا، والحسابات المدججة.

رابعا: القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية* وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها²

يحدد هذا القرار بالتفصيل كيفية تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156، ولقد تضمن القرار تضمن قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات، عرض القوائم المالية، مدونة الحسابات وسيرها، المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

خامسا: القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008، المتضمن تحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الشركات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة³

يحتوي هذا القرار على ثلاث مواد تتضمن شروط مسك محاسبة مالية مبسطة للشركات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها، وعدد مستخدميها، ونشاطها أحد الأسقف خلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة لكل من النشاط التجاري، والنشاط الانتاجي والحرفي، ونشاط الخدمات، ونشاطات أخرى.

¹ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008، ص 11.

* مصطلح الكشوف المالية لا يؤدي المعنى والأفضل استعمال كلمة القوائم المالية.

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، ص 3.

³ - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتضمن تحديد أسقف رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط المطبق على الشركات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، ص 91.

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430 الموافق 07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي¹

جاء هذا المرسوم بـ (26) مادة تضمنت تطبيق أحكام المادة (24) من القانون 07-11 المذكور أعلاه، تضمنت هذه المواد الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي، وكذلك الشروط الواجب توافرها في هذه البرامج، إضافة لإجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج.

سابعا: التعليمات الوزارية رقم (02) المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي²:

صدرت هذه التعليمات من وزارة المالية ممثلة في مجلس المحاسبة، والتي تضمنت مبادئ عامة حول كفاءات، وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وتوضيح العناصر الجديدة التي تظهر في الأصول والخصوم والعناصر الواجب حذفها وكيفية معالجة أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تضمينها جدول يبين الحسابات في النظام المحاسبي المالي، وما يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني.

ثامنا: مذكرات منهجية صادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة

من أجل تفصيل أكثر حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، وخاصة التعليمات الوزارية رقم (02) الصادرة في 29 أكتوبر 2009، المتضمنة إجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي. أصدر المجلس الوطني للمحاسبة عدة مذكرات منهجية تضمنت شروحات حول التسجيلات المحاسبية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق، وتمثلت هذه المذكرات فيما يلي³:

- مذكرة منهجية رقم (01) مؤرخة في 19 أكتوبر 2010، توضح كيفية تطبيق التعليمات الوزارية رقم (02) المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي؛

¹ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 09-110، المؤرخ في 07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر في 08 أفريل 2009، ص 4.

² - الجمهورية الجزائرية، التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، الصادر في نوفمبر 2009، ص

1.

³ - <http://www.cnc.dz/reglement.asp>. consulté : 12 /12/2018, à l'heure 21 :00 .

- مذكرة منهجية رقم (02) مؤرخة في 28 ديسمبر 2010، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالتثبيات المعنوية؛
- مذكرة منهجية رقم (03) مؤرخة في 28 ديسمبر 2010، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالمخزونات؛
- مذكرة منهجية رقم (04) مؤرخة في 20 مارس 2011، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالتثبيات العينية؛
- مذكرة منهجية رقم (05) مؤرخة في 26 مارس 2011، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بمنافع الموظفين؛
- مذكرة منهجية رقم (06) مؤرخة في 5 ماي 2011، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالأعباء والنواتج خارج الاستغلال، وحسابات تحويل الأعباء الخاصة بالمخطط الوطني للمحاسبة؛
- مذكرة منهجية رقم (07) مؤرخة في 24 ماي 2011، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالعقود طويلة الأجل؛
- مذكرة منهجية رقم (08) مؤرخة في 7 جوان 2011، متعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الخاصة بالأصول والخصوم المالية.
- من خلال ما سبق نلاحظ أن إصدار أول قانون ينص على تطبيق النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007، بالرغم من أن الموافقة على هذا النظام تمت في 05 سبتمبر 2001، وبالتالي فإن التماطل في إصدار النصوص القانونية يؤثر سلبا على وتيرة التحضير من طرف المهنيين والشركات على حد سواء، فضلا إلى تأخر التجسيد الفعلي للإصلاح في الميدان، والذي تم سنة 2010، بعد أن كان مقررا تطبيقه مع بداية 2009، وبالتالي فإن عملية الإصلاح في الجزائر تفتقر إلى المرونة في التطبيق.

الفرع الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان^{*}، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹ ."

إن عبارة النظام في صلب النص تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري (التصوري)، وبمجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعي التناسق والتنظيم، وهذا على عكس استعمال تسمية المخطط، والذي يعني الجانب التقني أكثر من الجانب النظري².

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، إلا أن النظام يستثني الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية³، لذا ألزمت المادة الرابعة من القانون رقم 07-11 الشركات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية، وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يمكن للشركات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها، وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين^{*} أن تمسك محاسبة مالية مبسطة⁴، وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد أسقف رقم الأعمال، وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الشركات الصغيرة.

* مصطلح الكيان له مصطلح سياسي أكثر منه اقتصادي.

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 02.

² - مختار مسامح، مرجع سابق، ص 12.

³ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 02.

* النشاط التجاري: رقم الأعمال (10) ملايين دينار، وعدد المستخدمين (9) أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل ؛ النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال (6) ملايين دينار، وعدد المستخدمين (9) أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل ؛ نشاط الخدمات ونشاطات أخرى: (3) ملايين دينار، وعدد المستخدمين (9) أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

⁴ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 05.

تجدر الإشارة إلى أن معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي تطبق إجباريا على الشركات المدرجة في البورصة فقط، أما الشركات الأخرى فتبقى مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لهذه المعايير، فهي لا ترتبط بأية قوانين خاصة، بينما نجد النظام المحاسبي المالي يخضع للقانون التجاري¹.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي وضع أدوات تتكيف مع البيئة الجديدة للجزائر، التي تولدت على إثر الاصلاحات الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية الجديدة لها، خاصة دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ذلك الرغبة الملحة في تلبية احتياجات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين والدوليين، كما أن هناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين الشركات الوطنية والمؤسسات الأجنبية²؛
- توفير معلومات محاسبية مفهومة وموثوق بها دوليا، تتمتع بشفافية أكبر، وتؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في الشركات؛
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية عن الوضعية المالية والآداء والتغيرات في الوضعية المالية للشركات، من خلال تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛
- جعل القوائم المالية للشركات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو تعمل في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه³.

¹ - علي بودلال، سمية مكوي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي " النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة ": التحدي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 12.

² - عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية -دراسة حالة ولاية بسكرة- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد الأول، 2014، ص 89.

³ - عبد القادر بكيجل، مرجع سابق، ص 62

الفرع الرابع: مكونات النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة¹، فالإطار التصوري ومعايير المحاسبة الدولية يشكلان الخلفية النظرية التي سيتم الاعتماد عليها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أولا: الإطار التصوري:

يعتبر الإطار التصوري من المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ولقد تم تعريفه بأنه يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل²، وتكمن أهمية الإطار التصوري فيما يلي³:

- إن الإطار التصوري يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات (الفروض)، والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، والخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛

- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

كما تم تحديد أهداف الإطار التصوري في المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 08-156 وهي تتمثل في تطوير المعايير، وتحضير القوائم المالية، وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى إبداء الرأي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير⁴.

ثانيا: المعايير المحاسبية:

هنا يكمن الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي لأنه يشير بصراحة إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية، وذلك في المادة الثامنة من قانون رقم 07-11، وترك تحديدها عن طريق التنظيم، كما جاءت المادة (30) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الخاص بإجراءات تنفيذ القانون لتحديد المعايير المحاسبية، لكن دون إشارتها إلى علاقة ذلك بالمعايير المحاسبية الدولية، وترك الأمر مبهما، لكن في 29 أكتوبر 2009، ومن خلال التعليمات الوزارية رقم (02)، تبين أن المعايير المحاسبية الدولية هي المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي، إلا أن

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 06.

² - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 07.

³ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 02.

⁴ - المرجع نفسه، المادة 03.

هذا الأخير استند وبصفة عامة على المعايير الصادرة في 2004، هذه المعايير التي شهدت، وما تزال تشهد تغيرات وتطورات مستمرة لم يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار.

ثالثا: مدونة الحسابات

لقد تم اقتباس أغلب حسابات النظام المحاسبي المالي من المخطط الفرنسي نسخة 1983، والمعدل في سنة 1999، ورغم أن هذا الأخير أجريت عليه تعديلات أخرى في الفترة الممتدة من 2002-2007¹، إلا أن الجزائر لم تأخذ هذا بعين الاعتبار، ولقد تضمنت المدونة طبقتين رئيسيتين هما:

1- طبقة حسابات الوضعية (الميزانية): حيث توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف هي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال، الصنف الثاني: حسابات التثبيات، الصنف الثالث: حسابات المخزونات، والمنتجات قيد التنفيذ، الصنف الرابع: حسابات الغير، الصنف الخامس: الحسابات المالية

3- حسابات التسيير: تقسم العمليات المتعلقة بحسابات النتائج (التقديم حسب طبيعة الأعباء) إلى صنفين: الصنف السادس: حسابات الأعباء؛ الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

المطلب الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يشكل تحولا عميقا لما أدخله من تغييرات مهمة جدا على مستوى التعاريف المفاهيم، الفروض، المبادئ، قواعد التقييم والتسجيل، وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية، سيتم تناولها في هذا المطلب على سبيل المثال لا الحصر.

الفرع الأول: مستجدات مرتبطة بالإطار التصوري

يعتبر الإطار التصوري من المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وأهم ما جاء فيه ما يلي:

أولا: بالنسبة للتعريفات

وفقا للمواد (20، 22، 24، 25، 26) للمرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون

رقم 07-11 تم إعطاء تعريفات جديدة لعناصر القوائم المالية، وهي كالتالي:

¹ - شعيب شنوف، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: الإشكالات والتحديات، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 13 و14 ديسمبر 2009، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 9.

1- الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيطر* عليها الشركة بفعل أحداث ماضية، وتسمح لها بتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية؛

2- الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الحالية للشركة الناتجة عن أحداث ماضية، ويؤدي تسويتها إلى خروج موارد ممتثلة في منافع اقتصادية؛

3- رؤوس الأموال الخاصة: هي إجمالي حقوق المساهمين في الشركة، ومعنى آخر رؤوس الأموال الخاصة تمثل صافي أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات، وهذا عكس ما جاء في المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم؛

4- الإيرادات: تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم؛

5- الأعباء: تتمثل في نقصان المنافع الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل تدفقات خارجة أو نقصان في الأصول أو زيادة في الخصوم.

يتم الاعتراف بالأصول، والخصوم، والإيرادات، والأعباء إذا كان من المحتمل أن تكون كل المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالعناصر السابقة تعود للشركة أو، تصدر عنها، بالإضافة إلى قابلية هذه العناصر للقياس بشكل موثوق.

ثانيا: بالنسبة للمفاهيم

جاء التشريع الجديد بمفاهيم جديدة تتمثل فيما يلي:

1- شفافية العمل المحاسبي: يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف، والمادة العاشرة من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي تنص على أنه " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات....."

* أي وجود ارتباط بين الشركة والأصل، بحيث يكون باستطاعة الشركة الحصول - متى تشاء - على المنافع الاقتصادية لهذا الأصل.

2- منافع اقتصادية مستقبلية: القدرة على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تدفقات الخزينة ومقابلات الخزينة لفائدة الشركة¹.

3- القيمة القابلة للتحويل: القيمة العليا بين سعر البيع الصافي للأصول وقيمتها النفعية².

4- الخصائص النوعية للمعلومة المالية: ففي المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي 08-156 ينص على أنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.
ثالثا: بالنسبة للفروض:

تم إدخال مفهوم محاسبة الالتزام (محاسبة الاستحقاق أو محاسبة التعهد) بحيث يتم التسجيل المحاسبي للعمليات المالية عندما تلتزم الشركة بها؛ أي بمجرد نشوء العملية وحدثها دون انتظار التدفق النقدي المقابل لها (دفع أو تحصيل)، وقد أقر النظام المحاسبي المالي على هذه الفرضية من خلال المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156.

رابعا: بالنسبة للمبادئ

لقد تم تحديد المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي بصفة صريحة، فبالإضافة إلى المبادئ السابقة (المتعلقة بـ PCN) تم إدراج مبادئ أخرى تتمثل في كل من مبدأ الأهمية النسبية، ومبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، ومبدأ الصورة الصادقة.

1- مبدأ الأهمية النسبية: حيث يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الشركة، كما يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة، بالإضافة إلى إمكانية عدم تطبيق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية، وهذا ما نصت عليه المادة (11) من المرسوم التنفيذي 08-156.

2- مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني، وهذا ما نصت عليه المادة (18) من المرسوم التنفيذي 08-156، وعلى هذا الأساس تسجل كل من الأصول الثابتة المحصل عليها

¹ - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص 82.

² - المرجع نفسه، ص 91.

بقرض إيجاري ضمن الأصول في الميزانية، بالإضافة إلى إمكانية إعداد الحسابات المجمعة التي تعبر عن الواقع الاقتصادي لكيان اقتصادي غير موجود قانونا، وإنما موجود بصورة واقعية فقط.

3- مبدأ الصورة الصادقة: بمعنى منح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة، وتغير الوضعية المالية للشركة؛ أي عرض أثر الأحداث، والعمليات، والظروف التي مرت بها الشركة بشكل عادل، وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول، والخصوم، والمنتجات، والأعباء بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية، وهذا ما نصت عليه المادة (19) من المرسوم التنفيذي 08-156.

خامسا: بالنسبة لطرق التقييم وإعادة التقييم:

طريقة التقييم للعناصر المسجلة في المحاسبة تركز على القواعد العامة لمبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن في تقييم بعض العناصر بالاعتماد على القيمة الحقيقية (القيمة العادلة)، مثل الأصول البيولوجية، والأدوات المالية¹. كما يتم مراجعة التقييم الأولي بالاستناد إلى القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)، وقيمة الإنجاز والقيمة المحينة²، ولقد تم الإشارة إلى هذه المصطلحات في ملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، بما يلي:

1- القيمة الحقيقية (القيمة العادلة): هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في إتمام الصفقة، وعلى أساس تجاري.

2- القيمة المحينة أو قيمة المنفعة (قيمة قيد الاستعمال): هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من المنافع المستقبلية المقدرة نتيجة الاستعمال المستمر للأصل، مضافا إليها قيمة الخردة المتوقعة للأصل.

3- قيمة الانجاز: هي مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي.

سادسا: من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

هناك العديد من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن القوائم المالية نجد من بينها:

¹ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 16.

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادة 1-112.

1- الضرائب المؤجلة: هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية، هذه الضرائب ناتجة عن وجود احتلال زمني (مؤقت) بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبء ما، وأخذ في الحسبان لتحديد النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع، أو عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور¹.

2- عقود الإيجار التمويلي: عرف (SCF) عقد الإيجار التمويلي بأنه عقد إيجار يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر، والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل للمستأجر، مع تحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، بحيث يدرج الأصل المستأجر في عقود الإيجار التمويلي في أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة الحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنًا، كما يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية².

3- العقود طويلة الأجل: ينص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، من القسم الثاني على أن العقود طويلة الأجل تتضمن إنجاز سلعة أو خدمة أو مجموعة سلع وخدمات تقع تواريخ انطلاقتها وانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وهي تشمل عقود البناء، وعقود إصلاح أصول أو ترميم البيئة بعد إزالة الأصول القديمة، وتدرج حسابات الأعباء والإيرادات التي تخص هذه العمليات على أساس سنوي حسب طريقة التقدم؛ أي تحميل الإيرادات بنفس نسبة الخدمات المقدمة خلال السنة المالية، أما إذا تعذر ذلك فيتم إدراج الإيرادات بمبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا (إدراج حسب طريقة الإتمام).

4- العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية: إن فروقات أسعار الصرف هي الفروقات الناتجة عن تحويل مقدار معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة. إن هذا التحويل ناتج عن قيام الشركة بمعاملات بالعملة الأجنبية (شراء/بيع سلع أو خدمات، إقراض أو اقتراض أموال)، أو قيامها بترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، إذ يتم الاعتراف بخسائر/أرباح الصرف الناتجة عن معاملات بالعملة الأجنبية ضمن

¹ - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادة 134-2.

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادتين (1-135، 1-135).

حسابات النتائج، بينما يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية ضمن حسابات رؤوس الأموال الخاصة في حساب فارق المعادلة.

5- تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان: يتركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر¹، وتدرج تأثيرات تغييرات التقديرات المحاسبية في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضاً².

أما بالنسبة لتغييرات الطرق المحاسبية فتخص تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات (الفروض) والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها الشركة لإعداد وتقديم القوائم المالية، ولا يمكن إجراء هذه التغييرات إلا إذا كان مفروضاً في إطار تنظيم جديد، أو كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية، ويزيد من جودتها، ويجب تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، بغرض ضمان القابلية للمقارنة بين فترتين على مستوى القوائم المالية³.

سابعاً: بالنسبة للقوائم المالية:

إن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبة الدولية مع وجود فرق في التسمية فقط، وهذا ناتج عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة هذا النظام، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بهما مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، الأولى هي جدول تغير الأموال الخاصة، ففي السابق كان هذا الجدول يمثل إحدى مكونات الجداول الملحق، بينما تتمثل القائمة الثانية في جدول سيولة الخزينة، وكان الهدف من إضافتهما تفعيل الإفصاح، وذلك لما يوفرانه من معلومات إضافية، وفي ما يلي عرض مختصر للقوائم المالية وفقاً (SCF):

1- الميزانية: إن النظام المحاسبي المالي قدم الميزانية في شكل جدول، بحيث تعرض فيه كل من عناصر الأصول والخصوم بصورة منفصلة، إضافة إلى ضرورة الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية لكل منهما، ولقد حددت ذلك كل من المواد (21، 23) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، وهذا مطابق تماماً لما جاء في المعيار

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 38.

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادة 1-138.

³ - المرجع نفسه، المادة 2-138.

(IAS 01)، أما في حالة البنوك والمؤسسات المالية، فالميزانية يتم تقديمها وفقا لسيولتها واستحقاقها، وتقسيم الأصول والخصوم إلى جارية وغير جارية مهم جدا نظرا للنقائص التي ينطوي إليها التقسيم القديم، فهو غير صالح لعملية التحليل المالي؛ إذ كان لزاما القيام ببعض التحويلات (الانتقال إلى الميزانية المالية) حتى يتسنى القيام بذلك، وهو ما سنكون في غنى عنه في ظل النظام المحاسبي المالي¹.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي أضاف عمودين في الميزانية العمود الأول خاص بالملاحظات التوضيحية، والعمود الثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة (N-1)، وبالتالي فإن احتواء الميزانية على معلومات تخص الدورة الحالية والدورة السابقة (ذات بعد ديناميكي) مهم جدا من أجل المقارنة، ومعرفة التغيرات التي طرأت على عناصر الميزانية من سنة لأخرى، على عكس ميزانية المخطط المحاسبي الوطني فهي تخص الدورة الحالية فقط (ذات بعد ستاتيكي)

2- جدول حسابات النتائج: يقدم حسابات النتائج في شكل قائمة (ذات عمود وحيد)، وهو أكثر تفصيلا مما هو عليه في (PCN)، هذا الأخير يقدمه في شكل جدول (له طرفان مدين ودائن)، كما يضيف جدول حسابات النتائج عمودين عمود للملاحظات، والعمود الآخر لرصيد السنة (N-1)، كما بإمكان الشركة عرض حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملحق، بالإضافة إلى ما يلي:

- أوجب (SCF) حساب النتيجة للأعباء والإيرادات التي نشأت خلال السنة المالية حتى ولو كانت واقعة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد القوائم المالية؛

- يفرق حسابات النتائج بين النتيجة العملية والنتيجة المالية، وهذا لم يكن موجودا في (PCN)، والنتيجة العملية في (SCF) تختلف عن نتيجة الاستغلال في (PCN)، لكون النتيجة العملية لا تحتوي على الأعباء المالية والإيرادات المالية، باعتبار أنهما يدخلان في حساب النتيجة المالية؛

- يعتمد حسابات النتائج وفق (SCF) على دورة الاستغلال ذات المفهوم الواسع، وهذا ما يفسر إدراج كل من إعانات الاستغلال، وفائض (خسارة) قيمة خروج التثبيتات ضمن دورة الاستغلال العادية بعدما كانتا تدرجان سابقا ضمن الدورة خارج الاستغلال؛

¹ - منور أوسرير، محمد مجر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حسابات النتائج"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 17 و18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 6.

- يتم فرض الضريبة على أساس النتيجة العادية، وليس على أساس النتيجة الإجمالية للدورة، والتي تتضمن النتيجة غير العادية، وهذا يختلف عن (PCN)، بحيث تفرض الضريبة على مجموع نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

تجدر الإشارة إلى أن (SCF) يسمح بعرض النتيجة غير العادية من إيرادات وأعباء ناجمة عن أحداث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي، كحالة نزع الملكية أو حالة كارثة طبيعة غير متوقعة، بينما المعيار (IAS 01) لا يسمح بذلك.

3- جدول سيولة الخزينة: يعتبر جدول سيولة الخزينة من الجداول الجديدة التي أتى بها (SCF) نظراً لأهميته؛ ذلك أن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل ما يحدث في الشركة خلال فترة ما، بل تعطي صورة ملتقط في تاريخ محدد، وبالتالي فالمحلل المالي يمكن أن يخطئ في تحليله عندما يعتمد على الميزانية فقط، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له¹، لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستخدمي القوائم المالية على قدرة الشركة على توليد أموال الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمالاتها.

يتم تقسيم جدول سيولة الخزينة تبعاً لأنشطة الشركة إلى تدفقات ناشئة من الأنشطة العملية التشغيلية)، وتدفقات ناشئة من الأنشطة الاستثمارية، وأخرى من الأنشطة التمويلية، ولقد حدد (SCF) طريقتين لعرضه هما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، مع تفضيل الطريقة المباشرة، وهذا جاء مطابق لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (IAS 07)، وجدول سيولة الخزينة يضيف عمودين عمود للملاحظات، والعمود الآخر لرصيد السنة (N-1).

4- جدول تغير الأموال الخاصة: جدول تغير الأموال الخاصة يمثل تحليلاً لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال السنة المالية، ولقد اعتبره (SCF) أحد القوائم المالية، على عكس (PCN) الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة الأموال الخاصة، كما أن مضمونه يختلف كلياً عن ما كان عليه في (PCN)، هذا الأخير يظهر التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الذمة؛ وذلك بإظهار رصيد أول المدة لكل حساب، والحركات التي يتعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد نهاية المدة.

¹ - مختار مسامح، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثالث: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي

ينطوي عن تطبيق النظام المحاسبي المالي العديد من الآثار التي مست الشركات، والنظام الضريبي، ومهنة المراجعة الخارجية، إضافة إلى المؤسسات المالية والتعليم المحاسبي.

الفرع الأول: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الشركات

حددت المادة الثانية من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الشركات غير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال تحديد سقف لرقم الأعمال وعدد المستخدمين حسب نوع النشاط، والذي يجب أن لا تتجاوز الشركة لكي تكون غير ملزمة، ويمكنها عندها مسك محاسبة مالية مبسطة. أما بالنسبة للشركات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، فقد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009، الذي يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، بالاضافة إلى إصدار التعليمات الوزارية رقم (02) المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

وهنا تكون الشركات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي مجبرة بتكوين محاسبيها حتى يتسنى لها التطبيق الجيد لعملية الانتقال. أما عن المزايا التي يمكن أن تعود على الشركة المطبقة لـ (SCF) فهي كما يلي¹:

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة ملاءمتها ومصداقيتها، وذلك ما يعكس مباشرة على تحسين صورة الشركة لدى المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية؛
- تطوير التنظيم الداخلي للشركة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بإنتاج المعلومات وكذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للشركة؛
- تطوير نظام المعلومات المحاسبية، وتعزيز أهميته في مجال اتخاذ القرار، لما يوفره من معلومات على درجة من التحديث والشفافية؛
- تعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصّل عنها، ونوعيتها وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تحسين تنافسية الشركات خاصة أمام الشركات الأجنبية بفضل الاعتماد على معايير موحدة من أجل تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف لدى الشركات المنافسة؛

¹ - محمود كيش، تطور نظم المعلومات المحاسبية في الجزائر وتأثيرها على حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة المنائية جن جن بجيجيل)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2017، ص 163.

- تسهيل مهام مراقب الحسابات الذي أصبح يستند إلى قواعد ومبادئ واضحة ومحددة؛
- المساهمة في تطوير بورصة الجزائر، والتخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال من هذا السوق.

الفرع الثاني: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتبع النموذج القاري الأوروبي، والذي يتميز بعلاقة وطيدة بين النظامين المحاسبي والجبائي، وبالمقابل نجد معايير المحاسبة الدولية التي لا تمنح أي مجال لتأثير الأنظمة الجبائية على القواعد المحاسبية لضمان العرض العادل للقوائم المالية، وباعتماد الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن الشركات مطالبة بعرض قوائم مالية غير مشوهة بالاعتبارات الجبائية لضمان الصورة الصادقة، وفي ذات الوقت هي مطالبة بتحديد الوعاء الضريبي¹.

بالتالي فإن الفصل بين المحاسبة والجبائية يتطلب بالضرورة تغييرات كبيرة في النصوص الجبائية، بحيث تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية، نتيجة وجود عدة اختلافات بين النظامين، فالنظام المحاسبي المالي يتركز على مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، كما يلي احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، أما النظام الجبائي فيتركز على الشكل القانوني، كما يعمل على تعظيم الإيرادات الضريبية، وعلى هذا الأساس قامت وزارة المالية بمتابعة ودراسة مختلف الآثار الجبائية الناتجة عن تطبيق (SCF) من خلال تشكيل لجنة تعمل مع المجلس الوطني للمحاسبة لتفادي تعميق الهوة بين النظامين، ونتج عن ذلك عدة تغييرات في النظام الجبائي تضمنتها قوانين المالية المختلفة، وخاصة قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وقانون المالية لسنة 2010، وقانون المالية التكميلي لسنة 2010، وقانون المالية لسنة 2014، بحيث تضمنت هذه القوانين ما يلي:

أولاً: قانون المالية التكميلي لسنة 2009

يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، عدة مواد قانونية تهدف إلى تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي، وأهم ما جاء في مواده ما يلي:

1- العقود طويلة الأجل: تنص المادة الرابعة من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المعدلة لأحكام المادة (140) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي: " إن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود طويلة المدة المتعلقة بإنجاز المواد، أو الخدمات، أو مجموعة من المواد أو مجموعة من الخدمات، والتي تمتد تنفيذها على

¹ - رشيد سفاحلو، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2016/2017، ص 141.

الأقل بمرحلتين محاسبتين أو سنوات مالية والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق المستقلة من طرف الشركة في هذا المجال.¹ "، وعليه فإن التشريع الجبائي تبني فقط طريقة التسبيق المستقلة (التقدم في الأشغال) لأنها أكثر ملاءمة لتحديد الوعاء الضريبيين بخلاف النظام المحاسبي المالي الذي يعترف بطريقتين، وهما طريقة التقدم في الأشغال وطريقة الإتمام.

2- الاهتلاكات: تنص المادة الخامسة من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والمعدلة لأحكام المادة (141) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " يمكن تقييد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا يتجاوز مبلغها (30.000) دج خارج الرسوم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتصلة بها²، ونلاحظ أن هذه المادة جاءت موافقة للمادة (4-121) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، إلا أن المادة (4-121) لم تحدد بشكل دقيق مبلغ العناصر ذات القيمة المنخفضة التي تسجل كأعباء تخصم من الدورة المالية المتعلقة بها.

3- المؤونات: تنص المادة الخامسة المعدلة والمتممة لأحكام المادة (141) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " الأرصدة المشككة لغرض مواجهة تكاليف، أو خسائر القيم في حساب المخزونات، أو غير المبينة بوضوح، والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية وتبينها في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة (152)³

التعريف الجديد للمؤونات يؤدي الى استبعاد مؤونات الخسائر المستقبلية والتصليلات الكبرى، وتبقى فقط المؤونات التي تشكل التزامات حالية للشركة في نهاية الدورة، وهذا يتوافق مع المادتين (1-125) و(125-2) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

4- تغليب القاعدة الجبائية: حسب المادة السادسة من القانون التكميلي لسنة 2009، " يجب على الشركات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة.⁴ "، حسب هذه المادة فإن الإدارة الجبائية تقبل بكل قواعد النظام المحاسبي المالي شريطة عدم تعارضها مع القوانين الجبائية، وفي حالة وجود تعارض بين القاعدتين فالأولوية لتطبيق القواعد الجبائية.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر 26 جويلية 2009، المادة 04.

² - المرجع نفسه، المادة 05.

³ - المرجع نفسه، المادة 05.

⁴ - المرجع نفسه، المادة 06.

5- إعادة تقييم الأصول: تنص المادة العاشرة المعدلة والمتممة لأحكام المادتين (185، 186) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي " يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم الثببتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس سنوات، كما يتم تقييم فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة.¹ " يلاحظ هنا أن المشرع لم يعف فائض القيمة الناتج عن عملية إعادة التقييم من الضريبة وإنما أجل ضم هذا الفائض إلى الربح الخاضع إلى غاية السنة الخامسة كحد أقصى، وبذلك يسمح للشركات من الاستفادة من فائض مخصصات الاهتلاكات الناتجة عن عملية التقييم من أجل تخفيض الربح وتخفيض عبء الضريبة.

ثانيا: قانون المالية لسنة 2010:

يتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدة مواد قانونية تهدف إلى تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي، وأهم هذه المواد تشمل ما يلي:

1- إعانات التجهيز والاستغلال: تنص المادة التاسعة المتممة لأحكام المادة (144) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: " تدخل إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية لتحصيلها.² " وهنا ربط المشرع إعانات الاستغلال، والتوازن بالنتيجة أي تضاف للربح وقت الحصول عليها، وبذلك تكون خاضعة للضريبة، خلافا للنظام المحاسبي المالي، والذي ربطها بالنتيجة وقت استلام الاشعار.

2- العجز المالي: تنص المادة العاشرة المعدلة لأحكام المادة (147) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: " في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.³ " وهنا تم تخفيض المدة من خمس سنوات إلى أربع سنوات قصد التحكم أكثر في النتيجة الجبائية.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر 26 جويلية 2009، مرجع سابق، المادة 10.

² - الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادر في 31 ديسمبر 2009، المادة 09.

³ - المرجع نفسه، المادة 10.

ثالثا: قانون المالية التكميلي لسنة 2010

نلاحظ أن المشرع قد أجل تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي فيما يخص الإيجار التمويلي إلى غاية 31 ديسمبر 2012، وذلك بموجب المادة (27) من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، " يستمر المقرض بصورة استثنائية وفي إطار عمليات القرض الإيجاري في اعتبار المقرض المؤجر من الناحية الجبائية يتوفر على الملكية القانونية للملك المستأجر ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في ممارسة اهتلاك هذا الملك...¹".

رابعا: قانون المالية لسنة 2014

نلاحظ أن المشرع قد تراجع عن قبول المعالجة المحاسبية لعمليات القرض الإيجاري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، فلقد نصت المادة (53) من قانون المالية لسنة 2014، على ما يلي " دون الإخلال بالنظام المحاسبي المالي يعد المؤجر جبائيا مالكا للعين المؤجرة في عمليات الاعتماد الإيجاري التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية وشركات القرض الإيجاري، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت، ويبقى عليه الاهتلاك الجبائي على أساس الاهتلاك المالي لقرض الإيجاري، وتسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كنتاج، ويعد المستأجر جبائيا مستأجرا للعين المؤجرة، وتسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر كتكلفة."²

بالرغم من الجهود المبذولة من وزارة المالية من خلال مختلف قوانين المالية للتقليل من الاختلافات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومحاولة تكييف النظام الجبائي معه، إلا أن هناك العديد من النقاط ما زال يشوبها الكثير من الغموض، خاصة حالة تردد المشرع فيما يتعلق بالإيجار التمويلي الذي تم تأجيل تطبيقه إلى غاية 2012، ثم رفضه تماما في قانون المالية لسنة 2014، وأبقى على المعالجة المحاسبية المطبقة قبل دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 10-01، المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادر في 29 أوت 2010، المادة 27.

² - الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 13-08، المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادر في 31 ديسمبر 2013، المادة 53.

الفرع الثالث: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على المراجعة الخارجية

لقد كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي تأثير على مهنة المراجعة سواء تعلق الأمر بإعادة هيكلة المنظمات المهنية، أو إمكانية التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية للمراجعة.

أولاً: إعادة هيكلة المنظمات المهنية

كنتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستند إلى معايير المحاسبة الدولية صدر قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، ويتضمن هذا القانون (84) مادة في (12) فصلا، حيث قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وإعادة تنظيم المنظمات المهنية من خلال حل " المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين" وتم إنشاء ثلاث منظمات مهنية جديدة تشرف على المهنة لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، وهي المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين¹.

لقد مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 91-08 المنظم للمهنة، وذلك من خلال ما يلي:

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية، والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني².

ثم توالى بعد ذلك عملية الإصدار للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة، وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية ولعل أهمها ما يلي³:

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27 جانفي 2011، والمتعلقة أساسا بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر وتوضيح الصلاحيات، إذ تم من خلالها تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

¹ - صالح حميداتو، علاء بوقفة، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، يومي 05 و06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 15.

² - المرجع نفسه، ص 15.

³ - رشيد سفحالو، مرجع سابق، ص 164.

وتنظيمه وتحديد قواعد سيره، وكذا تحديد تشكيلة المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتحديد صلاحيتها وقواعد سيرها، كما تم تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة المحاسبة؛

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16 فيفري 2011، والمتعلقة عموما بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص، وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب.

ثانيا: إمكانية التوجه نحو تبني المعايير الدولية للتدقيق:

بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) عن طريق النظام المحاسبي المالي، بات من الضروري التفكير في تبني المعايير الدولية للتدقيق (ISA)، ف جاء المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011، حاملا لمعايير تقارير محافظ الحسابات المتوافقة مع محتوى أربعة معايير دولية للتدقيق متعلقة بتقرير المدقق وهي: (ISA 700) تكوين رأي وإعداد التقارير، (ISA 705) التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل، (ISA 706) فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل، (ISA 710) المعلومات المقارنة¹.

وهنا ظن الجميع أن الجزائر قررت تطوير معايير محلية للتدقيق متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق، لكن ما يعاب على ذلك طول الفترة المستغرقة في تطوير هذه المعايير، حيث منذ تاريخ صدور المرسوم التنفيذي في 26 ماي 2011 إلى غاية صدور تلك المعايير في القرار المؤرخ في 24 جوان 2013، الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، والذي صدر في الجريدة الرسمية في 30 أبريل 2014، ولاستدراك ما فات من الوقت بات التفكير في تبني المعايير الدولية للتدقيق مباشرة كما هي مع تكييفها للبيئة والقوانين الجزائرية²، ف جاء القرار رقم (002) المؤرخ في 04 فيفري 2016، ليتضمن أربعة معايير جزائرية للتدقيق (NAA 210- NAA 505) (002) المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 ليتضمن هو الآخر أربعة معايير جزائرية للتدقيق (NAA 300-NAA 500) وهي نفس المعايير الدولية بنفس الاسم والرقم لكل معيار، وأتبعه القرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 ليتضمن هو الآخر أربعة معايير جزائرية للتدقيق (NAA 300-NAA 500).

¹ - رشيد سفحالو، مرجع سابق، ص 230.

² - المرجع نفسه، ص 230.

NAA 510- NAA 700)، ثم تم اصدار أربعة معايير أخرى (NAA 520-NAA 570- NAA 610- NAA 620) وذلك وفقا للقرار رقم (23) المؤرخ في 15 مارس 2017. (أنظر الملحق رقم 2)

وفي ظل تبني الجزائر لمعايير تدقيق دولية وتطوير معايير تدقيق محلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق، لم يتضح بعد هل الجزائر سوف تتبنى كل المعايير الدولية للتدقيق، أم تكتفي بتبني جزء منها، وتطور الجزء الباقي محليا؟

الفرع الرابع: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على البنوك وشركات التأمين

شهد النظام البنكي الجزائري في ظل الاصلاح المحاسبي إحداث تغييرات على آلية عمل وتسجيل الممارسات البنكية بغية التوافق مع الإجراءات الجديدة، وذلك من خلال إصدار النصوص التالية:

أولا: النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

يهدف النظام رقم 09-04 الصادر من بنك الجزائر إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية، والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويقصد بالقواعد المحاسبية هنا المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي¹، وتم ذلك من خلال تسع مواد يتضمنها هذا النظام، بالإضافة إلى ملحق يوضح مدونة الحسابات المستعملة وشرح لمحتوياتها.

ثانيا: النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

يهدف النظام رقم 09-05 الصادر من بنك الجزائر إلى تحديد شروط إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية²، وذلك من خلال (11) مادة، بالإضافة إلى ملحق يتضمن نماذج، ومحتويات القوائم المالية، هذه الأخيرة تتمثل في الميزانية، وخارج الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفق الخزينة، وجدول تغيير الأموال الخاصة، والملحق.

¹ - الجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04، المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 29 ديسمبر 2009، المادة 01.

² - الجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 29 ديسمبر 2009، المادة 01.

ثالثا: نظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية

يهدف النظام رقم 09-08 الصادر من بنك الجزائر إلى تحديد قواعد التقييم، والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية، ويحتوي هذا النظام على (29) مادة تتضمن تعريفات لمختلف الأدوات المالية، وأنواعها، وتصنيفاتها، وكيفية تسجيلها المحاسبي الأولي، وطرق تقييمها بعد ذلك، والقواعد المحاسبية عند التنازل عنها. أما فيما يتعلق بشركات التأمين فقد تم إصدار الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، المتضمن مدونة وقواعد سير الحسابات، وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين، هذا الإشعار يهدف إلى تحديد مخطط الحسابات والقوائم المالية والقواعد المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث يحتوي الإشعار على خمسة مواد وملحق¹.

الفرع الخامس: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على التعليم المحاسبي

مع بداية التسعينات عرفت برامج التعليم الجامعي بعض الإصلاحات من خلال الإجراءات التي أدخلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بفصل تخصص المالية عن المحاسبة، وبهذا شهد التعليم المحاسبي في الجزائر ميلاد أول شهادة ليسانس محاسبة، ومع هذه التحولات عرفت البرامج بعض التعديلات تتمثل أساسا في فصل بعض المقاييس المحاسبية، وإدخال مقاييس جديدة أهمها نظرية المحاسبة، ومع دخول الإصلاحات المحاسبية في الجزائر مرحلة التطبيق كان لابد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعديل برامج التدريس المحاسبي، حيث أرسلت الوزارة في 17 نوفمبر 2009، مراسلة بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي، مرفقة بتعليمات وزارة المالية رقم (02) الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، المتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي اعتبرت حسب مراسلة الوزارة وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي الاسترشاد بها من قبل الأساتذة، كما أوصت المراسلة بأن يولي مسؤولو الكليات المعنية اهتمام كبير أثناء تقديم وتقييم عروض التكوين أن تتضمن هذه الأخيرة المستجدات التي طرأت على النظام المحاسبي المالي، ومع هذا لم تتضمن هذه المراسلة أية إشارة لمحتوى برامج التدريس الجديدة، أو أية دعوة لعقد لقاءات، أو دورات تكوينية لضمان تحديد هذه البرامج، وتجانس طرق التدريس في مختلف الجامعات،

¹ -Conseil National de la Comptabilité, Avis N° 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Alger, 2011, article 1.

واستعراض ومناقشة المشاكل التي قد تواجه العملية التعليمية خلال هذه المرحلة الانتقالية¹، ويتم حاليا تدريس مجموعة من المقاييس تتعلق بالممارسة المحاسبية الوطنية (المحاسبة المالية، والمحاسبة المعقدة، ومحاسبة الشركات، والجباية،... الخ) ومقاييس أخرى تتعلق بالممارسة المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية، معايير المراجعة الدولية، الأنظمة المحاسبية المقارنة، النظم الضريبية الدولية،... الخ).

المطلب الرابع: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

بالرغم من مرور عشر سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي إلا أن هناك صعوبات تحول دون التطبيق الفعلي لمضمون هذا النظام، وسيتم ذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

الفرع الأول: صعوبة حساب بعض القيم المطلوبة في النظام المحاسبي المالي

تكمن صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في حساب بعض القيم نجد من بينها:

أولا: إشكالية حساب منحة الذهاب للتقاعد وفق النظام المحاسبي المالي

تنص المادة (136-2) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، على ما يلي " يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الشركة في مجال المعاش، وتكميلات التقاعد، وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، أو منافع مماثلة...²، ففي السابق لم تكن الشركات تعترف بالمزايا طويلة الأجل (معاشات التقاعد، ومزايا التقاعد الأخرى) كدين في خصوم الميزانية، وإنما كان يقتصر تسجيلها في دفع مساهمات إلى وحدة منفصلة لتغطية هذه المزايا.

كما تنص المادة على " تحدد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات الشركة حيال المستخدمين لديها باستعمال فرضيات حسابية وطرق حسابية ملائمة.³ " فطريقة تقييم منحة الذهاب للتقاعد وفقا لخطة الخدمات المحددة يتطلب وجود افتراضات تنبؤية لقياس الالتزام (في الميزانية)، والأعباء (في حسابات النتائج)، وهناك احتمال أن تظهر أرباح وخسائر تنبؤية، علاوة على ذلك يتم قياس الالتزامات على أساس مخصوم (مستحدث) لأنه يمكن تسويتها بعد عدة سنوات من قيام المستخدمين بتقديم خدماتهم.

¹ - زوينة بن فرج، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريج، المجلد الرابع، العدد الأول، 2017، ص 132

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادة 132-2.

³ - المرجع نفسه، المادة 132-2.

تمثل الافتراضات التنبؤية في الافتراضات الديمغرافية والافتراضات المالية، فالافتراضات الديمغرافية متعلقة بالخصائص المستقبلية للمستخدمين السابقين والحاليين وتتمثل في الوفيات أثناء العمل، دوران المستخدمين، والعجز، والتقاعد المبكر، ونسبة الأعضاء المنتسبين للخطة الذين لهم الحق في الحصول على هذه المزايا ومعدلات المطالبات بموجب خطة طبية. أما الافتراضات المالية فهي متعلقة بنسبة التحيين (معدل الاستحداث)، والمستويات المستقبلية للرواتب ومزايا المستخدمين، والمعدل المتوقع للعائد على أصول الخطة¹.

وهنا يجب وضع الافتراضات المالية استنادا إلى توقعات السوق في تاريخ اختتام الدورة التي يتم فيها وضع هذه الالتزامات، كما أنه يتم تحديد نسبة التحيين للالتزامات بموجب استحقاقات ما بعد التوظيف بالرجوع إلى معدلات السوق في تاريخ اختتام الدورة، على أساس سندات الشركة من الفئة الأولى، أما في الدول التي تكون فيها نوع من السوق غير نشطة (في تاريخ اختتام الدورة) فيأخذ بمعدل السندات التي تطرحها الدولة².

على هذا الأساس فإن حساب منحة الذهاب إلى التقاعد يتطلب بورصة نشطة، خاصة فيما يتعلق تحديد الافتراضات المالية، وكون بورصة لا ترقى إلى هذا المستوى، بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغييرات في الافتراضات الديموغرافية التي تؤدي بالضرورة إلى تغيير التقديرات، مما يجعل الأمر أكثر تعقيدا، وبالتالي فإنه من الصعوبة حساب هذه المنحة في ظل هذه الظروف.

ثانيا: اشكالية تطبيق طريقة التقدم في الأشغال أو طريقة الإتمام في العقود طويلة الأجل

إن طريقة معالجة العقود طويلة الأجل التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي يجبر الشركات الجزائرية التي تعمل في مجال البناء والأشغال العمومية على تطبيق المحاسبة التحليلية حتى تستطيع المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي سواء كانت تطبق طريقة التقدم في الأشغال أو طريقة الإتمام، فالمعيار المحاسبي الدولي (IAS 11) العقود طويلة الأجل ينص على أن مجمل تكاليف مشاريع البناء والأشغال العمومية يجب أن تحمل وتوزع بطريقة سليمة، وذات أساس منطقي، بالإضافة إلى أن اعتماد إحدى الطريقتين لا يمكن القيام بها دون وجود أنظمة خاصة بمحاسبة التكاليف داخل الشركة تعمل على إعداد الموازنات التقديرية لتحديد إجمالي نواتج العقد وإجمالي تكاليف العقد³.

¹ - أمين بن سعيد، عبد الحميد حسياني، نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، المجلد السابع، العدد الأول، 2018، ص 65.

² - المرجع نفسه، ص 65.

³ - المرجع نفسه، ص 73، 74. بتصرف.

بالرغم من أن المشرع ألزم الشركات امتلاك نظام للمحاسبة التحليلية طبقا للمادة الثامنة من قانون المالية لسنة 2017¹، غير أن الهدف من هذا النظام ليس حساب التكاليف بدقة وطرق توزيعها بل هو متابعة تحرك المشتريات والمخزونات، وبهذا فإن المشرع يجهل فائدة نظام المحاسبة التحليلية كأداة تسمح بمراقبة التسيير، وكأداة مكتملة للمحاسبة المالية، مما يجعل من الصعوبة معالجة العقود طويلة الأجل.

ثالثا: صعوبة تحديد القيمة العادلة: إن غياب بورصة نشطة يؤدي حتما إلى صعوبة تقييم بعض عناصر الأصول الذي يشترط فيها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، تسجيلها عند الحيازة بالقيمة العادلة مثل الأصول البيولوجية، الأدوات المالية. بالإضافة إلى صعوبة إعادة تقييم التثبيات المادية وبعض الأدوات المالية*، كما أن غياب أسواق خاصة بالعلامات وبراءات الاختراع يجعل من عملية إعادة تقييم هذا النوع من التثبيات غير الملموسة مستحيلا.

تجدر الإشارة إلى أن القيمة العادلة يمكن تحديدها عن طريق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المحصومة، باستعمال معدل الاستحداث، ويتم ذلك من خلال خبراء للتقييم، ويتم مراقبته من قبل مدقق خارجي، وهو ما يؤدي إلى تحمل الشركات تكاليف إضافية.

4- صعوبات أخرى: هناك صعوبات مرتبطة بالاهتلاك منها إمكانية اهتلاك أجزاء الأصل الثابت بشكل منفصل، وإعادة النظر دوريا في كل من طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، وما ينجر عن ذلك من تعديلات، كما تجد الشركات صعوبة في التمييز بين مصاريف البحث التي يجب أن تسجل ضمن الأعباء ومصاريف التطوير التي تسجل ضمن التثبيات (الحساب 203 مصاريف التطوير القابلة للتثبيات)، حيث تكمن الصعوبة في معرفة تاريخ بداية ونهاية كل مرحلة، وفي صعوبة تمييز المشاريع التي يمكن أن تدخل ضمن مرحلة البحث والمشاريع التي تدخل ضمن مرحلة التطوير².

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016، المادة 08.

* هي كل الأدوات المالية باستثناء الأصول المالية التي يعرف تاريخ استحقاقها كالاقتراضات والحقوق الأخرى والتوظيفات المخازنة حتى تاريخ استحقاقها الطويل المدى تسجل عند نهاية السنة المالية بالتكلفة المهلكة، والتي تمثل المبلغ المقيم بما الأداة المالية عند تسجيلها الأولي مطروحا منها التسديدات وكل تخفيض بسبب تدهور القيمة.

² - عبد القادر بكيجل، مرجع سابق، ص 97.

الفرع الثاني: الخروج عن مبدأ الحيطة والحذر

ينطوي النظام المحاسبي المالي على بعض التناقضات، والتي تضع القائم على اعداد القوائم المالية في حيرة، فنجد مثلا بعض الأدوات المالية (القيم المنقولة ومشتقاتها) تقيمها الشركة في نهاية الدورة بالقيمة العادلة، فإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية يتم إثبات الفرق وتسجيله محاسبيا كعبء (الحساب 665 فارق التقييم عن الأصول المالية- نواقص القيمة)، أو كإيراد (الحساب 765 فارق التقييم عن الأصول المالية- فوائض القيمة) رغم عدم تحققه، وهو ما يعتبر خروجاً عن مبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على عدم تسجيل الإيرادات إلا إذا حدثت فعلاً، وتكمن الصعوبة في حالة زيادة قيمة هذا النوع من الأدوات المالية في نهاية الدورة، فتسجل الزيادة كفائض ضمن الإيرادات، وتضاف إلى النتيجة رغم عدم تحققها، ويمكن أن تنخفض قيمته في بداية السنة الموالية، ويصبح الربح المسجل وهمياً، لكن ينجر عنه عبء ضريبي، وإمكانية توزيع أرباح، وهو ما يؤثر بدوره على الوضعية المالية¹.

الفرع الثالث: عدم توافق النظام الجبائي مع النظام المحاسبي المالي في بعض المعالجات المحاسبية

بالرغم من الاصلاحات التي تمت على مستوى النظام الجبائي لمواكبة المستجدات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي إلا أن الكثير من المعالجات المحاسبية بقيت مرفوضة من قبل النظام الجبائي، ولعل أهمها المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي (تم تناولها في المطلب السابق) إضافة إلى ما يلي:

1- تكاليف الاقتراض: ينص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، في مادته (126-3) على أن تكاليف الاقتراض هي عبارة عن الفوائد والتكاليف الأخرى المتكبدة من قبل الشركة نتيجة اقتراض الأموال من الغير، ويتم إدراجها في الحسابات كأعباء مالية، لكن في حالة اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل من خلال الأموال المقترضة، فهنا يتم دمج تكلفة القروض في تكلفة الأصل؛ أي يتم رسملته* باستخدام معدل الرسملة. إلا أن القانون الجبائي لا يأخذ هذه المعالجة بعين الاعتبار، ويعتبر هذه التكلفة كأعباء مالية فقط.

2- مصاريف البحث والتطوير: حسب النظام المحاسبي المالي، مصاريف البحث عند تحملها يتم تسجيلها محاسبيا ضمن الأعباء، أما مصاريف التطوير والتي تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية من خلال تحسين

¹ - عبد القادر بكيحل، مرجع سابق، ص 98.

* رسملة تكلفة القرض: تُعد تكاليف الاقتراض جزء من تكلفة الأصل إذ تضاف إليها باستخدام معدل الرسملة على قيمة اقتناء الأصل، أو إنشائه، أو إنتاجه، والذي يحتاج فترة زمنية طويلة (أكثر من 12 شهراً) لإعداده للأغراض المرجوة منه سواء أكانت للبيع أو الاستعمال.

أداء الأصل، ويمكن تحديد قيمتها بشكل موثوق به، فتسجل ضمن الأصول الثابتة المعنوية، ويؤثر ذلك على الوعاء الخاضع للضريبة، فمصاريف البحث تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة، بينما مصاريف التطوير تؤثر عليه من خلال مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة السنوية، لكن حسب النظام الجبائي فإن مصاريف البحث والتطوير يتم اعتبارها أعباء قابلة للخصم بمجرد تحملها.

3- الاهتلاكات: تحسب مدة الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي على أساس مدة الانتفاع؛ أي المدة التي تقرر فيها الشركة الانتفاع بالأصل ابتداء من تاريخ الاستغلال وليس تاريخ الحيازة، على أن لا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي (20 سنة)¹، أما الإدارة الجبائية فإنها تعتمد على مدة وحياة الأصل في الواقع وتحدد هذه المدة عن طريق تعليمات ومدكرات داخلية مثل المركبات (5 سنوات)، البنايات (20 سنة)...، وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف بين مخصصات الإهلاك المحاسبي والجبائي².

أما عن طرق الاهتلاك فالمادة الثامنة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تنص على ما يلي: " يحسب الاهتلاك المالي للتثبيات حسب النظام الخطي، غير أنه بإمكان المكلفين بالضريبة أن يبقوا ضمن الشروط المحددة في المادة (174) (الفقرتين 2 و3) الاهتلاك التنازلي أو الاهتلاك التصاعدي³. " حيث أن النظام الجبائي يستثني طريقة الاهتلاك حسب وحدات الإنتاج. هذه الطريقة معتمدة في النظام المحاسبي المالي.

أما بالنسبة عن مراجعة الاهتلاك فالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، في مادته (8-121) يؤكد على ضرورة مراجعة الاهتلاك بصفة دورية، من خلال مراجعة طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، أما في النظام الجبائي فلا يمكن القيام بذلك.

من خلال عرض أهم الصعوبات التي تقف عائقا أمام تطبيق النظام المحاسبي المالي اتضح بأن أغلبها قد مست أهم المستجدات التي جاء بها هذا النظام.

¹ - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم، والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، مرجع سابق، المادة 7-121 والمادة 13-121.

² - نبيل قطاف، بشير بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد السادس، 2015، ص 152.

³ - الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، مرجع سابق، المادة 05.

خلاصة:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي خطوة هامة انتهجتها الجزائر بهدف تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي من خلال اعتماد معايير المحاسبة الدولية، فهذا النظام يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية فهو يعمل على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحاليين والمستقبليين بخصوص الحصول على معلومات مالية دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات وكفيلة بإجراء المقارنات لاتخاذ القرارات.

إن النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته فلسفة جديدة تغاير تماما لما كان معمولا به سابقا، بحيث أصبحت الممارسة المحاسبية تعتمد على نظرة اقتصادية ومالية للتعاملات والأحداث التي تقوم بها الشركة، وليس وفق النظرة القانونية كما كان عليه الأمر سابقا، وذلك تطبيقا للمبدأ المحاسبي الجديد المتمثل في تغليب الواقع الاقتصادية على الشكل القانوني، كما يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالفروض والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، والخصائص النوعية للمعلومة المالية، فوجود إطار تصوري يعتمد عليه المحاسب في اعداد القوائم المالية يجد من اجتهاداتهم الشخصية.

لقد واكب تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة تغييرات كان أهمها تغييرات في النظام الجبائي تضمنتها قوانين المالية المختلفة بهدف تكيف النظام الجبائي مع قواعد النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من الجهود المبذولة للتقليل من الاختلافات الناتجة بين النظامين إلا أن هناك العديد من النقاط ما زال يشوبها الكثير من الغموض، بالإضافة إلى تغييرات مست المنظمات المهنية من خلال اصدار القانون رقم 10-01 حيث قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وإعادة تنظيم المنظمات المهنية، إضافة إلى ذلك، هناك خطوة هامة الى تبني معايير التدقيق الدولية.

بالرغم من مرور عشر سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تزال هناك صعوبات تحول دون التطبيق الفعلي لمضمون هذا النظام، كصعوبة حساب بعض القيم المطلوبة خاصة في ظل عدم وجود بورصة نشطة، ووجود اختلافات بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي خاصة في ظل مبدأ تغليب القاعدة الجبائية مما يجعل بعض المعالجات المحاسبية مرفوضة كالايجار التمويلي، تكاليف الاقتراض... الخ.

الفصل الثالث:

ازعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي
على مقومات المناخ الاستثماري

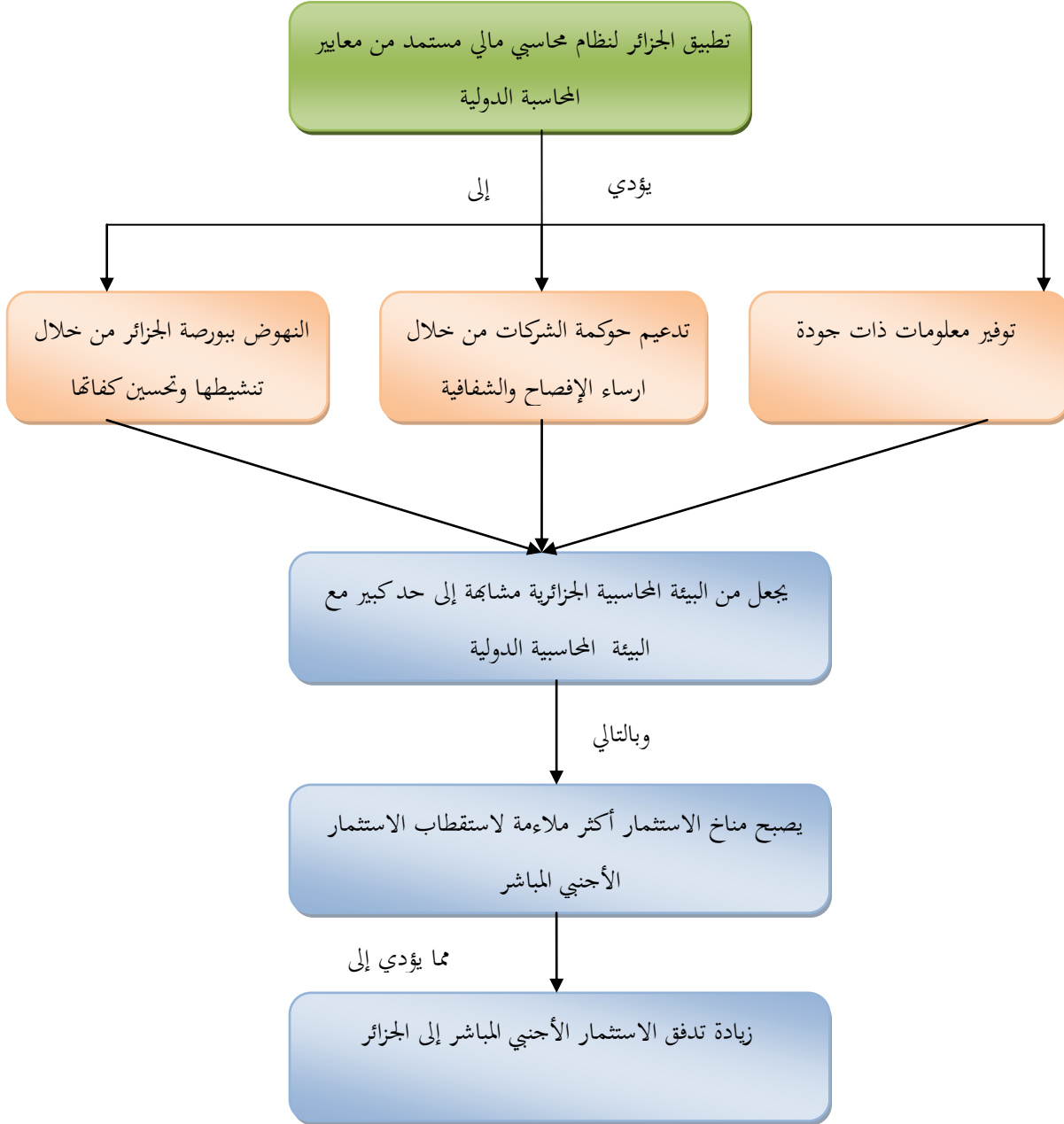
تمهيد:

على غرار العديد من الدول عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي يستند على معايير المحاسبة الدولية، أملا في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها جذب المستثمر الأجنبي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، فالنظام المحاسبي المالي يعد كأحد الأساليب التي تسهل المعاملات الدولية، وخاصة مهام المستثمر الأجنبي المباشر الذي يقف مع اختلاف الطرق المحاسبية كحجر عثرة أمامه، ووجود صعوبة في التأقلم والتعامل مع المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير لا يفيد المستثمرين، ولا المقرضين بقدر ما يفيد مصلحة الضرائب، ويلبي حاجيات المحاسبة الوطنية.

وبهذا جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر للعمل على توفيق البيئة الاقتصادية والمحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى توفيق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة المحاسبية الدولية بما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومحاولة جذب المستثمر الأجنبي المباشر؛ من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، باعتبار معايير المحاسبة الدولية عنصرا هاما من البنية التحتية المؤسسية التي تؤثر بشكل كبير على معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري توضيح العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن هناك علاقة غير مباشرة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة، حيث أن تطبيق هذا النظام يعمل على توفير بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، والتي تشمل ما يلي:

- توفير معلومات ذات جودة؛
 - تدعيم حوكمة الشركات من خلال ارساء الإفصاح والشفافية؛
 - النهوض ببورصة الجزائر من خلال تنشيطها وتحسين كفاءتها.
- على أساس ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:
- المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية؛
 - المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات؛
 - المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر.

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية

تناول هذا المبحث جانبا مهما من الدور الذي تقوم به المحاسبة في توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فالمعلومة المحاسبية أصبحت في الوقت الحاضر ثروة هامة لا تقل أهمية عن الموارد المالية والموارد البشرية المتاحة بل وأكثر من ذلك، فهي تشكل القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات خاصة الاستثمارية منها، وباعتبار المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين هم أكثر المستخدمين لهذه المعلومات، لأنهم الأكثر ارتباطا بالشركة وأكثرهم تحملا للمخاطر، فإن المستثمر الأجنبي يعد واحدا منهم فهو أيضا يحتاج لهذه المعلومات.

على أساس ذلك وباعتبار معايير المحاسبة الدولية المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي، فمن المتوقع أن يكون لهذا النظام آثارا على جودة المعلومات المحاسبية بما يحسن مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر

تتطلب عملية اتخاذ القرار الاستثماري وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية، وبقدر ما يتوفر من جودة في هذه المعلومات بقدر ما يزداد الرشد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا، فهي قرارات تتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وباعتبار القرار الاستثماري قرار استراتيجي فإنه يحتاج إلى دراسة مبنية على أسس علمية تكون فيها المعلومات عموما والمحاسبية خصوصا القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فلقد أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أهمية دور المعلومات الواردة في القوائم المالية " بأن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسة لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها المستثمر الخارجي."¹

تمثل المعلومات المحاسبية موردا هاما لا يقل أهمية عن الموارد المالية والموارد البشرية المتاحة بل وأكثر من ذلك، فالمستثمرون يرون بأن المعلومات المحاسبية أصبحت في الوقت الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال

¹ - صلاح الدين سوام، مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013 / 2014، ص 141.

الأمثل لها يحقق نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا للاستمرار وتطور الشركات، باعتبار هذه المعلومات أداة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات، فالمعلومات المحاسبية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.¹

بالرغم من تعدد أهداف القوائم المالية إلا أن هناك اتفاق عام على أن الهدف الأساسي لها هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة لخدمة المستثمرين الحاليين والمحتملين بالدرجة الأولى²، وعليه فإن رشادة أي قرار استثماري تعتمد على ما توفره القوائم المالية من جودة في المعلومات المحاسبية. يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى دقة المعلومات المحاسبية في عكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة، ومدى قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي، وقدرتها على تحديد قيمة الشركة³، كما يقصد بها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة⁴. أما من وجهة نظر (FASB) المعلومات الجيدة، هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة، ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات يطلق عليها الخصائص النوعية.⁵

يلاحظ من خلال مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية أنها تركز على ضرورة توفر خصائص نوعية تميز هذه المعلومات حتى يمكن أن تؤدي دورها في اتخاذ القرارات استثمارية الرشيدة.

¹ - محمد الخطيب، فؤاد صديقي، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 2.

² - صلاح الدين سولم، مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 150.

³ - عباس حميد يحيى التميمي، علي ناصر ثابت النوري، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 101، 2017، ص 556.

⁴ - عباس مهدي الشيراوي، مرجع سابق، ص 195.

⁵ - عامر محمد سلمان الجنابي، سهباء عبد القادر أحمد، تأثير تقييم الأصول البيولوجية في الشركات الزراعية على جودة المعلومات المحاسبية وفق مدخل القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 53، 2017، ص 335.

على هذا الأساس تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عاملاً ذات صلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر¹، فالمستثمرون الأجانب يفضلون الأسواق التي تتوفر فيها معلومات عالية الجودة، والتي تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم وبتكلفة أقل، ففائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية عبر الحدود معترف بها من قبل الاقتصاديين، حيث وجد كل من (Rossi) و (Volpin) أن حجم عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الأقطار أكثر بكثير في الدول ذات المعايير المحاسبية الأفضل، كما أن الشركات ذات محاسبة جيدة غالباً ما تكون محل استحواذ من قبل المستثمرين الأجانب². ذلك أن عوائد المستحوذ أعلى عندما تتمتع الشركة المستهدفة بجودة معلومات محاسبية أعلى، هذه الأخيرة تسمح بتقييم أكثر دقة للشركة المستهدفة³ هذا من جهة، ومن جهة أخرى الجودة العالية للمعلومات المحاسبية تزيد من كفاءة قرارات تخصيص رأس المال عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المشاركة في المعاملة⁴، فعدم تماثل المعلومات الناتج عن الاختلافات في القوائم المالية يؤثر على الاستثمارات الأجنبية لأنه يؤثر على أداء الشركات في تحديد مكان الاستثمار في الخارج⁵.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، هذه الخصائص تسمح بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، مما تمكن متخذ القرار باختيار البديل الأفضل، وعلى أساس ذلك قام (FASB) عام 1980، بإصدار البيان رقم (02) " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (أكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) في مجال اتخاذ القرار"، بالإضافة إلى ذلك وضع المجلس المحددات التي تحكم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وفيما يلي توضيح لذلك:

¹ - David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilimitchi, **The IFRS Adoption Direct Investments and Migration: Mutual Interdependencies**, Recent Researches in Economics and Management Transformation, University of Economics, Prague, 2011, p 128

²-Charles J.P.Chen, **Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment**, The International Journal of Accounting, University of Illinois, 2014, p3

³ - Maureen F. McNichols, Stephen R. Stubben, **The Role of Target Firms' Accounting Information in Acquisitions**, accounting research conference, university of Alberta, Canada, march 2011, p 22.

⁴ - Charles J.P.Chen, Op.Cit, p 7

⁵- Laura Márquez-Ramos, **The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments**, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association,, Portugal, 23 May, 2008, p 5.

أولاً: الخصائص الأساسية

تشمل الخصائص الأساسية خاصيتين هما الملاءمة والموثوقية.

1- الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياها يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة¹، إضافة إلى أنها تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، والحالية، والمستقبلية، أو تأكيد، أو تصحيح توقعاتهم السابقة²، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضاً توافر خصائص فرعية ثلاث تتمثل فيما يلي:

1-1- التوقيت المناسب: بمعنى ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن إيصال المعلومة في الوقت غير المناسب يفقدها التأثير على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم ينزع عنها الفائدة المرجوة³، وفي العادة يجري نوع من المقايضة بين خاصية التوقيت المناسب من جهة والدقة من جهة أخرى تكون الأفضل فيها لصالح التوقيت المناسب على حساب الدقة⁴.

1-2- القيمة التنبؤية: لكي تكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كما أن خاصية القدرة التنبؤية ليس معناها أن تكون الأرقام المحاسبية في ذاتها تنبؤات عن نتائج الأحداث المستقبلية، وإنما كل ما يقصد بها أنه بالإمكان الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤات اللازمة من قبل متخذ القرار⁵.

1-3- التغذية العكسية: لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات⁶.

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص ص 199، 200.

² - J. F des Robert, F. Méchin, H. Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, France, 2004, p 18.

³ - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، والعرض، والإفصاح)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 333.

⁴ - المرجع نفسه، ص 333.

⁵ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ص 200، 201.

⁶ - المرجع نفسه، ص 200.

2- الموثوقية: عرفها (FASB) في البيان رقم (02) عام 1980، على النحو التالي " الموثوقية هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله¹، ولكي تكون المعلومات ذات موثوقية يجب أن تتصف بما يلي :

2-1- التعبير الصادق: يقصد به مطابقة الأرقام، والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبارة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر، وليس مجرد الشكل² (تغليب الجوهر على الشكل)، أي هل تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلا؟

2-2- القابلية للتحقق: بمعنى أن أي محاسب آخر لو أعاد عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج³، لكن هذه الخاصية لا تضمن لنا أن الطريقة المستخدمة في القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية تعبيراً صادقا⁴.

2-3- الحيادية: إن هذه الخاصية قريبة جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القوائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا⁵، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف، أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى⁶.

ثانيا: الخصائص الثانوية:

هناك خصائص ثانوية لها تأثير مباشر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتشمل ما يلي:

1- القابلية للمقارنة: يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات، سواء بين نتائج الفترات لنفس الوحدة المحاسبية، وهو ما يعرف بالثبات⁷، أو المقارنة بين نتائج الوحدات المحاسبية، المختلفة وهو ما يعرف بالتوحيد،

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 205.

² المرجع نفسه، ص 205.

³ رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 32.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 203.

⁵ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 210.

⁶ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 9.

⁷ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 198.

بالتوحيد، هذه الأخير يعني إتباع نفس الأساليب والطرق في إعداد القوائم المالية من قبل الشركات المختلفة، وذلك سواء في مجال القياس أو في مجال الإفصاح¹.

2- الثبات: يتضمن الثبات تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في الشركة الواحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى، بالإضافة إلى تطبيق نفس المفاهيم، وطرق القياس، والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية، إلا أن هذا الثبات نسبي يسمح بإدخال تغييرات، وتعديلات إذا ما دعت الظروف لذلك، وفي هذا يتطلب مبدأ الإفصاح التام تحديد أثر ذلك بوضوح، حتى يستطيع مستخدمو المعلومات مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم المالية، واتخاذ القرارات².

تجدر الإشارة إلى أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية، والاستفادة منها لا تعتمد فقط على الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها، والمتمثلة في قابليته للفهم، هذه الأخيرة تعتمد أساسا على درجة الوضوح والبساطة في العرض، والإفصاح عن المعلومات من جهة، وعلى مستوى الوعي، والإدراك، والفهم لدى مستخدم تلك المعلومات من جهة أخرى³، وبالتالي تعتبر هذه الخاصية كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها.

ثالثا: القيود المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يوجد قيود رئيسيان على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هما:

1- الموازنة بين التكلفة والعائد: أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات⁴، وبالرغم من أهمية هذا القيد فإن التكاليف والمنافع من الإفصاح ليس ليس من السهل تحديدها وقياسها⁵.

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 334.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 216-218 بتصرف.

³ - كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 297.

⁴ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 11.

⁵ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،

2- الأهمية النسبية: تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية أو مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي¹، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها في الاعتبار، ولكن الأمر يدخل في إطار التقدير الشخصي².

المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في توفير جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عاملاً ذات صلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمرون الأجانب يتجهون إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية قادرة على مدهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ أفضل القرارات في أي مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وجود اختلافات كبيرة بين مختلف الأنظمة المحاسبية المحلية سيؤدي إلى عدم تماثل المعلومات للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي، وبناء على ذلك تحدث عوائق معلوماتية مانعة للاستثمار عبر الحدود³، كما أن ضرورة فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية يمكن أن ينجم عنه تكاليف المعاملات، فالاستثمار بثقة في دولة أجنبية مع قوائم مالية مختلفة يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت، والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية، والطريقة المناسبة للحد من هذه التكلفة المضافة هو اعتماد معايير (IFRS/IAS)⁴.

إن الاعتماد التدريجي لمعايير (IFRS/IAS) في جميع أنحاء العالم يقلل ويزيل من تكاليف الحصول على المعلومات لاتخاذ القرار، حيث تستخدم الشركات نفس نظام معايير القوائم المالية بغض النظر عن موطنها، وبهذه الطريقة فإن معايير (IFRS/IAS) باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة تسهم في حسن سير أسواق رأس المال العالمية، وتشجع تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المعتمدة لها⁵، وهذا ما أعلن عليه المفوض الأوروبي (Mc Creevey) بأن التبنى الواسع لـ (IFRS/IAS) يجب أن يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال، واستثمار أكبر عبر الحدود وبالتالي تعزيز النمو والعمالة في أوروبا⁶، فلقد كان الغرض الرئيسي لاعتماد هذه المعايير في الاتحاد الأوروبي هو تحسين قابلية المقارنة وعلى العموم جودة القوائم المالية مع الهدف النهائي المتمثل في زيادة

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 335.

² - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 47.

³ - David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, Op.Cit, p127

⁴ - جمعة هوام، عمار لمزودة، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية- مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد 34، تشرين الأول، 2014، ص 416.

⁵ - David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, Op.Cit, p 127.

⁶ - Charles J.P.Chen, Op.Cit, p 2.

المعاملات عبر الحدود¹، وعلى أساس ذلك فإنه من الممكن أن يكون للمستثمرين الأوروبيين رد فعل إيجابي نحو تبني (IFRS/IAS) إذا توقع بأن تطبيقها يؤدي إلى معلومات في القوائم المالية ذات جودة أعلى، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة التعاقد مع الجهات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك ستكون أسواق رأس المال الأوروبية أكثر تنافسية على مستوى العالم، وبالتالي ستزداد سيولة الشركات الأوروبية².

كما أشارت إحدى الدراسات على أهمية الممارسات المحاسبية الجيدة كعامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود، وهذا ما أكدته دراسة حول علاقة (IFRS/IAS) بالاستثمار الأجنبي المباشر بروسيا، فلقد أكدت هذه الدراسة على أن أحد العوامل التي تؤثر سلباً على القدرة على جذب رأس المال الأجنبي هو الافتقار إلى مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، حيث بدأت بعض الشركات الروسية تدرك بأن رداءة نوعية قوائمها المالية تجعل من الصعب جذب رأس المال الأجنبي، إضافة إلى صعوبة اقتراض الأموال دولياً، أو وضع أسهمها في البورصات الأجنبية، فقوائمها المالية الحالية لا تلبى احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين على حد سواء، نتيجة لذلك فقد أدرك بعض المديرين التنفيذيين لهذه الشركات ضرورة إعداد قوائم مالية تستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، ذلك أن أحد الأسباب في تردد المستثمرين الدوليين في وضع الكثير من الثقة في معايير المحاسبة الروسية هو عدم الالمام بها، بينما يشعر المستثمرون بمزيد من الارتياح في قراءة القوائم المالية، التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية³، كون هذه المعايير تحظى بالقبول الدولي، كما أنها تملك خصائص معينة تكون مرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب مقارنة مع معظم معايير المحاسبة الوطنية، وهذه الخصائص تشمل ما يلي:

- تم تصميم (IFRS/IAS) ليعكس الواقع الاقتصادي أكثر من الواقع القانوني، لتعكس المكاسب والخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب، إضافة إلى تقليص قدرة الإدارة على التلاعب بالأحكام بإنشاء احتياطات سرية،

¹ - Henock Louis, Oktay Uktay, **The effect of IFRS on foreign direct investments: Evidence from cross-border acquisitions**, p2, available on: http://www.fox.temple.edu/cms/wp-content/uploads/2012/08/IFRS_4_2012.pdf, date of view: 27/09/2015, 13:30.

² - Laura Márquez-Ramos, Op.Cit, p 4.

³ - Galina G, and Robert W. **The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia**, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, 28-31 May, 2003, p10-12

وإظهار الأرباح، وإخفاء الخسائر¹، مما يجعل حقوق المستثمرين الأجانب تحظى بحماية أفضل، كما أن اتخاذ أفضل القرارات الإدارية التي تعتمد على الواقع الاقتصادي، ستؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال²؛

- اعتماد (IFRS/IAS) يزيل حاجز عدم قابلية المقارنة للقوائم المالية بين الدول، مما يمكن من التخفيف من تكاليف معالجة المعلومات، ويزيد من المعاملات الاقتصادية عبر الحدود³، كما يخفض من عدم تماثل المعلومات بين المستثمر المحلي والأجنبي⁴؛

- الميزة الأساسية لـ (IFRS/IAS) أنه يعد بإنتاج قوائم مالية أكثر دقة، وفي الوقت المناسب، ما يؤدي إلى تقييم أفضل، مع تخفيض المخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب⁵؛

- ادخال مفهوم القيمة العادلة هي واحدة من العوامل الرئيسة التي أثرت على جودة المحاسبة بعد اعتماد (IFRS/IAS) من خلال تأثيرها الإيجابي على خاصية الملاءمة⁶، فاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يجعل تشخيص الوضعية المالية الحقيقية أكثر دقة؛ مما يخلق نوعاً ما من الشفافية، والثقة لدى المستثمرين الأجانب؛

- القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، باعتبار التنبؤ أحد أهم جوانب اتخاذ قرار الاستثمار.

على أساس ذلك فإن التحول إلى معايير (IFRS/IAS) يساهم في اعداد قوائم مالية على درجة عالية من الجودة مما يعزز قدرة أي دولة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فاعتماد هذه المعايير هي وسيلة لتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى توفير معلومات في شكل أكثر فائدة، مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب فيها، فمعايير (IFRS/IAS) تمثل عنصراً محددًا للبنية التحتية المؤسسية وهي مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ -Charles J.P.Chen, Op. Cit, p 10

² - Galina G, and Robert W. Op.Cit, p 4

³ - Charles J.P.Chen, Op. Cit , p 2

⁴ - Ibid, p 7

⁵ - Johanna Forsberg and Johanna Ojala, **Adoption of IFES in the Chinese accounting standards (Effects on accounting quality and economic growth)**, Bachelor thesis , Linnaes University, Sweden, 2014, p15

⁶ - Ibid, p 50

المطلب الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توافرها بجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها، والخصائص النوعية التي أقرها هذا النظام تتمثل في الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح¹، إلا أن شرح هذه الخصائص لم يتم التطرق إليها في صلب فقرات الإطار المفاهيمي، وتم تعريفها في الملحق رقم (03) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الخاص بتعريف المصطلحات كالتالي:

أولاً: الملاءمة*

تكون المعلومة ملائمة عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها، وبإدخال النظام المحاسبي المالي لمفاهيم القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)، وقيمة الإنجاز والقيمة المحينة عند التقييم اللاحق، فإن ذلك يسمح بتقديم قوائم مالية أكثر ملاءمة وتستجيب لتطلعات مستعمليها خاصة ما تعلق بالمستثمرين الحاليين والمحتملين.

ثانياً: المصدقية (الدقة)

تكون المعلومة ذات مصداقية عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق، وهي معلومات يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه، أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة، ويتم تحقيقها من خلال ما يلي:

1- الصورة الصادقة: بمعنى منح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للشركة؛ أي عرض أثر الأحداث، والعمليات، والظروف التي مرت بها الشركة بشكل عادل، وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية، وهذا ما جاء في المادة (19) من المرسوم التنفيذي 08-156.

2- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: تقييد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني، وهذا ما نصت عليه المادة (18) من المرسوم التنفيذي 08-156.

¹ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 08.
* تم الإشارة إلى خاصية الملاءمة بمصطلح الدلالة وذلك في الملحق رقم (03) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المصطلح رقم 72.

3- الحياد: يجب أن تكون المعلومة المحاسبية حيادية، ويجب ألا تكون موضوع انحياز، أو تفضي إلى بيانات مغرضة ونتائج معدة سلفاً.

4- الحيطة والحذر: يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول للشكوك الموجودة إلى المستقبل، والتي من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الشركة أو نتائجها، وهذا ما نصت عليه المادة (14) من المرسوم التنفيذي 08-156.

ثالثاً: قابلية المقارنة

نوعية المعلومة لما يتم إعدادها وعرضها في ظل احترام استمرارية الطرق وتسمح لمستخدميها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الشركات، كما نصت المادة (5.210) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، على توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم لأحد عناصر القوائم المالية، فمن الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمراً ممكناً.

رابعاً: قابلية الفهم (الوضوح)

نوعية معلومة ما عندما يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال، وبالنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يتناول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بل اقتصر على الخصائص النوعية للمعلومة، وبما أن التعليم الوزاري رقم (02) الصادرة 29 أكتوبر 2009، تشير صراحة إلى أن مرجعية النظام المحاسبي المالي هي معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS)، فإن التطبيق الجيد والسليم لهذا النظام سيكون له نفس تأثير (IFRS/IAS) على جودة المعلومات المحاسبية، وعلى أساس ذلك فإنه وبالإضافة للعوامل المشجعة والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب في الجزائر تأتي المعلومة المحاسبية التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي لتدعم تلك العوامل للأسباب التالية¹:

- هذه المعلومة تكون موثوق بها لدى المستثمرين الأجانب، بما أنها أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مما يخفف من عدم تماثل المعلومات بين المستثمر المحلي والأجنبي، مما يجلب شفافية أفضل في القوائم المالية العاملة بالجزائر؛

¹ - عبد القادر بكحيل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 105-108، بتصرف

- تسهل التجميع المحاسبي للشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر من خلال الفروع التابعة لها؛
 - تخفيض تكلفة تحويل وترجمة القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية بالجزائر إلى معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تخفيض تكلفة التجميع عند اعداد الحسابات المجمعة، نظرا لكون المعلومة المقدمة ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة؛
 - تسهيل مراقبة الفروع الموجودة في الجزائر بكل شفافية ومعرفة الوضعية والأداء فيه ومقارنته بالفروع الأخرى وإمكانية وضع الخطط الطويلة على أساس ذلك.
- في الأخير يتضح بأن النظام المحاسبي المالي يوفر بيئة ملائمة من الجانب المحاسبي يعزز قدرة الجزائر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا النظام يوفر جودة القوائم المالية، مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب فيه، كما أنه يجعل التطبيقات المحاسبية متجانسة مما يزيل العقبات المرتبطة بالمحاسبة أمام الشركات الأجنبية عند الاستثمار مما يسهم في تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات

إن أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح المحاسبي، والشفافية، وزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف التي لها مصلحة بالشركة وخاصة المستثمرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد كل من الإفصاح والشفافية الذي يسعى النظام المحاسبي المالي تحقيقه أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، هذه الأخيرة تعد من العوامل الرئيسة التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي لاقت اهتمام الباحثين ليس فقط باعتبارها عاملا رئيسيا يؤثر في نجاح الشركات في الأسواق المالية، بل كعنصر أساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، وذلك لما تحققة من إفصاح أمثل وشفافية في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات

لقد حظيت حوكمة الشركات باهتمام بارز من قبل المنظمات الدولية والاقليمية خصوصا بعد حدوث الأزمات المالية المتكررة، والتي أدت إلى حدوث أزمة ثقة في المعلومات المحاسبية، بسبب انتشار التلاعب والفساد ونقص الإفصاح والشفافية عند إظهار هذه المعلومات، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة في القوائم المالية وتضمن جودتها ومصداقيتها، وذلك من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

أولا: نبذة تاريخية عن نشأة حوكمة الشركات

لم يظهر مفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة إلا بعد الانهيارات التي حدثت في عدد من الشركات العالمية سنة 1997، في جنوب شرق آسيا، وما تلاها من أزمات في روسيا وأمريكا اللاتينية، وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الفضائح المالية والفساد الإداري، وعلى الرغم من الاهتمام الحديث لمفهوم حوكمة الشركات إلا أن ظهورها ارتبط بظهور نظرية الوكالة، والتي كان أهم أسباب وجودها هو الظهور والانتشار السريع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، حيث جاءت دراسة (Berle & Means) في عام 1932، والتي ركزت بشكل أساسي على تناول فصل الملكية عن الإدارة، بحيث تأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين المديرين وملاك الشركة بسبب الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة والصناعة ككل، وفي عام

1937، نشر (Ronald Cose) أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة¹. ليتطرق بعدها كل من (Jensen & Meckling) إلى مشكلة الوكالة، حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة²، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال إيجاد مجموعة من اللوائح والإجراءات الكفيلة بسد الفجوة التي قد تحدث نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات حديثا نسبيا في اللغة العربية، حيث لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (Corporate Governance) حتى عام 2003، بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، وتم اختيار مصطلح "حوكمة الشركات" من بين العديد من المقترحات المطروحة: حكم الشركات، حكمانية الشركات، حوكمة الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة... وغيرها، وقد تم استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما يقابل (Governance) باللغة الإنجليزية³. أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها فهي أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة⁴.

يعود لفظ "الحوكمة" إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية (Good Governor) ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب⁵. بعد ذلك تطور هذا المصطلح كما جاء بمعناه

¹ - أحمد جميل، محمد سفير، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ملتقى وطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، يومي 6 و 7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 4.

² - حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2015، ص 21.

³ - نعيمة بجاوي، حكيمه بوسلمة، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول "المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية"، يومي 04 و 05 ديسمبر 2012، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 13.

⁴ - حسين السيد حسين محمد، أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الفساد المالي والإداري في الخليج العربي، المؤتمر العلمي الثالث "الحاكمية الفساد الإداري والمالي"، يومي 18 و 19 نوفمبر 2014، جامعة إربد، الأردن، ص 354.

⁵ - حسام الدين غضبان، مرجع سابق، ص 15.

باللغة الإنجليزية (Governance) مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا الى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها¹.

أما أهم الهيئات الدولية التي اهتمت بتعريف الحوكمة نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والتي عرفت حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضا أسلوب متابعة الأداء². كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها³. أما المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فقد عرف الحوكمة على أنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد الشركة على نحو مسؤول⁴.

كما تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك عن طريق الاجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من خلال ضمان تطوير الأداء والافصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة⁵. كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم⁶؛ أي أن الحوكمة تعبر عن نظام شامل يتضمن

1 - حسين السيد حسين محمد، مرجع سابق، 354.

2 - مصطفى الحسينان، مدى الزامية الحوكمة على شركات المساهمة وأثرها في ضوء إصدار قانون الشركات الإماراتي الجديد رقم (2) لسنة 2015، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد 41 (1) كانون الثاني، 2017، ص 230.

3 - حسين يريقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 4.

4 - عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 3.

5 - سميرة عطوي، دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، الملتقى الدولي " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 5، 6.

6 - عمار بلعادي، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 5.

مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة داخليا وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل¹. كما تشير حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمن عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال الضوابط والمعايير المحاسبية، ويركز هذا المنظور على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا².

في الأخير نستنتج بأن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية والمحاسبية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى بطريقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتؤدي إلى تحقيق أفضل المنافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

حرصت العديد من المنظمات والهيئات على دراسة مفهوم حوكمة الشركات وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، ونجد منها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وعلى أساس ذلك تعددت مبادئها واختلفت من جهة إلى أخرى إلا أن أسبقها صدورا وأكثرها قبولا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عام 1999، والتي تمت إعادة صياغتها عام 2004، هذه المبادئ تشمل ما يلي³:

1- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ويتحقق ذلك من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ بالاعتبار تأثيره في الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والدوافع التي يحدثها المشاركون فيه، بالإضافة إلى تعزيز

¹ - مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، العدد التاسع، 2013، ص 42.

² - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 19، 20.

³ - سطم صالح حسين، محمود سامي محمود، حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 45، ج1، 2019، ص 231، 232.

أسواق رأس المال وشفافيتها وفعاليتها، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

2- حقوق المساهمين: تمثل حقوق المساهمين في تسجيل الملكية وتحويلها والتصويت في الاجتماعات العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على حصص الأرباح وحقوق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن التغيرات الأساسية في الشركة والإفصاح عن الهيكل والترتيبات الرأسمالية، مما يمكن المساهمين من ممارسة الرقابة.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم المساهمين الصغار والمساهمين الأجانب أي أن يعامل المساهمون الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5- الإفصاح والشفافية: يقصد بهما التزام الشركة بتوفير المعلومات، والسماح بالإطلاع عليها وتوصيلها بصفة دورية إلى جهات الرقابة مثل هيئة سوق رأس المال، بالإضافة إلى التزامها بإيصال تلك المعلومات إلى المساهمين وإلى الجمهور كافة لكي يستفيد منها حتى المستثمرون المحتملون، عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية، والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما ينبغي أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة هذا المجلس من قبل الشركة والمساهمين.

رابعا: أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية، واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، وفيما يلي عرض لأهداف حوكمة الشركات¹:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- تجنب الممارسات المحاسبية المخادعة (المحاسبة الابداعية) بما يضمن تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتفادي حدوث انخيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق رأس المال المحلية والعالمية؛

¹ - مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، مرجع سابق، ص 43.

- تحقيق الشفافية، والإفصاح، والعدالة، وحماية حقوق المساهمين في الشركة، وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى ذلك؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال؛
- فرض الرقابة الجيدة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت من الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

في نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن أهم أهداف حوكمة الشركات هي العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية¹، باعتبار أهم سمات النظام القانوني لحوكمة الشركات يتمثل في أنه وسيلة للرقابة على الشركة، ووسيلة لحماية الشركاء، بالإضافة إلى أنه وسيلة لجذب الاستثمار².

الفرع الثاني: دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعود فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، حيث أن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات بل إن المسألة تشير إلى فقدان المصدقية في النظام الاقتصادي كله، وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات وكأنه يمثل كسبا لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسبا للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، ويعد كسبا لحملة الأسهم

¹ - مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، مرجع سابق، ص 43.

² - مصطفى الحسبان، مرجع سابق، ص 230.

من خلال تعظيم القيمة، وفي المدى الطويل يعد كسبا للاقتصاد الوطني من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظلّه¹.

كما تبرز أهمية حوكمة الشركات في كونها أسلوب لجذب الاستثمار في الشركات وأسواق رأس المال فهي الأسلوب الذي يستطيع من خلاله صغار المساهمين ضمان الحصول على عوائد لاستثماراتهم، كما أن الحوكمة تؤدي إلى زيادة التنافسية خاصة في ظل العولمة وإزالة الحواجز التجارية وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال²، فمفهوم حوكمة الشركات يعد كجزء هام من صناعة القرار الاستثماري ليس فقط بالنسبة لمستثمري المحافظ على الأمد القصير بل الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأمد الطويل، وذلك لكون حوكمة الشركات تركز على قيم الشفافية والإفصاح، والعدالة والمساءلة وإدارة المخاطر. فهي تهدف إلى إيجاد نظم حماية ضد الفساد وسوء الإدارة³، وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها⁴.

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة ترفع من قدرتها التنافسية على المدى الطويل نظرا لتمتعها بالشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، وفي جميع العمليات التي تقوم بها، الشيء الذي سيدعم حتما رصيد الثقة من جانب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومن ثم الاستثمار في هذه

¹ - رضا جاوحدو، عبد الله مايو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم - متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق"، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 5، 6.

² - رامي حسين الغزالي، دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 40.

³ - هشام دغموم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/ IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015، ص 142.

⁴ - خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نورو، دهوك، العراق، العدد (صفر)، 2012، ص 11.

- الشركات، مما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال ويسمح بتحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل¹. وفيما يلي ابراز الدور الذي تؤديه الحوكمة في خلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:
- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة، وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها؛
 - إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة².
 - إعادة الثقة في أعمال الشركة، وفي الاقتصاد الذي يولدها، فهي تهيء الجو لنمو وتعدد شركات المساهمة؛
 - زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، واستقرار سوق رأس المال وانخفاض درجة المخاطر، نتيجة تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية³؛
 - تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق رأس المال العالمية، لاسيما في ظل استحداث أدوات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ من مستثمر رئيس؛
 - تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم الاستقرار لنشاط الشركات العاملة بالاقتصاد؛
 - الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات⁴.
 - حوكمة الشركات تركز على ضرورة توفير المعلومات المحاسبية لكافة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، مما يساعد المساهمين على الرقابة داخل الشركة وبالتالي حماية استثماراتهم فيها، بالإضافة إلى تقييم الأداء الإداري والمالي للشركة مما يسمح لهم بالاتخاذ أفضل القرارات الإدارية والاستثمارية.

¹ - جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 7.

² - جميلة الجزوي، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ص 14، متاح على الموقع (<https://kantakji.com/media/3210/01026.doc>)، تاريخ الاطلاع 2018/04/15، على الساعة 21:30

³ - محمد حازم اسماعيل الغزالي، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الثالث لكلية إدارة الأعمال (الحاكمية والفساد الإداري والمالي)، يومي 18 و19 نوفمبر 2014، جامعة إربد، الأردن، ص 808-810.

⁴ - جمعة هوام، نوال لعشوري، مرجع سابق، ص 7.

المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية

يتوقف نجاح تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية على مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: دور الإفصاح المحاسبي في دعم حوكمة الشركات

إن انهيار الشركات العالمية الكبرى كانت من الأسباب الداعية إلى حوكمة الشركات، فسوء تصرف الإدارات وعدم مراعاة التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة وخاصة الملاك، أدى إلى فقدان الثقة في الإدارات، ومجالس إدارة الشركات في الأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات، لذلك يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلاله إطلاع المالكين عن كل الأمور المتعلقة بالشركة.

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أحد شقي الوظيفة المحاسبية، وهو من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماماً كبيراً وامتداداً في السنوات الأخيرة؛ ذلك أن الحصول على المعلومات المحاسبية أصبح من القضايا الملحة في عالم المال والأعمال، وهذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم مالية تعكس ما وقع في الشركة من أحداث.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة، وكان ذلك في القرن 19، وما نتج عنها من انفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحاييد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، وجاء ذلك لحماية جمهور المستثمرين، وتحقيق المصلحة العامة.

إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقتصرًا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي، وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية، ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار¹، بمعنى تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون،

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 69.

وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد¹. كما يعني الإفصاح المحاسبي شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية².

تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف كبير بين العرض والإفصاح، فالعرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل الذي يتم به تنظيم إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاط الشركة، ومركزها المالي في القوائم المالية بما يسهل مهمة مستخدم هذه القوائم عند تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات العديدة المتعلقة بها، أما الإفصاح فهو إرفاق إيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم؛ وذلك بهدف ألا تكون قوائم الشركة مضللة³.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي، وهذا بدوره أفرز عدة أنواع له من بينها ما يلي:

2-1- الإفصاح حسب كمية المعلومات: ويشمل ما يلي

2-1-1 الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية القوائم المالية، وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك القوائم⁴؛ أي أن المعلومات المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية يمكن أن تجيب على أي تساؤل من جانب مستخدمها⁵، والإفصاح الشامل هنا لا يعني عرض كافة التفاصيل من أحداث، وعمليات، وظروف واجهتها الشركة دون تمييز⁶؛ ذلك أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها مكلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب.

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط1، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 298.

² - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 322.

³ - محمد الشريف توفيق، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، العدد 61، 1989، ص 125.

⁴ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 473.

⁵ - خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2002، ص 145.

⁶ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 473.

2-1-2- الإفصاح العادل: إن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على هدف أخلاقي، وذلك بتطبيق معاملة

متساوية لجميع المستخدمين المحتملين للقوائم المالية¹؛ أي تزويدهم بنفس الكمية من المعلومات، وفي وقت واحد.

2-1-3- الإفصاح الكافي: يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بطريقة لا تكون

فيها القوائم المالية مضللة؛ أي يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومات جوهرية²، كما أن مفهوم

الحد الأدنى هنا غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح.

تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعارض جوهري بين الأنواع الثلاثة للإفصاح، فالإفصاح الكامل لا بد وأن

يكون كافياً وعادلاً، ولهذا يرى وصفني عبد الفتاح أبو المكارم " أنه يمكن الاستغناء عن هذه الأنواع الثلاثة

واستبدالها بالإفصاح الفعال باعتبار أن الفاعلية تستهدف تحقيق أهداف محددة³.

2-2- الإفصاح المحاسبي حسب طبيعة المستثمر: ويشمل ما يلي

2-2-1- الإفصاح الوقائي (التقليدي): هذا النوع من الإفصاح يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة

المحدودة على استخدام المعلومات المحاسبية⁴.

2-2-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يفترض هذا النوع من الإفصاح مستثمراً حصيفاً ذا دراية وإطلاع

واسع، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية⁵.

2-3- الإفصاح حسب درجة الالتزام: ويشمل ما يلي

2-3-1- الإفصاح الإجمالي (المقنن): يقصد بأنه توجد هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير أو الأسس التي

تحكم إعداد القوائم المالية، وكذلك تحدد نوع وكمية المعلومات التي تحوي هذه القوائم⁶، إذ يهدف الإفصاح

الإجمالي إلى تحقيق المصلحة العامة.

¹ - الدون هندريكسن، النظرية المحاسبية، ط 1، تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، 1990، ص ص 766، 767.

² - سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 217.

³ - وصفني عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 42.

⁴ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، مرجع سابق، ص 446.

⁵ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 488.

⁶ - كمال الدين الدهراوي، السيد سرايا محمد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 66.

2-3-2- الإفصاح الاختياري (غير المقنن): يقصد به أن للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لشركاتهم أكثر من غيرهم، لذا لديهم الحافر على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق مصلحة ذاتية، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة¹.

3- أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح إلى ما يلي²:

- وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المدرجة في القوائم المالية لتحديد القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛

- وصف البنود غير المعترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون الممنوحة للآخرين؛

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة الشركة فيما يتعلق بالرهن؛

- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة؛

- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛

- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم.

4- مقومات الإفصاح المحاسبي: لتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي السابقة توجد مجموعة من المقومات التي يجب أن يركز عليها، وهي تشمل ما يلي:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛

- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية؛

- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛

- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

- توقيت الإفصاح عن المعلومات.

¹ -Frederek Choi, Carol Ann Frost, Gary k. Meek, **International Accounting**, 7 edition, New Jersey, United States of America, 2011, p120.

² - أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ج 1، تعريب رياض عبد الله، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 403.

ثانيا: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ حوكمة الشركات، وفي الوقت ذاته ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يسمح بتوفير مستوى من الإفصاح المحاسبي بما يتفق ومعايير الجودة، مما يدل على وجود علاقة متداخلة ومتكاملة بين الحوكمة والإفصاح فكلاهما يعتبران وجهان لعملة واحدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمثل الإفصاح المحاسبي المبدأ الرابط بين باقي مبادئ حوكمة الشركات، مما يسمح بتحقيق ممارسات فعالة لحوكمة الشركات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): علاقة مبدأ الإفصاح المحاسبي مع باقي مبادئ حوكمة الشركات

الحصول على المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة: مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة، الترخيص بإصدار أسهم إضافية، العمليات الاستثنائية، بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.	حقوق المساهمين	مبدأ الإفصاح المحاسبي
ينبغي أن يحصل كافة المستثمرين على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء.	المعاملة المتكافئة للمساهمين	
الحصول على المعلومات اللازمة بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وعلى أساس منتظم لقيامهم بمسؤولياتهم تجاه الشركة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات.	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	
حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة القيام بمسؤولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب	مسؤوليات مجلس الإدارة	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عن المعلومات الواردة مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004.

من خلال الجدول يتضح جليا دور الإفصاح المحاسبي في تدعيم حوكمة الشركات من خلال توفيره للمعلومات المحاسبية لكافة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، فالإفصاح المحاسبي يمنح المساهمين القدرة في الرقابة على الشركة وبالتالي حماية استثماراتهم فيها، بالإضافة إلى تقييم الأداء الإداري والمالي للشركة مما يسمح لهم بالتحاذا أفضل القرارات الإدارية والاستثمارية، كما يسمح الإفصاح المحاسبي على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة والشركة من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال توفيره للمعلومات اللازمة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات.

على هذا الأساس فإن الإفصاح المحاسبي يعمل على الابتعاد عن إخفاء المعلومات السيئة والإفصاح عن أي خطط تعتمد عليها الإدارة في الخطط الاستراتيجية نحو تطوير أداء الشركة باتجاه تعظيم ثروة حملة الأسهم في الأمد الطويل، وحماية حقوق الآخرين من أصحاب المصلحة، وبالتالي التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.

الفرع الثالث: دور الشفافية في دعم حوكمة الشركات

باعتبار الشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات سيتم التطرق إلى ماهية الشفافية والدور الذي تلعبه في تفعيل ممارسات حوكمة الشركات

أولاً: ماهية الشفافية

تعد الشفافية من أهم العوامل التي تزيد من الثقة لدى المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصلحة فيها، والتي تمكنهم من بناء قراراتهم الاستثمارية على أساس معطيات موضوعية بعيدة عن مخاطر الشائعات وعدم التأكد.

1- مفهوم الشفافية:

تعد الشفافية بمفهومها الحديث في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية من المفاهيم التي دخلت اللغة العربية حديثاً، وذلك بعد تأسيس منظمة الشفافية الدولية سنة 1993، من قبل الألماني (Peter Eigen) مع تسعة آخرين من خمسة دول مختلفة، هذه المنظمة تهدف لمحاربة الفساد الإداري والمالي¹. تشير الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة معينة تكون المعلومات المرتبطة بها في ظل الظروف القائمة والقرارات والتصرفات التي يتم اتخاذها من الممكن الوصول إليها، وأن تتميز بالمرئية والقابلية للفهم من كل الأطراف المشاركة²، كما يقصد بالشفافية قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها³.

¹ - صدام محمد محمود الحياي، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2008، ص 121.

² - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 278.

³ - محمد المعتز إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية، مجلة أمراك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد 16، 2015، ص 125.

تختلف الشفافية عن الإفصاح المحاسبي في أن الشفافية تشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بسوق رأس المال، أما الإفصاح فيشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل القرارات معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب¹.

2- أهمية الشفافية: إن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضارين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين، إلا أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب فهي²:

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية؛
 - تقليل درجة التقلب في أسواق رأس المال لضمان الاستقرار المالي؛
 - تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛
 - تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغيير في السياسات المحاسبية؛
 - الحد من الفساد حيث تساعد الشفافية على الحد من انتشار أشكال الفساد المختلفة؛
 - تعزيز المساءلة، كون الشفافية تسهل الوصول إلى المعلومات وتخفض من السرية.
- 3- شروط الشفافية:** هناك عدة شروط يجب توفرها في أية معلومة محاسبية أو إجراء يتصف بالشفافية منها³:
- الوقئية: أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، فلا قيمة للشفافية المتأخرة؛
 - المساءلة: يجب عد الشفافية وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وليس غاية يجب تحقيقها
 - الوضوح: أن تكون شارحة نفسها بنفسها بدون غموض؛
 - أن تكون الشفافية غير مخلة بمبدأ المحافظة على بعض المعلومات وسرية العمل.

¹ - سامي محمد الوقاد، مرجع سابق، ص 202-204.

² - محمد المعتز إبراهيم، مرجع سابق، ص 126، 127.

³ - فيحاء عبد الخالق البكوع وآخرون، دور الإفصاح ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 2009، ص 56، 57.

ثانيا: دور الشفافية المحاسبية في تعزيز حوكمة الشركات

تعتبر الشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات، وفي الوقت ذاته ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يسمح بتوفير مستوى جيد من الشفافية، مما يدل على وجود علاقة متداخلة ومتكاملة بينهما. وتسمح الشفافية بتحقيق ممارسات فعالة لحوكمة الشركات من خلال ما يلي:

- توفير المعلومات لكافة المساهمين بشكل مستمر وفي ذات الوقت، وبالتالي تحقيق المعاملة المتكافئة وضمن حقوق أصحاب المصالح؛
- تحقيق الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات المتمثل في مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره من خلال الكشف عن حالات الفساد ومحاسبة المسؤول عن ذلك؛
- اعتماد الشفافية المحاسبية في النظم المحاسبية ونظم المراجعة من شأنه الحصول على مستوى من الإفصاح المحاسبي على درجة عالية من الجودة والمصداقية.

الفرع الثالث: أهمية معايير المحاسبة الدولية في دعم حوكمة الشركات

إن محتوى الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية يؤكد أن هناك تقاربا بين أهداف وتوجهات المعايير المحاسبية من ناحية، وتوجهات ومتطلبات حوكمة الشركات من ناحية أخرى، ويتجلى ذلك في الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، وذلك من خلال المعلومات المحاسبية المفصّل عنها، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإفصاح بهدف زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وحماية المساهمين وأصحاب المصالح، وهي بذلك تتفق مع جوهر حوكمة الشركات الذي يركز على حماية المساهمين وأصحاب المصالح،¹ ففي ثنايا معايير (IAS/IFRS) كل معيار يتضمن جزءا منفردا عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة الشركات وهو الإفصاح والشفافية، كما أن الاعتماد على الصورة الصادقة والعرض العادل من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية للحد من التلاعب في نتائج الشركات والتقليل من الممارسات الإبداعية، وبالتالي تهيئة البيئة المحاسبية اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة وحماية حقوق المساهمين.²

¹ - محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص ص 178، 179.

² - المرجع نفسه، ص 179.

على أساس ذلك تعتبر معايير المحاسبة الدولية أحد متطلبات تحقيق حوكمة الشركات، حيث نجد مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن معهد التمويل الدولي تضمنت مبدأ خاص بالمحاسبة والذي يجوي مجموعة من الممارسات التي تشكل الأداء الجيد لحوكمة الشركات، ومنها ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية في مجال إعداد القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النماذج المستخدمة في تقييم تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الشركات قد راعت معايير المحاسبة الدولية ضمن المؤشرات المستخدمة في التقييم¹.

وبهذا فإن معايير المحاسبة الدولية أولت اهتماما كبيرا نحو الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات من خلال معايير الإفصاح، والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) عرض القوائم المالية؛ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) قائمة التدفقات النقدية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 08) السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 24) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 29) التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) التقارير المالية المرحلية، والمعيار المحاسبي الدولي (IFRS 07) الأدوات المالية: الإفصاحات، كما تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى.

أما فيما يتعلق دور معايير المحاسبة الدولية في إضفاء الشفافية على القوائم المالية فيظهر ذلك من خلال ما يلي²:

- شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة؛

- شفافية المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات، والأحداث الاقتصادية على وضعية وأداء الشركة؛

- شفافية التقديرات والأحكام الشخصية للإدارة ذات التأثير الجوهري على الشركة؛

- شفافية الحصول على المعلومات؛ أي أن تكون القوائم المالية وما تحتويه من معلومات متاحة أمام جميع المستثمرين دون تمييز، بما يحقق تكافؤ فرص الحصول على المعلومات بين جميع المستثمرين؛

¹ - مسعود صاغور، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة 2، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2013، ص ص 84، 85.

² - عبد القادر بكيجل، النظام المحاسبي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 112، 113.

- الشفافية في مجال هيكل الملكية وحقوق المستثمرين، فالقوائم المالية يجب أن تتضمن إفصاحا كافيا عن أنواع الأسهم، أنواع المستثمرين وأسماء كبار المستثمرين في الأسهم؛

- الشفافية في مجال هيكل وعمليات الإدارة، بحيث يجب أن تتضمن القوائم إفصاح كافيا عن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس، والتفاصيل عن عمل أعضاء مجلس الإدارة، وما تقاضوه من مكافآت، ولا يعني ذلك أن يكون الإفصاح بلا حدود، فهناك أنواع من المعلومات قد يكون الإفصاح عنها من الأمور الضارة بالشركة من حيث تأثيرها السلبي على الوضع التنافسي للشركة في السوق، ومن هذه المعلومات على سبيل المثال، المتعلقة بالتحديدات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وفنون الإنتاج، وفنون تحسين الجودة، ومدخل التسويق وخطط تطوير المنتجات والأسواق الجديدة المستهدفة.

في الأخير يتضح بأن لمعايير المحاسبة الدولية دور في تدعيم حوكمة الشركات، وذلك من خلال إرساء أهم مبادئها المتمثلة في الإفصاح والشفافية، فالمعايير المحاسبية الدولية تسمح بتوفير مستوى جيد من المعلومات الكافية والكاملة والعادلة بما تتوافق ومتطلبات حوكمة الشركات، كما توفر بيئة تتسم بالشفافية، وذلك من بداية شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة إلى غاية شفافية الحصول على المعلومات من طرف جميع المستخدمين.

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة الشركات

سارعت الجزائر إلى تجسيد متطلبات حوكمة الشركات محاولة منها لاصلاح مؤسساتها واقتصادياتها، وذلك من خلال عدة قوانين ولوائح تنظيمية أهمها: قانون النقد والقرض لسنة 1990، الذي رسخ لأهمية إنشاء سوق مالية، وإدخال تعديلات على القانون التجاري، بالاضافة إلى تبني النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: البوادر والجهود المبذولة لحوكمة الشركات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مسايرة الدول السبابة لتطبيق حوكمة الشركات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة الشركات في الجزائر تحت شعار "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر".

أولا: بوادر حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنوع مصادر الدخل، والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، سعت الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية

بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وعلى هذا الأساس بدأت البوادر الموحية بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات الجزائرية، من خلال ما يلي¹:

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع للالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية، والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية، وتعزيز التنافسية، وزيادة تحرير الاقتصاد، وهذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد، وزيادة الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية، ولقد تجسد هذا الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم الدولة والشروع في حوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين شركات القطاع الخاص؛

- عملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، ومن جهة أخرى تأسيس سوق رأس مال يمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة، إضافة إلى تبسيط النظام الضريبي، والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

- اعتماد نظام محاسبي مالي مبني على أساس فلسفة معايير المحاسبة الدولية، والذي تم تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، بهدف معالجة نقائص المخطط المحاسبي الوطني، والتقارب مع الممارسات الدولية؛

- في إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات بالأسهم فقط.

- تمت مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات.

ثانيا: الجهود المبذولة لحوكمة الشركات في الجزائر

في شهر جويلية 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم الشركة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"، كأول توصية وخطوة عملية تتخذ. تلاها بعد ذلك إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل، كما تفاعلت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعمها للمشروع بواسطة قبول رعاية الملف، وتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية

¹ - عبد المجيد قدي، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية : الجزائر نموذجا، ص 6، 7. متاح على (www.kamtakji.com/fight/files/manade/911.doc)، تاريخ الإطلاع: 2019/05/16، على الساعة 10: 20

في فريق العمل، كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية، وبرنامج ميدا لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة¹. وبعد سلسلة من الأعمال التي قادها فريق العمل خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2007، إلى نوفمبر 2008، تم إصدار دليل حوكمة الشركات في الجزائر في 11 مارس 2009، من قبل نادي الحركة والتفكير حول المؤسسة واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر²، ولقد شكلت مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لسنة 2004³، أهم مرجع تم الاستناد إليها في صياغة هذا الدليل، وبناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010، بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، وإعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية⁴.

يعد الالتزام بميثاق الحكم الراشد مسعى حر وتطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال هذه الفرصة من طرف المالكين بالدرجة الأولى لبعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى الداخلي للمؤسسة ودعمها واستدامتها. فميثاق الحكم الراشد موجه بصفة خاصة إلى⁵:

- مجموع الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبوا إلى ديمومة واستمرارية نشاطها، كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي؛
- شركات المساهمة في البورصة، وتلك التي تنهياً لذلك.

يتضمن ميثاق الحكم الراشد جزئين هامين وملاحق، حيث يتضمن الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للشركات اليوم ضروريا في الجزائر، ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس التي يبني عليها الحكم الراشد، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى، علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية والممونون

1 - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، ص 13.

2 - حسين يريقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص 9.

3 - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص 13.

4 - سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، المنتدى الدولي حول "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، يومي 25 و 26 نوفمبر 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 661.

5 - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص 19.

أو الإدارة، ويختم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق¹.

يعد ميثاق الحكم الراشد خطوة هامة في سبيل تحسين بيئة الأعمال الجزائرية، وذلك من خلال العدالة في تحقيق الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في الشركة، مع شفافية في الاتصال بين مختلف المستويات، بالإضافة إلى التحديد الواضح للمسؤوليات، مع مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في الشركة².

الفرع الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة الشركات

إن المتتبع للأحداث المتعلقة بالإصلاح المحاسبي في الجزائر يلاحظ أن تاريخ صدور القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي كان في 25 نوفمبر 2007، وهي نفس السنة التي تبلورت فيها فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"، خلال انعقاد المنتدى الدولي الأول حول "الحكم الراشد للمؤسسات" في جويلية 2007، بالرغم من أن سنة اختيار النظام المحاسبي المالي كان سنة 2001، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تاريخ إصدار ميثاق الحكم الراشد كان في 11 مارس 2009، وهي نفس السنة التي كان مقررا فيها بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا دليل على وجود علاقة متداخلة ومتكاملة بين النظام المحاسبي المالي وميثاق الحكم الراشد، فكلاهما يدعم وجود علاقة متداخلة ومتكاملة بين النظام المحاسبي المالي وقاطع على ضرورة تطبيق ميثاق الحكم الراشد أولا حتى يحقق انتقال سليم وصحيح إلى النظام المحاسبي المالي، من خلال مختلف آلياته المتمثلة في دور مجلس الإدارة في تحديد التنظيم العام لعملية الانتقال، وتحديد التوجهات التي يجب إعطاؤها للإدارات المشرفة على هذه العملية مع القيام بعملية الرقابة عليها للوصول إلى الصورة المالية الصادقة والدقيقة والواضحة للشركة، بالإضافة إلى دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي في تأكيد دقة ونزاهة القوائم المالية، وعلى أنه تم إعدادها وفق الإطار التصوري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي.

تناول ميثاق الحكم الراشد في الجزائر بعض المتطلبات التي تعكس الأبعاد المحاسبية في حوكمة الشركات، إذ تضمن في جزئه الثاني الالتزامات القانونية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، حيث ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية للشركة. أما عن تلك المساهمة في البورصة فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي، وكذا كل

¹ - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

² - ياسمينه عامرة، رباب زارع، مقارنة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات

الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد الثالث، العدد الأول، 2018، ص 124.

المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم الشركة، بالإضافة إلى أنها ملزمة بنشر المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة (كالمؤسسات المالية، الموردون، الزبائن، العمال، الأعضاء المشاركة) في إطار الالتزامات التعاقدية. كما يجب عليها أن تنتج في الوقت المناسب المعلومات المالية كاملة وصحيحة، والتي قد يطلبها الشركاء الماليين بحيث يتنسى اطلاعهم على الفور بكل التغييرات التي قد تؤثر على العلاقات التي فيما بينهم. كما أشار الميثاق إلى أن اعتماد معايير (IAS/IFRS) سوف يجعل من الشركة أكثر شفافية وأكثر إقبالاً للمستثمرين، هذا من جهة.

من جهة أخرى، نصت المادة رقم 10 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها" وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية لها، ومن هنا تظهر العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي، فوجود إطار فعال لحوكمة الشركات سيسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي بكل كفاءة، والنظام المحاسبي المالي بدوره يعمل على توفير قوائم مالية ذات جودة وفي الوقت المناسب لكل الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات لاتخاذ مختلف القرارات.

قبل التطرق إلى أهمية النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات يجب التنويه بأن هذا النظام أعطى أولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) قائمة التدفقات النقدية، وأهم باقي المعايير المرتبطة بالإفصاح حيث تطرق إليهم بشكل جد مختصر في الملاحق. لكن حقيقة أن معايير المحاسبة الدولية هي المرجعية التي يستند عليها النظام المحاسبي المالي يمكننا من الاعتماد عليها في باقي معايير الإفصاح التي تم التطرق إليها بشكل مختصر في هذا النظام.

فيما ما يلي توضيح لأهمية النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات فيما يلي¹:

- توفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للشركة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

¹ - هشام دغوم، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر -دراسة ميدانية استقصائية- مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، العدد العاشر، 2015، ص ص 60، 61.

- تدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للشركة ، وتسهيل عملية مراقبة الحسابات التي يتركز إعدادها على مبادئ محددة بوضوح؛

- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال اعتماد القيمة العادلة في تقييم أصول الشركة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين من ناحية متابعة التطورات الحقيقية المسجلة على أموالهم في الشركة.

في الأخير يتضح بأن لتبني النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف، وكذا توفير مستوى إفصاح يتفق مع متطلبات جودة المعلومات، مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات، وهذا ما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار الإفصاح المحاسبي أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، كما أن توفر مستوى جيد من الشفافية يجعل المستثمرين على درجة عالية من الثقة، والطمأنينة على أموالهم المستثمرة.

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر

تؤدي أسواق رأس المال دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية لما تملكه من عامل جذب لمدخرات الأفراد بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة، وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود سوق رأس مال كفؤة، الأمر الذي يتطلب توفر نظام فعال للمعلومات يساعد المتعاملين في هذه الأسواق على اتخاذ القرار الرشيد، وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لتقديم المعلومات الموثوقة والملائمة، وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية.

باعتبار معايير المحاسبة الدولية المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي فإنه من الضروري إبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا النظام في النهوض ببورصة الجزائر.

المطلب الأول: أهمية سوق رأس المال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تشكل سوق رأس المال ركناً هاماً من أركان هيكل النظام التمويلي في النظم الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الفردي والحرية الاقتصادي فهي تسعى إلى تشجيع الادخار لدى الأفراد وتنميته من أجل تمويل الشركات التي تستثمر في مختلف القطاعات مما يساعد ذلك على نمو الاقتصاد الوطني وتطوره

الفرع الأول: ماهية سوق رأس المال

سوق رأس المال هي السوق التي يتعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل؛ أي التي يزيد أجل استحقاقها عن سنة، سواء كانت هذه الأدوات تعبر عن دين كالسندات أم عن ملكية كأسهم، وسميت سوق رأس المال لكونها السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات لتكوين رأس المال في مشروعاتهم المختلفة¹.

يمكن تقسيم سوق رأس المال إلى أسواق حاضرة وأسواق مستقبلية، فالأسواق الحاضرة هي الأسواق التي يتم فيها تسليم الأوراق المتداولة فوراً أي خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرام الصفقة²، وهذه الأسواق بدورها تضم السوق الأولية والسوق الثانوية، ففي السوق الأولى يتم التعامل فيه بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، لذلك يطلق على السوق الأولى بسوق الإصدار. أما السوق الثانوية يتم فيه تداول الأوراق المالية بعد إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب بها، ويكون التعامل في السوق الثانوية منظماً ويعرف ببورصة الأوراق المالية أو غير منظم

¹ - مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جدة، السعودية، 2010، ص 7.

² - محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي، دار زمزم، عمان، الأردن، 2009، ص 32.

بالتعامل بين الأفراد والبنوك أو سمسرة الأوراق المالية وتسمى هذه المعاملات بالمعاملات على المنضدة، وما يميز السوق المنظمة على السوق غير منظمة كون الأولى لها مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون بالبيع والشراء للأوراق المالية المسجلة بتلك السوق، كما تدار بواسطة لجنة البورصة الذي يتم اختياره من قبل أعضاء السوق. أما السوق غير منظمة ليس لها مكان محدد ويتم إنجاز الصفقات في بيوت السمسرة عبر شبكة من الاتصالات، كما أنها تتعامل بالأوراق المالية غير المسجلة في السوق المنظمة، والسوق غير منظمة بدورها تضم نوعين سوق ثالثة وسوق رابعة، فالسوق الثالثة تتكون من بيوت السمسرة من غير أعضاء السوق المنظمة، وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية في تلك الأسواق، وأهم المتدخلين في هذه السوق هي المؤسسات الاستثمارية الكبيرة (صناديق التقاعد، شركات التأمين، الضمان الاجتماعي)، أما السوق الرابعة فيقصد بها الشركات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في طلبات كبيرة¹.

أما بالنسبة للأسواق الآجلة أو المستقبلية فيقصد بها الأسواق التي يتم الاتفاق فيها على السعر والأصل المباع والمشتري حالا، على أن يتم الاستلام والتسليم لاحقا، وتمثل الأسواق المستقبلية بعقود الخيار والعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المبادلات، وتستخدم هذه العقود لحماية المستثمرين من تقلبات الأسعار المستقبلية وتحقيق الأرباح الرأسمالية².

يتمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه أسواق رأس المال هو توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية لمختلف الأعوان الاقتصاديين وبتكلفة ملائمة، وبهذا فإن هذه الأسواق تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، لما توفره من مصادر تمويلية فهي تقوم بتعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب من خلال توفير قاعدة بيانات لبيان فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، لكن شريطة توفر البيئة المناسبة، وبهذا فإن أسواق رأس المال تعمل كمرآة تعكس الحالة الاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني: دور سوق رأس المال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ - عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية - حالة الجزائر - أطروحة

دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص ص 158، 159. بتصرف

² - أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة سوق العراق للأوراق المالية - مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2013، ص 159.

تكاد تكون الأدبيات صامتة حول العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال المتطورة، رغم أن النظرية الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما لكن اتجاه العلاقة يختلف من ناحية الأطر الزمنية، فعلى المدى القصير يمكن أن تكون الاتجاهات الايجابية في أسواق رأس المال بمثابة مؤشر على حيوية السوق وملاءمة المناخ الاستثماري وانفتاح الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر¹، هذا من جهة ومن جهة أخرى أسواق رأس المال لها دور مهم في تحديد حركة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي تشكل جزء مهم من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن زيادة كفاءة أسواق رأس المال المحلية تشجع المستثمرين الأجانب، وتجذب عمليات الدمج والاستحواذ الدولية². إضافة إلى ذلك فإن تطور أسواق رأس المال يزيد من سيولة الشركات المدرجة، ويقلل في نهاية المطاف من تكلفة رأس المال، كما تساعد هذه الأسواق في توجيه الاستثمارات الأجنبية بكفاءة أكبر إلى قطاعات إنتاجية، مما تخلق المزيد من القيمة للمستثمرين، وبالتالي جعل الدولة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر³، وعلى هذا الأساس تؤثر أسواق رأس المال المتطورة بشكل مباشر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على المدى القصير. فحسب مؤشر التنافسية يعد تطور سوق رأس المال أحد المؤشرات الخمس من المؤشر الفرعي من معززات الكفاءة الذي يستعين بها المستثمرون الأجانب في تحديد وجهتهم الاستثمارية.

أما على المدى الطويل يتم عكس اتجاه العلاقة السببية؛ أي أنه إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع النمو الاقتصادي من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا، فإنه يؤثر بشكل غير مباشر على نمو أسواق رأس المال، ويستند ذلك إلى افتراض أن وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل يشجع صانعي السياسات على اعتماد لوائح ملائمة للسوق مما سيزيد من ثقة المستثمرين، وهذا سيزيد من عدد المستثمرين ويشجع على تطوير أسواق رأس المال⁴. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتزايدة تزيد من احتمال ادراج الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات في سوق رأس مال الدولة المضيفة⁵، باعتبار هذه الشركات عادة ما

¹- Vladimir Arcabic and others, **The relationship between the stock market and FDI in Croatia**, Journal of Financial Theory and Practice, Institute of public finance, vol 37, N⁰(1), 2013, p 122.

²- Ibid, p 114.

³- Isaac Otchere and Others, **FDI and Financial Market Development in Africa**, journal of **The World Economy**, University of Nottingham, vol 39, N⁰(5), 2015, p 1-3.

⁴- Vladimir Arcabic and others, Op.Cit, p 122.

⁵-Ibid, p 114.

تنشأ في الدول الصناعية حيث التمويل من خلال أسواق رأس المال هو التقليد ويجب القيام به لأي شركة تريد أن تعزز صورتها بين المستثمرين¹.

الفرع الثالث: متطلبات أسواق رأس المال الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

حتى تكون أسواق رأس المال قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب توفر مجموعة من متطلبات تشمل ما يلي:

1- متطلبات تعود إلى النظام السياسي والاقتصادي ومن أهمها²:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي: فكلما كان الوضع السياسي والاقتصادي مستقرين، وكانت معدلات النمو مرتفعة ومعدلات البطالة منخفضة كان ذلك مؤشرا على أن الاقتصاد قوي، وأن الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق رأس المال ستحقق أرباحا مجزية للمستثمرين.

- الإدارة العامة: يجب العمل على تطوير الإدارة العامة والتي تعتبر أحد المحددات الرئيسة للبيئة الاستثمارية، ويشمل ذلك السياسات الضريبية، وحجم البيروقراطية، والحكم الرشيد والقضاء وغيرها.

- تطور القطاع المصرفي: يعد مدى تطور القطاع المصرفي من المؤشرات المهمة في درجة جاذبية الدولة الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويصعب أن تنشأ سوق رأس مال متطورة وناجحة في ظل غياب قطاع مصرفي متطور يلبي الاحتياجات المالية للمستثمرين المالية.

2- متطلبات خاصة بسوق رأس المال: وتشمل

- تنوع الأدوات الاستثمارية: كلما كانت هناك أدوات مالية كثيرة ومختلفة وفر ذلك فرصا استثمارية أكبر وقلل من المخاطر.

- كفاءة سوق رأس المال: يقوم المستثمر الأجنبي بدراسة كفاءة سوق رأس المال، وفاعليته قبل أن يقوم باستثماراته فيه³.

¹- Isaac Otchere and others, Op.Cit, p 2.

²- عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، يومي 17 و18 نوفمبر 2008، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، دمشق، سوريا، ص 8.

³- المرجع نفسه، ص 8.

3- متطلبات قانونية وتنظيمية وإشرافية: تتمثل هذه العوامل في ما يلي¹:

- **الإطار القانوني:** إن المناخ التشريعي والقانوني الذي يعمل في إطاره النظام المالي، من شأنه أن ينعكس إيجابياً على تعزيز الثقة بهذه الأسواق، وتحقيق مستويات رفيعة من الشفافية من خلال وجود نظام قانوني فعال ومرن للرقابة الدائمة والمستمرة.

- **الإطار التنظيمي والإشرافي:** إن السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية، يعود إلى الالتفاف على التشريعات والأنظمة الرقابية، التي وجدت أصلاً لحماية الأسواق من المغامرة والتهور والمضاربة. فتعزيز وتطوير البنية التشريعية والأطر التنظيمية للشركات المدرجة، واستحداث بعض الضوابط والمعايير، من شأنها أن تساهم في دعم ثقة المستثمرين وحمائهم.

- **الإطار المحاسبي والتدقيق:** ضرورة إدخال أنظمة الحوكمة وإلزام الشركات بتطبيقها، وتوحيد المعايير المحاسبية وانتظام الإفصاح عن المعلومات المالية بهدف تسهيل عملية المقارنة والتدقيق في صحة هذه المعلومات، فالحوكمة الجيدة للشركات ترفع من معدلات الإفصاح والشفافية عن الوضع المالي، كما تمنع الغش والتلاعب في عمليات التداول وتخفيض تكاليف التداول، مما يضمن ويحمي حقوق المستثمرين.

المطلب الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته

تعد الكفاءة من أهم المميزات الواجب توافرها في أسواق رأس المال ومؤشر على نجاحها وقوتها لأنها تعكس العدالة في أسعار الأوراق المالية المتداولة، الأمر الذي يتطلب توفر معلومات على درجة عالية من الموثوقية والملائمة، وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: كفاءة أسواق رأس المال

يقصد بكفاءة سوق رأس المال على أنه السوق التي يعكس سعر السهم الذي تصدره شركة ما كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو في معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، أو في تحليلات أو تقارير عن آثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء الشركة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي

¹ - يوسف مسعداوي، كفاءة الأسواق المالية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 42، 2013، ص 120،

في ظل السوق الكفؤة تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تماما قيمته الحقيقية¹، وعلى أساس ذلك فإن السوق الكفؤة هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق².

مما سبق يتضح بأن كفاءة سوق رأس المال هي الحالة التي تتم فيها استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات والمعلومات الواردة للسوق. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية.

يعد مفهوم كفاءة سوق رأس المال امتدادا للنظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، والتي تقوم على افتراض أنه في ظل المنافسة التامة فإن الأفراد غير قادرين على تحقيق أرباح اقتصادية غير عادية، فالمستثمرون سوف يحصلون على القدر نفسه من المعلومات، ومن ثم سوف تتساوى الفرص في تحقيق الأرباح عند مستوى معين من المخاطرة، وهذا يعني تحقيق العدالة في سوق رأس المال، وذلك بتخفيض العائد غير العادي الناتج عن عدم تماثل المعلومات³.

إن كفاءة سوق رأس المال ترتبط أساسا بتوافر المعلومات المناسبة لأنها تعتبر عنصرا أساسيا وفعالا في عملية تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية، حيث أن الاختلاف في المعلومات يؤدي إلى الاختلاف في درجة كفاءة السوق، وعلى أساس ذلك توجد ثلاثة صيغ لكفاءة سوق رأس المال تتمثل فيما يلي⁴:

- المستوى الضعيف: يعني هذا المستوى أن الأسعار تسير بصورة عشوائية، وهذا يعني أن حركة الأسعار في الماضي لا تشكل مرشدا لحركة الأسعار في المستقبل، وفي هذه الحالة فإن المستثمرين لا يستطيعون الحصول على أرباح غير عادية من خلال استخدام بيانات الأسعار التاريخية، ويطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لآخر لا يسير على نمط واحد.

¹ - صالح مفتاح، فريدة معارفي، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها - مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009، ص ص 181، 182.

² - سيروان كريم عيسى وآخرون، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من جهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2017، ص 320.

³ - شيماء فاضل محمد، حسين بريسم حبيب، اختبار كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 17، 2015، ص 301.

⁴ - يوسف مسعداوي، كفاءة الأسواق المالية العربية، مرجع سابق، ص 124.

- **المستوى المتوسط:** أي أن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية والحالية، وأن المستثمر لا يتمكن من تحقيق أرباح غير عادية، فالمعلومات المتاحة التاريخية والحالية قد أثرت بالفعل في الأسعار، وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات حتى تكون الاستجابة ضعيفة في البداية لأنها تكون مبنية على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعلومات غير أنه إذا أدرك المستثمر (ومنذ اللحظة الأولى) القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات سوف يحقق أرباح غير عادية مقارنة بنظرائه المستثمرين.

- **المستوى القوي:** أي أن الأسعار تنعكس فيها المعلومات التاريخية والحالية والخاصة؛ أي أن المتعاملين في السوق لن يكونوا قادرين على تحقيق أرباح غير عادية من خلال هذه المعلومات الخاصة لأن هذه المعلومات ستنعكس على الأسعار.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في تحقيق كفاءة سوق رأس المال والحد من عدم تماثل المعلومات

تتوقف كفاءة سوق رأس المال على كفاءة نظام المعلومات؛ أي مدى توفر المعلومات والبيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها، وتؤدي المعلومات دوراً في سوق رأس المال، إذ تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة¹. ولقد أشار كل من (Capstaff)، و (Selva)، و (Jones) بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لهذه المعلومات تأثير مباشر على سوق رأس المال سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين -الحاليين والمرقبين- في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو من جانب تأثيرها على الأسعار أو العائد على الأسهم أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق رأس المال².

بالتالي فإن عدم كفاءة نظام المعلومات يؤدي إلى عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات (عدم تماثل المعلومات) بين المتعاملين في السوق مما يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين من ناحية، وعلى كفاءة سوق رأس المال

¹ - بن اعمر بن حاسين، وآخرون، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية (دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، العدد الثاني، 2012، ص 244.

² - حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول (الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق)، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 8.

من ناحية أخرى، فعدم تماثل المعلومات هو امتلاك بعض المستثمرين لمعلومات لا يمتلكها الآخرون (مثل كبار المتعاملين في الشركات يحصلون على معلومات يتم حجبها عن المستثمرين) لتحقيق عوائد غير عادية، وذلك قبل نشرها في القوائم المالية، فإذا شعر المستثمرون بعدم المساواة في المعلومات بالنسبة لورقة مالية معينة فسيحجمون عن التعامل في تلك الورقة، وبالتالي ينخفض حجم العمليات في السوق كنتيجة لتناقص عدد الأوراق المالية المتداولة في فترة معينة، وعلى أساس ذلك فإن عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال يمكن أن ينعكس في شكل اتساع مدى السعر مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات، وتناقص السيولة، وتناقص عدد المتعاملين في السوق، فعدم توفر المعلومات أو عدم توافرها بصورة غير عادلة أمام جميع المستثمرين، أو عدم توافر الأشخاص القادرين على تحليلها وتفسيرها يحول سوق رأس المال إلى سوق للمضاربة مما يؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية¹.

ترجع أسباب عدم كفاءة نظام المعلومات إلى التأخير في نشر المعلومات المالية المتعلقة بالشركات المتعاملة فيه، وبالتالي فقدان البعد الزمني للمعلومات فتقل الفائدة منها بالنسبة للمستثمرين. كما أن ضعف محتوى المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي تجعل المتعاملين في السوق لا يعتمدون على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة².

على أساس ما سبق يتضح لنا بأن كفاءة نظام المعلومات المحاسبية تعد الجوهر الأساسي لتحقيق كفاءة سوق رأس المال، فلا يمكن أن نتصور سوقاً كفؤة في ظل غياب كفاءة هذا النظام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق تماثل المعلومات يعد أمراً ضرورياً لكي لا يلجأ المستثمرون إلى الوسائل الدفاعية التي تضر بالسوق ككل، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود مستوى جيد من الإفصاح المحاسبي، وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءة سوق رأس المال

يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس نجاح سوق رأس المال، لما له من دور في تحقيق الآلية الخاصة بهذا السوق من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية، فالإفصاح المحاسبي يوفر معلومات تمكن المستثمرين من توقع

¹ - خيرة الداوي، بولرباح غريب، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد السابع، 2017، ص 161.

² - عبد القادر عيادي، مرجع سابق، ص 185، 186.

العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة المتعلقة بالأوراق المالية، مما يساعد على تخفيض حالة عدم التأكد، وهذا ما يجلب الثقة إلى السوق وزيادة المستثمرين بها، ومن ثم توزيع المخاطر على عدد كبير من المستثمرين، ويسهم ذلك في زيادة التعاملات بالسوق نتيجة لتوفر المعلومات وزيادة تشغيلها، محققة بذلك كفاءة سوق رأس المال¹. إلا أن الأمر لا يتوقف على توفير المعلومات فحسب وإنما يجب أن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية، والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي²:

- إن ضمان الحصول على معلومات محاسبية دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات المدرجة في سوق رأس المال، تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في هذه السوق؛
 - المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تقدم لكافة الأفراد والشركات المتعاملة في سوق رأس المال، وهذا يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على أي معلومات من حيث الوقت والجهد والمخاطر؛
 - جودة المعلومات لمحاسبية تؤدي إلى حماية المتعاملين من الغش والخداع وتوفير العدالة في أسعار الأوراق المالية المتداولة من خلال ضمان قواعد المنافسة بحماية القوانين، والأنظمة كتوفير الشفافية والإفصاح العادل من قبل الشركات المتداول أوراقها المالية في سوق رأس المال ومنع وجود معلومات غير حقيقية أو وهمية؛
 - إن جودة المعلومات هي العنصر الأساسي الذي يقلل الشك ويزيد من درجة الثقة في موقف أو قرار معين.
- كما يعمل الإفصاح المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي³:
- تؤثر جودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات من خلال تعديل سلوك المستثمرين غير المطلعين، حيث يفضلون الاستثمار في الشركات المعروفة والمتوافر عنها معلومات داخل السوق، فإذا زادت جودة الإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف تجميع ومعالجة البيانات المتعلقة بالشركة، وبالتالي زيادة تعامل المستثمرين غير المطلعين على أسهم الشركة، وقد تدفع مستثمرين جدد إلى دخول السوق، والتعامل بهذه الأسهم، مما يؤثر بالإيجاب على حجم التداول.

¹ - عبد القادر بكيجل، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 131.

² - فارس هباش، ريمة مناع، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد التاسع، 2018، ص ص 636، 637.

³ - عبد القادر بكيجل، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 135، 136.

- تؤثر جودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بتخفيض حوافز البحث عن المعلومات الخاصة، حيث أن الشركات التي قامت بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية، قد حولت المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة زودت السوق بها، وعليه لن توجد حوافز للبحث عن المعلومات الخاصة لانخفاض المنافع المحققة منها مع زيادة تكلفة الحصول عليها.

وعليه فإن أي سوق رأس مال لا يمكنها أن تنمو وتتطور إلا من خلال تقوية الثقة لدى المتعاملين في موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية المعروضة فيها، وهو الأمر الذي تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيقه. فلقد كان الهدف من الزام شركات دول الاتحاد الأوروبي المدرجة في البورصة بتطبيق (IAS/IFRS) بموجب اللائحة 1606/2002، تحسين الشفافية وقابلية المقارنة وتحسين أداء السوق الداخلية وتخفيض التكلفة لسوق رأس المال، وحماية المستثمرين والحفاظ على الثقة في هذه الأسواق ومساعدة شركات الاتحاد الأوروبي على التنافس داخل الإتحاد الأوروبي وفي أسواق رأس المال العالمية¹. فمعايير المحاسبة الدولية تقدم معلومات موثوقة وملائمة لاتخاذ القرارات المالية، وهي تركز بشكل أساسي على الإفصاح عن المعلومات العامة، هذه الأخيرة تميز المستوى المتوسط لكفاءة سوق رأس المال²، وهو المستوى السائد في أسواق رأس مال الدول المتقدمة.

تظهر أهمية معايير المحاسبة الدولية بالنسبة لسوق رأس المال خاصة فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بالأدوات المالية*، حيث أن المستثمرين في سوق رأس المال بحاجة إلى مختلف المعلومات حول تعرض الشركة محل الاستثمار فيها للمخاطر وكيفية إدارتها، كون هذه المعلومات تؤثر على تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة أو مبلغ وتوقيت تدفقاتها النقدية المستقبلية، وعليه الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة، ومعايير الأدوات المالية بصفة خاصة تسمح بما يلي³:

¹ - Olivera Gjorgieva-Trajkovska and others, **Effects of IFRS adoption on capital market: Empirical Evidence**, International journal of management and applied science, Institute of research and journals, Volume-4, Issue-2, Feb.-201 8, p 69

² - LAMBERT M, and others, **International Financial Reporting Standards and Market Efficiency: A European Perspective**, Working Paper Series, University of Luxembourg, 2006, p 6.

* تشمل معايير الأدوات المالية المعيار (IAS 32) الأدوات المالية: العرض، والمعيار (IAS 33) ربحية السهم، المعيار (IFRS 7) الأدوات المالية: الإفصاح، المعيار (IFRS 9) الأدوات المالية.

³ - بلال شيخي، منصور ناصر الرجي، **تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2016، ص ص 18، 19.

- منح المستثمرين مزيدا من الشفافية والتوضيحات لاتخاذ قرارات بناء على معلومات أفضل أنواع الأدوات المالية المتداولة من قبل كل شركة والمخاطر والعوائد المتعلقة بها؛

- تحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الإطلاع على القوائم المالية للشركة ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل من هذه الأدوات وسبب الاحتفاظ بها؛

- عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل سوق رأس المال كفؤة، من خلال استجابة السوق لمعلومة القيمة العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضيي عليهم الإحساس بالأمان؛

- يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية وخصوصا إذا كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى أخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرابته الأكيدة بعلم المستثمرين بها.

في الأخير يتضح بأن معايير المحاسبة الدولية دور في خلق مناخ يسوده الثقة بين المتعاملين في سوق رأس المال، من خلال ما يوفره من إفصاح شامل، هذا الأخير يعمل على تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، مما ينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية، بحيث تصل قيمتها السوقية إلى القيمة العادلة التي تعكس تماما قيمتها الحقيقية، وبهذا تتحقق كفاءة السوق، وعندما يشعر المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب بذلك فإنهم يقبلون على الاستثمار في هذه السوق، مما يؤدي إلى زيادة حجمها ودرجة سيولتها وانخفاض تكلفة المعاملات فيها، وهذا من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التخصيص الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في النهوض ببورصة الجزائر

جاء هذا المطلب ليتناول الدور الذي يمكنه أن يؤديه النظام المحاسبي المالي في تفعيل بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها.

الفرع الأول: مدخل إلى بورصة الجزائر

مواصلة لمساعي الجزائر الرامية إلى التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية تم سن مجموعة من القوانين المتعلقة بإنشاء بورصة في الجزائر.

أولاً: نشأة بورصة الجزائر

تعود فكرة إنشاء بورصة الجزائر إلى الإصلاحات الاقتصادية المعلن عنها سنة 1987، والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1988، وفي نفس الوقت صدرت قوانين تتعلق باستقلالية الشركات العمومية وصناديق المساهمة، وتقسيم رأس مال الاجتماعي الشركات العمومية إلى عدد من الأسهم، والموزعة ما بين صناديق المساهمة، وبذلك تحولت الشركات العمومية إلى شركات أسهم، بحيث تسير أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين 1988، ومنه لا يمكن تصور نظام شركات المساهمة بدون إنشاء بورصة تتبادل فيه هذه الأسهم¹.

لقد تأسست بورصة الجزائر بالضبط في 09 ديسمبر 1990، برأسمال إجمالي قدره (320.000) دج تحت اسم "شركة القيم المنقولة (S.V.M)" استناداً للمادة رقم (01) من القانون 88-03 الصادر بتاريخ 02 جانفي 1988، وسميت بهذا الاسم تحاشياً لكلمة بورصة التي لها دلالة إيديولوجية رأس المال هذا من جهة، ومن جهة أخرى، انعدام النص القانوني الذي ينظم عمليات البورصة لأن التشريع التجاري ساري المفعول لم يتطرق إلى هذه النشاطات²، ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، ويديرها مجلس الإدارة المتكون من ثمانية أعضاء، حيث كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

في سنة 1992، واجهت شركة القيم المنقولة صعوبات ناجمة عن ضعف رأس مالها، وعدم وضوح الدور الذي يجب أن تؤديه، ولهذا طرأت تعديلات على قوانينها، حيث تم رفع رأس مالها في فيفري 1992، إلى (932.000) دج، كما تم تغيير اسمها إلى "بورصة القيم المنقولة (B.V.M)"، لكن رغم ذلك لم تتمكن هذه البورصة من أن تكون عملية للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الجزائر تلك الفترة³.

في سنة 1993، تم تعديل القانون التجاري الذي لا يتوافق مع متطلبات سير البورصة، حيث يمنح القانون 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988، عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير الشركات العمومية، وعليه تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر بمقتضى المرسومين التشريعيين رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة، والرسوم 93-10 المؤرخ في 23 ماي

¹ - رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006/2005، ص 227.

² - عيسى شقبق، يحي أزغار، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد السابع، 2016، ص 52.

³ - عبد القادر عيادي، مرجع سابق، ص 201.

1993 المتعلق بسوق القيم المتداولة، وبموجب هذين المرسومين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة القيم المنقولة¹، وتشمل بورصة القيم المنقولة على هئتين هما لجنة تنظيم ومراقبة لعمليات البورصة (تشكل سلطة سوق القيم المنقولة)، وشركة لتسيير بورصة القيم²، ليتم تعديل المرسوم الأخير بالقانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، الذي استحدث هيئة جديدة للقيام بتنظيم عمليات البورصة تسمى المؤتمن المركزي على السندات³. في نهاية سنة 1996، أصبحت الظروف مهيأة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة، كما حدد مكان مادي للبورصة بغرفة التجارة، وبعدها شكلت لجنة تنظيم ومراقبة لعمليات البورصة (COSOB)، وشركة لتسيير بورصة القيم (SGBV)، وأصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل، وقد استمرت جهود الهيئتين طوال سنة 1997، إلى أن تم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 02/11/1998، متمثلة في القرض السندي لسوناطراك أول متعامل اقتصادي يفتح البورصة بالجزائر⁴.

ثانيا: الهيئات المنظمة والمتدخلة ببورصة الجزائر

تتكون بورصة الجزائر للقيم المنقولة من ثلاث هيئات تمثل الإطار المنظم لمختلف العمليات المتعلقة بالبورصة، بالإضافة إلى تدخل هيئات أخرى عند تداول الأوراق المالية، أهمها الوطاء في عمليات البورصة.

1- الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر:

حسب المادة الثالثة من القانون 03-04 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، الذي يعدل ويتم المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، تتكون بورصة الجزائر من ثلاث هيئات تشمل ما يلي⁵:

1-1- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB): تتمثل مهام هذه اللجنة في تنظيم ومراقبة بورصة القيم المنقولة، من خلال الحرص على حماية المستثمرين في القيم المنقولة، والسير الحسن والشفافية بالبورصة.

¹ - عبد القادر عيادي، مرجع سابق، ص ص 201، 202، بتصرف

² - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-10، المؤرخ في 23 ماي 1993، المتعلق ببورصة الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في 23 ماي 1993، المادة 03.

³ - الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03-04، المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق ببورصة الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 18 فيفري 2003، المادة 03.

⁴ - عبد القادر عيادي، مرجع سابق، ص 202، بتصرف

⁵ - <http://www.sgbv.dz>, consulté : 24 /06/2019, à l'heure : 15 :00

1-2- شركة تسيير بورصة القيم (SGBV): هي شركة ذات أسهم تمثل الإطار المنظم لخدمة الوسطاء في عمليات البورصة، وتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالتنظيم الفعلي لعملية الإدراج في البورصة، والتنظيم المادي لحصص التداول، وإدارة نظام التداول والتسعير، بالإضافة إلى نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات، وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة، ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

1-3- المؤتمن المركزي على السندات: ينشط تحت اسم "الجزائر للمقاصة" وهو عبارة عن شركة ذات أسهم. يقوم بفتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات-حافظي السندات (TCC) المتدخلين، ومركزة حفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين، بالإضافة إلى إنجاز المعاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال...)، ويساعد إنشاء هذه الهيئة على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية/ التسليم.

2- المتدخلون في البورصة:

لا يتم التداول في السوق الثانوية بين المستثمرين بطريقة مباشرة، بل هناك وسطاء وهيئات أخرى هي التي تكمل عملية التداول، وهي تتمثل فيما يلي:

1-2- الوسطاء في عمليات البورصة: حدد المرسوم التشريعي رقم 93-10، المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة، وتقوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتنظيم ومتابعة ومراقبة نشاط الوسطاء، كما أنها الجهة التي تمنحهم الاعتماد، ويتضمن سوق المال في الجزائر حاليا تسعة^{*} وسطاء في عمليات البورصة يمثلون البنوك العمومية والخاصة¹.

2-2- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (OPCVM): تتألف من صنفين من الشركات هما شركة الاستثمار ذات رأس مال متغير والصندوق المشترك للتوظيف²، وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفز حقيقي لضمان

* الوسطاء في البورصة يمثلون البنوك العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL)، وبنك الجزائر الخارجي (BEA)، والبنك الوطني الجزائري (BNA)، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك (CNEP-Banque)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنكين الخاصين بي ان بي باريسا الجزائر (Société Générale Algérie·BNP Paribas El djazair)، وشركة خاصة (Tell Markets)

¹ - <http://www.sgbv.dz>, consulté: 24 /06/2019, à l'heure : 15 :00

² - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 96-08، المؤرخ في 10 جانفي 1996، المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد الثالث، الصادر في 14 جانفي 1996، المادة 01.

السيولة على مستوى البورصة ولها دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أواسط فئات واسعة من جمهور المستثمرين¹.

2-3- ماسكو الحسابات- حافظو السندات (TCC): يتمثل ماسكو الحسابات-حافظو السندات في البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في عمليات البورصة بالإضافة إلى المؤسسات المرخص لها القيام بعمليات البنوك والأشخاص المعنويين المصدرين من أجل مسك الحسابات-حفظ السندات التي يصدرونها، ويعمل ماسكو الحسابات- حافظو السندات على تسجيل السندات باسم صاحبها في الحساب من جهة؛ أي الإقرار بحقوق صاحب السندات، ومن جهة أخرى حفظ الأرصدة بالسندات المطابقة حسب كفاءات خاصة بكل إصدار للسندات².

ثالثا: مكونات بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين، ويمكن عرضها فيما يلي³:

1- سوق سندات رأس المال: تتكون هذه السوق من

1-1- السوق الرئيسية: وهي موجهة للشركات الكبرى، ويوجد حاليا خمس شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي : مجمع صيدال الناشط في القطاع الصيدلاني، شركة التسيير الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، أليانس للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات، أن-سي-اروية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، شركة بيوفارم الناشطة في القطاع الصيدلاني.

1-2- سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012، بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997، المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، وتوجد شركة وحيدة مدرجة في هذه السوق هي شركة (AOM Invest).

¹ - عزيزة بن سميحة، مريم طيني، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، العدد السابع، 2017، ص 330.

² - الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 15 سبتمبر 2003، المتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03-02، المؤرخ في 18 مارس 2003، المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 30 نوفمبر 2003، المادتين 02، 03.

³ -http://www.sgbv.dz, consulté: 24 /06/2019, à l'heure : 15 :00

2- سوق سندات الدين: تتكون هذه السوق من:

2-1- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم؛

2-2- سوق كتل سندات الخزينة العمومية المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008، وتحصي حاليا أكثر من (25) سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من (400) مليار دينار جزائري، ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين (7) و(10) و(15) عاما.

الفرع الثاني: دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في النهوض ببورصة الجزائر

لقد واجهت بورصة القيم المنقولة العديد من العراقيل منذ نشأتها؛ وذلك لعدم وجود قواعد وثقافة بورصية في الجزائر، بالإضافة إلى غياب الشفافية والإفصاح، وبالتالي عدم توفر معلومات محاسبية كافية تعزز ثقة المستثمرين بها، مما أدى إلى عرقلة السير الحسن لها، وحالت دون إعطائها مكانتها في النظام المالي، إضافة إلى عرقلة الدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني. إلا أن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية يجعل من الشركات سواء المدرجة في البورصة أو في طريقها إلى ذلك تستفيد من مزايا تطبيق هذا النظام هذه الامتيازات تؤثر بطريقة أو بأخرى على نشاط هذه الشركات، مما يمنحها مزيدا من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل النظام المحاسبي المالي على تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها من خلال ما يلي:

- يسهم كل من العرض العادل والقابلية للمقارنة - ضمان الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية- في تحقيق الثقة والمصدقية للمعلومات المحاسبية المتداولة في البورصة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة المعاملات فيها من خلال اقبال عدد كبير من المتعاملين، مما ينتج عنه زيادة تنشيط هذه البورصة؛

- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في البورصة أكثر ثقة في المعلومات المعروضة لأنها تبين الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، مما يدفع القيمة السوقية للسهم نحو القيمة العادلة، وهي الفلسفة التي تقوم عليها سوق رأس المال الكفؤة؛

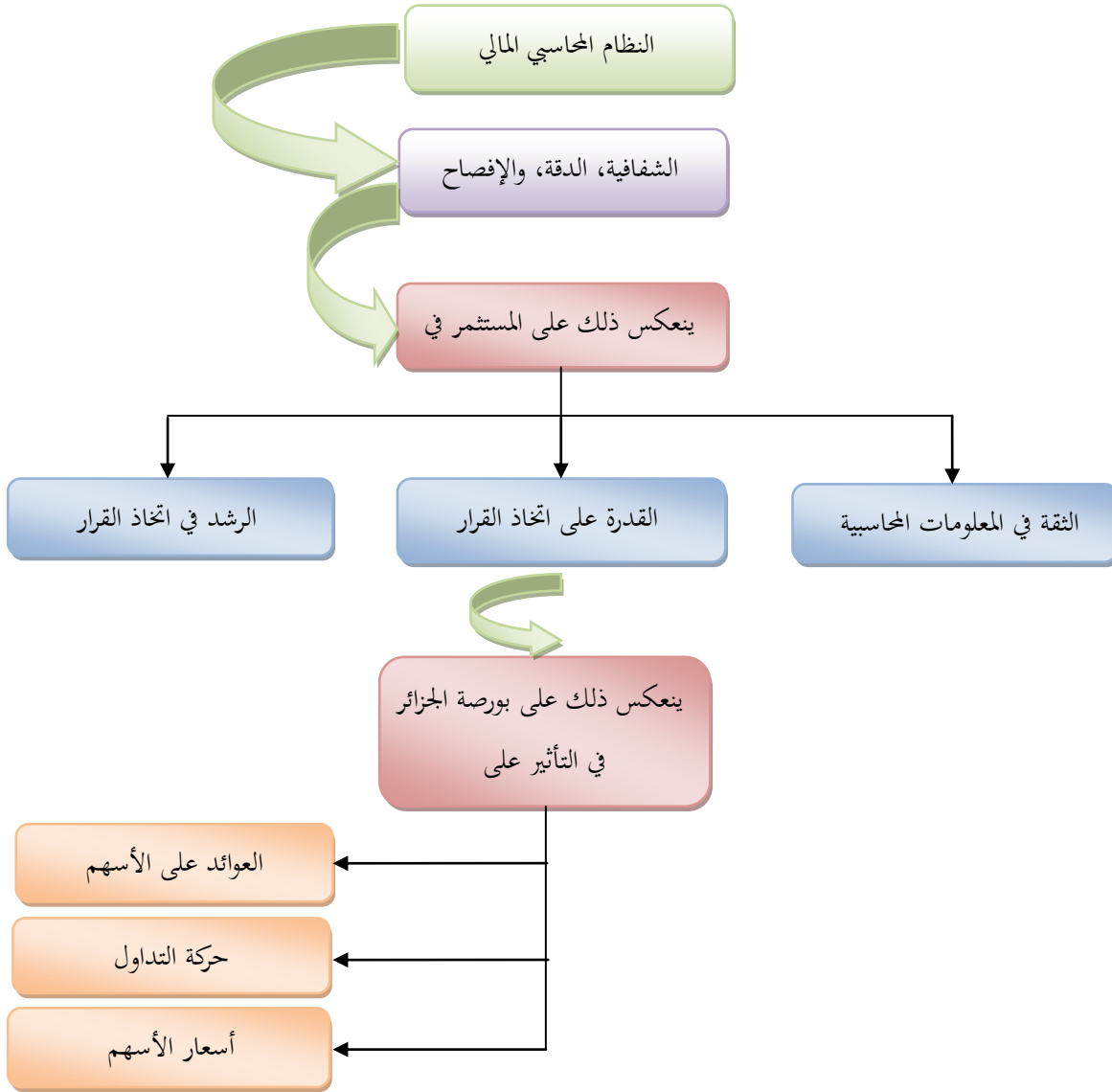
- ضمان الإفصاح الكامل من خلال توفير القدر الكافي والعادل من المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات المستثمر، فالإفصاح المحاسبي يلعب دورا حيويا وهاما لتحقيق كفاءة سوق رأس المال عن طريق تخفيض تكلفة رأس

- المال بالنسبة للشركة نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم ودرجة سيولة البورصة¹؛
- إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه الزيادة في مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم، وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين؛
- تشجيع المستثمرين الأجانب من الإقبال على شراء الأوراق المالية بسبب سهولة قراءة القوائم المالية للشركة المستخدمة للنظام المحاسبي المالي؛
- الرفع من جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات الرشيدة بالنسبة للمستثمرين في الأوراق المالية².
- والشكل الموالي يوضح انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر

¹ - هشام دغموم، مليكة شبايكي حفيظ، دور المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في تنشيط المعاملات المالية في أسواق رأس المال الناشئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، المجلد الأول، العدد الأول، 2007، ص ص 198، 199.

² - حفيظة لصنوني، رفيق بشوندة، السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - واقع وآفاق - مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس، المجلد الثالث، العدد السادس، 2017، ص 426.

الشكل رقم (06): انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر



المصدر: أحسين عثمان، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 20.

من خلال الشكل أعلاه يتضح دور النظام المحاسبي المالي في تنشيط بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها من خلال توفير القدر الكافي والعادل من المعلومات لجميع المستثمرين، بحيث لا يستطيع بعضهم من تحقيق عوائد غير عادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفر مستوى جيد من الشفافية يسمح بتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات، وهذا يزيد من ثقة المستثمرين في هذه المعلومات بصفة خاصة وبالبورصة بصفة عامة، وبهذا تحدث استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات والمعلومات الواردة للسوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، مما يولد لدى المستثمرين القدرة على اتخاذ القرار الرشيد فيما يتعلق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالورقة المالية، وهذا بدوره ينعكس على حركة التداول بالبورصة بالإيجاب.

خلاصة:

تناول الفصل الثالث انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد تم التوصل إلى حقيقة مفادها بأن النظام المحاسبي المالي بإمكانه خلق مناخ استثمار ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وذلك من الجانب المحاسبي، ويمكن تلخيص ذلك بما يلي:

- النظام المحاسبي المالي يوفر بيئة ملائمة من الجانب المحاسبي فهو يوفر جودة القوائم المالية، مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب فيها، كما أنه يجعل التطبيقات المحاسبية متجانسة مما يزيل العقبات المرتبطة بالحاسبة أمام الشركات الأجنبية عند الاستثمار، وخاصة فيما يتعلق بتجميع القوائم المالية.
- النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف، وكذا توفير مستوى إفصاح يتفق مع متطلبات جودة المعلومات، مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات، وهذا ما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالإفصاح المحاسبي يعتبر أداة قوية تؤثر على سلوك الشركات، كما أن توفر مستوى جيد من الشفافية يجعل المستثمرين على درجة عالية من الثقة والطمأنينة على أموالهم المستثمرة.
- للنظام المحاسبي المالي دور في تنشيط بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها من خلال توفير القدر الكافي والعاقل من المعلومات لجميع المستثمرين في السوق، بحيث لا يستطيع بعضهم من تحقيق عوائد غير عادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفر مستوى جيد من الشفافية يسمح بتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات، مما يزيد من ثقة المستثمرين في هذه المعلومات بصفة خاصة وبالبورصة بصفة عامة، مما يولد لدى المستثمرين القدرة على اتخاذ القرار الرشيد فيما يتعلق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالورقة المالية، وهذا بدوره ينعكس على حركة التداول بالبورصة بالإيجاب.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية وميدانية للواقع الجزائري

تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل الثالث لانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال خلق مناخ استثماري ملائم من الجانب المحاسبي، عبر ثلاث قنوات تشمل جودة المعلومات المحاسبية، وتوفير حوكمة الشركات، وتنشيط بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها. جاء هذا الفصل لتحليل كل من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمناخ الاستثماري فيها، بالإضافة إلى معرفة ترتيبها ضمن بعض المؤشرات التي تقيس جاذبية المناخ الاستثماري. هذا من جهة وجهة أخرى سيتم التطرق إلى تحليل واقع المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي من خلال تحليل واقع كل من جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات، وبورصة الجزائر، لتتطرق في الأخير إلى دراسة ميدانية لمعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين حول معرفة الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

على أساس ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

- المبحث الأول: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)؛
- المبحث الثاني: تحليل واقع مقومات المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية؛
- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مختلف الجهود التي بذلتها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، وعلى أساس ذلك جاء هذا الفصل لتحليل وتقييم كل من واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور تدفقات هذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى معرفة مكانة الجزائر ضمن بعض المؤشرات التي تقيس جاذبية المناخ الاستثماري على المستوى العالمي.

المطلب الأول: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر هو قرار اقتصادي يتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، وذلك من خلال تأثير هذه المتغيرات على تقلبات العوائد الاستثمارية في هذه الدولة، نتيجة ارتفاع مستويات عدم اليقين، كما يرتبط قرار الاستثمار بمدى توفر القوانين التي تكفل الأمان، فضلا عن مدى توفر الامكانيات الطبيعية والبشرية والبنية التحتية.

الفرع الأول: تحليل وتقييم واقع المناخ الاقتصادي

من أجل تحليل واقع المناخ الاقتصادي في الجزائر سنركز على بعض المؤشرات الرئيسة التي تعكس التوازن الاقتصادي، والتي تتمثل أساسا في مؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي، الأولى تشمل الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم، ونسبة رصيد الميزانية العامة. أما الثانية فتشمل وضعية ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، وسعر الصرف بالإضافة إلى وضعية الاحتياطيات الدولية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2018)

البيان	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (المتوسط السنوي)	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2005	7 562	23	1,38	1 030,6	16,94	17,19	73,36	56,18
2006	8 514,8	12,6	2,31	1 186,8	17,33	5,60	72,64	77,78
2007	9 366,6	10	3,68	579,3	29,55	5,61	69,63	110,18
2008	11 043,7	18,1	4,86	999,5	36,99	5,59	64,56	143,1
2009	9 968	-9,7	5,74	-570,3	3,86	5,41	72,64	148,91
2010	11 991,6	20,3	3,91	-74	15,58	5,56	74,4	162,22

182,22	72,85	4,41	20,14	-63,5	4,52	21,1	14 526,2	2011
190,661	77,55	3,68	12,06	-718,8	8,89	11,1	16 208,7	2012
194,01	79,38	3,40	0,13	-66,6	3,26	2,7	16 643,8	2013
178,94	80,56	3,74	-5,88	-1 257,3	2,92	3,5	17 228,6	2014
144,13	100,46	3,02	-27,54	-2 553,2	4,78	-3	16 712,7	2015
114,14	109,46	3,85	-26,03	-2 187,4	6,4	4,8	17514,6	2016
97,33	110,96	3,99	-21,76	-1 206,5	5,59	6,2	18 594,1	2017
80,23	116,61	4,04	-15,82	-1 342,6	4,63	8,6	20 189,6	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الرابعة للسنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

- بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2016.

- تقرير مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

أولا: تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الداخلي

فيما يلي سيتم تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الداخلي التي تشمل: الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ورصيد الميزانية العامة.

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

عرفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي تزايدا مستمرا خلال الفترة (2005-2008) بحيث بلغت قيمته (11 043,7) مليار دينار جزائري، محققا بذلك معدل نمو قدره (18,1%)، ويرجع السبب الى ارتفاع أسعار صادرات البترول والغاز حيث بلغت سنة 2008، 99,9 دولار، و9,9 دولار على الترتيب، محققة بذلك نسبة مساهمة قدرها (45,1%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لكن في سنة 2009، عرف الناتج المحلي الإجمالي تراجعا محققا بذلك معدلات نمو سالبة بلغت (9,7%)، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية وما رافقها من انخفاض لأسعار البترول والغاز، حيث بلغت (62,2) دولار، و(6,6) دولار على التوالي، وبهذا تراجعت حصة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى (31%).

خلال الفترة (2010-2014) عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا لكن بمعدل نمو متناقص حيث بلغ سنة 2014، (3,5%) في حين بلغ سنة 2010، (21,1%)، وفي سنة 2015، سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حيث بلغت (16 712,7) مليار دينار محققة بذلك معدل نمو سالب قدر ب (3%) ويرجع السبب الرئيسي إلى انهيار أسعار صادرات البترول والغاز الطبيعي حيث بلغت سنة 2015، (53,1) دولار، (6,5) دولار على التوالي، في حين بلغت (100,2) دولار و (10) دولار على التوالي سنة 2014.

خلال الفترة (2016-2018) عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا وبمعدل نمو متزايد حيث بلغ هذا الناتج (20 189,6) مليار دينار جزائري، مع تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت سنة 2016، (4,17%)، مع عودة الديناميكية ولو بشكل طفيف لقطاع الفلاحة والبناء وخدمات الإدارة العمومية وخارجها.

على أساس ما سبق تتضح العلاقة الواضحة بين قطاع المحروقات ودوره في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا نؤكد تبعية الإقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات وبالتالي فإن انتعاشه وانكماشه يتوقف على أسعار مادة آيلة للزوال والنضوب.

2- مؤشر التضخم:

خلال الفترة (2005-2011) شهد معدل التضخم بعض الاستقرار النسبي والتذبذب الطفيف، إلا أنه بدأ يأخذ منحني تصاعدي ليصل سنة 2012، معدل (9,8%) ويرجع السبب بنسبة كبيرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، أما ابتداء من سنة 2013، عرف معدل التضخم انخفاضا واسعا وسريعا حيث بلغ (26,3%)، ليصل سنة 2014، معدل (2,92%)، وهو معدل يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حول معدل للتضخم عند حدود (3%)، ويرجع السبب إلى تراجع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

خلال سنة 2015، توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل في سنتي 2013، 2014، ليتوجه للارتفاع ليصل سنة 2016، معدل (4,6%)، وبالرغم من مواصلة انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية التي تستوردها الجزائر لكن انخيار أسعار البترول والغاز إلى النصف سنة 2015، لتصل أسعارها سنة 2016، (45) دولار، (3,4) دولار أثر بشكل كبير على سعر صرف الدينار الجزائري، مما انعكس على أسعار السلع المستوردة. بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم تراجع معدل التضخم لكن بوتيرة منخفضة ليصل سنة 2018، معدل (63,4%)، ويرجع ذلك إلى التحسن الطفيف في أسعار البترول والغاز الطبيعي حيث بلغت في 2018، (3,71) دولار و(4,6) دولار.

على أساس ما سبق يتضح أن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بالتقلبات الناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط، والذي ينعكس بدوره على أسعار السلع المستوردة عن طريق تأثيره على أسعار الصرف، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع السلع المستوردة على المستوى العالمي يؤدي إلى تضخم مستورد.

3- مؤشر رصيد الميزانية العامة:

من خلال الجدول يتضح أن سنة 2009، تمثل نقطة التحول في رصيد الميزانية العامة فمن فائض حققته خلال الفترة (2005-2008) إلى عجز مقدر بـ (570,3) مليار دينار سنة 2009، ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض أسعار النفط كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي، مما أثر على إيرادات الجباية البترولية، حيث انخفض من (4 997,6) مليار دينار سنة 2008، إلى (3 109,1) مليار دينار سنة 2009، لكن في سنة 2010، ومع الارتفاع المحسوس في أسعار النفط ارتفعت معها إيرادات الجباية البترولية حيث وصلت إلى (4 180,4) مليار دينار مما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية العامة ليصل إلى (-74) مليار دينار، وبالرغم من استقرار أسعار البترول عند مستوى مرتفع (111 دولار للبرميل)، إلا أن العجز ازداد ليصل سنة 2012، إلى (-718,8) مليار دينار بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية وخاصة ارتفاع النفقات الجارية المتعلقة بنفقات المستخدمين، إلا أن هذا العجز تراجع ليصل سنة 2013، إلى (-66,6) مليار دينار، ويرجع السبب إلى الانخفاض المعتبر في مجمل النفقات العمومية والذي قدر بـ (13,7%)، بعد ذلك ازداد العجز ليصل إلى أقصى قيمة له سنة 2015، بمقدار (-2 553,2) مليار دينار، بسبب انهيار أسعار النفط، والذي أدى بدوره إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة (43,27%) حيث كانت سنة 2012، (4 184,3) مليار دينار لتتخفف سنة 2015، إلى (2373,5) مليار دينار، بعد ذلك عرف عجز الميزانية العامة تحسنا بالرغم من الانخفاض المستمر في سعر البترول (45 دولار) سنة 2016، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات وانخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة النفقات الجارية. لكن عودة ارتفاع أسعار البترول إلى (54,1) دولار سنة 2017، أدى إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ومع ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات مع شبه استقرار للنفقات العمومية أدى إلى تقلص العجز بقيمة (980,9) مليار دينار.

على أساس ما سبق يتضح بأن رصيد الميزانية العامة يعاني من عجز منذ سنة 2009، ويرجع السبب إلى ارتباط رصيد الميزانية بشكل كبير بأسعار المحروقات، حيث أن إيرادات الجباية البترولية تشكل جزء هام من الإيرادات العامة، وبالتالي أي انخفاض في أسعار البترول سينعكس مباشرة على حجم هذه الإيرادات بانخفاضها، وهذا يؤثر على رصيد الميزانية العامة.

ثانيا: مؤشرات التوازن الخارجي

فيما يلي سيتم تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الخارجي التي تشمل ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وسعر الصرف وإحتياطي الصرف

1- مؤشر ميزان المدفوعات:

سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا مستمرا خلال الفترة (2005-2008)، ويعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات كنتيجة للارتفاع المستمر الذي عرفتها أسعار المحروقات، إذ ارتفعت هذه الحصيلة من (45,59) مليار دولار إلى (77,19) مليار دولار سنة 2008، مما ساهم في ارتفاع فائض ميزان المدفوعات* الذي بلغ سنة 2008، (36,99) مليار دولار بنسبة زيادة (118,36%) عن سنة 2005. لكن هذا الفائض لم يستمر لينخفض بشكل حاد سنة 2009، ليصل إلى (3,86) مليار بسبب انهيار أسعار المحروقات بنسبة (37,74%) كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية.

وبعودة ارتفاع أسعار المحروقات خلال سنتي 2010، 2011، في حدود 80,2 دولار و112,9 دولار، ارتفع فائض ميزان المدفوعات لكن عند مستوى أقل مما تم تحقيقه خلال الفترة (2005-2008)، بسبب ارتفاع حصيلة الواردات التي بلغت سنة 2011، (46,93) مليار دولار في حين في سنة 2008، بلغت (37,99) مليار دولار مع تراجع حصيلة الصادرات ب (5,71) مليار دولار. بعد ذلك عرف ميزان المدفوعات عجزا مستمرا خلال الفترة (2014-2018) حيث سجل أدنى مستوياته سنة 2015، ب (-27,54) مليار دولار، بسبب انهيار أسعار المحروقات حيث بلغ سنة 2015، (53,1) دولار).

على أساس ذلك يتضح هشاشة ميزان المدفوعات أمام أي تراجع لأسعار المحروقات، فهذا الأخير يعد المصدر الوحيد ذو الأهمية لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري.

2- مؤشر المديونية الخارجية:

بفضل الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة استطاعت تقليص المديونية بنسبة (67,41%) حيث بلغت سنة 2006، (5,60) مليار دولار، لتعرف بعدها استقرارا بين (2006-2010) حول (5,56) مليار دولار، وهذا دليل على قدرة مقاومة الوضعية المالية الخارجية

* الصادرات خارج المحروقات ورصيد حساب رأس المال ساهما في تحقيق الفائض نتيجة ارتفاعهما خلال الفترة (2005-2008) لكن نسبة مساهمتهما جد ضئيلة مقارنة بصادرات المحروقات.

الجزائرية وما أحدثته الأزمة من اختلالات مالية اجمالية في العديد من الدول، والتي دفعت ببعض الدول اللجوء إلى التمويلات المالية متعددة الأطراف.

بعد سنة 2010، تواصل تقليص المديونية لكن بوتيرة أقل لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2015، بمقدار (3,02) مليار دولار، ويرجع سبب التراجع إلى الدفع المسبق لجزء كبير من قائم الدين، لكن في سنة 2016، عرفت المديونية الخارجية ارتفاعا طفيفيا لتستقر بعدها في حدود (4) مليار دولار، ويرجع سبب الارتفاع إلى تعبئة (11) مليون دولار سنة 2017، مع سداد أصل قدره (178) مليون دولار، بالإضافة إلى أثر التقييم غير الملائم (+197) مليون دولار على قائم الديون لسنة 2016، والمرتبب بارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار سنة 2017¹.

3- مؤشر سعر صرف الدينار مقابل الدولار:

عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2005-2010) مسارا متذبذبا بين الارتفاع تارة وبين الانخفاض تارة أخرى، لكن خلال الفترة (2011-2018) عرف تراجعا كبيرا ومستمرًا، ليشتد هذا التراجع سنة 2015، بسبب صدمة انهيار أسعار النفط، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بـ (24,70%)، ليستمر في التراجع ليصل سنة 2018، إلى (116,61 دينار) لكل دولار واحد.

4- واقع الاحتياطات الدولية:

ساهم فائض ميزان المدفوعات في تكوين احتياطات صرف معتبرة بلغت سنة 2013، (194,01) مليار دولار وهو ما يمثل تغطية للورادات بـ (35,4) شهر، لكن هذه الاحتياطات عرفت تراجعا مستمرا وبوتيرة سريعة بسبب العجز المستمر لميزان المدفوعات نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث انخفضت هذه الاحتياطات بحوالي (58,65%) لتسجل سنة 2018، قيمة (80,23) مليار دولار.

اعتماد الاقتصاد الجزائري في تكوين احتياطات الصرف على الجباية البترولية دون غيرها أمر في غاية الخطورة، مما جعل هذا الاحتياطي عرضة للتآكل وبوتيرة متسارعة بمجرد انخفاض أسعار البترول، مما يضع الجزائر أمام أزمة اقتصادية من الصعب الخروج منها.

من خلال ما سبق يتضح أن الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما يدل على أنها مجرد توازنات كلية هشة ومؤقتة قابلة للتراجع والتلاشي بمجرد حدوث انخفاض في أسعار المحروقات، وهذا ما حدث فعلا في سنة 2015، حيث عرفت

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، الجزائر، ص 49.

التوازنات الكلية اختلالات على مستوى معدل النمو، هذا الأخير عرف تراجعاً كبيراً، بالإضافة إلى تسجيل عجز مستمر في رصيد الميزانية العامة، وانحياز أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، فضلاً عن تسجيل عجز مستمر في رصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تآكل إحتياطي الصرف، هذه الاختلالات ما زالت لحد يوم بسبب التراجع المستمر في أسعار البترول، وعليه يتوجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة انعاش اقتصادي يكون هدفها تنويع مصادر الدخل من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

الفرع الثاني: تحليل وتقييم واقع المناخ القانوني

تعكس قوانين الاستثمار في أي دولة موقف السياسات العمومية من قيام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، فهذه القوانين تحدد الإطار العام الذي يتم فيه إقامة المشاريع الجديدة، وقد تكون هذه القوانين محفزة أو مقيدة للاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منها، لذلك فإن التوجه الحالي في سن قوانين الاستثمار هو العمل على تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وتوفير أفضل الشروط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

على هذا الأساس عملت الجزائر على تكييف منظومتها القانونية وفق متطلبات التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، وذلك بإصدار مجموعة قوانين وتشريعات لتنظيم عملية الاستثمار وفتح السوق الجزائرية أمام المستثمرين الأجانب وكانت بدايتها مع قانون النقد والقرض¹ 10/90، هذا الأخير ليس قانوناً خاصاً بالاستثمار لكن له علاقة به، فهو منظم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

يعد قانون النقد والقرض بمثابة اللبنة الأولى لإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعارض رأس المال الأجنبي، فوفقاً للمادة (183) يخصص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني²، وبالتالي هذا القانون يكرس مبدأ الحرية في الاستثمار، بحيث يلغي شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضاً مشاركة رأس مال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط من جهة، ومن جهة أخرى يركز القانون على جنسية رأس المال لا على جنسية الأشخاص، فهو يميز بين المستثمر المقيم والمستثمر غير

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر 18 أبريل 1990.

² - المرجع نفسه، المادة 183.

المقيم¹، كما سمح القانون بإعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداحيل والفوائد المداحيل والفوائد، وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل².

بعد قانون النقد والقرض تم إصدار قانون ترقية الاستثمار عن طريق المرسوم التشريعي رقم 12/93³، وأهم ما جابه هذا المرسوم هو عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب (المادة 38)، وقد فسح المجال للاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك القطاعات التي تعتبر استراتيجية، مع إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي (المادة 3)، الأمر الذي كان محضورا في القانون 13/82 والمحدد بنسبة أقصاها 49 %، كما التزام المشرع الجزائري بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39)، كما أكد المرسوم على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية (المادة 41)، وهذا لم يكن متاحا من قبل، بالإضافة إلى ذلك فقد استحدث المرسوم التشريعي 12/93 وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) والتي تعمل على مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم (المادة 8).

نظرا للنقائص التي عرفها المرسوم التشريعي 12/93، تم إصدار الأمر الرئاسي رقم 03/01⁴ المتعلق بتطوير الاستثمار ليكون لاغيا ومستخلفا للمرسوم التشريعي السابق، وأهم ما جاء به الأمر الرئاسي 03/01 عدم استثناء المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي من الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية المخصصة للدولة، وبالتالي توسيع مجال الاستثمار المسموح به (المادة 1)، بالإضافة إلى المعاملة المتماثلة بينهما في مجال الحقوق والواجبات (المادة 14)، كما لا يمكن للاستثمارات المنجزة أن تكون موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف (المادة 16)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حافظ الأمر على الضمانات الموجودة سابقا فيما يتعلق بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في

¹ - المرجع نفسه، المادتين 181، 182.

² - المرجع نفسه، المادة 183.

³ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

⁴ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

المستقبل على الاستثمارات المنجزة، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 15)، مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي (المادة 76) كما تميز هذا الأمر بزيادة الحوافز والامتيازات*، كما تم إنشاء هيئات خاصة مكلفة بتشجيع وتطوير الاستثمار تتمثل فيما يلي¹:

- المجلس الوطني للاستثمار (CNI) الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتمثل صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار مع تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديلة عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) ومهمتها الأساسية تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع؛
- الشباك الوحيد (GU) يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين؛
- صندوق دعم الاستثمارات الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشروع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضروري كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

بعد ذلك تم تعديل الأمر الرئاسي 03/01 بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006²، الذي ينص على تبسيط مسار الامتيازات، مع منح العديد من الحوافز والمزايا خاصة بالنسبة للاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعزيز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة أفضل الاستثمارات. في إطار حرص الدولة على تطوير قدراتها الانتاجية وحماية الاقتصاد الوطني تم اصدار الأمر 01/09³ المؤرخ في 22 جويلية 2009، وفي مادته رقم (58)، المتممة والمعدلة للأمر 03/01، والتي نصت بكل وضوح على أنه " لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 %

* من بين الحوافز والامتيازات تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار؛ مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي والرسم عبي النشاط المهني من خمس سنوات إلى عشر سنوات، تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول ورفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة من 60 يوم إلى 30 يوم... الخ

¹ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

² - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 08-06، المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 19 جويلية 2006، ص 17.

³ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-09، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مرجع سابق، ص 4.

على الأقل من رأس المال الاجتماعي " وهذا مقابل (49 %) للشريك الأجنبي، مع خضوع كل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة من طرف المجلس الوطني للاستثمار*، هذا من جهة ومن جهة أخرى أكد الأمر 01/09 على حق الشفاعة من خلال المادة (61)، والذي يمنح الدولة والشركات العمومية بكسب الملكية والأولوية في أي عملية تنازل، وذلك بهدف منع المضاربة بالمشاريع الاستثمارية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وكانت البداية مع وحدة العجلات المطاطية "ميشلان الجزائر" وشركة "أوراسكوم" المصرية.

في إطار سعي الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية سارعت إلى وضع سياسة استثمارية تحفيزية جديدة من شأنها أن تحقق موارد أخرى، وهو ما تجسد بصدور القانون 16-09¹ والمؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين.

في الأخير يتضح بأن غياب رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وضع المشرع في حيرة من أمره، وهذا واضح من خلال عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها، مما يفقد ثقة المستثمر بما هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة اقرار القاعدة 51/49 بعد إلغائها ما زالت محل تحفظ من طرف المستثمرين الأجانب لأنهم يعتبرونها عنصر تمييز في المعاملة ومفاضلة لصالح المستثمر المحلي، كما أن هذه القاعدة لا تمكن المستثمر الأجنبي من السيطرة على التسيير وهذا الأمر غير مرغوب فيه.

الفرع الثالث: واقع الإمكانيات الطبيعية والبشرية

تعتبر الجزائر همزة وصل مهمة بين أوروبا وإفريقيا عبر شريطها الساحلي، مما يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، وتتوفر الجزائر على موارد طبيعية وثروات باطنية تغري الكثير من الشركات الأجنبية الباحثة

* التجربة أثبتت أن هذا الشرط لا يؤدي بالضرورة إلى الإدارة الرشيدة وحماية المال المستثمر، ويعد قطاع المحروقات دليل على ذلك فرغم تطبيق قاعدة 49/51 إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحماية مؤسسة سونطراك من الوقوع ضحية لجرائم فساد كلفت الاقتصاد الوطني خسائر ضخمة.

¹ - الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 3 أوت

على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها، ومن أهم هذه الموارد:

- تملك الجزائر احتياطات نفطية وغازية هامة حيث تحتل الجزائر المرتبة (15)، من حيث الاحتياطات النفطية والمرتبة السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة في العالم¹؛

- تحتزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات والزنك والحديد والألمنيوم والتنقستين، والكاولين... الخ

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية هامة تتمثل في (8,2 مليون هكتار) من الأراضي الصالحة للزراعة، و (32 مليون هكتار) من الأراضي السهلية الصالحة لتربية أحسن السلالات الحيوانية، بالإضافة ذلك تزخر الجزائر بتنوع تضاريسي ومناخي هام يجعل منها قطبا سياحيا عالميا، كما تملك شريط ساحلي بطول (1200 كلم)، وصحراء شاسعة بمساحة (2 مليون كلم²).

كما تملك الجزائر سوقا كبيرا للاستثمار، حيث بلغ عدد سكانها في 1 جانفي 2019، 43 مليون نسمة، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات التي بلغت سنة 2018، (46 197) مليون دولار، ما يعني نقص إشباع وطلب كبير في عدة قطاعات.

من جهة أخرى حسب المؤشر الأمريكي "Numbeo" فإن متوسط الدخل الفردي يقدر بـ (36 581,42)² دج، بما يعادل (305,96) دولار أمريكي مما يجعل تكلفة العمالة منخفضة وتنافسية سواء مع دول الجوار أو على المستوى الدولي.

¹ - www.andi.dz, consulté: 20/09/2019, à l'heure 14 :00)

²- https://www.numbeo.com/cost-of-living/country_result.jsp?country=Algeria&displayCurrency=DZD(date of Date of view: 20/09/2019, on the clock 20 :00)

المطلب الثاني: تحليل وتقييم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي

بعد تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جاء هذا المطلب لتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيفة، والذي يحدد حجم التدفقات المناسبة إليها وإمكانية الاستفادة منها محليا في تحسين أوضاعها الداخلية.

الفرع الأول: تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا الفرع سيتم التطرق إلى تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع مقارنة ذلك بالمستوى العربي والاقليمي والعالمي.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2018) تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لتعاقب الظروف والأوضاع والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2018) (بالمليون دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم التدفقات	1 081	1 795	1 662	2 632	2 746	2 301	2 580
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التدفقات	1 499	1 684	1 507	-584	1 637	1 232	1 506

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2011-2019 -

بالاستناد إلى احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل تزايدا محسوسا سنة 2006، حيث بلغ (1 795) مليون دولار بالمقارنة مع سنة 2005، حيث بلغ (1 081) مليون دولار أي بنسبة نمو تقدر بـ (66,05%)، وتزامن هذه الزيادة مع بداية تطبيق البرنامج التكميلي (2005-2009)، لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لتبلغ أقصاها سنة 2009، بحجم تدفقات (2 746) مليون دولار، لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إل غاية اليوم، وبشكل مخالف للتوقعات لأنها اعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي، ويرجع

ذلك إلى محدودية اندماج النظام المالي الجزائري في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أوت 2008، هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين حيث قدر حجم استثمارتهما بـ (1,436) مليار أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من (2,5) مليار دينار إلى (10) مليار دينار، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الاجمالي للتدفقات الاستثمارية¹، بعد سنة 2009، سجلت هذه التدفقات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لتتخف سنة 2012، بحوالي (41,90%) بالمقارنة مع سنة 2011، ويرجع السبب إلى تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة (18%)² مقارنة مع سنة 2011، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية في أوروبا، وكذا عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي، أما سنة 2013، عرفت ارتفاعا طفيفا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر لتتخف بعدها لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2015، بحجم تدفق سالب بلغ (-584) مليون دولار، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة باعتبار هذا القطاع يشكل أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الماضية، مما جعل المستثمرين الأجانب يحجمون في توجيه استثماراتهم إلى الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق قاعدة 49/51 تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي.

بعد 2015، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر تحسنا ملحوظا حيث بلغت سنة 2018، (1 506) مليون دولار ويرجع السبب إلى اصدار قانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين.

وقد مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر في سنة 2018، كنسبة من التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا (10,53%) وإلى إفريقيا (3,28%)، والدول النامية (0,21%)، والدول العربية (4,79%) ومن التدفقات العالمية (0,12%)، وهي نسب تبين محدودية حصة الجزائر مقارنة بالتدفقات الواردة إلى الدول العربية والإقليمية والعالمية. والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 153.

² - UNCTAD, World investment report 2013, **Global value chains: investment and trad for development**, New York and Geneva, 2013, p xii

الجدول رقم (07): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2018 (مليون دولار)

العالم	الدول النامية	إفريقيا	شمال إفريقيا	الدول العربية	الجزائر	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
1 297 153	706 043	45 902	14 307	31 409	1 506	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2019

ثانيا: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2018-2005)

إن محدودية حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي مقارنة بالتدفقات الواردة للدول العربية والإقليمية والعالمية انعكست بالتبعية على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ في نهاية 2018، (30 602) مليون دولار. والجدول الموالي يوضح مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2018-2005)

الجدول رقم (08): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2018-2005) (مليون دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مخزون الاستثمارات الواردة	8 222	10 110	11 854	14 485	17 239	19 540	22 121
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مخزون الاستثمارات الواردة	23 620	25 317	26 824	26 227	27 864	29 096	30 602

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2011-2019

إن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلى غاية سنة 2018، يعادل نصف مخزون الاستثمارات الواردة إلى المغرب، كما يعادل تقريبا الثلث من المخزون الوارد إلى مصر، فضلا عن مخزون الاستثمارات الواردة إلى السعودية والإمارات* الذي يشكل (7,5) و(4,5) من مخزون الاستثمارات في الجزائر، هذه الأخيرة تشكل نسبة (11,03%) من مخزون الاستثمارات في شمال إفريقيا ونسبة (3,42%) في إفريقيا، ونسبة (0,29%) من الدول النامية، ونسبة (3,47%) من الدول العربية ونسبة (0,09%) من المخزون العالمي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

* حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2019، بلغ مخزون الاستثمارات الواردة لكل من مصر والمغرب والسعودية والإمارات نهاية 2018، (109 677، 64 227، 230 786، 140 319) مليون دولار على التوالي.

الجدول رقم (09): مقارنة مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالم خلال سنة 2018. (مليون دولار)

العالم	الدول النامية	إفريقيا	شمال إفريقيا	الدول العربية	الجزائر	مخزون الاستثمارات الواردة
32 272 043	10 678 872	894 678	277 429	882 770	30 602	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2019 -

إن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر دليل واضح على عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة تحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، وهذا ما تم توضيحه في المبحث الأول من هذا الفصل، فالجزائر تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، لكن وبالنظر إلى الإمكانيات والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر يمكنها أن تكون قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب إلا أن واضعي السياسات الاقتصادية لم يتمكنوا بعد من الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات وجعلوا اقتصاد الجزائر رهينة مورد غير متجدد، شهدت أسعاره في الأسواق العالمية تقلبات وانخفاضات حادة خاصة في السنوات الأخيرة (من جوان 2014، إلى يومنا هذا).

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

بعد الاطلاع على الاحصائيات المتعلقة بتطور حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، سوف يتم عرض حصة هذه التدفقات من إجمالي الاستثمارات المصرحة بها مع توزيعها حسب المناطق.

أولاً: توزيع طبيعة مشاريع الاستثمار المصرح بها

من خلال الجدول رقم (10) سيتم توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر إلى محلية وأجنبية.

الجدول رقم (10): توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002 2017) تقدر بـ (1,42 %) وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الاستثمار المحلي التي بلغت نسبتها (98,58 %). أما من حيث المبالغ المخصصة لهذه المشاريع ، فإن الاستثمارات المحلية استحوذت على (82,38 %) من القيمة الاجمالية للاستثمارات المصرح بها مقابل (17,62 %) للاستثمارات الأجنبية، ولكن بمقارنة قيمة المبالغ المخصصة وعدد المشاريع في كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي يتبين القيمة المالية الكبيرة للمشاريع الأجنبية والتي تفوق بكثير نظيرتها المحلية.

أما عن عدد المشاريع المصرحة بها خلال سنة 2018، فقدت بـ (4 125) مشروع استحوذ الاستثمار المحلي على (99,5 %) من اجمالي المشاريع بقيمة (1 530 299) مليون دج والباقي للاستثمار الأجنبي بـ(20) مشروع بقيمة (145 850) مليون دج.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر بين مختلف مناطق العالم مع تباين أحجامها من منطقة إلى أخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المناطق خلال الفترة (2017-2002)

عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	
أوربا (بما فيها الاتحاد الأوروبي)	472	52,39	1 148 208	45,57
الاتحاد الأوروبي	332	36,85	666 499	26,45
آسيا	114	12,65	169 732	6,74
أمريكا	18	1,99	68 813	2,73
الدول العربية	262	29,08	1 057 257	41,96
إفريقيا	6	0,67	39 686	1,57
أستراليا	1	0,11	2 974	0,12
متعدد الجنسيات	28	3,11	33 160	1,31
المجموع	901	100	2 519 831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن الدول الأوروبية جاءت في الصدارة سواء من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع أو من حيث قيمة المشاريع التي بلغت نسبتها (45,57%)، وتعتبر اسبانيا وألمانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة أهم البلدان الأوربية المستثمرة في الجزائر، ثم تأتي بعدها الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر بحوالي ثلث عدد المشروعات المنجزة وبقيمة نسبتها (41,96%)، ومن أهم الدول العربية المستثمرة: قطر، سوريا، تونس، مصر، الأردن، السعودية، الإمارات.

تليها الدول الآسيوية التي بلغت حصتها من إجمالي المشاريع (12,65%) بقيمة لم تتجاوز (7%) من القيمة الإجمالية للمشاريع، وأهم الدول المستثمرة هي الصين، سنغافورة، تركيا. أما المشاريع المتبقية فهي موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات (28 مشروعا)، وأمريكا (18 مشروعا) وإفريقيا (6 مشاريع) وأستراليا بمشروع واحد بقيم نسبها (1,31%)، (2,73%)، (1,57%)، (0,12%) على التوالي.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبنسب متفاوتة، حيث يحتل فيها قطاع الصناعة الصدارة لما له من مردودية عالية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الزراعة	13	1,44	5 768	0,23
البناء	142	15,76	82 593	3,28
الصناعة	558	61,93	2 050 277	81,37
الصحة	6	0,67	13 572	0,54
النقل	26	2,89	18 966	0,75
السياحة	19	2,11	128 234	5,09
الخدمات	136	15,09	130 980	5,20
الاتصالات	1	0,11	89 441	3,55
المجموع	901	100	2 519 831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أن قطاع الصناعة وخاصة قطاع المحروقات استحوذ على (61,93%) من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها قطاع البناء بـ (15,76%) ثم قطاع الخدمات بـ (15,09%) في حين لم تتجاوز باقي القطاعات في أحسنها (3%)، أما من حيث قيمة المشاريع بحسب كل قطاع فقد احتل قطاع الصناعة الصدارة مستحوذا على (81,37%) من القيمة الإجمالية للمشاريع أما القيمة المتبقية فهي موزعة كالتالي: قطاع الخدمات (5,20%)، قطاع السياحة (5,09%)، قطاع الاتصالات (3,55%)، قطاع البناء (3,28%)، في حين لم تتجاوز نسبة قطاع النقل والصحة والزراعة في مجملها (1,5%).

إن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات مع تهميش القطاعات الأخرى وبالخصوص قطاع الزراعة رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال يضيع عليها فرصا حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها باعتبارها قطاعات استراتيجية لتحقيق التنمية. وهذا التركز ما هو إلا نتيجة حتمية لسياسة صناعات القرار الذين يولون اهتماما بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى وهذا في حد ذاته مخاطرة فمن الحكمة أن لا نضع كل البيض في سلة واحدة فالاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة لا تقوم على قطاع واحد، ومن هذا المنطلق أصبح تنويع الاقتصاد الوطني مطلباً ضروريا لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وضرورة حتمية لتجنب الوقوع في أزمات نتيجة الاعتماد على قطاع يعيش انهيارات وتقلبات حادة في أسعاره.

المطلب الثالث: تحليل وتقييم مكانة الجزائر ضمن مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة مهمة تمكن المستثمرين الأجانب من اتخاذ القرار الاستثماري في بلد معين من عدمه بالاستناد إلى ترتيب هذا البلد ضمن هذه المؤشرات، هذه الأخيرة تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري إن كان ملائما أم لا، وعلى أساس ذلك جاء هذا المطلب لبيان وضع الجزائر في مختلف المؤشرات بما يسمح بتكوين صورة واضحة عن طبيعة المناخ الاستثماري في الجزائر.

الفرع الأول: مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتم إصدار مؤشر سهولة أداء الأعمال منذ عام 2004، من طرف البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة له، ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية العشرة، والتي تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

الجدول رقم (13): مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009-2018)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
157/ 190	166/ 190	156/ 190	163/ 189	154/ 189	153/ 189	152/ 185	148/ 183	136/ 183	136/ 183	132/ 181	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
150	145	142	145	141	164	156	153	150	148	141	بدء النشاط التجاري
129	146	77	122	127	147	138	118	113	110	112	استخراج تراخيص البناء
106	120	118	130	147	148	165	164	-	-	-	الحصول على الكهرباء
165	163	162	163	157	176	172	167	165	160	162	تسجيل الملكية
178	177	175	174	171	130	129	150	138	135	131	الحصول على الائتمان
168	170	173	174	132	98	82	79	74	73	70	حماية المستثمر
156	157	155	169	176	174	170	164	168	168	166	دفع الضرائب
173	181	178	176	131	133	129	127	124	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
112	103	102	106	120	129	126	122	127	123	126	تنفيذ العقود التجارية
76	71	74	73	97	60	62	59	51	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-World bank, **doing business**, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 and 2019, Available on (<https://www.doingbusiness.org>), date of review (22/07/2019 on the clock 10:20)

من خلال الجدول يتضح جليا تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة (132) سنة 2009، إلى المرتبة (157) سنة 2019، كما أن الجزائر احتلت المرتبة (15) عربيا، في حين نجد الإمارات احتلت المرتبة (11) عالميا، والأولى عربيا. أما المغرب فقد احتلت المرتبة (60) عالميا والثانية عربيا، وكذلك سنة 2019، وفيما يلي قراءة تفصيلية لتطور المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

1- بدء المشروع: رغم تراجع مرتبة الجزائر ضمن مؤشر بدء المشروع من المرتبة (141) سنة 2009، إلى المرتبة (150) سنة 2019، إلا أن هناك تحسنا طفيفا في المؤشرات الفرعية حيث أصبحت عدد الإجراءات (12)

إجراء بعدما كانت سنة 2009، ب (14)، كما تقلصت المدة اللازمة لذلك من (24) يوم إلى (17,5) يوم وبتكلفة (11,8%) من متوسط الدخل الفردي، وهذا في سنة 2019، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى من رأس المال المطلوب عند بداية التأسيس سنة 2017، كما تم إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمسيرين.

2- استخراج تراخيص البناء: صنفت الجزائر وفق مؤشر استخراج تراخيص البناء المرتبة (129) عالميا، وذلك حسب تقرير سهولة أداء الأعمال، فاستخراج تراخيص البناء في الجزائر يحتاج إلى (19) إجراء خلال (136) يوم وبتكلفة (7,8%) من قيمة المستودع)، كما تحسنت الجزائر على (12 نقطة من 15) وفق مؤشر مراقبة جودة البناء وهذا في سنة 2019، فهناك تحسن ملحوظ بالمقارنة مع السنة الماضية خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية والتي تقلصت بعشرة أيام وبتكلفة (8,1%) وبمستوى جودة مراقبة البناء (10 نقاط من 15).

3- الحصول على الكهرباء: نلاحظ تحسنا ملحوظا في ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحصول على الكهرباء حيث تم تصنيفها في المرتبة (106) سنة 2019، بعدما كانت سنة 2012، في المرتبة (164)، وذلك نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على الكهرباء، ففي سنة 2019، حيث يحتاج الحصول على الكهرباء في الجزائر إلى خمسة إجراءات خلال (93) يوم وبتكلفة (1478,3%) من متوسط الدخل الفردي، كما بلغ مؤشر شفافية التعريفه بخمسة نقاط من ثمانية، بينما في سنة 2012، يحتاج ذلك ستة إجراءات خلال (159) يوم وبتكلفة (1579%)، ويرجع هذا التحسن إلى جعل الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريفه الكهرباء على المواقع الالكترونية للمرفق وكان ذلك سنة 2017، بالإضافة إلى تبسيط العمليات الإدارية.

4- تسجيل الملكية: صنفت الجزائر وفق مؤشر تسجيل الملكية المرتبة (165) عالميا، وذلك حسب تقرير سهولة أداء الأعمال، فتسجيل الملكية في الجزائر يحتاج إلى عشرة إجراءات خلال (55) يوم وبتكلفة (7,1%) من قيمة الأصل العقاري، وبمستوى جودة إدارة الأراضي (7,5 من 30 نقطة) وهذا في سنة 2019.

5- الحصول على الائتمان: رغم التحسن المؤقت المسجل سنة 2013، واحتلال الجزائر المرتبة (129) عالميا بعدما كانت سنة 2012، في المرتبة (150) إلا أن هذا الترتيب عاود الارتفاع لتصنف في المرتبة (178) سنة 2019، بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقطة من 12)، وانعدام مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى انعدام نسبة تغطية المكاتب للمعلومات الائتمانية، وهذا دليل على صعوبة الحصول على الائتمان اللازم سواء لإقامة المشاريع الاستثمارية أو تمويل عملياتها التشغيلية.

6- حماية المستثمر: تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة (168) سنة 2019، بعدما كانت سنة 2009، في المرتبة (70)، وفي المرتبة (98) سنة 2014، مثلها مثل اسبانيا، إلا أن هذه الأخيرة تحسن ترتيبها سنة 2018، ليصبح (24)، وسبب تراجع ترتيب الجزائر يرجع إلى ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة من 10) ومؤشر نطاق شفافية الشركة (ثلاث نقاط من 10)، بالإضافة إلى مؤشر نطاق حقوق المساهمين (ثلاث نقاط من 10).

7- دفع الضرائب: صنفت الجزائر سنة 2019، وفق مؤشر دفع الضرائب المرتبة (156) بعدد الضرائب المدفوعة بلغت في السنة (27) في مدة (265) ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح ب (66) %، وبالرغم من تذبذب رتبة الجزائر بين الارتفاع والانخفاض إلا أننا لاحظنا تحسنا ملحوظا في المؤشرات الفرعية خلال الفترة (2009-2019).

8- التجارة عبر الحدود الدولية: نلاحظ تراجعا ملحوظا في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية من المرتبة (118) سنة 2009، إلى المرتبة (173) سنة 2019، نتيجة عدم تغير مستوى المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة التصدير، في حين نجد تحسنا في مستوى المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة الاستيراد، وبهذا يظهر لنا أن الجزائر تعطي أهمية للاستيراد على حساب التصدير.

9- مؤشر إنفاذ العقود: نلاحظ تحسنا في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر إنفاذ العقود من المرتبة (126) سنة 2009، إلى الرتبة (112) سنة 2019، بالرغم من ثبات قيمة المؤشر الفرعي للمدة ب (630) يوم وإرتفاع التكلفة ب (21,8 %) من قيمة المطالبة بعدما كانت 2016، (19,9 %)، مع ثبات قيمة مؤشر جودة الإجراءات القضائية ب (5,5 نقطة من 18).

10- تصفية وإغلاق المشروع: نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تصفية وإغلاق المشروع من المرتبة (49) سنة 2009، إلى المرتبة (76) سنة 2019، بعدما وصل سنة 2015، المرتبة (97)، رغم ثبات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر حتى سنة 2016، حيث تقلصت الفترة الزمنية لإغلاق الأعمال إلى (1,3) سنة بعدما كان (2,5) سنة، مع ارتفاع معدل استرداد الأموال إلى (50,8) سنت لكل دولار، ولقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة.

عموما مناخ الأعمال في الجزائر يعد وجهة صعبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة وكثرة الوثائق المطلوبة لإقامة أي مشروع استثماري (بدء

المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية)، فضلا عن كثرة العقبات عند دخول المشروع حيز التنفيذ نتيجة صعوبة الحصول على الائتمان لتمويل عملياته التشغيلية، وضعف مستوى حماية المستثمر والذي يعد مطلبا ضروريا، نهيك عن عدم فعالية الآليات الضريبية وضعف التجارة عبر الحدود فيما يتعلق بالتصدير، كل هذه الأمور تحول دون رغبة المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

الفرع الثاني: مكانة الجزائر ضمن مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية منذ سنة 1995، عن منظمة الشفافية الدولية ليعكس درجة تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل البلد للحد من هذا الفساد، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية.

الجدول رقم (14): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2005-2018)

النقاط/ 100	الترتيب عربيا/عدد الدول	الترتيب عالميا/عدد الدول	السنوات	النقاط/ 100	الترتيب عربيا/عدد الدول	الترتيب عالميا/عدد الدول	السنوات
34	21/11	176/105	2012	28	18/13	159/97	2005
36	22/10	177/94	2013	31	18/12	163/84	2006
36	22/11	175/100	2014	30	21/10	180/99	2007
36	22/09	176/88	2015	32	21/10	180/92	2008
34	22/10	176/108	2016	28	21/10	180/111	2009
33	22/10	180/112	2017	29	21/12	178/105	2010
35	22/10	180/105	2018	29	21/11	183/112	2011

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات تقارير منظمة الشفافية الدولية المتاحة على الموقع:

- <https://www.transparency.org>, date of review 28/07/2019 on the clock 14:20

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن القيمة القصوى للمؤشر لم تتجاوز 36 نقطة من 100، وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة، والتي تمثل عقبة أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها. أما بالنسبة لترتيبها على المستوى العالمي، فقد كان محصورا بين (84-112)، لتحتل المرتبة (105) سنة 2018، بعدما كانت في المرتبة (112) سنة 2017، أما بالنسبة لترتيبها على المستوى العربي فلقد احتلت المرتبة العاشرة خلال ثلاث سنوات الأخيرة، في حين نجد الإمارات تحتل المرتبة (23) عالميا والأولى عربيا بقيمة 70 نقطة

من 100، كما نجد كل من تونس والمغرب قد احتلتا المرتبة (73) عالميا وسادسة عربيا بقيمة 43 نقطة من 100، وذلك كان سنة 2018.

كما أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2017، إلى أن مؤشر الفساد في الجزائر عرف مستوى مرتفعا في السنوات الأخيرة ويمثل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني وبالتالي يساهم علاوة على الضرر المعنوي في تعطيل الاستثمار المفيد ومع فساد ممزوج بتدهور مناخ الأعمال يصعب الحديث عن إنعاش اقتصادي.

الفرع الثالث: مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995، عن معهد "Heritage Foundation" وصحيفة "Wall Street Journal"، ويقاس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم (15): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2019)

النقاط/ 100	الترتيب عربيا/عدد الدول	الترتيب عالميا/عدد الدول	السنوات	النقاط/ 100	الترتيب عربيا/عدد الدول	الترتيب عالميا/عدد الدول	السنوات
49,6	16/15	177/145	2013	55,7	19/13	161/102	2006
50,8	16/16	178/146	2014	55,4	15/12	162/102	2007
48,9	16/16	178/157	2015	55,7	17/12	157/102	2008
50,1	15/15	178/154	2016	56,6	18/13	179/106	2009
46,5	16/16	180/172	2017	56,9	18/12	179/104	2010
44,7	16/16	180/172	2018	52,4	18/14	197/132	2011
46,2	16/16	180/171	2019	51	18/16	179/140	2012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2006-2019 المتاحة على

الموقع:

-<http://www.heritage.org>, date of review 02/08/2019 on the clock 13:30

من خلال الجدول يتضح المسار التنازلي لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر ليتم تصنيفها في السنوات الثلاثة الأخيرة ضمن أسوأ عشر دول في العالم في مجال الحريات الاقتصادية، لتدخل بذلك في خانة الاقتصاديات المكبوتة، ما يؤكد بأن البلاد لا تزال دولة منفرة للاستثمارات، حيث أكد خبراء "معهد هيريتيج فاونديشن" بأن اقتصاد الجزائر يبقى اقتصادا منغلقا ومناخ أعمالها معقد مقارنة بالدول العربية الأخرى.

كما تقدمت الجزائر بمرتبة واحدة عن تصنيف سنة 2018، أين احتلت المرتبة (172)، حيث سجلت سنة 2019، نقاطا إجمالية بلغت (46,2) نقطة من أصل (100) نقطة، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط النقاط العالمي (60,8) نقطة، و(61,3) نقطة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن تأخر الجزائر على المستوى العالمي والإقليمي والعربي في مجال الحرية الاقتصادية سببه التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر كالمؤشر الفرعي لنزاهة الحكومة بـ (28,9%)، والمؤشر الفرعي لحرية الاستثمار والمؤشر الفرعي للحرية المالية بـ (30%)، والمؤشر الفرعي لحقوق الملكية بـ (31,6%). أما عربيا فلقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة التاسعة عالميا والأولى عربيا بـ (77,6) نقطة، تليها قطر في المرتبة (28) بـ (72,6) نقطة، لتكونا الدولتين العربيتين الأكثر حرية اقتصادية، أما المغرب فقد احتل المرتبة (74) عالميا والخامس عربيا ويكون بذلك الأول مغاريا للدول متوسطة الحرية بـ (62,9) نقطة.

الفرع الرابع: مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يتم اصدار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ عام 2013، ويستند المؤشر إلى ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها احدى عشر مؤشرا فرعيا، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر.

الجدول رقم (16): مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	24,1	32,2	33,9	34,2	35	34	33
الأداء في المؤشر العام	110/82	111/85	109/87	109/87	109/87	109/86	109/84
الرتبة العالمية/دولة	17/13	18/13	16/13	16/13	16/12	16/12	16/12
الرتبة عربيا/دولة	41,6	46,6	45,8	45,1	47	46	47
قيمة الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية	35,9	37,5	37,7	38,3	42	38	36
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الكامنة	6	15	18,6	19,4	18	18	18
قيمة الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات: 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول رقم (16) يتضح بأن الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر تدخل ضمن مستوى الأداء الضعيف، ذلك أن قيمة مؤشرها بالرغم من تحسنه الملحوظ مقارنة مع سنة 2013، الذي بلغت قيمته (24,1 نقطة)، إلا أنه لم يتجاوز (35 نقطة)، والذي كان سنة 2017، ليتراجع بعد ذلك بنقطة كل سنة.

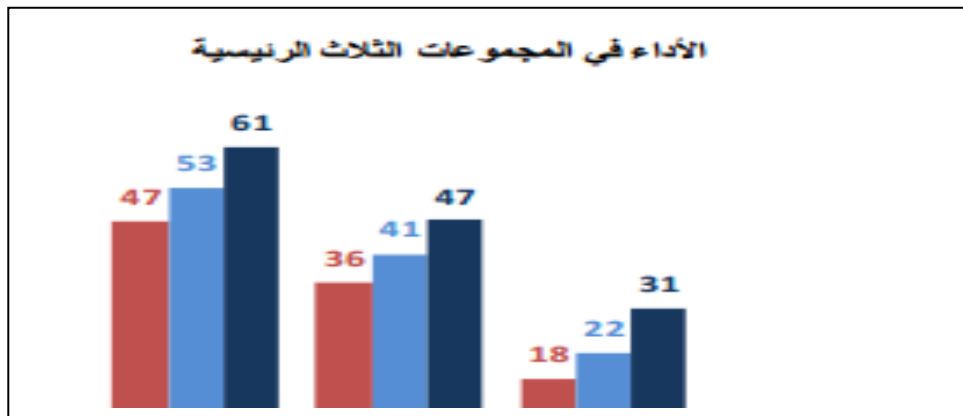
بالرغم من تقدم الجزائر بمرتبتين سنة 2019، إلا أنها خسرت نقطة واحدة من قيمة مؤشرها، حيث سجلت نقاطا بلغت (33 نقطة)، في الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العالمي (46 نقطة) و(38 نقطة) على المستوى العربي¹.

أما على المستوى العربي فلقد احتلت الجزائر المرتبة (12)، في حين احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة (23) عالميا والأولى عربيا ب (62 نقطة) لتكون بذلك ضمن مستوى الأداء الجيد، لتليها بعد ذلك قطر في المرتبة (45) عالميا والثانية عربيا ب (50 نقطة) لتدخل ضمن مستوى الأداء المتوسط، أما تونس فكانت الأولى مغاريا والسابعة عربيا و (68) عالميا ب (41 نقطة) لتكون بذلك ضمن مستوى الأداء المتوسط.

أما على صعيد وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، فكلها تدخل ضمن المستوى الضعيف، ذلك أن قيمها أقل من المتوسط العالمي والعربي والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (07): وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية

الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت،

2019، ص 56.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت، 2019، ص 56.

الفرع الخامس: مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979، هذا المؤشر يقيس قدرة الدولة على توفير بيئة أعمال مواتية للاستثمار قصد إنتاج سلع وتقديم خدمات قادرة على تلبية حاجات الأسواق الدولية، ويعتمد مؤشر التنافسية على (114) عاملا لقياس التنافسية يتم تصنيفها ضمن (12) مجموعة أساسية، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي.

الجدول رقم (17): مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2018-2011)

الدرجة/ 7	عربيا		عالميا		البيان السنوات
	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	
3,9	14	12	131	81	2008-2007
3,7	14	13	134	99	2009-2008
3,9	14	11	133	83	2010-2009
4	15	11	139	86	2011-2010
4	15	10	142	87	2012-2011
3,72	14	11	144	110	2013-2012
3,8	15	10	148	100	2014-2013
4,1	14	9	144	79	2015-2014
4	13	9	140	87	2016-2015
4	14	9	138	87	2017-2016
4,1	14	9	137	86	2018-2017
53,8*	14	11	140	92	2019-2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-World Economic Forum, **the global competitiveness report** (2007-2008), (2008-2009), (2009-2010), (2010-2011), (2011-2012), (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017), (2017-2018), (2018-2019) , available on: <https://www.weforum.org>.

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة ضمن تقرير التنافسية العالمية، حيث احتلت سنة 2018، المركز(92) من أصل (140 دولة) لتتراجع بستة مراتب عن تصنيف السنة الماضية، كما

* حسب تقرير 2018، تم إدخال تعديلات جوهرية في المنهجية المستخدمة لقياس القدرة التنافسية حيث أن حوالي 66 % من المؤشرات التي تم قياسها في هذا العام جديدة، فقد تم استخدام 98 مؤشرا بما في ذلك تنوع القوى العاملة وحرية الصحافة وحقوق العمال والأعمال التجارية السيئة، كما أن التنقيط يكون على 100.

نلاحظ أن قيمة المؤشر لم يتجاوز خلال الفترة (2007-2019) الخمس درجات، كما سجل المؤشر أدنى مستوى له سنة 2008، بـ (3,7) نقطة من أصل (7 نقاط)، لتحتل بذلك الجزائر المرتبة (99)، أما أدنى مركز تحصلت عليه فقد كان سنة 2012، حيث احتلت المرتبة (110) بـ (3,72) نقطة.

وبمقارنة الجزائر مع باقي الدول العربية نجدها تحتل أيضا مراتب متأخرة، حيث احتلت سنة 2018، المرتبة (11) من أصل (14 دولة) لتراجع بمرتبتين عن تصنيف السنوات الأربع الماضية، في حين نجد الإمارات احتلت المرتبة (27) عالميا، والأولى عربيا، وقطر في المرتبة (30) عالميا، والثانية عربيا، وتليها السعودية في المرتبة (39) عالميا، والثالثة عربيا، لتحتل كل من موريتانيا واليمن المراتب الثلاثة الأخيرة عربيا، إلا أن أسوأ ترتيب للجزائر كان سنة 2008، حين احتلت المرتبة (13) من أصل (14 دولة)، أما على المستوى العالمي احتلت كل من الولايات المتحدة وبنغلاديش وألمانيا المراكز الأولى ضمن تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018¹.

تحقيق الجزائر لمراتب متأخرة ضمن مؤشر التنافسية العالمي يعود إلى تأخرها في أغلب المحاور الرئيسية، وهذا ما يوضحه الملحق رقم (03).

يشير الملحق رقم (03) إلى أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الفرعية للمحاور الرئيسية التالية:

أولا: ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مجموعة المتطلبات الأساسية لم تتجاوز (5 نقاط من أصل 7)، كما أن أفضل ترتيب تحصلت عليه المجموعة كان في سنة 2007، حيث احتلت الجزائر المرتبة (49)، أما أسوأ ترتيب كان سنة 2013، حين احتلت المرتبة (92)، ليصل سنة 2017، إلى المرتبة (82)، بتقدم ستة مراتب عن ترتيب السنة السابقة، وبالرغم من أن الترتيب مقبول على العموم إلى أن المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة احتلت مراتب متأخرة، يتم توضيحها فيما يلي:

1- مؤشر المؤسسات: تراجع هذا المؤشر بـ (32) مرتبة عن ترتيب سنة 2017، لتصنف سنة 2018، في المرتبة (120)، وهذا يرجع إلى تأخر ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية له والمتعلقة بشفافية الميزانية المركز (116)، حرية الصحافة المرتبة (110)، التوجه المستقبلي للحكومة المرتبة (100)، قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير المرتبة (131)، حوكمة المساهمين المرتبة (124)، تنظيم تضارب المصالح (131)، كما سجل مؤشر المؤسسات أسوأ ترتيب له سنة 2012، حين احتلت الجزائر فيه المرتبة (141) من أصل (144 دولة).

¹ - World Economic Forum, **the global competitiveness report (2018)**, available on: <https://www.weforum.org>.

2- مؤشر البنية التحتية: رغم تحسن ترتيب الجزائر ضمن مؤشر البنية التحتية خلال الأربع السنوات الأخيرة إلا أنها ما زالت تحتل مراتب متأخرة، ويرجع ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر والمتعلقة بنوعية الطرقات المرتبة (86)، كفاءة خدمات النقل الجوي المرتبة (112)، النقل البحري (99).

3- مؤشر الاقتصاد الكلي: نلاحظ تراجع رهيب لترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي، ففي سنة 2007، صنفت الجزائر في المرتبة الثانية لتصل سنة 2018، المرتبة (111)، فبعدما كان هذا المؤشر من نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري نجده الآن أحد أهم عوائقه، ويرجع هذا إلى تراجع المؤشرات الفرعية المتعلقة بمعدل التضخم المركز (109)، وديناميكية الدين المرتبة (112).

ثانيا: ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مجموعة معززات الكفاءة لم تتجاوز (4 نقاط من أصل 7)، كما أن أفضل ترتيب تحصلت عليه المجموعة كان في سنة 2007، حيث احتلت الجزائر المرتبة (97)، أما أسوأ ترتيب كان سنة 2013، حين احتلت المرتبة (133)، ثم أحرزت المجموعة تقدما ملحوظا لتصل سنة 2017، المرتبة (102)، بتقدم (31) مرتبة عن ترتيب سنة 2013، وبالرغم من أن التحسن الملحوظ في ترتيب المجموعة يرجع عموما إلى مؤشر حجم السوق الذي ساهم في تعزيز مرتبة المجموعة، حيث احتلت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة (38) سنة 2018، بالإضافة إلى تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية بداية من سنة 2014، حيث تقدمت الجزائر بـ (53) مرتبة واحتلت بذلك المرتبة (83) سنة 2018، لكن بالنظر إلى أغلب المؤشرات الفرعية فإن الجزائر احتلت مراتب متأخرة، وسيتم توضيحها فيما يلي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب: أحرز هذا المؤشر تقدما خلال ستة سنوات الأخيرة بـ (13) مرتبة حيث احتلت الجزائر المرتبة (88)، ورغم هذا التحسن إلا أن هناك تأخر في مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر مدى تدريب الموظفين المرتبة (119)، مؤشر جودة التدريب المهني (102)، مؤشر مهارات الخريجين الجامعيين (118)، مؤشر التفكير الناقد في التدريس (105).

2- مؤشر كفاءة سوق السلع: احتلت الجزائر المرتبة (92) عالميا سنة 2007، ثم عرفت تراجعا كبيرا بواقع (51) مرتبة بين سنة (2007-2012)، لتحتل سنة 2012، المرتبة (143)، ثم بعد ذلك عرفت تحسنا مستمرا قدر بـ (15) مرتبة، لتحتل سنة 2018، المرتبة (128)، إلا أن هذا التقدم لا يعني تحسنا أداء الجزائر في هذا المؤشر، ففي سنة 2016، احتلت الجزائر المرتبة (133) عالميا من بين (138) دولة شملها التقرير، ويعود سبب تدني هذا

المؤشر تراجع المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر والمتعلقة ب انتشار الحواجز غير الجمركية المرتبة (128)، التعريف الجمركية المرتبة (132)، كفاءة إجراءات التصفية (126).

3- مؤشر كفاءة سوق العمل: تشير معطيات الجدول إلى تردي أوضاع سوق العمل في الجزائر، حيث احتلت الجزائر وفق هذا المؤشر مراتب جد متأخرة، خاصة سنة 2012، حين احتلت المرتبة الأخير عالميا، وفي سنة 2013، المرتبة ما قبل الأخيرة، ويرجع هذا التأخر إلى تدهور مرتبة المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر والمتعلقة بمؤشر حقوق العمال المرتبة (108)، مؤشر سهولة توظيف العمالة الأجنبية المرتبة (127)، مؤشر الاعتماد على الإدارة المهنية المرتبة (134)، مؤشر مشاركة الإناث في القوة العاملة المرتبة (135)، ومؤشر ضريبة العمل المرتبة (124).

4- مؤشر تطور الأسواق المالية: احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة (127) سنة 2007، ثم عرف تراجعاً خلال الفترة (2007-2013) ب (16) مرتبة لتحتل سنة 2013، المرتبة (143) من بين (148) دولة شملها التقرير، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً خلال الفترة (2014-2018) بمقدار (21) مرتبة، حيث احتلت الجزائر سنة 2018، المرتبة (122)، إلا أن هذا التقدم لا يعني تحسن أداء الجزائر في هذا المؤشر، ويرجع السبب إلى ضعف ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر، والمتعلقة بمؤشر ضعف الائتمان المحلي للقطاع الخاص المرتبة (120)، مؤشر رسملة البورصة المرتبة (117)، ومؤشر سلامة البنوك المرتبة (116).

ثالثاً: ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مجموعة المتطلبات الأساسية لم تتجاوز (3,1 نقطة من أصل 7)، كما أن أفضل ترتيب تحصلت عليه المجموعة كان في سنة 2007، حيث احتلت الجزائر المرتبة (102)، أما أسوأ ترتيب كان سنة 2012، حين احتلت المرتبة الأخيرة، ثم أحرزت المجموعة تقدماً ملحوظاً ليصل سنة 2017، المرتبة (118)، بتقدم (26) مرتبة عن ترتيب سنة 2012، وبالرغم من التحسن الملحوظ إلا أن الجزائر بقيت متأخرة في مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمجموعة.

1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال: احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المركز (114) سنة 2007، ثم عرف تراجعاً سنة 2008، ب (16) مرتبة لتحتل المرتبة (132) من بين (134) دولة شملها التقرير، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً خلال الفترة (2009-2010) بمقدار (24) مرتبة، حين احتلت الجزائر سنة 2010، المرتبة (108)، ثم عرف تراجعاً خلال الفترة (2011-2013) ب (36) مرتبة لتحتل سنة 2012، المرتبة الأخيرة، والمرتبة (144) من بين (148) دولة شملها التقرير سنة 2013، وبعد هذه السنة أحرز هذا المؤشر تقدماً بمقدار

(31) مرتبة، لتحتل الجزائر سنة 2018، المرتبة (113)، ورغم التقدم الذي أحرزه المؤشر خلال الفترة (2014-2018)، إلا ان الجزائر ظلت تحتل مراتب متأخرة ويرجع السبب إلى تراجع مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر بدء النشاط المرتبة (102)، مؤشر المواقف اتجاه مخاطر تنظيم المشاريع (135)، مؤشر الاستعداد لتفويض السلطة المرتبة (135)، مؤشر نمو الشركات المبتكرة (126)، ومؤشر مدى تبني الشركات للأفكار الخطرة (129).

2- مؤشر الابتكار: احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة (89) سنة 2007، ثم عرف تراجعاً سنة 2009، بـ (25) مرتبة لتحتل المرتبة (114)، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً سنة 2010 بمقدار (7) مراتب، حين احتلت الجزائر المرتبة (107)، ثم عرف تراجعاً خلال الفترة (2011-2013) بـ (34) مرتبة لتحتل سنة 2013، المرتبة (141) من بين (148) دولة شملها التقرير، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً بمقدار (35) مرتبة، لتحتل الجزائر سنة 2018، المرتبة (106)، ورغم التقدم الذي أحرزه المؤشر خلال الفترة (2014-2018)، ورغم التقدم الذي أحرزه المؤشر خلال الفترة (2014-2018)، إلا ان الجزائر ظلت تحتل مراتب متأخرة ويرجع السبب إلى تراجع مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر تنوع القوة العاملة المركز (102)، مؤشر الاختراعات الدولية المرتبة (106)، مؤشر طلبات براءات الاختراع المرتبة (104)، ومؤشر طلبات العلامات التجارية المرتبة (102).

على العموم يتضح بأن الاقتصاد الجزائري يعد من أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية كنتيجة حتمية لتأخرها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية، مما يجعلها من الدول المنفرة للمستثمر الأجنبي.

الفرع السادس: مكانة الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية

تبنى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمالية والحرية الاقتصادية والمديونية وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد يذكر من أهمها: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر اليورمني ومؤشر كوفاس للمخاطر القطرية. والجدول الموالي يوضح تقييم الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية.

الجدول رقم (18): تقييم الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية خلال الفترة (2007-2018)

قيمة الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية خلال الفترة 2007-2018		البيان
مؤشر كوفاس	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	السنوات
A4	77,8	2007
A4	76,8	2008
A4	70,8	2009
A4	72	2010
A4	-	2011
A4	72	2012
A4	-	2013
A4	-	2014
A4	67,3	2015
B	63,3	2016
C	-	2017
C	-	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-The PRS Group, **International country risk guide**, volume XXXVII, number 1, January 2016, p 50.

-Coface for Trade, **Coface handbook country and sector risks 2018**, INCREA, France, 2018, p 13.

من خلال الجدول رقم (18) يتضح أن درجة مخاطرة الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية تراوحت بين المنخفضة والمعتدلة، إلا أن هناك تراجع في قيمة المؤشر ب (2,8 درجة) ليصل سنة 2016، إلى (3,63)، أما بالنسبة لمؤشر كوفاس فقد منحت المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية التصنيف (A4) إلى غاية 2015، ذلك أن التوقعات الاقتصادية والمالية تتميز ببعض نقاط الضعف كما أن متوسط احتمال تخلف الشركة عن السداد معقول، وفي سنة 2016، تم منح التصنيف (B)، فالتوقعات الاقتصادية والمالية غير مؤكدة، كما يمكن أن يعاني السياق السياسي من توترات قوية، فمناخ الأعمال قد يعاني قصورا كبيرا، بحيث يكون متوسط احتمال تخلف الشركة عن السداد مرتفعا إلى حد ما، ليتراجع التصنيف سني 2017، 2018، إلى (C)، فالتوقعات الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية، والسياسي غير مستقر، كما أن مناخ الأعمال لديه أوجه قصور كبيرة

فمتوسط احتمال التخلف عن السداد للشركة مرتفع، ومن بين النقاط السلبية التي أشار إليها التقرير السنوي تشمل ما يلي¹:

- اقتصاد الجزائر يعاني بشدة من التبعية لقطاع المحروقات مع وجود مشاكل في استخدام الدخل الناتج عنه؛
- وجود خطوط فاصلة بين الموجودين في السلطة وبين عامة السكان؛
- الوزن الزائد للقطاع العام؛
- وجود البيروقراطية، مع ضعف في القطاع المالي والمناخ التجاري صعب.

¹ -Coface for Trade, Coface handbook country and sector risks 2018, INCREA, France, 2018, p 35

المبحث الثاني: تحليل واقع مقومات المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى واقع مقومات المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية من خلال تحليل واقع كل من جودة المعلومات المحاسبية وواقع حوكمة الشركات بالإضافة إلى تحليل واقع بورصة الجزائر.

المطلب الأول: تحليل واقع جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر

من خلال اطلاعنا على مؤشر التنافسية تبين بأن قوة التدقيق ومعايير اعداد التقارير المالية، تعد أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسساتية، وهذا دليل قاطع على أن الأنظمة المحاسبية لأي دولة تعد من بين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما أنه لا يمكننا فصل قوة التدقيق عن قوة معايير اعداد التقارير المالية للحصول على قوة معايير اعداد التقارير المالية وباعتبار قوة التدقيق المحدد الرئيسي للحكم على مدى جودة القوائم المالية فيمكننا أخذ المؤشر إجمالاً للحكم على جودة القوائم المالية في الجزائر، والجدول المالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (19): مكانة الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية (قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية في الجزائر حسب مؤشر التنافسية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة المؤشر (7/)	3,7	3,4	3,5	3,6	4	3,5	2,8
الترتيب	125/101	-	134/125	133/120	139/104	142/130	144/143
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر (7/)	3	3,4	3,2	3,1	3,4	3,4	3,8
الترتيب	148/141	144/134	140/135	138/135	137/129	140/131	141/120

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات

- World Economic Forum, **the global competitiveness report** (2006-2019), available on:

<https://www.weforum.org>.

من خلال الجدول رقم (19) يتضح بأن متوسط قيمة مؤشر قوة معايير التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية بلغ بحوالي (3,41 من 7) خلال الفترة (2005-2018) وهي قيمة قريبة من (3,5) وهذا دليل على أن جودة القوائم المالية في الشركات الجزائرية متوسطة على العموم، وعند مقارنة قيمة المؤشر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي نلاحظ بأن قيمة المؤشر في بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي انخفضت لكن بمقدار قليل، وهذا راجع إلى الممارسات الخاطئة خاصة في السنوات الأولى للانتقال حيث اكتفى معظم المحاسبين الاعتماد على نفس

قواعد المخطط السابق مع تحويل حسابات المدونة القديمة وما يقابلها في المدونة الجديدة، الأمر الذي يمثل كارثة حقيقية لها تأثيراتها على عدالة وصدق القوائم المالية لأن الانتقال والتحويل أعمق من ذلك بكثير. لتخفيض قيمة المؤشر خلال الفترة (2011-2012) لتصل إلى (2,8) ويرجع السبب أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر تم بشكل مفاجئ؛ أي بأسلوب الصدمة بإحلال نظام محل نظام آخر، على عكس ما كان متوقع، وهو يعد تحدي بالنسبة للشركات الجزائرية خاصة في ظل عدم تهيئة البيئة المحاسبية بفترة زمنية تسبق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولقد احتلت حينها الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة على المستوى العالمي.

بعد سنة 2012، شهدت قيمة المؤشر تحسنا ليصل سنة 2018، (3,8 من 7) بمعنى أن جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قريبة من المستوى المتوسط، إذ بلغ متوسط الجودة خلال تسع سنوات (3,29) وهو قريب من المتوسط العام للمؤشر الي يبلغ (3,5).

على العموم يتضح بأنه لا يوجد اختلاف كبير في مستوى جودة المعلومات المحاسبية بين فترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يدفعنا إلى تحليل واقع مهنة المحاسبة في الجزائر انطلاقا من تحليل واقع التعليم المحاسبي بشقيه الأكاديمي والمهني (باعتبار المحاسب المسؤول عن إعداد القوائم المالية وجودتها)، بالإضافة إلى معرفة مكانة معايير (IFRS/IAS) ضمن النظام المحاسبي المالي، فضلا عن التطرق لأهم الصعوبات التي تواجه التطبيق الفعلي لهذا النظام.

أولا: واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

يمثل التعليم المحاسبي خطوة أساسية لتأهيل المحاسب علميا وعمليا، وذلك من خلال التعليم المحاسبي الأكاديمي والتعليم المحاسبي المهني، إذ يتعلق الأول بالجانب النظري الذي يجب أن يلم به المتعلم كي يعتمد عليه في التطبيق العملي أما الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي الذي يؤهل المتعلم لممارسة المهنة.

1- تحليل واقع التعليم المحاسبي الأكاديمي في الجزائر:

تعد مؤسسات التعليم العالي في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مزاولة المهنة، ومع دخول الإصلاحات المحاسبية في الجزائر مرحلة التطبيق كان لابد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعديل برامج التدريس المحاسبي من خلال ارسالها لمراسلة بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي مرفقة بتعليمات وزارة المالية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، والتي اعتبرت حسب مراسلة الوزارة وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي الاسترشاد بها من

قبل الأساتذة، دون الإشارة لمحتوى برامج التدريس الجديدة، مما ينتج عنه احتمالية عدم تجانس مخرجات أقسام المحاسبة على المستوى الوطني، وبالرغم من مرور عشر سنوات عن الزام الجامعات الجزائرية بالتدريس وفق النظام المحاسبي المالي إلا أنه لا يوجد قرار وزاري يحدد برنامج موحد لقسم علوم المالية والمحاسبة السنة الثالثة على المستوى الوطني وتركت صلاحية تحديد وضبط البرنامج ومحتوى التخصص لكل كلية عبر جامعات الوطن، وفيما يلي عرض لأهم النقاط المرتبطة بالتعليم المحاسبي الأكاديمي في الجزائر بعد تبني النظام المحاسبي المالي:

- عدم تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، هذه الأخيرة تواكب برامجها التعليمية للتطورات والمتغيرات في بيئة الأعمال التي تنادي للتوحيد المحاسبي من خلال تطبيق (IFRS/IAS)، فمن المفترض أن يسبق تطبيق النظام المحاسبي المالي تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولي بسنوات حتى نضمن نجاح تطبيق هذا النظام؛

- عدم وجود هيئة تراقب جودة المناهج المحاسبية التي يتم تدريسها أو حتى متابعة كفاءة الأستاذ المسؤول عن العملية التعليمية لضمان جودة المحاسب المحتمل؛

- توجيه الطلبة لقسم المالية والمحاسبة يستند بشكل كبير على رغبة الطالب وحجم استيعاب القسم دون الاهتمام إلى مستوى الطالب وإمكانية قدرته للدراسة في قسم المالية والمحاسبة، وهذا يشكل خلل كبير؛ ذلك أن مدخلات التعليم لما تكون دون المستوى لا يمكننا أن نتظر مخرجات ذات كفاءة؛

- اقتصر المناهج المحاسبية على الجوانب النظرية والافتقار للتدريب الميداني الذي يعمل على تزويد الطالب بمختلف المهارات والخبرات الكافية بمتطلبات سوق العمل؛ حيث تكون الفرصة الوحيدة للتدريب هي إنجاز الدراسة التطبيقية لموضوع تقرير التربص في فترة لا تتعدى في أحسن الأحوال شهر واحد؛

- مناهج التعليم المحاسبي لم تول اهتماما بمخلف برامج التسجيل المحاسبي والحاسوب والتي يحتاجها الطالب في عالم الشغل، وهو ما يعتبر نقص في المناهج حيث يسبب حاجز بين مكتسبات الطالب الدراسية وإمكانياته التطبيقية؛

- لا يوجد تطابق بين لغة تدريس المقاييس واللغة المستخدمة في العمل.

2- واقع التعليم المحاسبي المهني في الجزائر

سيتم التطرق هنا إلى المسار المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر ومقارنته بما يجب أن يكون وفق لمعايير التعليم الدولي للمحاسبة والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (20): المسار المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر ومقارنته بمتطلبات معايير التعليم الدولي

المسار المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر	متطلبات معايير التعليم الدولي	
حسب القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لم يتم تقديم أي معلومات بخصوص متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المرتبط بشهادة محاسب معتمد فكل المشار إليه بهذا الخصوص هو أن هذه الشهادة تمنح من طرف مؤسسات التكوين المهني أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي (المادة الثامنة)	لم يحدد المعيار متطلبات بعينها يجب على الهيئات المهنية اشتراطها من الداخلين لبرامجها، وإنما يتطلب تحقيق المرونة بما تضعه من متطلبات دخول برامجها مع توضيح الأساس وراء ذلك، فهناك فئة محققة للتعليم ذو صلة بالجال المحاسبي وهناك فئة غير محققة للتعليم الأكاديمي والمحققة للخبرة العملية	معيار التعليم الدولي IES 1 متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي المهني
إن كل ما تم تقديمه بخصوص مهنة المحاسب المعتمد هو تلك المهام المحددة له من خلال القانون 10-01، وفي الواقع لا توجد خريطة تعكس الكفاءات المطلوبة، كما لم يتم تحديد مكونات برامج التعليم المناسبة.	تضمن المعيار تحديد مخرجات التعلم مطلوبة الإظهار من المحاسبين المهنيين المحتملين بنهاية مرحلة التطوير الأولي - تضمن المعيار المراجعة والتحديث الدوري لبرامج التعليم المحاسبي المهني	معيار التعليم الدولي IES 2 التطوير المهني الأول - الكفاءة الفنية
- بعد إكمال الطالب لمكونات التعليم المطلوب وتحقيقه لمعدل عام على الأقل 20/10، يتم توجيهه للتربص لمدة (18 شهر) على مستوى مكتب أو شركة محاسبة؛ - لم يتم تحديد طبيعة الكفاءات المطلوبة للإظهار من المتربص خلال هذه الفترة واقتصر على مطالبة المتربص بتحرير تقرير سداسي يبين طبيعة الأشغال المنجزة من طرفه، والمتربص هنا لا يعرف المطلوب منه لتحقيقه خلال فترة التربص والمشرف عليه ليس لديه توجيه واضح بشأن ما يفترض أن يوجه المتربص نحو تحقيقه.	- تكون الخبرة العملية أحد المكونات المطلوبة التحقيق وذلك لتمكين المتربصين من إظهار اكتسابهم للكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم والأخلاق لأداء مهامهم المستقبلية؛ - إنشاء أنشطة تقييمية للتأكد من تحقيق وإكمال المتربصين لخبرة عملية كافية؛ - تقديم أدلة ارشادية توضح بشكل أساسي مسؤوليات وواجبات كل من المشرف والمتربص مع ضرورة وجود عملية رقابية عليهم وعلى المشرفين على الخبرة العملية.	معيار التعليم الدولي IES 5 التطوير المهني الأول - الخبرة العملية
عدم وجود امتحان نهائي بالنسبة للمتدربين لمهنة محاسب معتمد على عكس محافظ حسابات وخبير محاسب.	عملية التقييم تتكون من شقين، الشق الأول مرتبط بالمقررات المشكلة للبرنامج، والشق الثاني مرتبط بالاختبار النهائي	معيار التعليم الدولي IES 6 التطوير المهني

		الأول - تقييم الكفاءة المهنية
القانون 10-01 والمراسيم ذات صلة بمضامينه حملت بعض الجديد فيما يخص عملية التطوير المهني المستمر لكن مع عدم تبني الاتجاه القائل بالزامية أنشطة التطوير المهني.	ضرورة إلزام الهيئات المهنية لأعضائها من المحاسبين المهنيين تنفيذ أنشطة التطوير الملائمة لأدوارهم ومسؤولياتهم.	معيار التعليم الدولي IES 7 التطوير المهني المستمر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: مارية علي صوشة، المسار التعليمي لمهنتي المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2018، ص 242-266 بتصرف.

من خلال الجدول يتضح بأن المسار التعليمي لمهنة محاسب معتمد في الجزائر لا تتوافق مع معايير التعليم الدولي، والتي من المفروض أن تكون المرجعية الأساسية لتأهيل المحاسب للقيام بمهامه خاصة بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا وجود لسياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد؛ فالمسار التعليمي لهذه المهنة يشوبها العديد من النقائص، والتي تعد أساس تأهيله لممارسة المهنة، حيث لم يتم تحديد مكونات برامج التعليم المناسبة والتي يتم من خلالها تحديد مخرجات التعلم مطلوبة الإظهار من المحاسب المهني المحتمل، كما لم يتم تحديد طبيعة الكفاءات مطلوبة الإظهار من المتربص كما أن التنظيم الحالي للمهنة لا يلزم المحاسبين المهنيين بأنشطة التطوير المهني المستمر.

مما تجدر الإشارة إليه أنه لحد اليوم لم يتم إجراء المسابقة الوطنية للحصول على مهنة محاسب معتمد، خبير محاسبي ومحافظ حسابات، واقتصر منح الاعتماد للذين قاموا بتربص قبل صدور القانون 10-01، وبالتالي فإن الفئة المعنية لم يكن لها تكوين من قبل بالنظام المحاسبي المالي وإقصاء عدد معتبر من خريجي الجامعات طيلة عشر سنوات، بالإضافة إلى ذلك وبالرغم من مرور عشر سنوات عن إصدار هذا القانون إلا أنه لم يتم إنشاء أو تحديد المعهد المتخصص المسؤول عن تكوين محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وهذا دليل على غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي، خاصة إذا علمنا بأن إعداد هذا القانون تم دون إشراك المحاسبين المهنيين.

ثانيا: مكانة معايير (IAS/IFRS) ضمن النظام المحاسبي المالي

بعد عرض مكونات النظام المحاسبي المالي يجب الإشارة إلى أن عملية الإصلاح أهملت جانب أساسي ألا وهو المسار الذي تتولد عنه المعايير المحاسبية، هذا المسار الذي يبدأ عمله قبل إعداد هذه المعايير، من خلال عمليات البحث عن الحلول للمشاكل المحاسبية الناتجة عن التحولات الاقتصادية، ثم اختيار أفضل ما يتوافق مع احتياجات الأطراف المهتمة بالمعايير المحاسبية بشكل منسجم مع إستراتيجية التوحيد المتبناة، ومن ثم البحث عن أنجح السبل لتطبيقها، والعمل بعد ذلك على تعديلها أو تغييرها كلما استدعت الضرورة¹، هذا من جهة.

من جهة أخرى النظام المحاسبي المالي تناول المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حتى سنة 2004، بحيث أشارت فقراته بصورة غير مباشرة إلى العديد من المعايير المحاسبية ولكن بشكل جد مختصر كما لا يقدم التفاصيل الضرورية لفهم المعيار المحاسبي الدولي، ولقد تم الإشارة إلى المعايير المحاسبية في المادة (30) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 لكن بشكل مجموعات أساسية دون التعرض للتفاصيل وهناك معايير مدججة في أخرى وتم ذكرها بالشكل الآتي:

- معايير متعلقة بالأصول وتمثل أساسا في التثبيتات العينية والمعنوية والتثبيتات المالية والمخزونات والمنتجات قيد التنفيذ؛

- معايير متعلقة بالخصوم منها رؤوس الأموال الخاصة، والإعانات، ومؤهلات المخاطر، والقروض والخصوم المالية الأخرى؛

- معايير متعلقة بقواعد التقييم والمعالجة المحاسبية وتمثل في الأعباء والمنتجات؛

- معايير ذات الصلة الخاصة وتمثل في تقييم الأعباء والمنتجات المالية، والأدوات المالية، وعقود التأمين، والعمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير، والعقود طويلة المدى، الضرائب المؤجلة، وعقود إيجار التمويل، وامتيازات المستخدمين، والعمليات بالعملة الأجنبية.

كما أن اعتماد النظام المحاسبي المالي على المعايير الصادرة حتى سنة 2004، دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المستمرة التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية على بعض المعايير أو إلغائها يجعل من الصعوبة الحديث عن توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، لتزداد الفجوة بينهما خاصة إذا علمنا بأن لا مكان للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ عددها (17)، أما عن

¹ - مداني بن بليغث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد، مرجع سابق، ص 175.

معايير المحاسبة الدولية التي تم تعديلها فبلغ عددها (16) والمعايير الملغاة بلغ عددها تسعة، أما المعايير التي بقيت على حالها فعددها ستة (التعديلات والالغاءات التي حدثت بعد 2004) والملحق رقم (1) يوضح ذلك. إن وجود هذه الفجوة لن يكون لها تأثير على المستوى المحلي باعتبار أن جميع الشركات في الجزائر تطبق نفس النظام المحاسبي المالي، لكن من الممكن أن يكون هناك تأثير على المستوى الدولي خاصة فيما يتعلق بالشركات الأجنبية العاملة في الجزائر أو الشركات متعددة الجنسيات التي لها فروع في الجزائر.

ثالثا: صعوبات تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية

بالرغم من مرور عشر سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي، إلا أن هناك صعوبات تحول دون التطبيق الفعلي لمضمون هذا النظام نجد من أهمها:

1- صعوبة حساب بعض القيم المطلوبة في النظام المحاسبي المالي: (تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني)

2- صعوبات تواجه تطبيق القيمة العادلة، ويمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيارة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمتها السوقية؛
- عدم وجود نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعمولة أسواق رأس المال التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر؛
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة تحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة.

¹ - سليمان بلعور، بوحفص بن أودينة، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2017، ص ص 736، 737.

3- تغليب القاعدة الجبائية: بالرغم من الاصلاحات التي تمت على مستوى النظام الجبائي لمواكبة مستجدات النظام المحاسبي المالي إلا أن الكثير من المعالجات المحاسبية بقيت مرفوضة من قبل النظام الجبائي (مثل: التأجير التمويلي، تكاليف الاقتراض، مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات)، وفي ظل تغليب القاعدة الجبائية فإنه يتم القبول بكل قواعد النظام المحاسبي المالي شريطة عدم تعارضها مع القوانين الجبائية، وفي حالة وجود تعارض بين القاعدتين فالأولوية لتطبيق القواعد الجبائية (تم التطرق إلى ذلك في الفصل الثاني).

في الأخير يتضح بأن جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قريبة من المستوى المتوسط ويرجع ذلك إلى:

- غياب سياسة تكوين حقيقية تؤهل المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد خاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي، باعتبار المحاسب المسؤول الأول عن إعداد القوائم المالية؛
- المسار التعليمي لمهنة محاسب معتمد في الجزائر لا تتوافق مع معايير التعليم الدولي، والتي من المفروض أن تكون المرجعية الأساسية لتأهيل المحاسب للقيام بمهامه خاصة بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية؛
- وجود فجوة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير (IFRS /IAS)، كنتيجة لعدم الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المستمرة التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية، مع اهمال المسار الذي تتولد عنه المعايير المحاسبية؛
- وجود صعوبات تواجه التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: تحليل واقع حوكمة الشركات في الجزائر

سارعت الجزائر إلى تجسيد متطلبات حوكمة الشركات محاولة منها لاصلاح مؤسساتها واقتصادياتها، وذلك من خلال إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، وإصدار دليل حوكمة المؤسسات سنة 2009، ورغم كل الجهود إلا أن الجزائر ما زالت من الدول المتأخرة في هذا المجال، فوفق التقرير السنوي لمؤشر التنافسية لسنة 2019، قد احتلت الجزائر المرتبة (133) ضمن (141)، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر حوكمة الشركات في الجزائر.

الجدول رقم (21): مكانة الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات (ضمن مؤشر التنافسية)

مؤشر حوكمة الشركات (0-100)	قوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية	تنظيم تضارب المصالح	حوكمة المساهمين	فعالية مجلس إدارة الشركة	حماية مصالح أقلية المساهمين	
38,23	41,7			34	39	2007
38,11	43,33			34	37	2008
43,33	50			41	39	2009
40,56	41,7			38	37	2010
30,67	30			31	31	2011
32,76	33,33			35	30	2012
36,57	39,7			35	35	2013
36,23	36,7			35	37	2014
35,33	35			34	37	2015
36,9	39,7			33	38	2016
35,23	39,7	33	33			2017
39,13	47,4	37	33			2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- World Economic Forum, **the global competitiveness report** (2006-2018), available on: <https://www.weforum.org>.

من خلال الجدول يتضح أن مستوى مؤشر حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية ضعيف للغاية، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2009 بـ (43,33)، وهذا قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، لينخفض بعد ذلك ويصل إلى أدنى مستوى له سنة 2011، حيث بلغ (30,67)، وهي السنة الأولى التي تلي سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الصعوبات التي واجهت عملية الانتقال، بعد ذلك شهد هذا المؤشر تحسنا حيث بلغ سنة 2018 (39,13) لتحسن المؤشر الفرعي لقوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية حيث بلغ (47,4).

على العموم يرجع سبب المستويات المتدنية لمؤشر حوكمة الشركات في الجزائر إلى ضعف مستويات كل من قوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية، وفعالية مجلس إدارة الشركة، وحماية مصالح أقلية المساهمين، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

أولاً: ضعف مؤشر معايير المراجعة ومعايير اعداد التقارير المالية

إن ميثاق الحكم الراشد في الجزائر موجه بصفة خاصة إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والشركات المساهمة في البورصة، وتلك التي تنهياً لذلك، و بتحليل النسيج المؤسساتي* حسب الملكية في الجزائر نلاحظ استحواذ القطاع الخاص على ما نسبة (99,98%)¹ من إجمالي الشركات، وهذا يدعم توجه نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لتصنيف الشركات حسب عدد اليد العاملة، فتسيطر عليه المؤسسات المصغرة بنسبة (97%)² من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا النوع من المؤسسات والتي لا يتجاوز عدد عمالها (9) يتطلب منها مسك محاسبة مالية مبسطة، بينما نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تمثل سوى (3%)^{*} يتطلب منها تطبيق النظام المحاسبي المالي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتسم بخاصية اجتماعية صلبة وعلى نطاق واسع كونها شركات عائلية مزودة بقوانين أساسية تفضل الشركة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة وبنسبة أقل للشركة ذات المسؤولية المحدودة، أما بالنسبة للشركة ذات أسهم فتبقى قليلة الانتشار، فحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2018، بلغت نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة (52,03%)، ونسبة الشركات ذات الشخص الوحيد ذات مسؤولية محدودة (35,36%) أما نسبة شركة ذات أسهم فبلغت (5,77%).

بما أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من معايير المحاسبة الدولية أعدت في الأصل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة، والتي تفترض اقتصاديات تطورت فيها مساحة المساهمة ؛ وذلك بازدياد أشكال شركات المساهمة، وانتشار فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، مما يجعل العلاقة الأساسية التي يجب إدارتها وتسييرها على مستوى هذه الشركات هي العلاقة الموجودة بين المستثمرين (حملة الأسهم) في الأسواق المالية بكونهم أصحاب رؤوس الأموال، والمديرين باعتبارهم مفوضين من

* عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الكبرى في الجزائر لاستحالة التحميل (Not found) من موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

¹ -Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N 35, données du 1^{er} semestre, Algérie, 2019, p 7

² -Ministère de l'industrie et des mines, Op. Cit, p 8

* (3%) تشمل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية

المستثمرين لتسيير أعمالهم، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، وهذا عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للجزائر، حيث نجد أن بنيتها الاستثمارية قائمة على مزيج من الشركات العمومية، وشركات القطاع الخاص غالبيتها شركات عائلية، والتي تعتمد على التمويل الذاتي، مع اللجوء إلى التمويل البنكي الداعم، بينما التمويل عن طريق السوق المالي يكاد لا يذكر، وعلى هذا الأساس يمكن إبراز أهم المشاكل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في مثل هذه المؤسسات¹:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من النسيج المؤسساتي في الجزائر، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛

- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للشركات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في الشركات الفردية والعائلية) يؤثر على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي يؤثر على الأنظمة المحاسبية لهذه الشركات ونوعية مخرجاتها؛

- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بينما غالبية الشركات الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛

- الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب الشركات، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى صدق القوائم المالية؛

- باعتبار المسير في الشركات العائلية هو المالك فسيكون هدفه حتما تقليل الأعباء الجبائية قدر الإمكان، فضلا على أن غالبية هذه الشركات تستعين بمكاتب محاسبة خارجية، وهذا ما يعكس عدم الاهتمام والحاجة للمحاسبة؛ ولهذا لا يمكن الحصول على قوائم مالية تعكس بصدق الحقيقة الاقتصادية لهذه الشركات²؛

ثانيا: ضعف مؤشر فعالية مجلس إدارة الشركة

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر لعل أهمها ضعف مستوى فعالية مجلس إدارة الشركة، الناتج عن عدم الفصل بين الملكية والإدارة، ذلك أن أغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها

¹ - الطيب داودي، وآخرون، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05 و 06 ماي، 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 9، 10.

² - فريد عوينات، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (الاحتياجات والتحديات)، المجلة الجزائرية للدراسات

تطبيق حوكمة الشركات فعلا تحاول أن تتعد قدر الامكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدر وكفاءة عالية في إدارة الشركة، وعليه فإن الانتشار الواسع للشركات الفردية والعائلية في الجزائر ينتج عنه ما يلي¹:

- صعوبة الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس؛
- عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب، بحيث تكون لديهم القدرة على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من احساسهم بالمسؤولية؛
- صعوبة تشكيل لجان مجلس الإدارة مستقلة وقادرة على القيام بدورها على أكمل وجه (من أهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات).

ثالثا: ضعف مؤشر حماية مصالح أقلية المساهمين

- يرجع سبب ضعف مؤشر حماية مصالح أقلية المساهمين إلى ضعف أغلب مؤشرات الفرعية - ضمن مؤشر سهولة الأداء- والتي من أهمها ضعف كل من مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر الشفافية، ويرجع السبب في ذلك إلى²:
- غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة كوسيلة للتسيير واتخاذ القرارات باستثناء بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة؛
 - غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي واستخدام المحاسبة محدود جدا ومقتصر بشكل كبير على الأغراض الجبائية؛
 - غياب ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات؛
 - غالبية الشركات الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات.
- في الأخير يتضح بأن طبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر يغلب عليه المؤسسات المصغرة وهي غير معنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها مشاكل ترتبط في أغلبها بنمط

¹ - نوال صباحي، واقع الحوكمة في دول مختارة (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، الملتقى الدولي " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 12.

² - فريد عوينات، مرجع سابق، ص 169.

تسييرها، باعتبارها في الأغلب مؤسسات عائلية يصعب فيها الفصل بين الملكية والإدارة، فتنطبق حوكمة الشركات يكون فعالا كلما ابتعدت الشركات عند تأسيسها عن الشركات العائلية، وعليه فإن حوكمة الشركات في الجزائر لا تزال في بداياتها خاصة في ظل عدم وجود قوانين ملزمة بتطبيق مبادئها، ذلك أن الالتزام بقواعدها حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة يعد مسعى حر وتطوعي.

المطلب الثالث: تحليل واقع بورصة الجزائر

حسب المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية والمتمثل في تطور الأسواق المالية فإن الجزائر احتلت مراكز جد متأخرة حيث احتلت سنة 2018، المركز (122)، من أصل (137) دولة، وعلى أساس ذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل واقع بورصة الجزائر.

الفرع الأول: حجم بورصة الجزائر

سيتم قياس حجم بورصة الجزائر باستخدام مؤشر عدد الشركات المدرجة ومعدل الرسملة.

أولا: مؤشر عدد الشركات المدرجة

يقيس مؤشر عدد الشركات المدرجة مدى اتساع حجم البورصة، فزيادة عدد الشركات المدرجة يدل على نمو الاستثمارات في البورصة، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءتها وفعاليتها، غير أن هذا المؤشر يفقد دلالاته إذا لم يلحق بمؤشر القيمة السوقية فقد يكون عدد الشركات المدرجة كبير في حين يكون إجمالي القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات صغيرا، والجدول الموالي يعرض تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2019).

الجدول رقم (22): تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2019)

السنة	عدد الشركات المدرجة	السنة	عدد الشركات المدرجة	السنة	عدد الشركات المدرجة
1999	3	2006	5	2013	6
2000	4	2007	5	2014	6
2001	4	2008	5	2015	5
2002	4	2009	6	2016	6
2003	4	2010	6	2017	5
2004	3	2011	6	2018	6
2005	3	2012	5	2019	6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بورصة الجزائر المتاحة على الموقع:

-http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc, consulté : 15 /12/2019, à l'heure : 15 :00)

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لم يتجاوز منذ نشأتها إلى اليوم (12) شركة، حيث بدأت هذه البورصة نشاطها بثلاث شركات (رياض سطيف، صيدال، سونطراك) ليتم بعدها إدراج مؤسسة تسيير فندق الأوراسي لتصبح أربع شركات سنة 2000، ثم استقر العدد طيلة أربع سنوات لتسحب بعدها شركة سونطراك سنة 2004، وفي سنة 2006، تم إدراج شركة سونلغاز وشركة الجزائرية للاتصالات، وفي سنة 2007، تم انسحاب شركة رياض سطيف وتم ادراج شركة الطيران الجزائرية في نفس السنة ليثبت العدد عند خمس شركات حتى سنة 2008، وفي سنة 2009، تم ادراج شركة دلهي ليصبح العدد ستة شركات، في 2011، تم إدراج شركة أليانس للتأمينات مع انسحاب شركة الطيران الجزائرية، وفي 2012، تم انسحاب الجزائرية للاتصالات، ليتم إدراج شركة أن-سي-أي روية سنة 2013، وفي سنة 2015، تم انسحاب شركة سونلغاز، ليتم إدراج شركة بيوفارم سنة 2016، وفي سنة 2017، تم انسحاب شركة دلهي، ليتم إدراج شركة (AOM Invest) سنة 2018، ليثبت العدد عند ستة شركات حتى سنة 2019.

ما يمكن ملاحظته من هذا التحليل أن عدد الشركات التي تم إدراجها في بورصة الجزائر قليل جدا، كما لا يوجد إختلاف في عددها قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويرجع ذلك إلى أن معظم الشركات الاقتصادية العمومية نشأت في اقتصاد مغلق موجه ومدعوم بمساعدات الدولة مما خلق نوعا من الركود في نشاطها، هذا من جهة ومن جهة أخرى غالبية شركات القطاع الخاص هي شركات عائلية ترى في دخولها للبورصة فقدان للسيطرة، وزيادة الشفافية والإفصاح، وهو ما يتعارض مع الذهنية المتفوقة لمعظم ملاك هذه الشركات، حيث يفضلون الاستعانة بالقروض البنكية عالية الفوائد على التمويل عن طريق البورصة.

كما تم ملاحظة أن فترة العمل بالبورصة لم يتجاوز في أغلب الشركات في المتوسط ستة سنوات ليتم الانسحاب منها، ويمكن تفسير ذلك إما لجمود البورصة أو إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الشركة كما حدث لشركة رياض سطيف التي أصبحت عاجزة حتى عن دفع مستحقات عمالها. فيما يلي عرض لعدد الشركات المدرجة في مختلف البورصات العربية لمقارنتها ببورصة الجزائر.

الجدول رقم (23): عدد الشركات المدرجة في مختلف البورصات العربية

اسم البورصة	بورصة أبو ظبي	بورصة عمان	بورصة البحرين	بورصة بيروت	بورصة الدار البيضاء
عدد الشركات المدرجة	102	194	50	97	76
اسم البورصة	البورصة المصرية	سوق الخرطوم	سوق الكويت	سوق مسقط	سوق فلسطين
عدد الشركات المدرجة	243	66	204	149	48
اسم البورصة	بورصة دمشق	بورصة الدوحة	سوق دبي المالي	السوق المالية السعودية	بورصة تونس
عدد الشركات المدرجة	24	48	68	190	82

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات صندوق النقد العربي المتاحة على الموقع

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/history/prv_daily_summary.htm, consulté 16 /12/2011, à l'heure : 13 :20

من خلال الجدول يتضح بأن بورصة الجزائر صغيرة جدا بالمقارنة مع باقي البورصات في الدول العربية، فهي لم تقترب حتى من أصغر بورصة عربية (بورصة دمشق)، هذه الأخيرة تمثل أربعة أضعاف بورصة الجزائر، وأن البورصة المصرية تحتل المرتبة الأولى عربيا بـ (243) شركة، وبهذا فإن بورصة الجزائر بعيدة كل البعد عن كفاءة سوق الأوراق المالية.

ثانيا: مؤشر معدل الرسملة

مؤشر الرسملة هو عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض المحللون الاقتصاديون أن معدل رسملة السوق يرتبط بالقدرة على تعبئة المدخرات وتنويع المخاطر. والجدول الموالي يوضح تطور معدل رسملة بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2018).

الجدول رقم (24): تطور معدل رسملة بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة السوقية	10 400 000 000	6 710 000 000	6 460 000 000	6 500 000 000	6 550 000 000
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	7 562	8 514,8	9 366,6	11 043,7	9 968
معدل الرسملة (%)	0, 14	0,08	0,07	0,06	0,07
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

14 793 245 795	13 819 991 460	13 028 721 575	14 967 744 130	7 900 000 000	القيمة السوقية
17 228,6	16 643,8	16 208,7	14 526,2	11 991,6	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
0,09	0,08	0,08	0,1	0,07	معدل الرسملة (%)
	2018	2017	2016	2015	السنوات
	43 935 331 147	40 587 792 120	45 778 197 740	15 429 078 190	القيمة السوقية
	20 189,6	18 594,1	17 514,6	16 712,7	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
	0,22	0,22	0,26	0,09	معدل الرسملة (%)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الرابعة للسنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

<http://www.sgbv.dz/ar/index.php>, consulté: 16 /12/2019, à l'heure : 13 :30

سجلت القيمة السوقية لبورصة الجزائر سنة 2005، (10,4) مليار دج لتنخفض بحوالي (3,69) مليار دج في السنة الموالية، لتستمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، لتتضاعف سنة 2011، مقارنة بسنة 2010، بسبب دخول شركة أليانس للتأمينات. أما أقصى قيمة كانت سنة 2016، بنسبة زيادة تقدر بـ (196,7%) مقارنة بسنة 2015، ويرجع السبب إلى دخول شركة بيوفارم بقيمة سوقية قدرها (31 264 296 875) دج وهي قيمة تمثل حوالي (68,30%) من القيمة السوقية للبورصة، لتنخفض هذه الأخيرة بعد ذلك بنسبة (11,34%) سنة 2017، لتعاود الارتفاع بعد ذلك بنسبة (8,25%).

أما فيما يتعلق بتطور معدل الرسملة فهو منخفض جدا ولم يتجاوز في أحسنه (0,3%) وهذا يدل على عجز بورصة الجزائر على تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وعجزها على زيادة إصدارات جديدة، كما لم تساهم في تنويع المخاطر، ويرجع السبب في العدد القليل لعدد الشركات المدرجة في البورصة، وفيما يلي عرض لمعدل الرسملة في بعض بورصات الدول العربية لسنة 2019.

الجدول رقم (25): معدل الرسملة في بعض البورصات العربية خلال لسنة 2019

الدول	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب
معدل الرسملة	61,2	15,5	63,7	78,2	22,6	54,1
الترتيب عالميا / 141	38	86	34	25	74	40
الدول	عمان	قطر	السعودية	تونس	الإمارات	الجزائر
معدل الرسملة	41,3	89,5	66,6	21	60,4	0,2
الترتيب عالميا / 141	46	21	32	78	39	123

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات

World Economic Forum, the global competitiveness report, 2019. available on:
<https://www.weforum.org>.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن الجزائر تتذيل الترتيب على المستوى العربي والعالمي من حيث معدل رسملة البورصة، فلقد احتلت المرتبة (123) عالميا، في حين نجد الإمارات الأولى عربيا و(39) عالميا بمعدل رسملة (60,4%)، وهذا ما يؤكد وجود فجوة كبيرة تعيشها بورصة الجزائر بالمقارنة مع باقي الدول، مما يجعلها بعيدة كل البعد عن مقومات البورصة في تحقيق ما وجدت لأجله.

الفرع الثاني: سيولة السوق

سيولة السوق تعبر عن القدرة على شراء وبيع الأوراق المالية المتداولة في السوق الثانوية بسهولة، والتي يتم قياسها بمعدل قيمة التداول. هذه الأخيرة هي عبارة عن قسمة مجموع القيم المتداولة في البورصة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (26): تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة التداول (دج)	4 188 200	149 391 910	960 417 115	2 978 852 405	5 998 228 525
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	7 562	8 514,8	9 366,6	11 043,7	9 968
معدل قيمة التداول (%)	$5,54 \times 10^{-5}$	0,002	0,01	0,03	0,06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة التداول (دج)	4 984 285 175	3 833 322 985	1 175 886 960	101 027 990	8 395 274 340
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	11 991,6	14 526,2	16 208,7	16 643,8	17 228,6
معدل قيمة التداول	0,040	0,03	0,007	6×10^{-4}	0,05

	2018	2017	2016	2015	(%) السنوات
قيمة التداول (دج)	37 710 784 851	24 048 745 310	12 410 264 940	18 238 407 185	
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	20 189,6	18 594,1	17 514,6	16 712,7	
معدل قيمة التداول (%)	0,19	0,13	0,07	0,1	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية الرابعة للسنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

- http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc, consulté: 18 /12/2019, à l'heure : 18 :30

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2005، تم تسجيل فيها أدنى قيمة لمؤشر التداول منذ نشأت البورصة الجزائرية لغاية اليوم وذلك بقيمة (4 188 200) دج، ويرجع السبب إلى انعدام التداول فيما يخص أسهم شركة رياض سطيف بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها حيث أصبحت عاجزة حتى عن دفع مستحقات عمالها وهذا ما دفعها للانسحاب من البورصة سنة 2007. أما في سنة 2006، تضاعفت قيمة التداول بحوالي (36) مرة عن السنة السابقة ويرجع السبب إلى إدراج سندات كل من اتصالات الجزائر وشركة سونلغاز بمجموع قيمة تداول (125 643 960) دج بالإضافة إلى ارتفاع قيمة تداول أسهم شركة فندق الأوراسي وشركة صيدال بسبع مرات وثلاث مرات على الترتيب.

في سنة 2007، تضاعفت قيمة التداول بستة مرات عن سنة 2006، بالرغم من تراجع قيمة الأسهم المتداولة لكل من شركة فندق الأوراسي وصيدال بحوالي (39 %) ويرجع الارتفاع أساسا إلى ارتفاع قيمة تداول سندات اتصالات الجزائر بـ (24) مرة وبالضعف لسندات شركة سونلغاز بالإضافة إلى إدراج سندات شركة الطيران الجزائرية بقيمة تداول قدرها (133 396 000) دج.

في سنة 2008، عرفت قيمة التداول ارتفاعا بثلاث مرات ويرجع السبب إلى إدراج سندات الخزينة العمومية بقيمة تداول (1 760 340 900) دج ليستمر الارتفاع حتى سنة 2009، ليشهد بعد ذلك انخفاضاً مستمرا حتى سنة 2013، بالرغم من ارتفاع قيمة التداول في الأسهم نتيجة دخول كل من شركة أليانس سنة 2011، وشركة أن-سي- أي روية سنة 2013، لكن انسحاب كل من الجزائرية للطيران سنة 2011، وشركة اتصالات الجزائر سنة 2012، إضافة إلى انعدام تداول سندات الخزينة العمومية سنة 2013، أثر بشكل كبير على القيمة الإجمالية للتداول.

في سنتي 2014، 2015، شهدت قيمة التداول ارتفاعا ب (83) مرة و(180) مرة بالمقارنة مع سنة 2013، لتتخفف بعد ذلك بحوالي (32 %) سنة 2016، ويرجع السبب إلى انعدام التداول لسندات شركة دلهي، وفي سنتي 2017، 2018، ارتفعت قيمة التداول بمرتين وثلاث مرات على التوالي بالمقارنة مع سنة 2016، ويرجع السبب إلى ارتفاع قيمة التداول فيما يتعلق بسندات الخزينة العمومية بحوالي مرتين سنة 2017، وثلاث مرات سنة 2018، مع انخفاض قيمة التداول للأسهم بحوالي (62,48%)، (74,41%) في سنتي 2017، 2018، على التوالي مقارنة مع سنة 2016.

وعلى العموم قيمة التداول خلال الفترة (2005-2018) عرفت تقلبات حادة بين الارتفاع والانخفاض، لكن ما تم تسجيله هو أن حجم التداول في سندات الخزينة العمومية يسيطر على إجمالي التداول في البورصة، ففي سنة 2018، مثل حجم التداول في سندات الخزينة العمومية نسبة (99,45%) أما بالنسبة للتداول في السوق الرسمي فقد تركز على شركة بيوفارم وذلك بنسبة (84%)، وفيما يلي مقارنة قيمة التداول وعدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية.

الجدول رقم (27): حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية لسنة 2018

اسم البورصة	بورصة أبو ظبي	بورصة عمان	بورصة البحرين	بورصة بيروت	بورصة الدار البيضاء
حجم التداول (بالمليون)	2,347	558,8	126,6	87,6	1,1657
عدد الأسهم المتداولة (بالمليون)	4 257,7	282,5	248,8	12,9	64,3
اسم البورصة	البورصة المصرية	سوق الخرطوم	سوق الكويت	سوق مسقط	سوق فلسطين
حجم التداول (بالمليون)	5,0011		2 272,6	754,3	73,1
عدد الأسهم المتداولة (بالمليون)	15,736		3 564,1	1 584	35,2
اسم البورصة	بورصة دمشق	بورصة قطر	سوق دبي المالي	السوق المالية السعودية	بورصة تونس
حجم التداول (بالمليون)	4,88	6,795 1	4,305	63,574	26,9
عدد الأسهم المتداولة (بالمليون)	3,19	685,1	10,90491	10,493 9	615,8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات صندوق النقد العربي المتاحة على الموقع

- https://www.amf.org.ae/sites/default/files/history/prv_daily_summary.htm, consulté : 16 /12/2019, à l'heure : 13 :20

الجدول رقم (28): حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر لسنة 2018

عدد الأسهم المتداولة (بالألف)	حجم التداول (بالألف)	بورصة الجزائر
0,05	0,36	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات صندوق النقد العربي المتاحة على الموقع

- https://www.amf.org.ae/sites/default/files/history/prv_daily_summary.htm, consulté:

16 /12/2019, à l'heure : 13 :20

من خلال الجدولين نلاحظ درجة الركود التي تعاني منها بورصة الجزائر من انخفاض شديد لحجم تداولاتها وعدد أسهمها المتداولة فهي تعاني من انخفاض سيولتها بدرجة كبيرة مقارنة بالبورصات العربية.

الفرع الثالث: معوقات بورصة الجزائر

من خلال ما سبق يتضح أن بورصة الجزائر تعاني العديد من المشكلات والعقبات التي تحد من فعاليتها، منها ضعف مؤشرات كل من الحجم والسيولة والتداول مقارنة بجميع الدول العربية، كل هذا جعلها بعيدة جدا عن فعالية وكفاءة سوق رأس المال في تحقيق ما وجدت من أجله، وهي في الوقت الراهن تتسم بالهشاشة وهامشية دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى:

- خوف الشركات من الإفصاح والشفافية، وأيضا إمكانية الحصول على قروض دون اللجوء لسوق رأس المال؛
- عدم وجود أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي في ظل قلة نسبة رأس المال المفتوح المتداول، بسبب سيطرة الدولة على 80 % من رأس مال كل من الشركتين صيدال وفندق الأوراسي؛
- النسيج المؤسساتي في الجزائر يغلب عليه الشركات الفردية العائلية، هذه الأخيرة تتخوف من فتح رأس مال شركاتهم خوفا من فقدان حقهم في المراقبة اللازمة للتسيير؛
- صعوبة وصول المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد فضلا عن التعامل بالسندات التي يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية.

إن موضوع الإفصاح والشفافية في بورصة الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، ويظهر ذلك بوضوح من خلال غياب نصوص قانونية واضحة وصريحة تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة، فحسب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 2000-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000، المتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف الشركات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة، فإن المعلومات

المنشورة تقتصر على الميزانية وجدول حسابات النتائج السنوية والمذكرات الملحقه بالإضافة إلى رأي محافظ الحسابات، ويتم النشر في جريدة أو عدة جرائد ذات توزيع وطني.

وبالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء ليدعم الإفصاح المحاسبي والشفافية لأهميتهما، إلا أنه لغاية اليوم لم تصدر أية قوانين أو لوائح تنظيمية في بورصة الجزائر تدعم هذا الاتجاه، وبقي الأمر على حاله، ويتم حاليا نشر الميزانية وجدول حسابات النتائج دون إعطاء أهمية لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، والملاحق التوضيحية، وهي من الأمور المستجدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي لتدعيم الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى غياب التقارير المرحلية لمتابعة الوضعية المالية للمؤسسات بصفة مستمرة، بالإضافة إلى غياب تقرير محافظ الحسابات، وعند الولوج إلى الموقع الإلكتروني* لبورصة الجزائر نجد المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة (2011-2015) مع غياب أغلب القوائم لبعض الشركات، حيث لا وجود مثلا للقوائم المالية لشركة بيوفارم، ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

وعلى أساس ذلك فإن غياب النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح يترتب عليه ضعف الرقابة على الشركات، كما يتعدر توفير الضمانات الأساسية فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية، وكل هذا من شأنه أن يزيد من احتمالات تعرض حقوق المساهمين للخطر والتلاعب، مما يخلق بدوره إنعدام الثقة وعدم الإطمئنان في الاستثمار في البورصة كبورصة الجزائر.

* بمقارنة ذلك مع الموقع الإلكتروني لبورصة قطر (نشأت سنة 1997) نجد أنه يتوفر على نصوص قانونية منظمة للإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى أنه يوفر القوائم المالية الأربعة بالإضافة إلى الملحق وتقرير المراجعة لمدقق حسابات خارجي، كل ثلاثة أشهر، ولكل الشركات المدرجة من سنة 2004 إلى 2019، بالإضافة إلى إدراج مواعيد الجمعيات العمومية حتى يستطيع المساهم معرفة مواعيدها ومعرفة نسب توزيع الأرباح وطبيعة الأرباح، فضلا عن عرض المؤشرات المالية (نسب مالية) بصفة يومية لمساعدة المستثمر في اتخاذ أفضل القرارات، بالإضافة إلى إدراج دليل المستثمر كل سنة يلخص فيه جميع المعلومات سواء العامة أو المالية حول كل الشركات المدرجة حسب كل قطاع. وهذا يخلق جوا من الثقة عند التعامل في بورصة قطر.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

للإمام بموضوع البحث من الجانب التطبيقي تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان، والتي تعد من أكثر الأدوات ملاءمة لإجراء مثل هذه الدراسات، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة التي تتمثل في معرفة الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف مراحل إعداد استمارة الاستبيان، والظروف التي تمت صياغتها فيها بدء من مرحلة تصميمها إلى مرحلة نشرها وتوزيعها. ليتم بعد ذلك إخضاعها لاختباري الصدق والثبات، ثم القيام بتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

الفرع الأول: تصميم وتوزيع استمارة الاستبيان

من خلال هذا الفرع سيتم الطرق إلى مختلف مراحل إعداد استمارة الاستبيان، مع تحديد كل من حدود الدراسة الموضوعية والبشرية بالإضافة إلى الحدود المكانية.

أولاً: تصميم استمارة الاستبيان

بعد الإطلاع على كل من النظام المحاسبي المالي والاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز العلاقة غير المباشرة بينهما، تم إعداد استمارة استبيان خصصت لجمع المعلومات حول أثر تبني النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تغطي المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وعلى هذا الأساس حاولنا قدر الإمكان أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع.

تضمنت استمارة الاستبيان بابين، خصص الباب الأول للمعلومات العامة، والتي تتعلق ببيانات الأفراد المستجوبين، حيث تشمل المستوى التعليمي والمنصب الوظيفي والخبرة المهنية، بالإضافة إلى إمكانية تكوينه فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية. أما الباب الثاني فتضمن ثلاثة محاور، حيث خصص المحور الأول للنظام المحاسبي المالي وإمكانية اعتباره أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم تخصيص المحور الثاني لمقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية. أما المحور الثالث فقد خصص لدور النظام المحاسبي المالي في توفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية.

كما تم تقسيم المحور الثالث لثلاثة أجزاء، حيث تناول الجزء الأول دور النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية. أما الجزء الثاني فتناول دور النظام المحاسبي المالي في توفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية. في حين تناول الجزء الثالث دور النظام المحاسبي المالي في تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءته، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (29): محاور وأجزاء الاستمارة

عدد البنود	أجزاء كل محور	العنوان	أقسام الاستمارة
04	معلومات عامة	معلومات عامة	الباب الأول
08	/	النظام المحاسبي المالي يعد أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	المحور الأول
09	/	مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية	المحور الثاني
12	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية	المحور الثالث
07	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية		
04	يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها		
44	مجموع البنود		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

لقد تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في المحاور الثلاثة لاختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية، والجدول الموالي يوضح مجال ودرجات الموافقة المتبعة

الجدول رقم (30): مقياس الإجابة على فقرات الاستبيان

العدد	المتوسط الحساب (مجال الموافقة-0,8)	درجة الموافقة
1	1,80-1	غير موافق بشدة
2	2,60 – 1,81	غير موافق
3	3,40 -2,61	محايد
4	4,20 -3,41	موافق
5	5 -4,21	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

ثانيا: حدود الدراسة

تنحصر حدود الدراسة في المجالات التالية:

- **المجال الموضوعي:** تنحصر الدراسة في تحديد أثر تبني النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- **المجال البشري:** تقتصر الدراسة على الأكاديميين ممثلين في أساتذة الجامعات وبالتحديد أساتذة المحاسبة، إضافة إلى المهنيين المتمثلين في مختلف الممارسين للمهنة من محاسبين، ومحاسبين معتمدين، ومحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.

- **المجال المكاني:** شملت الدراسة ولايتي المسيلة، و برج بوعرييج؛

- **المجال الزمني:** امتدت الدراسة من بداية توزيع استمارات الاستبيان بتاريخ 2019/12/15 إلى غاية استلام آخر استمارة بتاريخ 2020/03/31.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة، إضافة إلى الممارسين للمهنة من محاسبين، ومحاسبين معتمدين، ومحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، لكن يشترط على أصحاب المهنة أن يكون لديهم مستوى علمي بدرجة ليسانس كحد أدنى.

نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم حصره في ولايتي المسيلة، و برج بوعرييج، وعلى أساس ذلك تم أخذ العينة العشوائية، بحيث تمت عملية التوزيع عن طريق الاتصال المباشر بأفراد العينة، كما تم الاستعانة ببعض الزملاء الذين لديهم علاقات عمل مع الأساتذة وأصحاب المهنة كما تم توزيع الاستمارات عن طريق البريد

الإلكتروني من خلال إنشاء استمارة استبيان إلكترونية، والجدول الموالي يوضح الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

الجدول رقم (31): الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستمارات

عدد الاستمارات	الورقية	الموزعة عن طريق البريد الإلكتروني	المجموع	النسبة
الموزعة	85	30	115	100
غير مسترجعة	10	07	17	14,78
الملغاة	10	/	10	8,69
الصالحة للتحليل	65	23	88	76,52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

بعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على (65) استمارة استبيان من أصل (85) كما تم استرجاع (23) استمارة أرسلت عن طريق البريد الإلكتروني، ليصبح المجموع (88) استمارة صالحة للتحليل.

الفرع الثاني: قياس صدق وثبات أداة الدراسة

بعد صياغة استمارة الاستبيان في شكلها الأولي تم إخضاعها لاختباري الصدق والثبات، حيث يتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لعبارة الاستبيان، بالإضافة إلى الصدق البنائي لمحاور الاستبيان، أما اختبار الثبات فيعني به الاستقرار في نتائج الاستبيان.

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة (أنظر الملحق رقم 04)، وذلك بغية التأكد من سلامة بنائها، لتفادي الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، وبناء على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل الأساتذة المحكمين تم أخذ البعض منها بعين الاعتبار، وعلى أساسها تم التعديل، وإعداد استمارة الاستبيان النهائية. (أنظر الملحق رقم 05)

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي؛ مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة أو فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

1- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول " يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر "

الجدول رقم (32): مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
A1	يتطلب الانفتاح الاقتصادي ضرورة وجود بيئة محاسبية تواكب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي.	0,478**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A2	يرتبط قرار المستثمر الأجنبي في بلد ما بوجود أنظمة محاسبية تستند لمعايير المحاسبة الدولية.	0,400**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A3	الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية.	0,589**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A4	الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية.	0,660**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A5	يسهل النظام المحاسبي المالي تجميع القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم.	0,586**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A6	يسهل تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية.	0,729**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A7	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار الاستثماري.	0,594**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
A8	يلبي النظام المحاسبي المالي احتياجات المستثمرين (الحاليين/المتوقعون) بالدرجة الأولى.	0,509**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
** تعني مقارنة قيمة (مستوى المعنوية) Sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value) بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول " يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر " والمحور الكلي لعباراته دالة إحصائيا، حيث أن قيمة Sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر فقرات هذا المحور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

2- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني " مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية "

الجدول رقم (33): مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
B1	يعد توحيد الممارسات المحاسبية عامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود.	0,529**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B2	يفضل المستثمرون الأجانب الاتجاه إلى الدول التي تتوافر فيها أنظمة محاسبية تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم.	0,632**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B3	تعد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية أكثر مقروئية وثقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.	0,546**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B4	يعد الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.	0,574**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B5	تسمح حوكمة الشركات بخلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.	0,599**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B6	تضمن حوكمة الشركات إدارة الشركة بشكل يضمن عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للاحتيال.	0,666**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B7	تعد أسواق رأس المال بمثابة مؤشر انفتاح البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر.	0,451**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B8	أسواق رأس المال تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.	0,664**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
B9	يوفر سوق رأس المال الكفاء تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وتحول دون حصول بعض المستثمرين على المعلومات قبل الآخرين والاستفادة منها بشكل غير عادل.	0,606**	0,000	الارتباط دال إحصائيا

** تعني مقارنة قيمة (مستوى المعنوية) Sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value) بمستوى دلالة 0,01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني " مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية " والمحور الكلي لعباراته دالة إحصائيا، حيث أن

قيمة Sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر فقرات هذا المحور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

3- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الأول " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية "

الجدول رقم (34): مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الأول من المحور الثالث

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
C1	تمكن المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على إحداث تغيير في اتجاه القرار.	0,513**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C2	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة.	0,664**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C3	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.	0,499**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C4	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على التقليل من درجة عدم التأكد المتعلقة بمختلف القرارات.	0,554**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C5	اعتماد مفهوم القيمة العادلة في عملية القياس يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة.	0,460**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C6	يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب.	0,627**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C7	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية.	0,608**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C8	في ظل النظام المحاسبي المالي لو أعاد محاسب آخر عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج.	0,644**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C9	يسمح النظام المحاسبي المالي بإعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جميع الأطراف دون تمييز.	0,634**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
C10	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الهامة.	0,505**	0,000	الارتباط دال إحصائيا

الارتباط دال إحصائيا	0,000	0,552**	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة بين الفترات السابقة لنفس الشركة وبين الشركات الأخرى.	C11
الارتباط دال إحصائيا	0,000	0,585**	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية يسهل فهمها من قبل جميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم.	C12
** تعني مقارنة قيمة (مستوى المعنوية) Sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value) بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية " والجزء الكلي لعباراته دالة إحصائيا، حيث أن قيمة Sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر فقرات هذا المحور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

4- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثاني " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية " الجدول رقم (35): مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثاني من المحور الثالث

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
D1	من أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح والشفافية لزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف.	0,668**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
D2	اعتماد النظام المحاسبي المالي على الصورة الصادقة والعرض العادل يجد من التلاعب في نتائج الشركات.	0,619**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
D3	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير نفس المعلومات لكافة المساهمين وفي نفس الوقت لضمان المعاملة المتكافئة بينهم.	0,737**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
D4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير افصاح محاسبي كافي يسمح للمساهمين القدرة على الرقابة داخل الشركة لحماية استثمارهم.	0,704**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
D5	يحرص النظام المحاسبي المالي على ضمان شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة واضحة	0,662**	0,000	الارتباط دال إحصائيا

			عن نشاط الشركة لجميع مستخدمي هذه القوائم.	
الارتباط دال إحصائيا	0,000	0,658**	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة.	D6
الارتباط دال إحصائيا	0,000	0,572**	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات والأحداث الاقتصادية.	D7
** تعني مقارنة قيمة (مستوى المعنوية) Sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value) بمستوى دلالة 0,01				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية " والجزء الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة Sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر فقرات هذا المحور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

5- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية "

الجدول رقم (36): مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثالث من المحور الثالث

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
E1	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية مما تضيف مزيدا من الثقة في البورصة.	0,617**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
E2	تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المفصّل عنها.	0,591**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
E3	يوفر النظام المحاسبي المالي مستوى من الإفصاح الشامل يسمح بتخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.	0,759**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
E4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مستوى من الإفصاح العادل مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي ذلك إلى	0,764**	0,000	الارتباط دال إحصائيا

زيادة حجم ودرجة سيولة البورصة.
** تعني مقارنة قيمة (مستوى المعنوية) Sig أو قيمة الاحتمال الخطأ (P-value) بمستوى دلالة 0,01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءته " من المحور الثالث " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية " والجزء الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة Sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر فقرات هذا المحور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ثالثا: صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول الآلي يوضح ذلك

الجدول رقم (37): صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

رقم المحور	عنوان المحور	أجزاء كل محور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
01	النظام المحاسبي المالي يعد أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	/	0,819**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
02	مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية	/	0,767**	0,000	الارتباط دال إحصائيا
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية	0,853**	0,952**	الارتباط دال إحصائيا
	للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية	0,857**		

الارتباط	0,000		0,685**	يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها	
دال					
إحصائيا					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان دالة إحصائيا، حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0,05) و(0,01)، ومنه تعتبر محاور الاستبيان صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

رابعا: اختبار ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى يعني ثبات الاستبيان الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بمرور الوقت، وقد تم التحقق من ذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (38): معامل الثبات لفقرات الاستبانة (معامل ألفا كرونباخ)

رقم المحور	عنوان المحور	عنوان الجزء	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التعليق
01	يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	/	08	0,694	ثابت
02	مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية	/	09	0,761	ثابت
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية	12	0,812	ثابت
		يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية	07	0,780	
		يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط سوق بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها	04	0,623	
	جميع فقرات الاستبيان		40	0,916	ثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معامل الثبات ألف كرونباخ يتراوح بين (0,694 و 0,884) بينما معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بلغت (0,916) وهو أكبر من الحد الأدنى (0,6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة، بحيث لو تم إعادة توزيع نفس عدد الاستبيانات على نفس العينة أو عينة مماثلة من المجتمع فإن نسبة التطابق في الإجابات تكون (91,60 %)، وهذا يدل على أن الاستبيان يمتاز بالثبات. كما يمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ، وبالتالي قيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق ÷ في هذه الحالة جذر ألف كرونباخ يساوي (0,957) وهو يقترب من الواحد لذا فإن الاستبيان يمتاز بالصدق.

الفرع الثالث: تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

تتمثل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة في المستوى العلمي، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، والتكوين فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

الجدول رقم (39): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المجموع	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس	المستوى العلمي
88	18	07	18	45	التكرار
100	20,5	8	20,5	51,1	النسبة المئوية %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

يتضح من الجدول أعلاه أن نصف أفراد عينة الدراسة متحصلين على شهادة ليسانس حيث بلغت نسبتهم (51,1 %)، أما نسبة المتحصلين على شهادة ماستر فقد بلغت (20,50 %) وهي نفس نسبة المتحصلين على شهادة الدكتوراه، أما المتحصلين على شهادة الماجستير فقد بلغت نسبة (8 %)، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل فئة مؤهلة قادرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الجدول رقم (40): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	أستاذ جامعي تخصص محاسبة	محاسب	محافظ حسابات	المجموع
التكرار	23	55	10	88
النسبة المئوية %	26,1	62,5	10	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة يتمثلون في المحاسبين بنسبة (62,5 %)، ويليه بعد ذلك الأساتذة الجامعيين بنسبة (26,1 %)، أما محافظو الحسابات فيمثلون (10 %) من إجمالي أفراد العينة.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الجدول رقم (41): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الوظيفة	أقل من أو يساوي 5 سنوات	من 6 سنوات إلى 15 سنة	أكثر من أو يساوي 16 سنة	المجموع
التكرار	29	46	13	88
النسبة المئوية %	33	52,3	14,8	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

يبين الجدول أعلاه أن (33 %) من أفراد العينة لديهم خبرة تقل أو تساوي خمس سنوات، و(52,3 %) لديهم خبرة من (6 إلى 15 سنة)، و(14,8 %) لديهم خبرة أكثر من (16 سنة)، وبالتالي نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة كافية وهو مؤشر يعزز من قيمة ودقة إجاباتهم.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية

يوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية

الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية

التكوين في معايير المحاسبة الدولية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	54	61,4
لا	34	38,6
المجموع	88	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة تم تكوينهم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك بنسبة (61,4%).

المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الاستبيان

يتضمن المطلب الثاني عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان

الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

يتضمن المحور الأول ثمانية عبارات أعدت بهدف معرفة رأي عينة الدراسة حول إمكانية اعتبار النظام المحاسبي المالي كأحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار، والجدول الموالي يبين إجابات واتجاه أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

الجدول رقم (43): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

الاتجاه	الترتيب	المؤشرات الإحصائية		التكرارات النسبية					البيان
		القيمة المعيارية = 3	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
موافق بشدة	01	0,525	4,49	00	00	1,1	48,9	50	A1 يتطلب الانفتاح الاقتصادي ضرورة وجود بيئة محاسبية تواكب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي.
موافق بشدة	02	0,904	4,18	1,1	6,8	5,7	45,5	40,9	A2 يرتبط قرار المستثمر الأجنبي في بلد ما بوجود أنظمة محاسبية تستند لمعايير المحاسبة الدولية.
موافق	07	0,758	3,98	00	5,7	12,5	60,2	21,6	A3 الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية.
موافق	06	0,802	4,02	00	6,8	10,2	56,8	26,1	A4 الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية.
									A5 يسهل النظام المحاسبي المالي تجميع

موافق	03	0,786	4,16	1,1	3,4	6,8	55,7	33	القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم.
موافق	05	0,814	4,07	00	6,8	9,1	54,5	29,5	A6 يسهل تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية.
موافق	04	0,755	4,07	00	3,4	14,8	53,4	28,4	A7 تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار الاستثماري.
موافق	08	0,822	3,69	1,1	9,1	19,3	60,2	10,2	A8 يلي النظام المحاسبي المالي احتياجات المستثمرين (الخاليون/المتوقعون) بالدرجة الأولى.
موافق		0,44	4,08						المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات المحور، والذي يمثل (4,08)، وبانحراف معياري قدره (0,856)، كما بلغ الوزن النسبي* للمحور (81,6%) فتركز الإجابات على الموافقة يؤكد اتجاه الباحث في اعتبار النظام المحاسبي المالي كأحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فهذا النظام يعمل على التوفيق بين البيئة المحاسبية الوطنية والبيئة المحاسبية الدولية مما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، وفيما يلي تحليل رأي أفراد العينة حسب ترتيب كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة (A1): " يتطلب الانفتاح الاقتصادي ضرورة وجود بيئة محاسبية تواكب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي"

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,49)، وانحراف معياري (0,525)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (A1) حيث بلغ وزنها النسبي (89,8%)، أي أن الانفتاح الاقتصادي يتطلب ضرورة وجود بيئة محاسبية تواكب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي، ويرجع ذلك إلى أن وجود اختلافات كبيرة بين مختلف الأنظمة المحاسبية المحلية

• الوزن النسبي = المتوسط الحسابي / أعلى درجة في سلم القياس (أعلى درجة في سلم ليكرت الخماسي يساوي 5)

والدولية سيؤدي حتما إلى عدم تماثل المعلومات للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي هذا الأخير ليست لديه القدرة على إلمام بالأنظمة المحاسبية المحلية، وبناء على ذلك تحدث عوائق معلوماتية مانعة للاستثمار عبر الحدود، كما أنه من الصعب فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية من قبل المستثمر الأجنبي وخاصة المالكين لشركات متعددة الجنسيات، وهذا يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت، والجهد المبذول لفهم هذه المعايير، وبالتالي وجود مرجعية محاسبية موحدة على المستوى الدولي مع مواكبة الدول لها تقلل وتزيل من تكاليف الحصول على المعلومات، وهذا يسهل بشكل كبير عملية الانفتاح والاندماج الاقتصادي.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة (A2): " يرتبط قرار المستثمر الأجنبي في بلد ما بوجود أنظمة محاسبية تستند لمعايير المحاسبة الدولية "

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,18)، وانحراف معياري (0,904)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (A2) حيث بلغ وزنها النسبي (83,6%)، أي أن قرار المستثمر الأجنبي في بلد ما يرتبط بوجود أنظمة محاسبية تستند لمعايير المحاسبة الدولية، ويرجع ذلك إلى أن هذه المعايير قادرة على مدهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ أفضل القرارات في أي مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري لاتخاذ القرار، باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة، كما أن المستثمر يشعر بمزيد من الثقة في قراءة القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كون هذه المعايير تحظى بالقبول الدولي، كما أنها تملك خصائص معينة تكون مرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة (A3): " الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية. "

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,98)، وانحراف معياري (0,758)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (A3) حيث بلغ وزنها النسبي (79,6%)، أي أن الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي هي معايير المحاسبة الدولية، وباعتبار الشركات على المستوى العالمي تستخدم نفس المرجعية بغض النظر عن موطنها، مما يؤدي ذلك

إلى تقييم أكثر دقة للشركة المستهدفة، هذا من جهة ، من جهة أخرى يرجع سبب ترتيب العبارة في الرتبة ما قبل الأخيرة وجود نسبة (12,5 %) من أفراد العينة محايدون ، ويمكن تفسير ذلك عدم إلمامهم بالعبارة لغياب حالات اندماج أو تحالف حدث بالفعل في الجزائر، وعلى هذا الأساس لا يعطيها أفراد العينة أهمية بالمقارنة مع باقي العبارات.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (A4): الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,02)، وانحراف معياري (0,802)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (A4) حيث بلغ وزنها النسبي (4,80 %)، أي أن الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية، فوجود مرجعية واحدة لاعداد القوائم المالية تجعل من عملية المقارنة سهلة وممكنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (A5): يسهل النظام المحاسبي المالي تجميع القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,16)، وانحراف معياري (0,786)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (A5) حيث بلغ وزنها النسبي (83,2%)، أي أن النظام المحاسبي المالي يسهل تجميع القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم، نظرا لكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (A6): يسهل تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,07)، وانحراف معياري (0,814)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (A6) حيث بلغ وزنها النسبي (81,4%)، أي أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسهل للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية، نظرا لكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (A7): تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار الاستثماري.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,07)، وانحراف معياري (0,755)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (A7) حيث بلغ وزنها النسبي (81,4%)، أي أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

ويرجع ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات. في حين نجد ما نسبته (14,8%) من أفراد العينة محايدون نظرا لضعف ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة كوسيلة للتسيير واتخاذ القرار باستثناء بعض الشركات الكبرى.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (A8): يلبي النظام المحاسبي المالي احتياجات المستثمرين (الحاليون/المتوقعون) بالدرجة الأولى.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,69)، وانحراف معياري (0,822)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر بقليل من المتوسط الفرضي (3)، ب (0,69)، إلا أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (A8) حيث بلغ وزنها النسبي (73,8%)، أي أن النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين (الحاليون/المتوقعون) بالدرجة الأولى، ويرجع سبب ترتيب هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة يشير إلى عدم إعطاء أفراد العينة أهمية لها حيث نجد (19,3%) من أفراد العينة محايدون، ويرجع ذلك لعدم إلمامهم بالعبارة.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن طبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر يغلب عليه شركات عائلية، أما شركات المساهمة قليلة الإنتشار، وبالتالي المستثمر (الحالي والمحتمل) مصطلح يتم تداوله في شركات المساهمة وخاصة المشاركة في البورصة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية)

يتضمن المحور الثاني على تسعة عبارات أعدت بهدف معرفة مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (44): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية)

الاتجاه	الترتيب	المؤشرات الإحصائية		التكرارات النسبية					البيان
		القيمة المعيارية = 3	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
موافق	2	0,628	4,14	00	1,1	10,2	62,5	26,1	B1 يعد توحيد الممارسات المحاسبية عامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود.
موافق	4	0,915	3,97	00	10,2	12,5	47,7	29,5	B2 يفضل المستثمرون الأجانب الاتجاه إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم.
موافق	1	0,692	4,19	00	2,3	9,1	55,7	33	B3 تعد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية أكثر مقروئية وثقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
موافق	I	0,55	4,1	الجزء الأول: مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية					
موافق	9	0,810	3,82	00	8	19,3	55,7	17	B4 يعد الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.
موافق	6	0,855	3,93	1,1	4,5	19,3	50	25	B5 تسمح حوكمة الشركات بخلق مناخ

									أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.	
موافق	7	0,776	3,92	00	4,5	20,5	53,4	21,6	تضمن حوكمة الشركات إدارة الشركة بشكل يضمن عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للاحتيال.	B6
موافق	III	0,64	3,89	الجزء الثاني: مدى توفر حوكمة الشركات						
موافق	3	0,758	4,02	00	4,5	13,6	56,8	25	تعد أسواق رأس المال بمثابة مؤشر انفتاح البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر.	B7
موافق	5	0,870	3,95	1,1	4,5	19,3	47,7	27,3	أسواق رأس المال تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.	B8
موافق	8	0,892	3,91	1,1	6,8	17	50	25	يوفر سوق رأس المال الكفاء تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وتحويل دون حصول بعض المستثمرين على المعلومات قبل الآخرين والاستفادة منها بشكل غير عادل.	B9
موافق	II	0,64	3,96	الجزء الثالث: مدى توفر سوق رأس مال كفاءة ونشط						
		0,47	3,98	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات المحور، والذي يمثل (3,98)، وانحراف معياري قدره (0,47)، كما بلغ الوزن النسبي للمحور (79,6%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أهمية كل من جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات إضافة إلى وجود سوق رأس مال كفاءة ونشطة في خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من أن غالبية أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور إلى أننا نجد متوسط الحياد لهذه العبارات بلغت (15,64%) (غالبيتهم من المهنيين)، ويرجع ذلك إلى عدم إلمامهم بأهمية كل من جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات وسوق رأس مال كفاءة ونشطة في خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

عند تقسيم المحور الثاني إلى ثلاثة أجزاء كما في الجدول السابق يتضح لنا درجة أهمية توفر جودة المعلومات المحاسبية في خلق مناخ استثماري ملائم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4,1) وبانحراف معياري قدره (0,55)، يليها بعد ذلك مدى توفر سوق رأس مال ونشط، بمتوسط حسابي (3,96) وبانحراف معياري (0,47)، ثم يليه مدى توفر حوكمة الشركات بمتوسط حسابي (3,89)، وبانحراف معياري (0,64)، ويمكن ارجاع سبب ترتيب مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية بالمركز الأول هو أنها تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق كل من حوكمة الشركات وكفاءة سوق رأس المال. وفيما يلي تحليل رأي أفراد العينة حسب ترتيب كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B1): يعد توحيد الممارسات المحاسبية عامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,14)، وانحراف معياري (0,628)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B1) حيث بلغ وزنها النسبي (82,8%)، أي أن توحيد الممارسات المحاسبية يعد عامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود. كون التوحيد المحاسبي يقلل ويزيل من تكاليف الحصول على المعلومات لاتخاذ القرار، حيث تستخدم الشركات نفس المرجعية عند إعداد القوائم المالية بغض النظر عن موطنها.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B2): يفضل المستثمرون الأجانب الاتجاه إلى الدول التي تتوافر فيها أنظمة محاسبية تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,97)، وانحراف معياري (0,915)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B2) حيث بلغ وزنها النسبي (79,4%)، أي أن المستثمرون الأجانب يفضلون الاتجاه إلى الدول التي تتوافر فيها أنظمة محاسبية تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم، ويرجع ذلك إلى أن القرار الاستثماري قرار استراتيجي يتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وهو يحتاج بالخصوص إلى معلومات محاسبية عالية الجودة، تزيد من كفاءة

قرارات تخصيص رأس المال، من خلال تقييم جيد لآفاق الاستثمار وتكلفة أقل، وهذا يتطلب ضرورة وجود نظام محاسبي كفؤ.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B3): تعد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية أكثر مقروئية وثقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

- نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,19)، وانحراف معياري (0,692)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B3) حيث بلغ وزنها النسبي (83,8%)، أي أن القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية تعد أكثر مقروئية وثقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. كون هذه المعايير تحظى بالقبول الدولي، كما أنها تملك خصائص معينة تكون مرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب مقارنة مع معظم معايير المحاسبة الأخرى.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B4): يعد الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,82)، وانحراف معياري (0,810)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B4) حيث بلغ وزنها النسبي (76,4%)، أي أن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يعد من أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ويرجع ذلك إلى أن حوكمة الشركات تركز على قيم الشفافية والإفصاح، والعدالة والمساءلة وإدارة المخاطر. فهي تهدف بذلك إلى إيجاد نظم حماية ضد الفساد وسوء الإدارة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B5): تسمح حوكمة الشركات بخلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,93)، وانحراف معياري (0,855)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B5) حيث بلغ وزنها

النسبي (78,6%)، أي أن حوكمة الشركات تسمح بخلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن حوكمة الشركات تشير إلى مصداقية النظام الاقتصادي كله، وليس فقط سمعة شركة ما.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B6): تضمن حوكمة الشركات إدارة الشركة بشكل يضمن عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للاحتيال.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,92)، وانحراف معياري (0,776)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B6) حيث بلغ وزنها النسبي (78,4%)، أي أن حوكمة الشركات تضمن إدارة الشركة بشكل يضمن عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للاحتيال، ويرجع السبب إلى أن حوكمة الشركات تؤكد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة، بالإضافة إلى تركيزها على ضرورة توفير المعلومات المحاسبية لكافة حملة الأسهم، مما يساعد المساهمين على الرقابة داخل الشركة وبالتالي حماية استثماراتهم فيها.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B7): تعد أسواق رأس المال بمثابة مؤشر انفتاح البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,02)، وانحراف معياري (0,758)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B7) حيث بلغ وزنها النسبي (80,4%)، أي أن أسواق رأس المال تعد بمثابة مؤشر انفتاح البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع السبب إلى أن هذه الأسواق تساعد في توجيه الاستثمارات الأجنبية بكفاءة أكبر إلى قطاعات إنتاجية، مما تخلق المزيد من القيمة للمستثمرين.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B8): أسواق رأس المال تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,95)، وانحراف معياري (0,870)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من

المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B8) حيث بلغ وزنها النسبي (79%)، أي أن أسواق رأس المال تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأسواق تسعى لتوفير الاحتياجات التمويلية من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب من خلال توفير قاعدة بيانات لبيان فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، وبتكلفة أقل مقارنة بالحصول على التمويل من خلال الاقتراض عن طريق البنوك.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة (B9): يوفر سوق رأس المال الكفاء تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وتحول دون حصول بعض المستثمرين على المعلومات قبل الآخرين والاستفادة منها بشكل غير عادل.

نلاحظ أن هذه العبارة احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,91)، وانحراف معياري (0,892)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجابتهم على العبارة (B9) حيث بلغ وزنها النسبي (78,2%)، أي أن سوق رأس المال الكفاء يوفر تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وتحول دون حصول بعض المستثمرين على المعلومات قبل الآخرين والاستفادة منها بشكل غير عادل. ويعني هذا أنه في ظل المنافسة التامة فإن المستثمرين غير قادرين على تحقيق أرباح غير عادية، لتساوي الفرص كنتيجة لحصولهم على القدر نفسه من المعلومات.

الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية)

ينقسم المحور الثالث إلى ثلاثة أجزاء أعدت بهدف معرفة رأي عينة الدراسة حول مدى قدرة النظام المحاسبي المالي في توفير مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية.

أولاً: تحليل نتائج الجزء الأول من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية)

يتضمن الجزء الأول من المحور الثالث على (12) عبارة أعدت بهدف معرفة رأي عينة الدراسة حول مدى قدرة النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (45): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الأول من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية)

الاتجاه	الترتيب	المؤشرات الإحصائية القيمة المعيارية = 3		التكرارات النسبية					البيان	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
موافق	3	0,809	4,01	00	8	8	59,1	25	C1	تمكن المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على إحداث تغيير في اتجاه القرار.
موافق	4	0,910	4	1,1	8	10,2	51,1	29,5	C2	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة.
موافق	7	0,785	3,93	00	6,8	13,6	59,1	20,5	C3	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
موافق	10	0,741	3,81	00	8	14,8	65,9	11,4	C4	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على التقليل من درجة عدم التأكد المتعلقة بمختلف القرارات.
موافق	1	0,721	4,09	00	2,3	14,8	54,5	28,4	C5	اعتماد مفهوم القيمة العادلة في عملية القياس يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة.
موافق	5	0,750	3,99	00	6,8	8	64,8	20,5	C6	يسمح النظام المحاسبي المالي بتقلم معلومات لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب.
موافق	1	0,51	3,97	القسم الأول: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصية الملاءمة						
موافق	2	0,788	4,02	1,1	4,5	9,1	61,4	23,9	C7	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية.
موافق	11	0,962	3,75	2,3	9,1	20,5	47,7	20,5	C8	في ظل النظام المحاسبي المالي لو أعاد محاسب آخر عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج.

موافق	6	0,947	3,9	1,1	11,4	9,1	53,4	25	C9	يسمح النظام المحاسبي المالي بإعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جميع الأطراف دون تمييز.
موافق	12	0,935	3,65	1,1	13,6	19,3	51,1	14,8	C10	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الهامة.
موافق	III	0,64	3,83	القسم الثاني: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصية الموثوقية						
موافق	8	0,847	3,92	1,1	8	9,1	61,4	20,5	C11	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة بين الفترات السابقة لنفس الشركة وبين الشركات الأخرى.
موافق	9	0,860	3,86	2,3	4,5	17	56,8	19,3	C12	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية يسهل فهمها من قبل جميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم.
موافق	II	0,7	3,89	القسم الثالث: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم						
موافق		0,48	3,91	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات الجزء الأول، والذي يمثل (3,91)، وبانحراف معياري قدره (0,48)، كما بلغ الوزن النسبي للجزء (78,2%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتوفير جودة المعلومات المحاسبية.

عند تقسيم الجزء الأول من المحور الثالث إلى ثلاثة أقسام كما في الجدول السابق يتضح لنا تقارب في المتوسطات الحسابية لكل من خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية وخاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم . وفيما يلي تحليل رأي أفراد العينة حسب ترتيب كل قسم كما يلي:

1- تحليل القسم الأول: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصية الملاءمة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة حول القسم الأول كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات القسم الأول، والذي يمثل (3,97)، وبانحراف معياري قدره (0,51)، كما بلغ الوزن النسبي للمحور (79,4%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتوفير خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية، كما نلاحظ أن العبارة (C5) والمتعلقة بـ "

اعتماد مفهوم القيمة العادلة في عملية القياس يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,09) وبانحراف معياري بلغ (0,721)، كما بلغ وزنها النسبي (81,8%)، ويرجع السبب إلى أن القيمة العادلة من العوامل الرئيسة التي أثرت على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها الايجابي على خاصية الملاءمة، فاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يجعل تشخيص الوضعية المالية الحقيقية أكثر دقة.

في حين نجد نسبة (14,8%) من أفراد العينة محايدون (غالبيتهم من المهنيين) فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ويرجع السبب في ذلك إلى اعترافهم بمدى أهمية القيمة العادلة في تحقيق خاصية الملاءمة لكن وجود معوقات في استخدامها في الجزائر يحول دون تحقيق خاصية الملاءمة.

من جهة أخرى نجد العبارة (C4) والمتعلقة بـ " تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على التقليل من درجة عدم التأكد المتعلقة بمختلف القرارات " احتلت المرتبة الأخيرة وفق هذا القسم بمتوسط حسابي (3,81) وبانحراف معياري بلغ (0,741)، كما بلغ وزنها النسبي (76,2%)، ويرجع السبب إلى ضعف ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية في اتخاذ مختلف القرارات.

2- تحليل القسم الثاني: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصية الموثوقية

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة حول القسم الثاني كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات القسم الثاني، والذي يمثل (3,83)، وبانحراف معياري قدره (0,64)، كما بلغ الوزن النسبي للمحور (76,7%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتوفير خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية. كما نلاحظ أن العبارة (C7) والمتعلقة بـ " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية " احتلت المرتبة الأولى (حسب القسم الثاني) بمتوسط حسابي (4,02) وبانحراف معياري بلغ (0,788)، كما بلغ وزنها النسبي (80,4%)، ويرجع السبب إلى أن النظام المحاسبي المالي يركز على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني، في حين نجد العبارة (C9) (يسمح النظام المحاسبي المالي بإعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جميع الأطراف دون تمييز) احتلت المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (3,9) وبانحراف معياري بلغ (0,947)، كما بلغ وزنها النسبي (78%)، وبالرغم من موافقة أفراد العينة (غالبهم من المهنيين) على ذلك إلا أننا نجد ما نسبته (12,5%) غير موافقين على ذلك.

بينما نجد العبارة (C10) " يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الهامة" احتلت المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3,65) وبانحراف معياري بلغ (0,935)، كما بلغ وزنها النسبي (73%)، ويرجع السبب إلى ذلك إلى أن (14,7%) من أفراد العينة (غالبهم من المهنيين) لا يوافقون على هذه العبارة، كما أن (19,3%) محايدون اتجاه هذه العبارة، وهذا دليل على وجود تحيز سواء كان مصدره قواعد القياس المحاسبي، أو كان مصدره الشخص الذي قام بعملية القياس، وليس بقواعده، وقد يكون التحيز مقصودا (حالة عدم الأمانة)، أو غير مقصود (حالة نقص المعرفة والخبرة)، ودليل وجود التحيز هو العبارة (C8) المتعلقة بـ " في ظل النظام المحاسبي المالي لو أعاد محاسب آخر عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج" حيث نجد أن (11,4%) من أفراد العينة (غالبهم من المهنيين) لا يوافقون عليها، كما أن (20,5%) محايدون.

3- تحليل القسم الثالث: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة حول القسم الثاني كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات القسم الثاني، والذي يمثل (3,89)، وبانحراف معياري قدره (0,7)، كما بلغ الوزن النسبي للمحور (77,8%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتوفير خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم، ويرجع ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يلزم الشركات الخاضعة له تقديم القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، بالإضافة إلى الثبات في استخدام الطرق المحاسبية، مما يسمح بالقابلية للمقارنة بين الفترات المالية سواء لنفس الشركة أو بين الشركات الأخرى، إلا أننا نجد (9,1%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم وجود ثبات في استخدام الطرق المحاسبية بين الشركات.

أما بالنسبة للقابلية للفهم فنجد أن النظام المحاسبي المالي باعتماده لمعايير المحاسبة الدولية فإنه يهدف إلى تبني لغة محاسبية دولية تؤهل الشركات الجزائرية إلى أن تكون قوائمها المالية مفهومة ومقروءة على المستوى الدولي، إلا أننا نجد ما نسبته (17%) من أفراد العينة محايدون، و (6,8%) غير موافقون على ذلك ويرجع السبب حسب رأيهم إلى أن عدم مسايرة النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية إعداد التقارير المالية تجعل من قوائمه غير مقروءة على المستوى الدولي.

ثانيا: تحليل نتائج الجزء الثاني من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)

يتضمن الجزء الثاني من المحور الثالث على سبعة عبارات أعدت بهدف معرفة رأي عينة الدراسة حول قدرة النظام المحاسبي المالي في توفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (46): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)

الاتجاه	الترتيب	المؤشرات الإحصائية		التكرارات النسبية					البيان	
		القيمة المعيارية = 3	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
موافق	1	0,764	4,06	00	6,8	5,7	62,5	25	D1	من أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح والشفافية لزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف.
موافق	7	0,908	3,81	00	12,5	14,8	52,3	20,5	D2	اعتماد النظام المحاسبي المالي على الصورة الصادقة والعرض العادل يحد من التلاعب في نتائج الشركات.
موافق	2	0,710	4,05	00	4,5	9,1	63,6	22,7	D3	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير نفس المعلومات لكافة المساهمين وفي نفس الوقت لضمان المعاملة المتكافئة بينهم.
موافق	6	0,793	3,94	00	9,1	6,8	64,8	19,3	D4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير افصاح محاسبي كافي يسمح للمساهمين القدرة على الرقابة داخل الشركة لحماية استثمارهم.
موافق	5	0,765	3,97	1,1	3,4	13,6	61,4	20,5	D5	يجرص النظام المحاسبي المالي على ضمان شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة واضحة عن نشاط الشركة لجميع مستخدمي هذه القوائم.
موافق	4	0,686	4,01	00	2,3	15,9	60,2	21,6	D6	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المعاملات والأحداث

									الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة.	
موافق	3	0,616	4,01	00	1,1	14,8	65,9	18,2	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات والأحداث الاقتصادية.	D7
موافق		0,49	3,98	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات الجزء الثاني، والذي يمثل (3,98)، وبانحراف معياري قدره (0,49)، كما بلغ الوزن النسبي للجزء (79,6%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية، ويرجع ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف، وكذا توفير مستوى إفصاح يتفق مع متطلبات جودة المعلومات، مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات.

- نلاحظ أن العبارة (D1) المتعلقة بـ " من أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح والشفافية لزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف " احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (4,06)، وانحراف معياري (0,764)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط مجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (D1) حيث بلغ وزنها النسبي (81,2%)، أي أن من أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح والشفافية لزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف، فنجد المادة رقم 10 من القانون 07 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي تنص على أنه "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها" وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية لها، فالنظام المحاسبي المالي بدوره يعمل على توفير قوائم مالية ذات جودة، وفي الوقت المناسب لكل الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات لاتخاذ مختلف القرارات، وهذا ما يرسخ الثقة بين هذه الأطراف.

كما نلاحظ أن العبارات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي (D2, D4, D5) احتلت المراتب الأخيرة، بينما العبارات المتعلقة بالشفافية (D3, D6, D7) احتلت المراتب الأولى - بعد العبارة D1- ويرجع السبب إلى أن النظام المحاسبي المالي أعطى أولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) قائمة التدفقات النقدية، وأهمل باقي المعايير المرتبطة بالإفصاح حيث تطرق إليهم بشكل جد مختصر في الملاحق، بالإضافة إلى أنه لم يواكب الإصدارات التي تمت بعد 2004، والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

بالرغم من موافقة أفراد العينة على عبارات المحور إلا أننا نجد أن نسبة المحايدين محصورة بين (5,7% - 15,9%) بحيث غالبتهم هم من المهنيين، وهذا دليل واضح لعدم إلمامهم بموضوع الحوكمة والدور الذي يمكن أن يؤديه النظام المحاسبي المالي على إرساء حوكمة الشركات.

ثالثا: تحليل نتائج الجزء الثالث من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)

يتضمن الجزء الثالث من المحور الثالث على أربعة عبارات أعدت بهدف معرفة رأي عينة الدراسة حول قدرة النظام المحاسبي المالي في تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها.

الجدول رقم (47): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)

الاتجاه	الترتيب	المؤشرات الإحصائية		التكرارات النسبية					البيان
		القيمة المعيارية = 3	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	
موافق	1	0,755	3,88	1,1	3,4	18,2	61,4	15,9	E1 يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية مما تضيف مزيدا من الثقة في البورصة.
موافق	2	0,751	3,82	00	4,5	25	54,5	15,9	E2 تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المفصح عنها.
موافق	4	0,830	3,48	2,3	9,1	33	50	5,7	E3 يوفر النظام المحاسبي المالي مستوى من الإفصاح الشامل يسمح

									بتخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.	
موافق	3	0,780	3,61	00	9,1	29,5	52,3	9,1	E4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مستوى من الإفصاح العادل مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم ودرجة سيولة البورصة.
موافق		0,53	3,69	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة كانت مركزة بدرجة أكثر على الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات الجزء الثالث، والذي يمثل (3,69)، وبانحراف معياري قدره (0,53)، كما بلغ الوزن النسبي للجزء (73,8%) فتركز الإجابات على الموافقة يشير إلى أن النظام المحاسبي يسمح بتنشيط سوق بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها، ويرجع ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير القدر الكافي والعادل من المعلومات ذات جودة لجميع المستثمرين، وفي نفس الوقت، مما يسمح بتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات مما ينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية، بحيث تصل قيمتها السوقية إلى القيمة العادلة التي تعكس تماما قيمتها الحقيقية، وبهذا تتحقق كفاءة البورصة، وعندما يشعر المستثمرون بذلك فإنهم يقبلون على الاستثمار فيها، مما يؤدي إلى زيادة حجمها ودرجة سيولتها وانخفاض تكلفة المعاملات فيها.

نلاحظ أن العبارة (E1) المتعلقة بـ " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية مما تضفي مزيدا من الثقة في البورصة" احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (3,88)، وانحراف معياري (0,755)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط لمجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (E1) حيث بلغ وزنها النسبي (77,6%)، أي أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير جودة المعلومات المحاسبية مما تضفي مزيدا من الثقة في البورصة، ويرجع ذلك إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تحمي المتعاملين من الغش والخداع من خلال منع وجود معلومات غير حقيقية أو وهمية، فهي بذلك العنصر الأساسي الذي يقلل من الشك ويزيد من درجة الثقة في موقف أو قرار معين.

كما نلاحظ أن العبارة (E2) المتعلقة بـ " تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المفصّل عنها" احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد العينة

بمتوسط حسابي بلغ (3,82) ، وانحراف معياري (0,751)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من الحد المتوسط مجال الحياد وأكبر من المتوسط الفرضي (3)، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة يوافقون في إجاباتهم على العبارة (E2) حيث بلغ وزنها النسبي (76,4%)، أي أن تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المفصح عنها، فتغليب الجوهر الاقتصادي يبين الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، مما يدفع القيمة السوقية للسهم نحو القيمة العادلة، وهي الفلسفة التي تقوم عليها سوق رأس المال الكفؤة.

أما بالنسبة للعبارتين (E3) و(E4) نلاحظ أن (55,7%) و (61,4%) يوافقون عليهما، بمتوسط حسابي بلغ لكل منها (3,48) (3,61)، كما بلغ وزهما النسبي (69,6%)، (72,2%) على الترتيب، فالافصاح المحاسبي له دور في تحقيق كفاءة البورصة عن طريق تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم ودرجة سيولة البورصة.

بالرغم من موافقة أغلب أفراد العينة على العبارات السابقة إلا أننا نلاحظ أن ما نسبته من (18,2%) إلى (33%) من أفراد العينة محايدون، ويمكن تفسير ذلك بعدم فهمهم للعبارات كنتيجة عدم إلمامهم بالبورصة لغياب ثقافة بورصية في الجزائر لانعدام دورها في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل تباين الإجابات لكل محور

من خلال هذا المطلب سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول كل محور من محاور الاستبيان

الفرع الأول: تحليل تباين إجابات المحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

في هذا الفرع سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول اعتبار النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم أولاً اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة الاختبار المناسب لتحليل تباين الإجابات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (48): اختبار التوزيع الطبيعي* للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالمحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

الاختبار المناسب	النتيجة	شبيرو ويلك		كولموغوروف سميرنوف		الاختبار	
		مستوى الدلالة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الفئات	المتغيرات المفسرة
استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي	حسب اختبار شبيرو ويلك، مستوى الدلالة في كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,431	45	0,074	45	ليسانس	حسب المستوى العلمي
		0,696	18	0,2	18	ماستر	
		0,067	07	0,2	07	ماجستير	
		0,132	18	0,048	18	دكتوراه	
اختبار (T) لعينتين مستقلتين	حسب اختبار كل من كولموغوروف وشبيرو فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,290	23	0,125	23	أكاديمي	حسب الوظيفة
		0,226	65	0,052	65	مهني	
استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي	حسب اختبار شبيرو ويلك، مستوى الدلالة في كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,574	29	0,2	29	أقل من 5 سنوات	حسب الخبرة
		0,520	46	0,05	46	من 6 إلى 15 سنة	
		0,857	13	0,2	13	أكثر من 16 سنة	
اختبار (T) لعينتين مستقلتين	حسب اختبار كل من كولموغوروف وشبيرو فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,07	54	0,2	54	نعم	حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		0,07	34	0,2	34	لا	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعلومات العامة المتعلقة بأفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى هذا الأساس سيتم استخدام كل من اختبار (T) لعينتين مستقلتين، بالنسبة للوظيفة والتكوين في معايير المحاسبة

* يتم استخدام اختبار كولموغوروف سميرنوف إذا كان عدد أفراد العينة أكبر من أو يساوي (50)، بينما يتم استخدام اختبار شبيرو ويلك إذا كان عدد أفراد العينة أقل من (50)

الدولية، أما بالنسبة للمستوى العلمي والخبرة المهنية سيتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي في حالة أكثر من عينتين مستقلتين، والجدول الموالي يوضح نتائج كل اختبار والقرار المتخذ بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها. الجدول رقم (49): نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الأول (يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر)

القرار	النتيجة	الإختبار الإحصائي المستخدم			المتغيرات المفسرة
عدم وجود فروق	0,657 > 0,05	اختبار تحليل التباين الأحادي			حسب المستوى العلمي
		مستوى الدلالة	قيمة فيشر		
		0,657	0,539		
عدم وجود فروق	0,623 > 0,05	اختبار (T) لعينتين مستقلتين			حسب الوظيفة
		مستوى الدلالة	متوسط العينة 2	متوسط العينة 1	
		0,623	4,096	4,043	
عدم وجود فروق	0,719 > 0,05	اختبار تحليل التباين الأحادي			حسب الخبرة
		مستوى الدلالة	قيمة فيشر		
		0,719	0,332		
عدم وجود فروق	0,372 > 0,05	اختبار (T) لعينتين مستقلتين			حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		مستوى الدلالة	متوسط العينة 2	متوسط العينة 1	
		0,372	4,029	4,115	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول اعتبار النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر. الفرع الثاني: تحليل تباين إجابات المحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية)

في هذا الفرع سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم أولاً اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة الاختبار المناسب لتحليل تباين الإجابات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (50): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية)

الاختبار المناسب	النتيجة	شبيرو ويلك		كولموغوروف سميرنوف		الاختبار	
		مستوى الدلالة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الفئات	المتغيرات المفسرة
استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي	حسب اختبار شبيرو ويلك، كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,305	45	0,065	45	ليسانس	حسب المستوى العلمي
		0,727	18	0,130	18	ماستر	
		0,689	7	0,2	7	ماجستير	
		0,476	18	0,2	18	دكتوراه	
استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين	حسب اختبار كل من كولموغوروف سميرنوف وشبيرو ويلك كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,446	23	0,2	23	أكاديمي	حسب الوظيفة
		0,552	65	0,2	65	مهني	
استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي	حسب اختبار شبيرو ويلك، كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,076	29	0,049	29	أقل من 5 سنوات	حسب الخبرة
		0,565	46	0,043	46	من 6 إلى 15 سنة	
		0,214	13	0,2	13	أكثر من 16 سنوات	
استخدام اختبار (T)	حسب اختبار كل من كولموغوروف سميرنوف وشبيرو	0,639	54	0,2	54	نعم	حسب التكوين في معايير

المحاسبة الدولية	لا	34	0,2	34	0,478	ويلك كل فئة أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	لعينتين مستقلتين
------------------	----	----	-----	----	-------	---	------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعلومات العامة المتعلقة بأفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى هذا الأساس سيتم استخدام كل من اختبار (T) لعينتين مستقلتين، بالنسبة لكل من الوظيفة والتكوين في معايير المحاسبة الدولية، أما بالنسبة للمستوى العلمي والخبرة المهنية سيتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي في حالة أكثر من عينتين مستقلتين، والجدول الموالي يوضح نتائج كل اختبار والقرار المتخذ بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (51): نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالمحور الثاني (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية)

القرار	النتيجة	الاختبار الإحصائي المستخدم			المتغيرات المفسرة
عدم وجود فروق	$0,357 > 0,05$	اختبار تحليل التباين الأحادي			حسب المستوى العلمي
		مستوى الدلالة	قيمة فيشر		
		0,357	1,092		
عدم وجود فروق	$0,148 > 0,05$	اختبار (T) لعينتين مستقلتين			حسب الوظيفة
		مستوى الدلالة	متوسط العينة 2	متوسط العينة 1	
		0,148	3,94	4,1	
عدم وجود فروق	$0,751 > 0,05$	اختبار تحليل التباين الأحادي			حسب الخبرة
		مستوى الدلالة	قيمة فيشر		
		0,751	0,288		
عدم وجود فروق	$0,574 > 0,05$	اختبار (T) لعينتين مستقلتين			حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		مستوى الدلالة	متوسط العينة 2	متوسط العينة 1	
		0,574	3,947	4	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد

العينة حول مقومات مناخ الاستثمار الجاذب من الناحية المحاسبية.

الفرع الثالث: تحليل تباين إجابات الجزء الأول من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي في توفير جودة المعلومات المحاسبية)

في هذا الفرع سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير جودة المعلومات المحاسبية، وسيتم أولاً اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة الاختبار المناسب لتحليل تباين الإجابات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (52): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالجزء الأول (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية)

الاختبار المناسب	النتيجة	شبيرو ويلك		كولموغوروف سميرونوف		الاختبار	
		مستوى الدلالة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الفئات	المتغيرات المفسرة
استخدام اختبار كروسكال واليز	حسب اختبار شبيرو ويلك، $0,004 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,504	45	0,2	45	ليسانس	حسب المستوى العلمي
		0,311	18	0,2	18	ماستر	
		0,772	7	0,2	7	ماجستير	
		0,004	18	0,016	18	دكتوراه	
استخدام اختبار مان ويتي	حسب اختبار شبيرو ويلك $0,001 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,001	23	0,003	23	أكاديمي	حسب الوظيفة
		0,155	65	0,2	65	مهني	
استخدام اختبار كروسكال واليز	حسب اختبار شبيرو ويلك، $0,001 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,001	29	0,022	29	أقل من 5 سنوات	حسب الخبرة
		0,942	46	0,2	46	من 6 إلى 15 سنة	
		0,071	13	0,2	13	أكثر من 16 سنوات	

استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين	حسب اختبار كل من كولموغروف وشبيرو فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0,003	54	0,071	54	نعم	حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		0,147	34	0,131	34	لا	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعلومات العامة المتعلقة بالمستوى العلمي والوظيفة والخبرة المهنية لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يترتب عليه استخدام اختبار كروسكال واليز بالنسبة لكل من المستوى العلمي والخبرة المهنية، واستخدام اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين بالنسبة للوظيفة، أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالتكوين في معايير المحاسبة الدولية فتتبع التوزيع الطبيعي وبهذا سيتم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، والجدول الموالي يوضح نتائج كل اختبار والقرار المتخذ بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (53): نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الأول (يسمح النظام المحاسبي المالي توفير جودة المعلومات المحاسبية)

القرار	النتيجة	الإختبار الإحصائي المستخدم			المتغيرات المفسرة
عدم وجود فروق	0,258 > 0,05	اختبار كروسكال واليز			حسب المستوى العلمي
		مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع		
		0,258	4,03		
عدم وجود فروق	0,864 > 0,05	اختبار مان ويتني			حسب الوظيفة
		مستوى الدلالة	متوسط الرتب		
			العينة 2	العينة 1	
0,864	44,78	43,72			
عدم وجود فروق	0,871 > 0,05	اختبار كروسكال واليز			حسب الخبرة
		مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع		
		0,871	0,277		
وجود فروق	0,006 < 0,05	اختبار (T) لعينتين مستقلتين			حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		مستوى الدلالة	متوسط الحسابي		
			العينة 2	العينة 1	
0,006	3,73	4,02			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات المفسرة المتعلقة بأفراد العينة حول " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية " ما عدا المتغيرة المتعلقة بالتكوين في معايير المحاسبة الدولية حيث أن قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات الأفراد الذين لديهم تكوين في معايير المحاسبة الدولية (4,02) و (0,063)، أما قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات الأفراد الذين ليس لديهم تكوين في معايير المحاسبة الدولية (3,73) و (0,077)، وعلى أساس ذلك فإن مصدر الفرق هم الأفراد الذين لديهم تكوين في معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الرابع: تحليل تباين إجابات الجزء الثاني من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)

في هذا الفرع سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية، وسيتم أولاً اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة الاختبار المناسب لتحليل تباين الإجابات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (54): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة المتعلقة بالجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)

الاختبار المناسب	النتيجة	شبيرو ويلك		كولموغوروف سميرونوف		الاختبار	
		مستوى الدلالة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الفئات	المتغيرات المفسرة
استخدام اختبار كروسكال واليز	حسب اختبار شبيرو ويلك، $0,025 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,132	45	0,027	45	ليسانس	حسب المستوى العلمي
		0,189	18	0,2	18	ماستر	
		0,356	7	0,2	7	ماجستير	
		0,025	18	0,01	18	دكتوراه	
استخدام اختبار مان ويتي	حسب اختبار كولموغوروف $0,001 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,376	23	0,2	23	أكاديمي	حسب الوظيفة
		0,105	65	0,001	65	مهني	
استخدام	حسب اختبار شبيرو ويلك،	0,192	29	0,188	29	أقل من	

اختبار تحليل التباين الأحادي	كل الفئات أكبر من 0,05 ومنه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي					يساوي 5 سنوات	حسب الخبرة
		0,476	46	0,121	46	من 6 إلى 15 سنة	
		0,133	13	0,004	13	أكثر من أو يساوي 16	
استخدام اختبار مان ويتي	حسب اختبار كولموغوروف $0,015 < 0,05$ ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,431	54	0,015	54	نعم	حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		0,05	34	0,141	34	لا	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعلومات العامة لا تتبع التوزيع الطبيعي، فيما عدا المعلومات المتعلقة بالخبرة المهنية فهي تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى أساس ذلك سيتم استخدام اختبار كروسكال واليز بالنسبة للمستوى العلمي، واستخدام اختبار مان ويتي لعينتين مستقلتين بالنسبة للوظيفة، والتكوين في معايير المحاسبة الدولية، كما سيتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي بالنسبة للخبرة المهنية، والجدول الموالي يوضح نتائج كل اختبار والقرار المتخذ بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (55): نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الثاني (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية)

القرار	النتيجة	الإختبار الإحصائي المستخدم		المتغيرات المفسرة	
عدم وجود فروق	$0,160 > 0,05$	اختبار كروسكال واليز		حسب المستوى العلمي	
		مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع		
		0,160	5,16		
عدم وجود فروق	$0,113 > 0,05$	اختبار مان ويتي		حسب الوظيفة	
		مستوى الدلالة	متوسط الرتب		
			العينة 2		العينة 1
0,113	47,05	37,3			
عدم وجود		اختبار تحليل التباين الأحادي		حسب الخبرة	

فروق	0,818 > 0,05	مستوى الدلالة	قيمة فيشر		
		0,818	0,202		
عدم وجود فروق	0,084 > 0,05	اختبار مان ويتني			حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		مستوى الدلالة	متوسط الرتب		
			العينة 2	العينة 1	
		0,084	38,6	48,21	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات المفصلة المتعلقة بأفراد العينة حول إمكانية النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية.

الفرع الخامس: تحليل تباين إجابات الجزء الثالث من المحور الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)

في هذا الفرع سيتم معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة حول قدرة النظام المحاسبي المالي على تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها، وسيتم أولاً اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة الاختبار المناسب لتحليل تباين الإجابات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (56): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفصلة المتعلقة بالجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)

الاختبار المناسب	النتيجة	شبيرو ويلك		كولموغوروف سميرونوف		الاختبار	
		مستوى الدلالة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الفئات	المتغيرات المفصلة
استخدام اختبار كروسكال واليز	حسب اختبار شبيرو ويلك، 0,006 < 0,05 ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,006	45	0,00	45	ليسانس	حسب المستوى العلمي
		0,206	18	0,2	18	ماستر	
		0,456	7	0,2	7	ماجستير	
		0,105	18	0,018	18	دكتوراه	
استخدام اختبار مان ويتني	حسب اختبار كولموغوروف البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,284	23	0,2	23	أكاديمي	حسب الوظيفة
		0,009	65	0,00	65	مهني	
استخدام	حسب اختبار شبيرو ويلك،	0,306	29	0,199	29	أقل من	

اختبار كروسكال واليز	ومنه البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي $0,043 < 0,05$					يساوي 5 سنوات	حسب الخبرة
		0,153	46	0,005	46	من 6 إلى 15 سنة	
		0,043	13	0,043	13	أكثر من أو يساوي 16	
استخدام اختبار مان ويتني	حسب اختبار كل من كولموغروف وشبيرو البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي	0,099	54	0,002	54	نعم	حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية
		0,008	34	0,00	34	لا	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المعلومات العامة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه سيتم استخدام اختبار كروسكال واليز بالنسبة للمستوى العلمي والخبرة المهنية، كما سيتم استخدام اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين بالنسبة للوظيفة، والتكوين في معايير المحاسبة الدولية، والجدول الموالي يوضح نتائج كل اختبار والقرار المتخذ بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (57): نتائج اختبارات الفروق في المتغيرات المفسرة والمتعلقة بالجزء الثالث (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها)

القرار	النتيجة	الإختبار الإحصائي المستخدم		المتغيرات المفسرة	
عدم وجود فروق	$0,143 > 0,05$	اختبار كروسكال واليز		حسب المستوى العلمي	
		مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع		
		0,143	5,426		
عدم وجود فروق	$0,362 > 0,05$	اختبار مان ويتني		حسب الوظيفة	
		مستوى الدلالة	متوسط الرتب		
			العينة 2		العينة 1
0,362	45,95	40,39			
عدم وجود فروق	$0,339 > 0,05$	اختبار كروسكال واليز		حسب الخبرة	
		مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع		
		0,339	2,164		

عدم وجود فروق	0,350 > 0,05	اختبار مان ويتني		حسب التكوين في معايير المحاسبة الدولية	
		مستوى الدلالة	متوسط الرتب		
			العينة 2		العينة 1
	0,350	46,49	41,34		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات المفردة المتعلقة بأفراد العينة حول إمكانية النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات يجب أولاً معرفة طبيعة توزيع بيانات العينة، وهو اختبار ضروري لوجود أدوات إحصائية معلمية وأخرى لامعلمية.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

تشتت الاختبارات المعلمية ضرورة إتباع البيانات التوزيع الطبيعي على عكس الاختبارات اللامعلمية، ولمعرفة ذلك سيتم استخدام اختبار كولموغوروف - سميرونوف لعينة واحدة، ونقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عندما يكون مستوى الدلالة المعنوية ($Sig > 0,05$)، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (58): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

النتيجة	إختبار كولموغوروف - سميرونوف		أجزاء كل محور	عنوان المحور	رقم المحور
	مستوى الدلالة	القيمة الإحصائية			
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,039	0,097	/	النظام المحاسبي المالي يعد أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	01
يتبع التوزيع الطبيعي	0,082	0,089	/	مقومات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية	02

			المحاسبية	
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,015	0,107	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية	03
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,001	0,132	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية	
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,000	0,154	يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه أن بيانات كل من المحور الأول والأجزاء الثلاثة للمحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث مستوى الدلالة أقل من (0,05)، بينما المحور الثالث مستوى الدلالة فيه يساوي (0,082) وهو أكبر من (0,05)، وعليه بيانات هذا المحور تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى أساس ذلك سيتم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة للبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي، واستخدام اختبار ويلكوكسن للبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

بعد اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبيان سيتم في هذا الفرع اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي: يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ

الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب الجدول أعلاه تبين أن بيانات المحور الأول لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولهذا سيتم اختبار هذه

الفرضية بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (59): نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الأولى

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Z	مستوى الدلالة	النتيجة
الأول (عبارات A)	4,08	0,44	-8,157	,000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول قد بلغت (4,08)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على هذا المحور تتجه نحو الموافقة، كما أن قيمة Z (-8,157)، ومستوى الدلالة معدوم، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي يعتبر أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على ما يلي: " تعد كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى كفاءة سوق رأس المال من المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذبة من الناحية المحاسبية"

حسب الجدول أعلاه تبين أن بيانات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي، ولهذا سيتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار (T) لعينة واحدة، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (60): نتائج اختبار (T) لعينة واحدة للفرضية الثانية

النتيجة	إختبار (T) لعينة واحدة			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة			
قبول الفرضية البديلة	0,000	87	19,566	0,47	3,98	الثاني (عبارات (B
قيمة T الجدولية تساوي (1,98) عند مستوى الدلالة 0,05، ودرجة الحرية (87)						

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني قد بلغت (3,98)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على هذا المحور تتجه نحو الموافقة، كما أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (19,566) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1,98)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي " تعد كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى كفاءة سوق رأس المال من المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذبة من الناحية المحاسبية "

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي: " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية "، وتندرج ضمن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، وعليه سيتم اختبار الفرضيات الفرعية.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي: " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية "

حسب الجدول أعلاه تبين أن بيانات الجزء الأول من المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولهذا سيتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (61): نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الأولى

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث
قبول الفرضية البديلة	,000	-8,152	0,48	3,91	الجزء الأول (عبارات C)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للجزء الأول من المحور الثالث قد بلغت (3,91)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على هذا المحور تتجه نحو الموافقة، كما أن قيمة Z (-8,152)، ومستوى الدلالة معدوم، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير جودة المعلومات المحاسبية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي: " يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية "

حسب الجدول أعلاه تبين أن بيانات الجزء الثاني من المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولهذا سيتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (62): نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الثانية

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث
قبول الفرضية البديلة	,000	-8,161	0,49	3,98	الجزء الثاني (عبارات D)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثالث قد بلغت (3,98)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على هذا المحور تتجه نحو الموافقة، كما أن قيمة Z (-8,161)، ومستوى الدلالة معدوم، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي: " يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها "

حسب الجدول أعلاه تبين أن بيانات الجزء الثالث من المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولهذا سيتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (63): نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الفرعية الثالثة

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث
قبول الفرضية البديلة	,000	-8,176	0,53	3,69	الجزء الثالث (عبارات E)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS. V22

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثالث قد بلغت (3,69)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة على هذا المحور تتجه نحو الموافقة، كما أن قيمة Z (-8,176)، ومستوى الدلال معدوم، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتنشيط بورصة وزيادة كفاءتها.

خلاصة:

في هذا الفصل تم تقديم دراسة تحليلية ميدانية للواقع الجزائري من خلال تحليل كل من واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي، بعد ذلك تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان لإجراء الدراسة الميدانية لمعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين حول الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد تم التوصل إل ما يلي:

➤ بالرغم من الإمكانيات المتاحة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المرغوب، وهي نتيجة حتمية لعدم وجود مناخ استثماري ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، فهي تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار؛

➤ مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، فجودة المعلومات المحاسبية قريبة من المتوسط، وحوكمة الشركات ضعيفة، إضافة إلى ركود بورصة الجزائر وبعدها كل البعد عن معايير الكفاءة؛

➤ من خلال الدراسة الميدانية تبين أن غالبية أفراد العينة يوافقون على الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري من الجانب المحاسبي، إذ يسمح بتوفير معلومات ذات جودة؛ كما يعزز حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية؛ بالإضافة إلى تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي يستند على معايير المحاسبة الدولية للعمل على توفيق البيئة الاقتصادية والمحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى توفيق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة المحاسبية الدولية بما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومحاولة جذب المستثمر الأجنبي المباشر؛ من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، باعتبار معايير المحاسبة الدولية عنصرا هاما من البنية التحتية المؤسسية التي تؤثر بشكل كبير على معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر.

على أساس ذلك فإن موضوع الدراسة تمحور حول أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في " ما أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟"، ونظرا لوجود علاقة غير مباشرة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم إظهار دور هذا النظام في جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة من الناحية المحاسبية، من خلال تأثيره على كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، وكفاءة البورصة، وهي تمثل في مجملها بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي.

ولهذا تم التطرق إلى الجوانب النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنظام المحاسبي المالي، ثم دراسة انعكاسات هذا النظام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تأثيره على كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، وكفاءة البورصة، وفي الأخير تم تقديم دراسة تحليلية ميدانية للواقع الجزائري من خلال تحليل كل من واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بصفة عامة، وواقع المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي بصفة خاصة. بعد ذلك تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان لإجراء الدراسة الميدانية لمعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين حول الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم فيما يلي التطرق لاختبار الفرضيات، مع عرض لأهم النتائج المتوصل إليها، يليها بعد ذلك تقديم المقترحات مع اختتام البحث بأفاق الدراسة.

أولاً: إختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى: يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الأولى، باعتبار النظام المحاسبي المالي يعمل على التوفيق بين البيئة المحاسبية الوطنية والبيئة المحاسبية الدولية مما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، وبهذا فإن النظام المحاسبي المالي يزيل أهم العقبات المرتبطة بالمحاسبة أمام الشركات الأجنبية.

2- الفرضية الثانية: تعد كل من جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى كفاءة سوق رأس المال من المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذبة من الناحية المحاسبية.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الثانية، ذلك أن المستثمر الأجنبي يفضل الاتجاه إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية قادرة على توفير معلومات محاسبية عالية الجودة تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم، في ظل وجود أنظمة حماية ضد الفساد وسوء الإدارة لحماية تعرض استثماراتهم للاحتيال، بالإضافة إلى ضرورة وجود سوق رأس مال كفؤة تساعده في الحصول على التمويل اللازم وبأقل تكلفة.

3- الفرضية الثالثة: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية

تدرج ضمن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

3-1- الفرضية الفرعية الأولى: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الفرعية الأولى، ذلك أن معايير المحاسبة الدولية هي المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي، مما يساهم ذلك في إعداد قوائم مالية تكون فيها المعلومات المحاسبية على درجة من الملاءمة والموثوقية، والقابلية للمقارنة والفهم.

3-2- الفرضية الفرعية الثانية: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركة من خلال إرساء الإفصاح والشفافية

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الفرعية الثانية، ذلك أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف، وكذا توفير مستوى إفصاح يتفق مع متطلبات جودة المعلومات، مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات.

3-3- الفرضية الفرعية الثالثة: يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحقق الفرضية الفرعية الثالثة، ذلك أن النظام المحاسبي المالي له دور في تنشيط بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها من خلال توفير القدر الكافي والعاقل من المعلومات ذات جودة لجميع المستثمرين، وفي نفس الوقت، مما يسمح بتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات مما ينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية، بحيث تصل قيمتها السوقية إلى القيمة العادلة التي تعكس تماما قيمتها الحقيقية، وبهذا تتحقق كفاءة البورصة، وعندما يشعر المستثمرون بذلك فإنهم يقبلون على الاستثمار فيها، مما يؤدي إلى زيادة حجمها ودرجة سيولتها وانخفاض تكلفة المعاملات فيها.

4- الفرضية الرابعة: مناخ الاستثمار من الناحية المحاسبية في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب، فهو ما زال يعاني العديد من النقائص والمشاكل.

من خلال عرض نتائج تحليل واقع مناخ الاستثمار الأجنبي من الناحية المحاسبية تبين أنه لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، فجودة المعلومات المحاسبية قريبة من المتوسط، وحوكمة الشركات ضعيفة، إضافة إلى ركود بورصة الجزائر وبعدها كل البعد عن معايير الكفاءة، وعلى أساس ذلك فإن الفرضية الرابعة مقبولة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

1- نتائج الدراسة التحليلية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الإمكانيات المتاحة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المرغوب، وهي نتيجة حتمية لعدم وجود مناخ استثماري ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، فهي تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار.

1-1- نتائج تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

➤ الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما يدل على أنها مجرد توازنات كلية هشة ومؤقتة قابلة للتراجع والتلاشي بمجرد حدوث انخفاض في أسعار المحروقات، وهذا ما حدث فعلا في سنة 2015، حيث عرفت التوازنات الكلية اختلالات على مستوى

معدل النمو، هذا الأخير عرف تراجعاً كبيراً، بالإضافة إلى تسجيل عجز مستمر في رصيد الميزانية العامة، وانخفاض أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، فضلاً عن تسجيل عجز مستمر في رصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تآكل إحتياطي الصرف، هذه الاختلالات ما زالت لحد يوم كنتيجة حتمية للتراجع المستمر في أسعار البترول؛

➤ غياب رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وضع المشرع في حيرة من أمره، وهذا واضح من خلال عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها، مما يفقد ثقة المستثمر بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة اقرار القاعدة 51/49 بعد إلغائها ما زالت محل تحفظ من طرف المستثمرين الأجانب لأنهم يعتبرونها عنصر تمييز في المعاملة ومفاضلة لصالح المستثمر المحلي، كما أن هذه القاعدة لا تمكن المستثمر الأجنبي من السيطرة على التسيير وهذا الأمر غير مرغوب فيه؛

➤ حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال: مناخ الأعمال في الجزائر يعد وجهة صعبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة وكثرة الوثائق المطلوبة لإقامة أي مشروع استثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية)، فضلاً عن كثرة العقبات عند دخول المشروع حيز التنفيذ نتيجة صعوبة الحصول على الائتمان لتمويل عملياته التشغيلية، وضعف مستوى حماية المستثمر والذي يعد مطلباً ضرورياً، فضلاً عن عدم فعالية الآليات الضريبية وضعف التجارة عبر الحدود فيما يتعلق بالتصدير، كل هذه الأمور تحول دون رغبة المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر؛

➤ حسب مؤشر الشفافية: الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة، والتي تمثل عقبة أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها؛

➤ حسب مؤشر الحرية الاقتصادية: الجزائر تصنف ضمن خانة الاقتصاديات المكبوتة، ما يؤكد بأن البلاد لا تزال دولة منفرة للاستثمارات؛

➤ حسب مؤشر التنافسية يعد الاقتصاد الجزائري من أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية، مما يجعلها من الدول المنفرة للمستثمر الأجنبي؛

➤ حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر: الجزائر تدخل ضمن مستوى الأداء الضعيف؛

➤ حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين المنخفضة والمعتدلة، وحسب مؤشر كوفاس التوقعات الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية، والسياق السياسي غير مستقر، كما أن مناخ الأعمال لديه أوجه قصور كبيرة فمتوسط احتمال التخلف عن السداد للشركة مرتفع؛

1-2- نتائج تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

➤ محدودية حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الواردة للدول العربية والإقليمية والعالمية، فهي تمثل (4,79%) من التدفقات الواردة للدول العربية، و(10,53%) من شمال إفريقيا، و(3,28%) من إفريقيا و(0,21%) من الدول النامية، و(0,12%) من التدفقات العالمية؛

➤ ضآلة حصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي المشاريع المصرح عنها فهي تمثل خلال الفترة (2002-2017) بـ (1,42%)، بينما قيمتها تمثل (17,62%)؛

➤ استحواذ الدول الأوروبية على حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع أو من حيث قيمة المشاريع التي بلغت نسبتها (45,57%)، ثم تأتي بعدها الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر بحوالي ثلث عدد المشروعات المنجزة وبقيمة نسبتها (41,96%)؛

➤ تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات مع تهميش القطاعات الأخرى، وهذا ما يفسر التدفق السالب (-584) الذي عرفته الجزائر سنة 2015، كنتيجة لإنهيار أسعار البترول بحوالي النصف مقارنة مع سنة 2014؛

2- نتائج تحليل واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية

تعد كل من جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات وكفاءة البورصة من العوامل التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، وفيما يلي عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل واقع كل منهم.

1-2- نتائج تحليل واقع جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر:

حسب مؤشر التنافسية فإن متوسط قيمة المؤشر الفرعي لقوة معايير التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية خلال الفترة (2010-2018) بلغت حوالي (3,29 من 7)، وهذا دليل على أن جودة القوائم المالية في الشركات الاقتصادية في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قريبة من المستوى المتوسط، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

➤ عدم وجود معايير تعليم محاسبي يتم الاستناد عليها لتكوين المحاسب المحتمل (باعتبار المحاسب المسؤول عن إعداد القوائم المالية وجودتها)، فلا توجد حتى إشارة إلى تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، هذه الأخيرة

تواكب برامجها التعليمية للتطورات والمتغيرات في بيئة الأعمال التي تنادي للتوحيد المحاسبي من خلال تطبيق (IFRS)؛

➤ المسار التعليمي لمهنة محاسب معتمد في الجزائر لا تتوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولي، والتي من المفروض أن تكون المرجعية الأساسية لتأهيل المحاسب للقيام بمهامه خاصة بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا وجود لسياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد؛

➤ عملية الإصلاح المحاسبي أهملت المسار الذي تتولد عنه المعايير المحاسبية، وهو أمر ضروري لتطوير النظام المحاسبي المالي؛

➤ اعتماد النظام المحاسبي المالي على المعايير الصادرة حتى سنة 2004، دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المستمرة التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية يجعل من الصعوبة الحديث عن توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، لتزداد الفجوة بينهما خاصة إذا علمنا بأن لا مكان للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) في النظام المحاسبي المالي؛

➤ وجود صعوبات تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛

➤ إعطاء الأولوية لتطبيق القواعد الجبائية في حالة وجود تعارض بينها وبين قواعد النظام المحاسبي المالي يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

2-2- نتائج تحليل واقع حوكمة الشركات في الجزائر

حسب المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية المتعلق بحوكمة الشركات، الجزائر ما زالت من الدول المتأخرة في هذا المجال، فالشركات الجزائرية تعتبر فتية من حيث إدخال مفهوم حوكمة الشركات في فلسفتها التنظيمية وممارساتها الإدارية، ويرجع السبب إلى:

➤ ضعف الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث أعطى هذا النظام أولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) قائمة التدفقات النقدية، وأهمل باقي المعايير المرتبطة بالإفصاح حيث تطرق

إيهم بشكل جد مختصر، كما لم يأخذ بعين الاعتبار التعديلات المستمرة التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية على بعض المعايير أو إلغائها أو إصدار جديد فيما يخص معايير الإفصاح المحاسبي؛

➤ طبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر يغلب عليه المؤسسات الصغيرة وهي غير معنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي في أغلبها مؤسسات عائلية يصعب فيها الفصل بين الملكية والإدارة، فتطبيق حوكمة الشركات يكون فعالا كلما ابتعدت الشركات عند تأسيسها عن الشركات العائلية؛

➤ عدم وجود قوانين ملزمة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات فحسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة يعد الالتزام بهذه القواعد مسعى حر وتطوعي؛

2-3- نتائج تحليل واقع بورصة في الجزائر

تعد بورصة الجزائر من أصغر البورصات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى العالم العربي، أما بالنسبة لنشاطها فيعرف ركودا كبيرا، كما تنمو بمعدل بطيء جدا، الأمر الذي يعكس انخفاض سيولتها بشكل كبير، كل هذا جعلها بعيدة جدا عن فعالية وكفاءة سوق رأس المال في تحقيق ما وجدت من أجله، ويرجع ذلك إلى:

➤ خوف الشركات من الإفصاح والشفافية، وأيضا إمكانية الحصول على قروض دون اللجوء لسوق رأس المال؛

➤ عدم وجود أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي في ظل قلة نسبة رأس المال المفتوح المتداول، بسبب سيطرة الدولة على 80% من رأس مال كل من الشركتين صيدال وفندق الأوراسي؛

➤ النسيج المؤسساتي في الجزائر يغلب عليه الشركات الفردية العائلية، هذه الأخيرة تتخوف من فتح رأس مال شركاتهم خوفا من فقدان حقهم في المراقبة اللازمة للتسيير؛

➤ صعوبة وصول المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد فضلا عن التعامل بالسندات التي يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية؛

➤ غياب نصوص قانونية واضحة وصريحة تنظم عملية الإفصاح المحاسبي المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة.

3- نتائج الدراسة الميدانية:

- الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي هي معايير المحاسبة الدولية، وباعتبار الشركات على المستوى العالمي تستخدم نفس المرجعية بغض النظر عن موطنها، مما يؤدي ذلك إلى تقييم أكثر دقة للشركة المستهدفة؛
- الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية، فوجود مرجعية واحدة لإعداد القوائم المالية تجعل من عملية المقارنة سهلة وممكنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي يسهل تجميع القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم، نظرا لكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة؛
- الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يسهل للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية، نظرا لكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة؛
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تلي احتياجات المستثمرين (الحاليون/ المتوقعون) في اتخاذ القرار الاستثماري، كون هذا النظام يمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات؛
- جودة المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق كل من حوكمة الشركات وكفاءة سوق رأس المال؛
- القرار الاستثماري قرار استراتيجي يتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، حيث يحتاج بالخصوص إلى معلومات محاسبية عالية الجودة، تزيد من كفاءة قرارات تخصيص رأس المال، من خلال تقييم جيد لآفاق الاستثمار وبتكلفة أقل، وهذا ما تسعى معايير المحاسبة الدولية توفيره؛
- حوكمة الشركات تسمح بخلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن حوكمة الشركات تشير إلى مصداقية النظام الاقتصادي كله، وليس فقط سمعة شركة ما؛
- الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يعد من أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ويرجع ذلك إلى أن حوكمة الشركات تركز على قيم الشفافية

والإفصاح، والعدالة والمساءلة وإدارة المخاطر، مما يساعد المساهمين على الرقابة داخل الشركة وبالتالي حماية استثماراتهم فيها؛

➤ توفر سوق رأس مال نشيطة وكفؤة يعد ضرورة بالنسبة للمستثمر الأجنبي باعتبار أن أغلب الشركات الأجنبية تنشأ في الدول المتقدمة حيث التمويل من خلال أسواق رأس المال هو التقليد؛

➤ بالرغم من أن غالبية أفراد العينة يوافقون على عبارات المحور (مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية) إلى أننا نجد متوسط الحيات لهذه العبارات بلغت (15,64%) (غالبيتهم من المهنيين)، ويرجع ذلك إلى عدم إلمامهم بأهمية كل من جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات إضافة إلى أهمية وجود سوق رأس مال كفؤة ونشطة في خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ اعتماد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة؛

➤ تركيز النظام المحاسبي المالي على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني يجعل المعلومات المحاسبية تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية؛

➤ اعتماد النظام المحاسبي المالي على معايير المحاسبة الدولية يؤهل الشركات الجزائرية إلى أن تكون قوائمها المالية مفهومة ومقروءة وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي؛

➤ هناك (14,7%) من أفراد العينة (غالبيتهم من المهنيين) لا يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الهامة، وهذا دليل على وجود تحيز سواء كان مصدره قواعد القياس المحاسبي، أو كان مصدره الشخص الذي قام بعملية القياس، وليس بقواعده، وقد يكون التحيز مقصودا (حالة عدم الأمانة)، أو غير مقصود (حالة نقص المعرفة والخبرة)، ودليل وجود التحيز هو العبارة " في ظل النظام المحاسبي المالي لو أعاد محاسب آخر عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج" حيث نجد أن (11,4%) من أفراد العينة (غالبيتهم من المهنيين) لا يوافقون عليها، كما أن (20,5%) محايدون.

➤ الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي له أهمية في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف، وكذا تحسين مستوى الإفصاح، مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات.

➤ بالرغم من موافقة أفراد العينة على عبارات المحور (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية) إلا أننا نجد أن نسبة المحايدين محصورة بين (5,7% - 15,9%) بحيث غالبتهم

من المهنيين، وهذا دليل واضح لعدم إلمامهم بموضوع الحوكمة والدور الذي يمكن أن يؤديه النظام المحاسبي المالي على إرساء حوكمة الشركات.

➤ تغليب النظام المحاسبي المالي للجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في البورصة أكثر ثقة في المعلومات المعروضة لأنها تبين الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، مما يدفع القيمة السوقية للسهم نحو القيمة العادلة، وهي الفلسفة التي تقوم عليها سوق رأس المال الكفؤة.

➤ النظام المحاسبي المالي له دور في تنشيط بورصة الجزائر وتحسين كفاءتها من خلال توفير القدر الكافي والعاقل من المعلومات ذات جودة لجميع المستثمرين، وفي نفس الوقت، مما يسمح بتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات.

➤ بالرغم من موافقة أغلب أفراد العينة على العبارات الجزء الثالث من المحور الرابع (يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها) إلا أننا نلاحظ أن ما نسبته من (18,2%) إلى (33%) من أفراد العينة محايدون، ويمكن تفسير ذلك بعدم فهمهم للعبارات كنتيجة عدم إلمامهم بالبورصة لغياب ثقافة بورصية في الجزائر لانعدام دورها في الحياة الاقتصادية.

➤ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمعلومات العامة لأفراد العينة في جميع محاور الاستبيان ما عدا المحور الرابع في جزئه الأول (يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية) فإن مصدر الفرق هم الأفراد الذين لديهم تكوين في معايير المحاسبة الدولية؛

➤ من خلال الدراسة الميدانية تبين أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته بعضا من مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، فالنظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير مناخ استثماري ملائم من الجانب المحاسبي، إذ يسمح بتوفير معلومات ذات جودة؛ كما يعزز حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية؛ بالإضافة إلى تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها، إلا أن الدراسة التحليلية لواقع كل منهم، تبين أنها جميعها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، وعليه لا يمكننا أن نتظر أي نتيجة بخصوص تأثير النظام المحاسبي المالي على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي خاصة في ظل غياب مناخ استثماري ملائم من جميع النواحي، وعليه نقدم المقترحات التالية.

ثالثا: المقترحات

- حتى يتم تحقق الدور المنتظر من تطبيق النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري ملائم من الجانب المحاسبي، يلزم ما يلي:
- إعادة النظر في منظومة التعليم المحاسبي من خلال تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، هذه الأخيرة تواكب برامجها التعليمية للتطورات والمتغيرات في بيئة الأعمال التي تنادي للتوحيد المحاسبي من خلال تطبيق (IFRS /IAS)؛
 - رفع كفاءة المحاسبين من خلال تبني برامج تعليم محاسبي مستمر تهدف إلى تطوير معارفهم وخبراتهم؛
 - الاستعانة بخدمات الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات المتمكنين من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية لمواجهة الصعوبات المتعلقة بالممارسات المحاسبية؛
 - ضرورة وضع هيئة مستقلة وذات كفاءة لرصد التغييرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية (IFRS /IAS) ودمجها ضمن النظام المحاسبي المالي؛
 - يجب إعادة النظر في صياغة النظام المحاسبي المالي بإعداد معايير محلية قابلة للتعديل كلما استلزم الأمر، حسب الظروف والامكانيات المحلية وبما يتوافق مع المعايير (IFRS /IAS)؛
 - من الأجدر تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسهولة وساطتها؛
 - ضرورة إصدار دليل جديد لحوكمة الشركات في الجزائر ليكون بديلا للدليل الحالي نظرا لعدم إلزامية هذا الأخير، فضلا على اقتصاره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في البورصة؛
 - العمل على نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها من خلال قيام الجهات المعنية بعمل برامج تدريبية؛
 - تعديل نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 2000 - 02 الصادر سنة 2000، والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات من طرف الشركات المدرجة، حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
 - إجبار الشركات المدرجة على إطار موحد للإفصاح وخاصة الإفصاح الإلكتروني عن كل القوائم والتقارير المالية؛

رابعاً: آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تبني النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لاتساع الموضوع، فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه في دراسة واحدة، وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح المواضيع التالية:

- أهمية تقرير محافظ الحسابات في الجزائر ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري؛
- دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أثر إعداد معايير محاسبة وطنية على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- انعكاسات تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 01- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 02- أبو زيد محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط 1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 03- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- 04- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 05- أبو قحف عبد السلام، بحوث التسويق والتسويق الدولي، ط 1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 06- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ط 1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 07- أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- 08- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، ط 1، إثراء، عمان، الأردن، 2008.
- 09- الخشالي منجد عبد اللطيف، الهيتي نوزاد عبد الرحمن، مقدمة في المالية الدولية، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007.
- 10- الدهراوي كمال الدين، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 11- الدهراوي كمال الدين مصطفى، المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، ط 2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 12- السامرائي قحطان وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الدول النامية، بحث في كتاب العولمة وأبعادها الاقتصادية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010.
- 13- الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ط 1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 14- آل فواز مبارك بن سليمان، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جدة، السعودية، 2010.
- 15- القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية، ط 1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2000.
- 16- القاضي حسين يوسف، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالي، ج 1، عرض البيانات المالية، ط 1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012.

- 17- النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 18- الوقاد سامي محمد، نظرية المحاسبة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 19- بلقاوي أحمد، نظرية المحاسبة، ج 1، تعريب رياض عبد الله، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 20- بن درويش عدنان بن حيدر، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007.
- 21- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 22- حماد طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 23- حنان رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط1، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 24- حنان رضوان حلوة، وآخرون، أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 25- حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 26- سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 27- سيد سالم رشدي، إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته)، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2015.
- 28- شلغوم عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2012.
- 29- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 30- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.
- 31- عبد النبي محمد أحمد، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي، دار زمزم، عمان، الأردن، 2009.
- 32- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2015.
- 33- عطا الله ماجد أحمد، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 34- كردي أسامة، آفاق و ضمانات الاستثمار العربية الأوروبية، ط 1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان، 2001.
- 35- لطفي أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 36- لطفي أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- 37- مبروك نزيه عبد المقصود، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 38- محمد أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 39- مطر محمد، السويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، والعرض، والإفصاح)، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 40- هندريكسن الدون، النظرية المحاسبية، ط1، تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، 1990.
- ب- المقالات:**
- 01- إبراهيم محمد المعتز، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية، مجلة أمراك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد 16، 2015.
- 02- أبو عمشة محمد كمال، الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية (دراسة حالة بورصة قطر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61، 62، 2013.
- 03- آل زيارة كمال عبد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوي، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد السابع، 2009.
- 04- آل زيارة كمال عبد حامد، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مع الإشارة للتطبيقات التشريعية في العراق)، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد الأول، 2011.
- 05- البكوع فيحاء عبد الخالق وآخرون، دور الإفصاح ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 2009.
- 06- التميمي سامي عبيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد التاسع، 2008.
- 07- التميمي عباس حميد يحيى، النوري علي ناصر ثابت، تأثير جودة المعومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 101، 2017.
- 08- الجنابي عامر محمد سلمان، صهبا عبد القادر أحمد، تأثير تقييم الأصول البيولوجية في الشركات الزراعية على وفق مدخل القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 53، 2017.

- 09- الجندي خزامي عبد العزيز، بوادقجي عبد الرحيم، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
- 10- الحوزي جميلة، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ص 14، متاح على الموقع (<https://kantakji.com/media/3210/01026.doc>)، تاريخ الاطلاع 2018/04/15، على الساعة 21:30
- 11- الحسيان مصطفى، مدى الزامية الحوكمة على شركات المساهمة وأثرها في ضوء إصدار قانون الشركات الإماراتي الجديد رقم (2) لسنة 2015، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد 41 (1) كانون الثاني، 2017.
- 12- الحيايي صدام محمد محمود، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد الرابع، العدد 10، 2008.
- 13- الخطيب خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2002.
- 14- الداوي خيرة، غريب بولرباح، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد السابع، 2017.
- 15- الصبيحي فائز هليل سريح ، دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة 1990-2010)، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد الثامن، العدد 15، 2016.
- 16- العبيدي سعيد علي، فيحان ممدوح عطا الله، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2010.
- 17- المصري تيسير، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول، 2007.
- 18- الناصر خالص حسن يوسف، النعيمي عبد الواحد غازي محمد، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نوز، دهوك، العراق، العدد (صفر)، 2012.
- 19- بلعور سليمان، بن أودينة بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2017
- 20- بن برداي برحوي، عزريل أيمن هشام محمود، دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العاد السوقية للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد الثامن، 2017.

- 21- بن حاسين بن اعمر، وآخرون، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية (دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، العدد الثاني، 2012.
- 22- بن حسين ناجي، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، العدد 31، 2009.
- 23- بن ديش نعيمة، بوطلاعة محمد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد السابع، 2017.
- 24- بن سعيد أمين، حسياني عبد الحميد، نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، المجلد السابع، العدد الأول، 2018.
- 25- بن سمينة عزيزة، طبني مريم، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، العدد السابع، 2017.
- 26- بن علال بلقاسم، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990/2011))، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
- 27- بن عيشي عمار، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية -دراسة حالة ولاية بسكرة- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد الأول، 2014.
- 28- بن فرج زويتنة، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج، المجلد الرابع، العدد الأول، 2017.
- 29- توفيق محمد الشريف، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، العدد 61، 1989.
- 30- تيجاني بالريقي، موقف المنهج المعياري والمنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد الخامس، 2005.
- 31- جبار ناظم شعلان، أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق -دراسة مقارنة-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 18، العدد الثالث، 2016.
- 32- حاجي أعمار أمين، محمود محمد نايف، أثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الآسيوية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77، 2005.

- 33- حسين سطم صالح، محمود محمود سامي، حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 45، ج1، 2019.
- 34- حمد منى كامل، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.
- 35- خضير حلا سامي، أحمد موفق، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 80، 2010.
- 36- دغوم هشام، شبايكي حفيظ مليكة، دور المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في تنشيط المعاملات المالية في أسواق رأس المال الناشئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، المجلد الأول، العدد الأول، 2007.
- 37- دغوم هشام، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر -دراسة ميدانية استقصائية- مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، العدد العاشر، 2015.
- 38- راتول محمد، سي علي أسماء، دراسة تحليلية لآداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 13، 2015.
- 39- زعيم باهية، دادن عبد الغني، واقع ومعوقات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي -دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية- مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد السابع، 2016.
- 40- زكري عبد اللطيف شهاب، حسن تغريد سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن اقليم كردستان العراق)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجامعة المستنصرية، العدد 41، 2014.
- 41- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد الأول، السادس الثاني، 2004.
- 42- سلمان أحمد هادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2009.
- 43- سولم صلاح الدين، مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS في تطوير مخرجات نظم معلومات محاسبية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي المختار، العدد 38، 2014.
- 44- شقبق عيسى، أزغار يحيى، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد السابع، 2016.
- 45- شندي أديب قاسم، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة سوق العراق للأوراق المالية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2013.

- 46- شيوخ بلال، الرجي منصور ناصر، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2016.
- 47- صاغور مسعود، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2013.
- 48- صلواتشي هشام سفيان، بودة يوسف، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد الثاني، السنة الثانية، 2011.
- 49- عبد الحسين عدنان فرحان، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (ماليزيا أنموذجا)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد الثامن، العدد 32، 2013.
- 50- عقاري مصطفى، بوسلمة حكيمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، العدد التاسع، 2013.
- 51- علي مظفر حسني، صبيح دينا طلال، المناطق الحرة في العراق (الواقع والتحديات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 42، 2014.
- 52- علي مي موسى سليمان، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهرى، الاصدار 17(2)، 2016.
- 53- عمارة ياسمين، زارع رباب، مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد الثالث، العدد الأول، 2018.
- 54- عوينات فريد، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (الاحتياجات والتحديات)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني، 2016.
- 55- عيسى سيروان كريم وآخرون، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من جهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2017.
- 56- غانية نذير، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، العدد 11، 2016.

- 57- قدي عبد المجيد، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية: الجزائر نموذجاً، ص ص 6،7. متاح على (www.kamtakji.com/fight/files/manade/911.doc)، تاريخ الإطلاع: 2019/05/16، على الساعة 20:10
- 58- قطاف نبيل، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد السادس، 2015
- 59- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد السادس، 2009.
- 60- كندوري عماد محمد، دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية الدولية مع القواعد المحاسبية العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة 35، العدد 93، 2012.
- 61- لصنوني حفيظة، بشوندة رفيق، السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -واقع وآفاق- مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس، المجلد الثالث، العدد السادس، 2017.
- 62- محمد شيماء فاضل، حبيب حسين بريس، اختبار كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 17، 2015.
- 63- مسعداوي يوسف، كفاءة الأسواق المالية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 42، 2013.
- 64- مفتاح صالح، معارني فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية -دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009.
- 65- مهدي صباح نجاح، قراءة قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد الرابع، العدد الأول، حزيران 2011.
- 66- نور عبد الناصر، الجحايي طلال، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق - مجلة أبحاث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني، العدد 35، 2003.
- 67- هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد التاسع، 2018.
- 68- هوام جمعة، لمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية- مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد 34، تشرين الأول، 2014.
- 69- يونس مفيد ذنون، عمر دينا أحمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 15، 2006.

ج- مذكرات الماجستير والأطروحات:

- 01- أقاسم حسنة، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012.
- 02- العربي حمزة، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (متطلبات التوافق والتطبيق)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2012/2013.
- 03- الغزالي رامي حسين، دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- 04- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008.
- 05- بكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2009.
- 06- بكيجل عبد القادر، النظام المحاسبي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2017.
- 07- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011.
- 08- بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015.
- 09 - بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 10- بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2010.
- 11- بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007.
- 12- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005/2006.

- 13- حجاج زينب، مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/2014.
- 14- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008/2007.
- 15- دغموم هشام، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/ IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- 16- زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.
- 17- زودة عمار، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
- 18- سفاحلو رشيد، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016.
- 19- سفير محمد، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 20- سولم صلاح الدين، مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
- 21- عبد محمد نورية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010)، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، أستراليا، 2012.
- 22- علي صوشة ماريا، المسار التعليمي لممهني المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.
- 23- عيادي عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013.

- 24- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012.
- 25- كاسحي موسى، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي - حالة الجزائر، مصر ومنطقة الخليج العربي - أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2016 / 2015
- 26- كبيش محمود، تطور نظم المعلومات المحاسبية في الجزائر وتأثيرها على حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة المنائية جن جن بجيجيل)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016.

د- الملتقيات:

- 01- الجوزي فتيحة، دروازي يسمين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول (الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية) يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر.
- 02- الخطيب محمد، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي حول " الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 03- الغزالي محمد حازم اسماعيل، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الثالث لكلية إدارة الأعمال (الحاكمية والفساد الإداري والمالي)، يومي 18 و 19 نوفمبر 2014، جامعة إربد، الأردن.
- 04- أوسري منور، محبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حسابات النتائج"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 17 و 18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
- 05- بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و 8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 06- بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، الملتقى الدولي حول "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25 و 26 نوفمبر 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 07- بن بلغيث مداني، عوينات فريد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، الملتقى العلمي الدولي حول " الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- 08- بن سالم عمار، بن لخضر محمد العربي، النظام المحاسبي والمالي الجديد في الجزائر مفتاح الشراكة الأجنبية، ملتقى دولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية -تجارب، تطبيقات، وآفاق- يومي 17 و 18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
- 09- بن فرج زوينة، إشكالية الإبداع والإصلاح المحاسبي في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول " الإصلاح المحاسبي في الجزائر "، 29-30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 10- بودلال علي، مكوي سمية، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي " النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ": التحدي، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر.
- 11- تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة: (ISA) التحدي، جامعة البلدة، 13 و14 ديسمبر 2011.
- 12- جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم - متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة وواقع، رهانات وآفاق، يومي 7 و 8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 13- جميل أحمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ملتقى وطني " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، يومي 6 و 7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 14- جواوي توفيق، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 15- حميداتو صالح، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05 و 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
- 16- داودي الطيب، وآخرون، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05 و 06 ماي، 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
- 17- رقابقية فاطمة الزهراء، إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25 و 26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر.

- 18- زويته محمد الصالح، معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجديد في الجزائر الأهمية ومتطلبات التطبيق، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25 و 26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس.
- 19- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 20- شنوف شعيب، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: الإشكالات والتحديات، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، 13-14 ديسمبر 2009، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر.
- 21- صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، الملتقى الدولي " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 22- عثمانى أحسين، شعابنية سعاد، النظام المحاسبي المالي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 23- عطوي سميرة، دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، الملتقى الدولي " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و 8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 24- علاونة عاطف، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2008، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، دمشق، سوريا.
- 25- قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول (الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق)، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- 26- محمد حسين السيد حسين، أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الفساد المالي والإداري في الخليج العربي، المؤتمر العلمي الثالث "الحاكمية الفساد الإداري والمالي"، يومي 18 و 19 نوفمبر 2014، جامعة إربد، الأردن.
- 27- مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة كهيئة منادية للتوحيد، الملتقى الدولي " الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 28- مسامح مختار، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، 13 و 14 ديسمبر 2009، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر.

29- مسعداوي يوسف، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية" يومي 22 و23 أكتوبر 2007، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

30- هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

31- يجاوي نعيمة، بوسلمة حكيمة، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول "المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية"، يومي 04 و05 ديسمبر 2012، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

32- يرقى حسين، عبد الصمد عمر علي، واقع حوكمة في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق" يومي 7 و8 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

هـ- المنهورات والتقارير:

01- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، الجزائر.

02- البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

03- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، الكويت، أبريل 2002.

04- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.

05- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية ضمان الاستثمار، السنة (24)، العدد الفصلي الثاني (أبريل - يونيو)، الكويت، 2009.

06- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.

07- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار "جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية، الواقع والتحديات، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، يوليو - سبتمبر، 2012.

08- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2013.

09- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2014.

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2015.

- 11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2016.
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2017.
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2018.
- 14- العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، 2019.
- 15- صندوق النقد العربي، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، متاح على: (www.amf.org)، تاريخ الإطلاع: 2018/01/22، على الساعة 14:30.
- 16- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صناعة معايير المحاسبة الدولية، التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، 2005.
- 17- عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2012.
- 18- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004.
- 19- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009.

و- الجريدة الرسمية:

- 01- الجمهورية الجزائرية، القانون 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر 18 أفريل 1990.
- 02- الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-10، المؤرخ في 23 ماي 1993، المتعلق ببورصة الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في 23 ماي 1993.
- 03- الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.
- 04- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 96-08، المؤرخ في 10 جانفي 1996، المتعلق ببيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد الثالث، الصادر في 14 جانفي 1996.
- 05- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

- 06- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03--04، المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق ببورصة الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 18 فيفري 2003.
- 07- الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 15 سبتمبر 2003، المتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 03-02، المؤرخ في 18 مارس 2003، المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 30 نوفمبر 2003.
- 08 - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 19 جويلية 2006.
- 09- الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر 25 نوفمبر 2007.
- 10- الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008.
- 11- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 08-02، المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 27 جويلية 2008.
- 12- الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009.
- 13- الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتضمن تحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009.
- 14- الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 09-110، المؤرخ في 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر في 08 أبريل 2009.
- 15- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة 26 جويلية 2009.
- 16- الجمهورية الجزائرية، التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، الصادر في نوفمبر 2009.
- 17- الجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04، المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 29 ديسمبر 2009.
- 18- الجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة في 29 ديسمبر 2009.

- 19- الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادر في 31 ديسمبر 2009.
- 20- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-10، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 11 جوان 2010.
- 21- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-10، المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادر في 29 أوت 2010.
- 22- الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-13، المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادر في 31 ديسمبر 2013.
- 23- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 09-16، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 3 أوت 2016.
- 24- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية

A- Les livres :

01- J. F des Robert, F. Méchin, H. Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, France, 2004.

B- Les règles :

01-Conseil National de la Comptabilité, Avis N° 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Alger, 2011.

02-Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique de la PME, N 35, données du 1^{er} semestre, Algérie, 2019.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

A- Books :

01-Frederek Choi, Carol Ann Frost, Gary k. Meek, International Accounting, 7 edition, New Jersey, United States of America, 2011.

B- Articles:

01-Agus Fredy Maradona, Parmod Chand, **The Pathway of Transition to International Financial Reporting Standards (IFRS) in Developing Countries: Evidence from Indonesia**, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Elsevier, issue 30, 2018.

02-Charles J.P.Chen, **Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment**, *The International Journal of Accounting*, University of Illinois, 2014.

03- David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, **The IFRS Adoption Direct Investments and Migration: Mutual Interdependencies**, *Recent Researches in Economics and Management Transformation*, University of Economics, Prague, 2011.

04- Galina G, and Robert W. **The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia**, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, 28-31 May, 2003.

05-Gorgieva-Trajkovska and others, **Implementation of global IFRS in the national accounting regulations, with special reference to Macedonia**, available on site <http://eprints.ugd.edu.mk/id/eprint/7201>, date of Date of view: 13/10/2018, on the clock 09:00

06- Henock Louis, Oktay Uktay, **The effect of IFRS on foreign direct investments: Evidence from cross-border acquisitions**, available on: http://www.fox.temple.edu/cms/wp-content/uploads/2012/08/IFRS_4_2012.pdf, date of Date of view:27/09/2015, 13:30.

07-Isaac Otchere and Others, **FDI and Financial Market Development in Africa**, *journal of The World Economy*, University of Nottingham, vol 39, N^o(5), 2015.

-Johanna Forsberg and Johanna Ojala, **Adoption of IFES in the Chinese accounting standards (Effects on accounting quality and economic growth)**, Bachelor thesis , Linnaeus University, Sweden, 2014.

08- LAMBERT M, and others, **International Financial Reporting Standards and Market Efficiency: A European Perspective**, Working Paper Series, University of Luxembourg, 2006.

09- Laura Márquez-Ramos, **The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments**, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association,, Portugal, 23 May, 2008.

10- Maureen F. McNichols, Stephen R. Stubben, **The Role of Target Firms' Accounting Information in Acquisitions**, accounting research conference, university of Alberta, Canada, march 2011.

11- Naif Mansour M. Mathkur, **Worldwide Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRSs)**, *Research Journal of Finance and Accounting*, International institute for science, technology and education, Vol.6, No.7, 2015.

12-Nigel Driffield and others, **How attractive is the UK for future manufacturing foreign direct investment?**, Government office for science, Aston business school, Birmingham, England, 2013

13-Olivera Gjorgieva-Trajkovska and others, **Effects of IFRS adoption on capital market: Empirical Evidence**, International Journal of Management and Applied Science, Institute of research and journals, Volume-4, Issue-2, Feb.-2018.

14- Vintila Denisia, **Foreign direct investment theories (an overview of the main FDI theories)**, European journal interdisciplinary studies, European center for science education and research, volume 2, issue, 2, December 2010.

15-Vladimir Arcabic and others, **The relationship between the stock market and FDI in Croatia**, Journal of Financial Theory and Practice, Institute of Public Finance, vol 37, N⁰ (1), 2013.

C-Reports:

01- Coface for Trade, **Coface handbook country and sector risks 2018**, INCREA, France, 2018.

02- The PRS Group, **International country risk guide**, volume XXXVII, number 1, January 2016;

03-UNCTAD, World Investment Report 2011, **Non – Equity modes of international production and development**, New York and Geneva, 2011.

04- UNCTAD, World Investment Report 2012, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012.

05-UNCTAD, World Investment Report 2013, **Global value chains : Investment and trade for development**, New York and Geneva, 2013.

06-UNCTAD, World Investment Report 2014, **Investing in the SDGs: An action plan**, New York and Geneva, 2014.

07-UNCTAD, World Investment Report 2015, **Reforming International Investment Governanace**, New York and Geneva, 2015.

08-UNCTAD, World Investment Report 2016, **Investor Nationality: Policy challenges**, New York and Geneva, 2016.

09- UNCTAD, World Investment Report 2017, **Investment and the digital economy**, New York and Geneva, 2017.

10- UNCTAD, World Investment Report 2018, **Investment and new Industrial policies**, New York and Geneva, 2018.

11- UNCTAD, World Investment Report 2019, **Special economic zones**, New York and Geneva, 2019

رابعاً: المواقع الالكترونية

- <https://www.amf.org>

- www.andi.dz

- <http://www.alsabaahnews.com>

- [www.bank of Algeria. dz](http://www.bankofalgeria.dz)

- <http://www.cnc.dz>

- <http://www.doingbusiness.org>

- <http://www.heritage.org>
- <https://www.numbeo.com>
- <http://www.sgbv.dz>
- <https://www.transparency.org>
- www.undp.org
- <https://www.weforum.org>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الإصدار	تاريخ إجراء التعديلات على المعيار أو الإلغاء أو التعويض
IAS 1	عرض القوائم المالية	1997/9	في 1997/9، أصبح يشمل أرقام المعايير (1، 5، 25) - إدخال تعديلات عليه سنة 2003. - إدخال تعديلات عليه في السنوات 2007، 2008، 2009، 2011، 2014، 2018 تم تعديله سنة 2003.
IAS 2	المخزون	1993/12	تم تعديله سنة 2003.
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1992/12	تم تعديله في السنوات: 2007، 2009، 2016
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	1992/12	إدخال تعديلات في سنتي 2003 و 2007، 2018
IAS 10	الأحداث بعد فترة التقرير	1978/10	إدخال تعديلات في السنوات: 1999، 2003، 2007.
IAS 12	ضرائب الدخل	1996/10	تم تعديله في السنوات: 2010، 2016
IAS 11	عقود الإنشاء	1979	تم تعديله سنة 1993 ليتم إلغاؤه سنة 2014 ليحل محله المعيار IFRS 15
IAS 14	التقارير القطاعية	1981	حذف نهائيًا في 2009/01/01، وحل محله المعيار 8 IFRS في 2006
IAS 16	الممتلكات والمعدات	1993/12	إدخال تعديلات عليه في 2003، و 2008، 2014
IAS 17	محاسبة الإيجار التمويلي	1982/9	تم إدخال تعديلات عليه سنتي 2003، 2009. تم إلغاؤه سنة 2016، ليحل محله IFRS 16 عقود الإيجار
IAS 18	الإيراد	1993/12	تم تعديله سنة 2001، ليتم دمج ذلك مع المعيار IAS 11 عقود الإنشاء في المعيار IFRS 15 سنة 2014
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات	1993/12	إدخال تعديلات عليه في 2003، و 2005.
IAS 19	مزايا العاملين	1998/2	تم تعديله سنة 2011
IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983/4	إدخال تعديلات سنة 1994
IAS 22	اندماج الأعمال	1983/11	حل محله المعيار 3 IFRS سنة 2005.
IAS 23	تكاليف الاقتراض	1983/11	تم تعديله سنة 1993 ومراجعته سنة 2007
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1984	إدخال تعديلات عليه في السنوات 1994، 2003، 2009.
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن مزايا التقاعد	1994	/
IAS 27	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	1989/4	تم تعديله في السنوات: 2003، 2007، 2008، 2011، 2014
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	1989/4	تم تعديله في السنوات 2003، 2008، 2011، 2014، 2017

حل محله المعيار IFRS 7 سنة 2007.	1990/8	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
- تم تعديله في سنتي 2003، 2008 ثم ألغى سنة 2011، وحل محله المعيار IFRS 11 الترتيبات المشتركة والمعيار IFRS 12 الإفصاح عن الحصص في الكيانات الأخرى.	1990/12	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	IAS 31
- عدل في سنتي 2003، 2005 - كانت تسميته قبل 2008، الأدوات المالية: العرض والإفصاح، ليحل محل محله المعيار IAS 32 الأدوات المالية: العرض، IFRS7 الأدوات المالية: الإفصاح، هذين المعيارين تم تعديلهما في السنوات 2009، 2011.	1995/6	الأدوات المالية - العرض -	IAS 32
إجراء تعديلات عليه سنة 2003	1997/2	ربحية السهم	IAS 33
عدل سنة 1998	1982/2	القوائم المالية المرحلية	IAS 34
تم إلغاؤه سنة 2004، ليحل محله المعيار IFRS 5 الأصول غير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المستمرة	1998/4	العمليات غير المستمرة	IAS 35
تم إجراء تعديلات عليه في سنة 2004، وفي سنة 2009، 2013	1998/4	اضمحلال الأصول	IAS 36
/	1998/7	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة	IAS 37
تم تعديله في السنوات 2004، 2008، 2009.	1998/7	الأصول غير الملموسة	IAS 38
تم تعديله سنة 2016.	2000/3	الاستثمار العقاري	IAS 40
تم تعديله في سنتي 2001، 2014	2000/12	الزراعة	IAS 41
- إدخال تعديلات عليه في سنتي 2003، 2008. - في أبريل 2009، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من IFRS 9 ليحل محله ليتم تعديل هذا الأخير في سنتي 2010، 2013 ليتم تطبيقه سنة 2014.	1999 /3	الأدوات المالية: الإعراف والقياس	IAS 39
إدخال تعديلات عليه في سنتي 2010، 2012.	2009	تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأول مرة	IFRS 1
أدخلت تحسينات عليه في سنتي 2008، 2009، 2016.	2004/2	المدفوعات المبنية على الأسهم	IFRS 2
/	2004	اتحاد الشركات	IFRS 3
تم إلغاؤه سنة 2017، واستبداله بـ IFRS17 عقود التأمين	2004/12	عقود التأمين	IFRS 4
/	2004	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المستمرة	IFRS 5

/	2004	البحث والتنقيب عن الأصول المعدنية	IFRS 6
إدخال تعديلات عليه في السنوات 2008، 2009، 2011، 2019	2005	الأدوات المالية: الإفصاح	IFRS 7
إدخال تعديلات عليه في سنة 2009.	2005	القطاعات التشغيلية	IFRS 8
تم تعديله في سنتي 2010، و 2017	2009	الأدوات المالية	IFRS 9
حل جزئياً محل المعيار IAS 27، كما تم تعديله في سنتي 2012، 2014	2011	القوائم المالية الموحدة	IFRS 10
حل محل المعيار IAS 31 الحصص الملكية في المشروعات المشتركة تم تعديله سنة 2014	2011	الترتيبات المشتركة	IFRS 11
/	2011	الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى	IFRS 12
/	2011	قياس القيمة العادلة	IFRS 13
/	2014	الحسابات المؤجلة التنظيمية	IFRS 14
/	2014	الاعتراف بالائراد من العقود مع العملاء	IFRS 15
/	2016	عقود الإيجار	IFRS16
/	2017	عقود التأمين	IFRS 17

الملحق رقم (2): معايير التدقيق الجزائرية وما يقابلها من معايير التدقيق الدولية

معايير التدقيق الدولية		معايير التدقيق الجزائرية	
اسم المعيار	الرقم	اسم المعيار	الرقم
الموافقة على شروط التكاليف	210	اتفاق حول أحكام مهام التدقيق	210
المصادقا الخارجية	505	التأكيدات الخارجية	505
الاحداث اللاحقة	560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة	560
الإفrazات الخطية	580	التصريحات الكتابية	580
التخطيط لتدقيق البيانات المالية	300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	300
أدلة التدقيق	500	العناصر المقنعة	500
عمليات التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية	510	مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية	510
تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية	700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية	700
الإجراءات التحليلية	520	الإجراءات التحليلية	520
المنشأة المستمرة	570	استمرارية الاستغلال	570
استخدام أعمال المدققين الداخليين	610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	610
استخدام أعمال مدقق خبير	620	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	620

الملحق رقم (03): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الرئيسة والفرعية لمؤشر التنافسية خلال الفترة (2007-2019)

2019-2018		2018-2017		2017-2016		2016-2015		2015-2014		2014-2013		2013-2012		2012-2011		2011-2010		2010-2009		2009-2008		2008-2007		المحاور الرئيسية
ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	
-	-	4,4	82	4,3	88	4,4	82	4,6	65	4,3	92	4,2	89	4,4	75	4,3	80	4,4	61	4,5	61	4,7	49	المتطلبات الأساسية
44,4	120	3,6	88	3,5	99	3,5	99	3,4	101	3	135	2,7	141	3,1	127	3,5	98	3,2	115	3,4	102	3,9	64	1. مؤشر المؤسسات
61,2	88	3,6	93	3,3	100	3,1	105	3,1	106	3,1	106	3,2	100	3,4	93	3,5	87	2,9	99	3	84	3	82	2. مؤشر البنية التحتية
68,5	111	4,6	71	4,8	63	5,3	38	6,4	11	5,5	34	5,7	23	5,7	19	4,8	57	6,4	2	6,1	5	6,4	2	3. مؤشر الاقتصاد الكلي
81,5	66	5,8	71	5,7	73	5,6	81	5,6	81	5,4	92	5,4	93	5,5	82	5,6	77	5,3	77	5,3	76	5,4	67	4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
-	-	3,7	102	3,6	110	3,4	117	3,3	125	3,2	133	3,1	136	3,4	122	3,5	107	3,3	117	3,3	113	3,5	97	معززات الكفاءة
57,4	88	4	92	3,9	96	3,7	99	3,7	98	3,5	101	3,4	108	3,5	101	3,6	98	3,3	102	3,3	102	3,4	94	1. مؤشر التعليم العالي والتدريب
45,4	128	3,6	129	3,5	133	3,5	134	3,5	136	3,2	142	3	143	3,4	134	3,6	126	3,4	126	3,5	124	3,9	92	2. مؤشر كفاءة سوق السلع
44	134	3,3	133	3,2	132	3,2	135	3,1	139	2,9	147	2,8	144	3,4	137	3,7	123	3,5	127	3,3	132	3,6	124	3. مؤشر كفاءة سوق العمل
47,8	122	3,1	125	2,9	132	2,8	135	2,7	137	2,6	143	2,4	142	2,6	137	2,8	135	2,8	132	2,9	132	3,1	127	4. مؤشر تطور الأسواق المالية
314																								

47,2	83	3,4	98	3,1	108	2,6	126	2,6	129	2,5	136	2,6	133	2,8	120	3	106	2,6	123	2,5	114	2,5	105	5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية
66,4	38	4,8	36	4,7	36	4,7	37	4,4	47	4,4	48	4,3	49	4,3	47	4,3	50	4,3	51	4,2	51	4,2	42	6. مؤشر حجم السوق
-	-	3,1	118	3,1	119	3	124	2,9	133	2,6	143	2,3	144	2,7	136	3	108	2,9	122	2,8	126	3,1	102	عوامل تطور الإبداع والابتكار
51,3	113	3,3	122	3,3	121	3,3	128	3,2	131	2,9	144	2,54	144	2,9	135	3,3	108	3,1	128	3	132	3,3	114	1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
29,9	106	2,9	104	2,9	112	2,8	119	2,6	128	2,4	141	2,09	141	2,4	132	2,8	107	2,6	114	2,7	113	3	89	2. مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

World Economic Forum, **the global competitiveness report** (2007-2008), (2008-2009), (2009-2010), (2010-2011), (2011-2012), (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017), (2017-2018), (2018-2019), available on: <https://www.weforum.org>

الملحق رقم (04): قائمة المحكمين

الرقم	اسم ولقب المحكم	الرتبة العلمية	الجامعة
01	بوعلام ولهي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
02	رابح طويرات	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
03	عمر قمان	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور - الجلفة -
04	رياض العينوس	أستاذ محاضر ب	جامعة فرحات عباس - سطيف -

الملحق رقم (05): استمارة الاستبيان



جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

بعد التحية

استمارة استبيان الدراسة

يشكل هذا الاستبيان جزء من الدراسة التي تجريها الطالبة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية من خلال أطروحة تحت عنوان " أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية) "، والتي ستوضح من خلالها الدور الذي يؤديه النظام المحاسبي المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة من الجانب المحاسبي.

نتعهد لكم أن تحاط مشاركتكم بالسرية التامة وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

الطالبة: هاجر مزوار

الباب الأول: معلومات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) في المكان المناسب.

المستوى العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني

الوظيفة	أستاذ جامعي تخصص محاسبة	محاسب	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسبي	مدير مالي

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 6 سنوات إلى 15 سنة	أكثر من أو يساوي 16 سنة

هل تم تكوينك فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية	لا	نعم

المحور الأول: يعد النظام المحاسبي المالي أحد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر					
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
A1	يتطلب الانفتاح الاقتصادي ضرورة وجود بيئة محاسبية تواكب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي.				
A2	يرتبط قرار المستثمر الأجنبي في بلد ما بوجود أنظمة محاسبية تستند لمعايير المحاسبة الدولية.				
A3	الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات المحلية الاندماج أو التحالف مع الشركات الأجنبية.				
A4	الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من إزالة أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات المحاسبية.				
A5	يسهل النظام المحاسبي المالي تجميع القوائم المالية لفروع الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر مع الشركة الأم.				
A6	يسهل تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركة الأم مراقبة فروعها الموجودة في الجزائر بكل شفافية.				
A7	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار الاستثماري.				
A8	يلبي النظام المحاسبي المالي احتياجات المستثمرين (الحاليون/المتوقعون) بالدرجة الأولى.				

المحور الثاني: مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجاذب من الناحية المحاسبية					
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
B1	يعد توحيد الممارسات المحاسبية عامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود.				
B2	يفضل المستثمرون الأجانب الاتجاه إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم.				
B3	تعد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية أكثر مقروئية وثقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.				

					B4	يعد الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.
					B5	تسمح حوكمة الشركات بخلق مناخ أعمال ملائم وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
					B6	تضمن حوكمة الشركات إدارة الشركة بشكل يضمن عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للاحتيال.
					B7	تعد أسواق رأس المال بمثابة مؤشر انفتاح البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
					B8	أسواق رأس المال تساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.
					B9	يوفر سوق رأس المال الكفاء تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وتحول دون حصول بعض المستثمرين على المعلومات قبل الآخرين والاستفادة منها بشكل غير عادل.

المحور الثالث: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية

الجزء الأول: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
C1	تمكن المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على إحداث تغيير في اتجاه القرار.					
C2	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة.					
C3	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.					
C4	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على التقليل من درجة عدم التأكد المتعلقة بمختلف القرارات.					
C5	اعتماد مفهوم القيمة العادلة (Juste valeur) في عملية القياس يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة.					
C6	يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات لمختلف المستخدمين					

					في الوقت المناسب.
					C7 يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية.
					C8 في ظل النظام المحاسبي المالي لو أعاد محاسب آخر عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج.
					C9 يسمح النظام المحاسبي المالي بإعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جميع الأطراف دون تمييز.
					C10 يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الهامة.
					C11 يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة بين الفترات السابقة لنفس الشركة وبين الشركات الأخرى.
					C12 يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية يسهل فهمها من قبل جميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

الجزء الثاني: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية					
الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
D1	من أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو تعزيز الإفصاح والشفافية لزيادة ترسيخ الثقة لمختلف الأطراف.				
D2	اعتماد النظام المحاسبي المالي على الصورة الصادقة والعرض العادل يحد من التلاعب في نتائج الشركات.				
D3	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير نفس المعلومات لكافة المساهمين وفي نفس الوقت لضمان المعاملة المتكافئة بينهم.				
D4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير افصاح محاسبي كافي يسمح للمساهمين القدرة على الرقابة داخل الشركة لحماية استثمارهم.				
D5	يجرص النظام المحاسبي المالي على ضمان شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة واضحة عن نشاط الشركة لجميع مستخدمي هذه القوائم.				
D6	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة.				
D7	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير شفافية المبادئ والطرق المحاسبية				

					التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات والأحداث الاقتصادية.
--	--	--	--	--	---

الجزء الثالث: يسمح النظام المحاسبي المالي بتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
E1	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير جودة المعلومات المحاسبية مما تضفي مزيدا من الثقة في سوق رأس المال.					
E2	تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المفصح عنها.					
E3	يوفر النظام المحاسبي المالي مستوى من الإفصاح الشامل يسمح بتخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.					
E4	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير مستوى من الإفصاح العادل مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم ودرجة سيولة سوق رأس المال.					

شكرا لحسن تعاونكم

الملحق رقم (06): مخرجات SPSS.V22

Correlations

		total1
total1	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
A1	Pearson Correlation	,478**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A2	Pearson Correlation	,400**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A3	Pearson Correlation	,589**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A4	Pearson Correlation	,660**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A5	Pearson Correlation	,586**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A6	Pearson Correlation	,729**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A7	Pearson Correlation	,594**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
A8	Pearson Correlation	,509**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		total3
total3	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
B1	Pearson Correlation	,529**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B2	Pearson Correlation	,632**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B3	Pearson Correlation	,546**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B4	Pearson Correlation	,574**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B5	Pearson Correlation	,599**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B6	Pearson Correlation	,666**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B7	Pearson Correlation	,451**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B8	Pearson Correlation	,664**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
B9	Pearson Correlation	,606**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

		total41
total41	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
C1	Pearson Correlation	,513**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C2	Pearson Correlation	,664**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C3	Pearson Correlation	,499**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C4	Pearson Correlation	,554**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C5	Pearson Correlation	,460**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C6	Pearson Correlation	,627**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C7	Pearson Correlation	,608**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C8	Pearson Correlation	,644**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C9	Pearson Correlation	,634**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C10	Pearson Correlation	,505**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C11	Pearson Correlation	,552**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
C12	Pearson Correlation	,585**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

		total42
total42	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
D1	Pearson Correlation	,668**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D2	Pearson Correlation	,619**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D3	Pearson Correlation	,737**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D4	Pearson Correlation	,704**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D5	Pearson Correlation	,662**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D6	Pearson Correlation	,658**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
D7	Pearson Correlation	,572**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

		total43
total43	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
E1	Pearson Correlation	,617**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
E2	Pearson Correlation	,591**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
E3	Pearson Correlation	,759**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
E4	Pearson Correlation	,764**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

		total
total	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
total2	Pearson Correlation	,819**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total3	Pearson Correlation	,767**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total41	Pearson Correlation	,853**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total42	Pearson Correlation	,857**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total43	Pearson Correlation	,685**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

		total
total	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	88
total2	Pearson Correlation	,819**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total3	Pearson Correlation	,767**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88
total4	Pearson Correlation	,952**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	88

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,694	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,761	9

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,780	7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,623	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,884	23

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,916	40

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,812	12

المستوى العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	45	51,1	51,1	51,1
ماستر	18	20,5	20,5	71,6
ماجستير	7	8,0	8,0	79,5
دكتوراه	18	20,5	20,5	100,0
Total	88	100,0	100,0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أستاذ جامعي	23	26,1	26,1	26,1
محاسب	55	62,5	62,5	88,6
محافظ حسابات	10	11,4	11,4	100,0
Total	88	100,0	100,0	

المهنية الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	29	33,0	33,0	33,0
2	46	52,3	52,3	85,2
3	13	14,8	14,8	100,0
Total	88	100,0	100,0	

التكوين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	34	38,6	38,6	38,6
1	54	61,4	61,4	100,0
Total	88	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	88	3	5	4,49	,525
A2	88	1	5	4,18	,904
A3	88	2	5	3,98	,758
A4	88	2	5	4,02	,802
A5	88	1	5	4,16	,786
A6	88	2	5	4,07	,814
A7	88	2	5	4,07	,755
A8	88	1	5	3,69	,822

Tests of Normality

	العلمي المستوى	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN A	1	,125	45	,074	,975	45	,431
	2	,125	18	,200 [*]	,965	18	,696
	3	,242	7	,200 [*]	,822	7	,067
	4	,203	18	,048	,921	18	,132

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN A	1	,161	23	,125	,950	23	,290
	2	,109	65	,052	,976	65	,226

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	المهنية الخبرة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN A	1	,119	29	,200 [*]	,971	29	,574
	2	,130	46	,050	,978	46	,520
	3	,162	13	,200 [*]	,967	13	,857

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	التكوين	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN A	0	,123	34	,200 [*]	,957	34	,193
	1	,102	54	,200 [*]	,960	54	,070

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Group Statistics

	الوظيفة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MEAN A	1	23	4,0435	,53514	,11158
	2	65	4,0962	,40309	,05000

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
MEAN A	Equal variances assumed	,872	,353	-,493	86	,623
	Equal variances not assumed			-,431	31,287	,670

Group Statistics

	التكوين	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MEAN A	1	54	4,1157	,42118	,05731
	0	34	4,0294	,46675	,08005

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
MEAN A	Equal variances assumed	1,064	,305	,898	86	,372
	Equal variances not assumed			,877	64,890	,384

ANOVA

MEAN A

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,316	3	,105	,539	,657
Within Groups	16,430	84	,196		
Total	16,746	87			

ANOVA

MEAN A

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,130	2	,065	,332	,719
Within Groups	16,617	85	,195		
Total	16,746	87			

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	88	2	5	4,14	,628
B2	88	2	5	3,97	,915
B3	88	2	5	4,19	,692
B4	88	2	5	3,82	,810
B5	88	1	5	3,93	,855
B6	88	2	5	3,92	,776
B7	88	2	5	4,02	,758
B8	88	1	5	3,95	,870
B9	88	1	5	3,91	,892
Valid N (listwise)	88				

Tests of Normality

	العلمي المستوى	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN B	1	,127	45	,065	,971	45	,305
	2	,179	18	,130	,966	18	,727
	3	,184	7	,200*	,946	7	,689
	4	,156	18	,200*	,953	18	,476

Tests of Normality

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN B	1	,145	23	,200*	,959	23	,446
	2	,093	65	,200*	,984	65	,552

Tests of Normality

	المهنية الخبرة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN B	1	,162	29	,049	,935	29	,076
	2	,132	46	,043	,979	46	,565
	3	,149	13	,200*	,915	13	,214

Tests of Normality

	التكوين	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAN B	0	,124	34	,200*	,971	34	,478
	1	,089	54	,200*	,983	54	,639

ANOVA

MEAN B

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,726	3	,242	1,092	,357
Within Groups	18,620	84	,222		
Total	19,347	87			

Group Statistics

	الوظيفة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MEAN B	1	23	4,1063	,52809	,11011
	2	65	3,9402	,44621	,05535

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
MEAN B	Equal variances assumed	1,649	,203	1,461	86	,148
	Equal variances not assumed			1,348	33,779	,187

ANOVA

MEAN B

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,130	2	,065	,288	,751
Within Groups	19,216	85	,226		
Total	19,347	87			

Group Statistics

	التكوين	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MEAN B	1	54	4,0062	,51460	,07003
	0	34	3,9477	,39850	,06834

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
MEAN B	Equal variances assumed	2,726	,102	,564	86	,574
	Equal variances not assumed			,597	82,232	,552

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	88	2	5	4,01	,809
C2	88	1	5	4,00	,910
C3	88	2	5	3,93	,785
C4	88	2	5	3,81	,741
C5	88	2	5	4,09	,721
C6	88	2	5	3,99	,750
C7	88	1	5	4,02	,788
C8	88	1	5	3,75	,962
C9	88	1	5	3,90	,947
C10	88	1	5	3,65	,935
C11	88	1	5	3,92	,847
C12	88	1	5	3,86	,860
Valid N (listwise)	88				

Tests of Normality

	المستوى العلمي	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANC	1	,074	45	,200*	,977	45	,504
	2	,124	18	,200*	,942	18	,311
	3	,191	7	,200*	,955	7	,772
	4	,225	18	,016	,829	18	,004

Tests of Normality

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANC	1	,227	23	,003	,835	23	,001
	2	,071	65	,200*	,972	65	,155

Tests of Normality

	الخبرة المهنية	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANC	1	,176	29	,022	,851	29	,001
	2	,109	46	,200*	,989	46	,942
	3	,180	13	,200*	,880	13	,071

Tests of Normality

	التكوين	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANC	0	,134	34	,131	,953	34	,147
	1	,115	54	,071	,928	54	,003

Test Statistics^{a,b}

	MEANC
Chi-Square	4,030
df	3
Asymp. Sig.	,258

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable:

العلمي المستوى

Test Statistics^a

	MEANC
Mann-Whitney U	729,500
Wilcoxon W	1005,500
Z	-,171
Asymp. Sig. (2-tailed)	,864

a. Grouping Variable: الوظيفة

Test Statistics^{a,b}

	MEANC
Chi-Square	,277
df	2
Asymp. Sig.	,871

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة

المهنية

Group Statistics

	التكوين	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MEANC	1	54	4,0216	,46951	,06389
	0	34	3,7353	,45015	,07720

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
MEANC	Equal variances assumed	,015	,904	2,830	86	,006
	Equal variances not assumed			2,857	72,507	,006

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	88	2	5	4,06	,764
D2	88	2	5	3,81	,908
D3	88	2	5	4,05	,710
D4	88	2	5	3,94	,793
D5	88	1	5	3,97	,765
D6	88	2	5	4,01	,686
D7	88	2	5	4,01	,616
Valid N (listwise)	88				

Tests of Normality

		Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAND	1	,140	45	,027	,961	45	,132
	2	,136	18	,200 ⁺	,929	18	,189
	3	,249	7	,200 ⁺	,904	7	,356
	4	,234	18	,010	,878	18	,025

Tests of Normality

		Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAND	1	,139	23	,200 ⁺	,955	23	,376
	2	,155	65	,001	,969	65	,105

Tests of Normality

	المهنية الخبرة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAND	1	,135	29	,188	,951	29	,192
	2	,118	46	,121	,977	46	,476
	3	,287	13	,004	,900	13	,133

Tests of Normality

	التكوين	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEAND	0	,132	34	,141	,969	34	,431
	1	,135	54	,015	,957	54	,050

Test Statistics^{a,b}

	MEAND
Chi-Square	5,160
df	3
Asymp. Sig.	,160

Ranks

	الوظيفة	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MEAND	1	23	37,30	858,00
	2	65	47,05	3058,00
	Total	88		

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable:

العلمي المستوى

Test Statistics^a

	MEAND
Mann-Whitney U	582,000
Wilcoxon W	858,000
Z	-1,583
Asymp. Sig. (2-tailed)	,113

ANOVA

MEAND

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,101	2	,050	,202	,818
Within Groups	21,201	85	,249		
Total	21,301	87			

Ranks

	التكوين	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MEAND	0	34	38,60	1312,50
	1	54	48,21	2603,50
	Total	88		

Test Statistics^a

	MEAND
Mann-Whitney U	717,500
Wilcoxon W	1312,500
Z	-1,731
Asymp. Sig. (2-tailed)	,084

a. Grouping Variable: التكوين

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
E1	88	1	5	3,88	,755
E2	88	2	5	3,82	,751
E3	88	1	5	3,48	,830
E4	88	2	5	3,61	,780
Valid N (listwise)	88				

Tests of Normality

	العلمي المستوى	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANE	1	,204	45	,000	,924	45	,006
	2	,137	18	,200 [*]	,931	18	,206
	3	,231	7	,200 [*]	,918	7	,456
	4	,224	18	,018	,915	18	,105

Tests of Normality

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANE	1	,146	23	,200 [*]	,949	23	,284
	2	,160	65	,000	,949	65	,009

Tests of Normality

	المهنية الخبرة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANE	1	,134	29	,199	,959	29	,306
	2	,160	46	,005	,963	46	,153
	3	,238	13	,043	,864	13	,043

Tests of Normality

	التكوين	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANE	0	,216	34	,000	,910	34	,008
	1	,157	54	,002	,964	54	,099

Test Statistics^{a,b}

	MEANE
Chi-Square	5,426
df	3
Asymp. Sig.	,143

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable:

Test Statistics^{a,b}

	MEANE
Chi-Square	2,164
df	2
Asymp. Sig.	,339

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة

Ranks

	الوظيفة	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MEANE	1	23	40,39	929,00
	2	65	45,95	2987,00
	Total	88		

Test Statistics^a

	MEANE
Mann-Whitney U	653,000
Wilcoxon W	929,000
Z	-,911
Asymp. Sig. (2-tailed)	,362

a. Grouping Variable: الوظيفة

Ranks

	التكوين	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MEANE	0	34	41,34	1405,50
	1	54	46,49	2510,50
	Total	88		

Test Statistics^a

	MEANE
Mann-Whitney U	810,500
Wilcoxon W	1405,500
Z	-,935
Asymp. Sig. (2-tailed)	,350

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
MEANA	,097	88	,039	,976	88	,105
MEANB	,089	88	,082	,984	88	,360
MEANC	,107	88	,015	,954	88	,003